



"موقفُ ابنِ هشامٍ من آراءِ المبرِّدِ النّحويِّ في كتابِ مُغني اللّبيبِ"

أهيف عبدالعزیز محمد بوریني

دكتوراه في اللّغة العربيّة
كلية اللّغات

٢٠١٩ / ١٤٤٠ هـ

"موقفُ ابنِ هشامٍ من آراءِ المُبرِّدِ النّحويِّ في كتابِ مُغني اللّيبِ"

أهيف عبدالعزيز محمد بوريني

PAR161BP190

بحث مقدم لنيل درجة الدكتوراه في اللغة العربيّة

كلية اللغات

المشرف:

الأستاذ المشارك الدكتور / محمد شحاتة عبدالحميد الشقاوي

جمادى الآخرة ١٤٤٠هـ / فبراير ٢٠١٩م

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الاعتماد

تمّ اعتماد بحث الطّالب: أهيف عبدالعزيز محمد بورينيّ

من الآتية أسماءهم:

The thesis of **Ahyaf Abdel-Azeze Mohammad Burini** has been approved
By the following:

المشرف

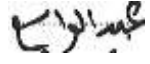
الاسم : الأستاذ المشارك الدكتور/ محمد شحاتة عبدالحميد الشرفاويّ



التوقيع:

المشرف على التعديلات

الاسم : الأستاذ المشارك الدكتور/ عبدالواسع إسحاق ناصر الدين



التوقيع:

رئيس القسم/يوقع عنه:

الاسم : الأستاذ المشارك الدكتور/ محمد صلاح الدين أحمد فتح الباب



التوقيع:

عميد الكلية/يوقع عنه:

الاسم : الأستاذ المساعد الدكتور/ عبدالكريم أحمد محمد



التوقيع:

مدير مركز الدراسات العليا/يوقع عنه:

الاسم : الأستاذ المشارك الدكتور/ أحمد علي عبدالعاطي



التوقيع:

صفحة التحكيم

التوقيع	الاسم	عضو لجنة المناقشة
	الأستاذ المشارك الدكتور/ أحمد علي عبدالعاطي	رئيس الجلسة
	الأستاذ الدكتور/ حمزة عبدالله النشري	المناقش الخارجي الأول
	الأستاذ الدكتور/ أبو السعود أحمد الفخري	المناقش الخارجي الثاني
	الأستاذ المشارك الدكتور/ عبدالواسع إسحاق ناصر الدين	المناقش الداخلي
	الأستاذ المشارك الدكتور/ محمد صلاح الدين أحمد	ممثل الكلية

إقرار

أقرّ أنّ هذا البحث من عملي وجهدي، إلّا ما كان من المراجع التي أشرت إليها، وأقرّ أنّ هذا البحث بكامله ما قدّم من قبل، ولم يقدم للحصول على أيّ درجة علميّة من أيّ جامعة، أو مؤسّسة تربويّة أو تعليميّة أخرى.

اسم الطالب: أهيف عبدالعزيز محمد بوريني



التوقيع:

التاريخ:

DECLARATION

I acknowledge that this research is my own work except the resources mentioned in the references and I acknowledge that this research was not presented as a whole before to obtain any degree from any university ,educational or other institutions .

Name of student: **Ahyaf Abdul-Azeze Mohammad Burini**

Signature:



Date:

حقوق الطبع

جامعة المدينة العالمية

إقرار بحقوق الطبع وإثبات مشروعية الأبحاث العلمية غير المنشورة

حقوق الطبع ٢٠١٩ © محفوظة

أهيف عبدالعزيز محمد بوريني

"موقفُ ابنِ هشامٍ من آراءِ المُبرِّدِ النَّحويِّ في كتابِ مُغني اللِّيب"

لا يجوز إعادة إنتاج أو استخدام هذا البحث غير المنشور في أي شكل أو صورة من دون إذن مكتوب موقع من الباحث إلا في الحالات الآتية:

يمكن الاقتباس من هذا البحث بشرط العزو إليه.

يحقّ لجامعة المدينة العالمية ماليزيا الاستفادة من هذا البحث بمختلف الطرائق؛ وذلك لأغراض تعليمية، لا لأغراض تجارية أو تسويقية.

يحقّ لمكتبة جامعة المدينة العالمية بماليزيا استخراج نسخ من هذا البحث غير المنشور؛ إذا طلبتها مكاتب الجامعات، ومراكز البحوث الأخرى.

أكد هذا الإقرار:

الاسم: أهيف عبدالعزيز محمد بوريني

التوقيع: 

التاريخ:

شكر وتقدير

لله -تعالى- الشكرُ والمنّة؛ إذ أنعم على الباحث بفضلهِ وكرمه وجوده من هباته وآلائه العظيمة، وهيئاً له من الأسباب أعظمها؛ لإنجاز هذه الثمرة البحثية؛ فإن أجاد فمن الله وحده، وإن قصر فمن نفسه.

كما يتقدم الباحث بالشكر والعرفان إلى جامعة المدينة العالمية؛ ممثلةً برئيسها وأساتذتها وموظفيها، وإلى كلية اللغات، ممثلةً بعميدها والأساتذة والموظفين جميعهم.

ويخصُّ بالشكر الجزيل ودعائه الصادق، لأستاذه القدير الأستاذ المشارك الدكتور محمد شحاتة عبد الحميد الشرقاويّ الذي تفضّل -مشكوراً مأجوراً- بالإشراف على هذه الرسالة؛ موجّهاً، وناصحاً، ومرشداً برحابة صدر وجلد.

ويتوجّه بشكر الأساتذة الأكارم؛ لتفضّلهم مناقشة هذه الرسالة، داعياً المولى أن يحفظهم وينفع بعلمهم الأمة خيراً وصلاًحاً ونجاحاً. فجزاهم الله عنّه خير الجزاء، ونفع بعلمهم الإسلام والمسلمين.

الإهداء

إلى روح شجرة العلم والإلهام المرحوم والدي.
(الدكتور عبد العزيز بوريني).

إلى عالم الحنان والمحبة أمي.

إلى رفيقة دربي المخلصة زوجتي.

إلى المؤسسات الغاليات بناتي.

إلى كلِّ غيورٍ على العلم.

أهدي هذه الثمرة.

الملخص

عُنوانت هذه الدراسة بـ (موقفُ ابنِ هشامٍ من آراءِ المبرِّدِ النُّحويِّة في كتابِ مغني اللُّبِّبِ)، وتقوم فكرتها على دراسة آراءِ المبرِّدِ النُّحويِّة الواردة في كتابِ مغني اللُّبِّبِ، ثمَّ بيان موقفِ ابنِ هشامٍ منها؛ بالتأييد أو التعليق أو المعارضة، وتلاها رأيُ الباحث، وعُنوانت المسائل بحسب رأيِ المبرِّدِ، مرتَّبة بالتسلسل حسب ورودها في المغني. هدف البحث هو تقديم مسائلٍ نُحويِّةٍ اشتهرت عن المبرِّدِ، والكشف عن المنهجية النُّحويِّة، كما تبين صحَّة نسبة ثبوت النقل عن المبرِّدِ، ولتحقيق منهجية البحث تمَّ الرجوع إلى الآراء في المصنَّفات الأصيلية؛ للتأكد من صحَّة نسبها. واستفادت الدراسة من المنهج الإحصائي والاستقرائي التحليلي والوصفي؛ وهو ما يتناسب مع طبيعة الدراسة. احتوت على مقدِّمة وأربعة فصول وخاتمة، وقُسمت المقدِّمة ثلاثة فصول: تناول الفصل الأول منها خلفية الدراسة، ومشكلتها، وأسئلتها، وأهدافها، ومصطلحاتها، وأهميتها، وفي الفصل الثاني أدبيات البحث؛ وفيه الإطار النظري، وخطواته، ومسوغات الدراسة، والدراسات السابقة، أما الفصل الثالث منها فتمَّ الحديث فيه عن منهجية البحث. ثمَّ جاءت فصول الدراسة الأربعة: في الفصل الأول مبحثان؛ الأول بعنوان: (التعريف بالمبرِّد)؛ وفيه تعريف موجز بالمبرِّدِ، والمبحث الثاني بعنوان: (التعريف بابن هشام)؛ وفيه تعريف موجز بابن هشام، وكان الفصل الثاني بعنوان: (موافقات ابن هشام للمبرِّد)؛ وفيه عرضٌ ثمانية آراء نُحويِّة للمبرِّدِ، تمَّ عرضها، ومناقشتها، وتلاها رأيُ الباحث، والفصل الثالث بعنوان: (آراء المبرِّدِ المعلَّقة عند ابن هشام)؛ فيه عرض ستَّة آراء نُحويِّة، والفصل الرابع بعنوان: (اعتراضات ابن هشام على المبرِّدِ)، وفيه ثمانية وأربعون رأياً. أمَّا تفصيل ما انتهجته الدراسة فيمكن في منهجية البحث من مقدِّمة الدراسة. وتلت الدراسة خاتمة أجابت فيه عن أسئلة البحث، وفيها النتائج والتوصيات والمقترحات، ومن أهمَّ النتائج؛ مثل: كثرة الآراء النُّحويِّة للمبرِّدِ في المغني، والتفاوت الملحوظ في موقف ابن هشام من الموافقة والمعارضة لآراء المبرِّدِ، وردَّ المبرِّدِ بعض القراءات القرآنية، وعدم ثبوت بعض الآراء عن المبرِّدِ فيما وصل إلينا من مؤلَّفاته. ومن التوصيات والمقترحات؛ مثلاً: الحاجة إلى شروح ميسرة لكتاب المغني، ودراسة تُعنى بحصر الآراء التي لم تثبت عن المبرِّدِ في مؤلَّفاته، وغيرها ممَّا ذُكر في الخاتمة.

Abstract

This study is titled by: (Ibn Hisham's situation from Al-Mubarrad's syntax opinions in Mughni Al-labib book), the idea is to study the opinions of the grammatical opinions contained in the book of Mughni Al-labib, then to explain the position of Ibn Hisham from it, with support or comment or opposition, followed by the opinion of the researcher, The title of the issues were written in by Al-Mubarrad's opinion, and arranged sequentially according to the Mughni Al-labib. the aim of the research is to present famous grammatical opinions about Al-Mubarrad, the disclosure of the grammatical methodology, the validity of the ratio of confirmation of transfer from Al-Mubarrad, and to achieve the search methodology was consulted in the original works; To make sure their ratios are correct returned the opinions have been consulted in authentic works to ensure that their proportions are correct. The study benefited from the analytical and descriptive statistical and empirical approach, which is commensurate with the nature of the study. The study contained an introduction, four chapters and a conclusion, and the introduction was divided into three chapters: Chapter I dealt with the background, problem, questions, objectives, terminology and importance of the study, and in chapter II, research literature; The theoretical framework, its steps, the rationale for the study and the studies , and the third chapter was on the research methodology. The four chapters of the study followed: in the first chapter, two sections; the first entitled: (definition of Al-Mubarrad); A brief definition of him, second one entitled: (definition of Ibn Hisham); A brief definition of him, second one entitled: (Ibn Hisham's approval of Al-Mubarrad); Eight grammatical opinions, which were presented, discussed, then followed by the researcher's opinion, third chapter entitled: (The views of Al-Mubarrad pending at Ibn Hisham); the presentation of six grammatical opinions, fourth chapter entitled: (Objections of Ibn Hisham on Al-Mubarrad), forty-eight opinions. A breakdown of the study is the research methodology from the introduction to the study. The study was followed by a conclusion in which answered questions of research, including conclusions, recommendations and proposals, the most important results, such as: the abundance of grammatical opinions of Al-Mubarrad, the noticeable disparity approval from Ibn Hisham and opposition to the views of Al-Mubarrad, Al-Mubarrad responded to some Qur'anic readings, and some opinions about the radiator were not confirmed in our writings. Recommendations and proposals are, for example: needing for explanations of Al-Mughni, a study on the enumeration of opinions that have not been demonstrated in the writings of Al-Mubarrad, and others which are mentioned in the conclusion.

المحتويات

الصفحة	الموضوع
أ	صفحة العنوان
ب	صفحة البسمة.....
ج	الاعتماد.....
د	التّحكيم.....
هـ	الإقرار.....
وDECLARATION
ز	حقوق الطّبع.....
ح	شكر وتقدير.....
ط	الإهداء.....
ي	الملخّص.....
كABSTRACT
ل-ع	فهرس الموضوعات.....
٢٣-١	المقدّمة
٣٣-٢٤	الفصل الأوّل.....
٢٩-٢٤	- المبحث الأوّل.....
٣٣-٣٠	- المبحث الثّاني.....
٦٤-٣٤	الفصل الثّاني.....
٨٣-٦٥	الفصل الثّالث.....
٢٧٠-٨٤	الفصل الرّابع.....
٢٧٤-٢٧١	الخاتمة (التّناج والمقترحات والتّوصيات).....
٣٨٤-٢٧٥	فهرس الآيات القرآنيّة والآيات الشّعريّة.....
٣٢٠-٢٨٥	قائمة المصادر والمراجع.....

فهرس الموضوعات

الموضوع	الصفحة
المقدمة	٢٣-١
الفصل الأول (تمهيد)	٣٣-٢٤
الفصل الثاني: (موافقات ابن هشام للمبرد).....	٦٤-٣٤
١- (إذا) الفجائية ظرف مكان إن لم تتلها (إنّ) ()	٤٣-٣٤
٢- (تأتي حاشا الاستثنائية حرف جرّ، وتأتي فعلاً متعدياً جامداً)	٤٧-٤٤
٣- (لام المستغاث زائدة)	٥٢-٤٧
٤- (موضع أنّ) ومعمولها بعد (لو) الرفع على الفاعلية)	٥٤-٥٢
٥- (نعت الإشارة لا يكون إلاّ طبقها في اللفظ)	٥٦-٥٥
٦- (حذف نون الوقاية في قراءة من قرأ: (أثأجوني)، و(تأمروني) بنون واحدة)....	٥٧-٥٦
٧- (أفعله) أصلها: (أفعلها) في قوله:.... وَهْنَهْتُ نَفْسِي بَعْدَمَا كِدْتُ أَفْعَلُهُ)....	٥٨-٥٧
٨- (يقع الماضي حالاً من غير تقدير (قد))	٦٤-٥٩
الفصل الثالث: (آراء المبرد المعلّقة عند ابن هشام).....	٨٣-٦٥
١- (إعمال (إنّ) الداخلة على الجملة الاسمية عمل ليس).....	٦٦-٦٥
٢- (عسى) بمعنى (فأرب)).....	٧٤-٦٧
٣- (إنّ) بمعنى نعم، في قوله تعالى: ﴿قَالُوا إِن هَذَا لَسِحْرٌ﴾ في قراءة تشديد نون (إنّ).....	٧٦-٧٤
٤- (ضمّة (غير) في: (ليس غير) ضمّة بناء لا إعراب).....	٧٧-٧٧
٥- (إعراب (منذ) و(ثمذ)، وإعراب المرفوع بعدهما).....	٨١-٧٧
٦- (المحدوف هو الموصوف في قوله تعالى: ﴿وَلَدَارُ الْآخِرَةِ خَيْرٌ﴾؛ أي: ولدائر الساعية الآخرة).....	٨٣-٨١
الفصل الرابع: (اعتراضات ابن هشام على المبرد).....	٢٧٠-٨٤
١- (الوقف على (إذنّ) وكتابتها بالنون، لا بتنوين فتح: (إذّا))	٩١-٨٤

- ٢- ((أَنْ)) مفتوحة الهمزة، وهي مخففة من الثقيلة في: أتغضبُ أن أذنا قُتبية حُرَّتا جِهارةً، ولم تغضب لقتل ابن خازم؟)..... ٩٥-٩٢
- ٣- ((أَل)) الداخلة على (أوبر) للتعريف في: وَلَقَدْ جَنَيْتُكَ أَكْمُوًّا وَعَسَاقِفًا وَلَقَدْ هَمَيْتُكَ عَن بِنَاتِ الْأُوبِرِ) ٩٧-٩٦
- ٤- ((أَنَّ)) وصلتها في موضع رفع على الفاعلية بعد (أما) (..... ٩٨-٩٧
- ٥- ((حَقًّا)) مصدر من فعله (حَقَّ) (..... ١٠٠-٩٩
- ٦- (العامل في الظرف والجارّ والجرور بعد (أما) هو الخبر الواقع بعد الفاء) ١٠٤-١٠٠
- ٧- ((إِنَّ)) شرطية، والفاء جوابها في قوله:
سَقَّتَهُ الرِّوَاعِدُ مِنْ صَيِّفٍ وَإِنْ مِنْ حَرِيْفٍ فَلَنْ يَّعْدَمَا)..... ١٠٧-١٠٤
- ٨- ((لو)) في قوله تعالى: ﴿لَوْ كَانَ فِيهِمَا آلُ اللَّهِ إِلاَّ اللَّهُ لَفَسَدَتَا فَسُبْحَانَ اللَّهِ رَبِّ الْعَرْشِ عَمَّا يَصِفُونَ﴾ ١١١-١٠٧
- ٩- ((إِذَا)) الفجائية ظرف مكان إن تلاها (إِنَّ) ١١٦-١١١
- ١٠- (باء التّعدية تعني المصاحبة) ١١٨-١١٦
- ١١- ((بَلْ)) عاطفة وناقلة لمعنى التّفي والنهي إن تقدّماها وتلاها مفردٌ) ١٢١-١١٩
- ١٢- ((أُحَاشِي)) مُضارِع (حاشا) الاستثنائية (..... ١٢٣-١٢٢
- ١٣- ((حَاشَا)) التّزهيّة فعلٌ) ١٢٨-١٢٣
- ١٤- (مخفوض حتّى قد يأتي مضمراً) ١٢٩-١٢٨
- ١٥- (تعمل (عسى) في: (عساي، وعسأك، وعساء) عمل (كان)، وقُلب الكلام؛ فجعل المخبر عنه خبراً وبالعكس) ١٣٢-١٣٠
- ١٦- (الفاء جارة في قول الشاعر: فمثلكِ قد طرقت ومرضعٍ) ١٣٥-١٣٢
- ١٧- (امتناع حذف الفاء الرّابطة للجواب حتّى في الصّرورة) ١٣٨-١٣٥
- ١٨- (حمل (كذا) على العدد الصّريح) ١٤١-١٣٨
- ١٩- ((كَلَّا)) حرف معناه الرّدع والرّجْر) ١٤٧-١٤١
- ٢٠- (اللام معترضة في قوله تعالى: ﴿قُلْ عَسَى أَنْ يَكُونَ رَدِفَ لَكُمْ بَعْضُ الَّذِي تَسْتَعْجِلُونَ﴾ (سورة النمل، الآية: ٧٢) (..... ١٥١-١٤٧

- ٢١- (يُمنع حذف اللّام وبقاء عملها حتّى في الشّعر) ١٥٧-١٥١
- ٢٢- (الفعل (يقيموا) في الآية: ﴿قُلْ لِعِبَادِيَ الَّذِينَ آمَنُوا يُقِيمُوا الصَّلَاةَ وَيُنْفِقُوا مِمَّا رَزَقْنَاهُمْ سِرًّا وَعَلَانِيَةً مِّن قَبْلِ أَنْ يَأْتِيَ يَوْمٌ لَا بَيْعٌ فِيهِ وَلَا خِلَالٌ﴾ (سورة إبراهيم، الآية: ٣١) مجزوم بتقدير: قل لهم أقيموا يقيموا، والجزم في جواب أقيموا المقدر، لا في جواب قُلْ) ١٦٥-١٥٧
- ٢٣- (دخول اللّام مقيسًا بعد أنّ المفتوحة، وهي لام الابتداء) ١٦٦-١٦٥
- ٢٤- (اللّام بعد (لكنّ) للابتداء) ١٦٨-١٦٧
- ٢٥- (اسم لا النّافية للجنس معربٌ في التثنية والجمع إن كان غير عاملٍ) ١٧١-١٦٨
- ٢٦- ((لولاي، ولولاك، ولولاه) غير مسموع) ١٨١-١٧١
- ٢٧- ((لنّ أفعل) كلام غير تامّ؛ فهي مبتدأ محذوف الخبر) ١٨٦-١٨١
- ٢٨- ((لا) التّافية المهملة الدّاخله على الجملة الاسميّة غير واجبة التّكرار) ١٩٠-١٨٧
- ٢٩- ((ما) المتّصلة بالأفعال: (قلّ)، و(كثُرَ)، و(طال) زائدة، وهذه الأفعال عاملة) .. ١٩٤-١٩٠
- ٣٠- ((منّ) لا ابتداء الغاية الزّمنيّة) ١٩٩-١٩٥
- ٣١- (التّنوين في (جوارٍ وغواشٍ) عوضٌ من ضمّة الياء وفتحها النّائبة عن الكسرة) ... ٢٠٣-١٩٩
- ٣٢- (تأتي (هل) بمعنى (قد) إن وليها الفعل) ٢٠٩-٢٠٤
- ٣٣- (واو رُبّ جازة بنفسها) ٢١١-٢٠٩
- ٣٤- (يجوز حذف عامل الحال إذا كان معنويًا) ٢١٦-٢١١
- ٣٥- (الواو في قوله تعالى: ﴿حَتَّىٰ إِذَا جَاءَ وَهَا وَفُتِحَتْ أَبْوَابُهَا﴾ (سورة الزّمر، جزء من الآية: ٧٣) واو الحال) ٢١٧-٢١٧
- ٣٦- (يجوز أن تكون جملة: (زيدٌ قام) فعليّة) ٢٢١-٢١٨
- ٣٧- (دخول همزة على (لا) لا يغيّر حكمها قبل دخول همزة؛ فتبقى (لا) نافية للجنس تطلب اسمًا وخبرًا) ٢٢٤-٢٢١
- ٣٨- (المضارع المرفوع في جواب الشرط الدّاخل على الماضي مرتبط بفاء مقدّرة، والجملة اسميّة لا مستأنفة) ٢٢٨-٢٢٥

- ٣٩- (لا يعمل فعل الجزاء فيما تقدّم على الشرط) ٢٢٩-٢٣١
- ٤٠- (المضارع المعطوف على الجواب المرفوع في الشرط الداخِل على الماضي يجوز فيه الرفع والجزم) ٢٣٢-٢٣٣
- ٤١- (كان الناقصة لا مصدر لها) ٢٣٣-٢٣٩
- ٤٢- (الأفعال الناقصة لا تدلّ على الحدث؛ فلا تتعلّق شبه الجملة به) ٢٣٩-٢٤٢
- ٤٣- (الجمع بين الفاعل الظاهر والتمييز جائز) ٢٤٢-٢٥٠
- ٤٤- (يمنع العطف على معمولي عاملين مختلفين إذا كان الجار مُقدّمًا) ٢٥٠-٢٥٤
- ٤٥- (انتصاب (فاه) في: (كَلَّمْتُهُ فَاهُ إِلَى فِيٍّ) على نزع الخافض مردود؛ لأنّ الإنسان يتكلّم من فيّ نفسه لا من فيّ غيره) ٢٥٤-٢٥٨
- ٤٦- (حركة الرّاء في الأذان: (الله أكبر) فتحة) ٢٥٨-٢٦٢
- ٤٧- ((كان) ناقصة في: (إنّ من أفضلهم كان زيدًا)) ٢٦٢-٢٦٦
- ٤٨- (لا يُفصل بين المضاف والمضاف إليه بالأجنبيّ؛ وفي تكرار المضاف يُحذف المضاف إليه من الأوّل لا من الثاني، وفي العطف على المضاف يحذف المضاف إليه من الأوّل). ٢٦٦-٢٧٠
- الخاتمة (التّناج والمقترحات والتّوصيات) ٢٧١-٢٧٤
- فهرس الآيات القرآنيّة ٢٧٥-٢٨١
- فهرس الأبيات الشعريّة ٢٨٢-٢٨٤
- قائمة المصادر والمراجع ٢٨٥-٣٢٠

الفصل الأول: "المقدمة"

1- خلفية البحث:

تقوم فكرة البحث على دراسة كتاب (مغني اللبيب عن كتب الأعراب) لابن هشام الأنصاري، وتتبع آراء المبرّد التحوّية المذكورة صراحةً، ومن ثمّ دراسة هذه الآراء؛ بالتحليل، والتأصيل، والتصنيف على فصول الرسالة، والعودة إلى المؤلفات الأصليّة؛ وذلك بالاعتماد على المنهج الإحصائيّ؛ مستثنياً الآراء المتكرّرة؛ وقد بلغت الآراء المكرّرة سبعة آراء، ومجموع الآراء التي ستدرس اثنان وستون رأياً، مقسّمة على فصول الرسالة: الثّاني، والثّالث، والرّابع، وسيردّ في أثناء البحث عدد الآراء المراد دراستها مع بداية كلّ فصل سيُعقد.

وأهمّية ما سيتطرق إليه الباحث هو بيان مراد ابن هشام، وبيان موقفه في رأي المبرّد، معتمداً على ما ورد في المصنّف كاملاً؛ لأنّ مراد ابن هشام قد لا يتّضح إلّا برؤية شاملة في المغني، ومن الأمور المهمّة كذلك دراسة رأي المبرّد، وبيان صحّة نسبه عنه في مصنّفاته، ومن ثمّ بيان توجّه الباحث. وبعد الدّراسة الإحصائيّة، تأتي الدّراسة التّأصيليّة؛ وذلك بردها إلى مظاهرها، والتحقّق من صحّة نسبتها إلى المبرّد؛ بالرجوع إلى كتابي المبرّد: المقتضب، والكامل في اللّغة والأدب، وسيشير الباحث كذلك إلى شهرة الرّأي عنه إن لم يكن وارداً في كتابيه؛ إذ إن هناك آراء قد نُسبت إلى المبرّد مع أنّه لم يقلّ بها، أو كان قد عدلّ عنها. وستدرس الآراء والمسائل التّحوّية دراسة تحليليّة، مبيّنة الأصول التّحوّية المعتمدة في المسألة، ومناقشة قوّة الرّأي فيها، مع تبيان لرأي النّحاة فيها؛ معتمدةً بالإجماع والاتّفاق في ذلك. ثمّ سيأتي الباحث بعد ذلك إلى تبيان موقف ابن هشام منها؛ إمّا مؤيداً بالموافقة على رأي المبرّد، أو مفنداً ذلك الرّأي، أو معلّقاً الحُكم على آرائه؛ وسيبين الباحث -أيضاً- ألفاظ ابن هشام ولغته المستخدمة في بيان تلك الموافقات والمخالفات والمعلّق من هذه الآراء.

ودورُ الباحث يكمن في الكشف عن مراد ابن هشام، حتّى وإن لم يُصرّح ابن هشام بموقفه من هذه الآراء؛ إذ إنّ ابن هشام قد يصرّح بموقفه من تلك الآراء، أو يلمّح، أو يكون ذلك متضمّناً مستنتجاً من الباحث؛ فرأي ابن هشام قد يقترن برأي سابق له ضمّنه في المغني؛ على أنّ استنتاجات الباحث

واستنباطاته هذه إنما ستكون مقرونةً بالدليل والمنطق والحجّة المقنعة، ثم سيكشف الباحث التعليل التحويلي والتوجه في ذلك.

بالإضافة إلى أنّ الباحث سيعمد إلى الترجيح بين رأيي ابن هشام والمبرّد في الآراء تلك، وترجيح الباحث إنما يكون بإيراد أدلته وحججه وعلله العلميّة المتسقة في تسوية هذا الترجيح والتخريج. وسيرجح الباحث بين رأيي ابن هشام والمبرّد، وسيعمد -أيضاً- إلى تصنيف وتوجيه رأي ابن هشام في موقفه من رأي المبرّد؛ موافقاً، ومخالفاً، ومعلقاً؛ وهذا من ناحية إيراد الأدلة والحجج والعلل المتوائمة في التسوية؛ لتخريج ذلك.

وستقدّم الحجج والبراهين المنطقيّة التي يراها الباحث سبباً في حكم ابن هشام على آراء المبرّد المذكورة عنده في المغني، وسيبني الباحث حكمه على الآراء فيما يراه راجحاً بالدليل معتمداً الأصول التحويليّة، وبالاعتماد على الإجماع في الرأي بين أشهر أعلام النحاة ومدارسهم، وسيعمد الباحث كذلك إلى الرجوع إلى أقوال أشهر النحاة والمدارس التحويليّة في هذه الآراء، بغض النظر عن المخالفين لرأي مدرستهم المشهور عنهم، إلاّ أنّه قد يرد رأي المتفردين عن مدارسهم؛ وذلك للخروج إلى قضيّة وأمر يفيد الدّراسة، أمّا ما لا يزيد في عمق المسألة فسيتم الاستغناء عن ذكره، وسيورد الباحث الدليل العلميّ المحكم في توجيهاته وترجيحاته واختياراته.

2- مشكلة البحث:

سيحاول البحث بيان موقف ابن هشام الأنصاريّ من آراء المبرّد التحويليّة في كتابه (مغني اللبيب عن كتب الأعراب)، وكذلك سيّعي البحث هذا في تصنيف ابن هشام لآراء المبرّد من وجهة نظره؛ بالموافقة عليها أو المخالفة لها، أو المعلق منها؛ أي عدم صراحة ابن هشام في الحكم بالموافقة عليها أو المخالفة لها، وذلك في كتاب مغني اللبيب، وهذا يعني أنّ الباحث سيصبّ اهتمامه على هذا المؤلّف من بين مؤلّفات ابن هشام، إلاّ أنّ هذا لا يمنع من العود إلى بعض مؤلّفات ابن هشام الأخرى فيما يخدم القضيّة والمسألة المبحوث فيها، وهذا إنّما يكون من باب البحث عن نظرة أشمل وأوسع وأعمق في القضيّة. ثمّ سيبين الباحث صحّة نسبة هذه الآراء للمبرّد؛ معتمداً المصادر الأصيلّة للمبرّد، وقد يتمّ ذكر الرأي المشهور عن المبرّد إن لم يكن قد ورد عنه ذلك الرأي.

وسيبين الباحثُ سبب ذلك الشيوع في رأي المبرّد أنّه منسوب إليه، في حين أنّ المبرّد لم يقل به، ولم يأت عنه، كما ستوجّه العلة في موقف ابن هشام من آراء المبرّد؛ أي بتخريج سبب موافقات ابن هشام، أو مخالفاته، أو تعليقه الحكم في آراء المبرّد.

كما أنّ البحث سيُعنى -أيضاً- بمحاولة إيجاد الإجابة عن سبب الاختلاف في كمّ الآراء التي وافق فيها ابن هشام المبرّد، والتي علّق فيها حكمه عليها، وكذلك التي جاءت مخالفة له. وسيُتضح من خلال هذا البحث منهج ابن هشام في توجيهه المسألة النحويّة التي ذكر فيها رأي المبرّد، وسيُعنى البحث -أيضاً- بإظهار الأصول النحويّة التي اعتدّ بها ابن هشام، وكذلك إظهار الأصول النحويّة المعتدّ بها عند المبرّد.

وسيتطرّق الباحثُ إلى ذكر الشواهد الواردة عند ابن هشام في سياق عرضه رأي المبرّد، وما إذا كانت الشواهد عنده قد جاءت بغرض الاحتجاج، أم من قبيل التوضيح والشرح، وكذا الحال في الحديث عن هذه الشواهد عند المبرّد، وسيُضمّن الباحث استنتاجاته من الشواهد عند النحويين: ابن هشام والمبرّد في خاتمة البحث، التي يرد فيها ذكر لتلك الاستنتاجات، وسيُتضح موقفهما -أيضاً- من خلال الكلام على الشواهد من الاحتجاج بالقراءات القرآنيّة، والحديث النبويّ الشريف، وشعر المولّدين خارج عصر الاحتجاج، وغيرها، وهي قضايا خلافيّة قديمة عند النحاة، وقد ذكرها المحدثون أيضاً في أبحاث ومؤلّفات كثيرة.

وسيأتي البحثُ إلى الرّأي الرّاجح عند العلماء في المسألة النحويّة المقصودة بالبحث؛ فلن يتناول الباحثُ الحديث عن قضايا ليست من صلب الدّراسة وموضوعها؛ كون البحث سيعالج الإطار المرسوم لمشكلة البحث المخصّص لها، وكذلك سيتطرّق الباحثُ إلى الإجماع في المسألة والرّأي النحويّ المقصود بالبحث والدّراسة (وهو إجماع أكثر البصريين وأكثر الكوفيين حتّى وإن شدّ بعض من نحاة المدرستين، وهو ما عُرف بأهل البلدين)، والاتفاق (والمقصود منه النحاة جميعهم، من المدارس النحويّة المتعدّدة)، وتطرّق الباحثُ إلى هذا الرّأي الرّاجح سيكون من باب دعم الباحث وجهة نظره، وتوجيهه في الشرح، والتعليق على رأي ابن هشام وعلى رأي المبرّد، وفي التّدليل على صحّة ما يراه راجحاً، على أنّ الباحث سيرجّح رأي أحد النحويين؛ بالاعتماد على الدّليل الواضح والحجّة المنطقيّة والعلة السليمة.

3- أسئلة البحث:

سيحاول هذا البحثُ الإجابة عن أسئلة كثيرة؛ ومنها:

- 1- ما الآراء التي وافقها ابن هشام، وعلقها، وخالفها للمبرّد؟
- 2- ما الرّأي الرّاجح عند الباحث؟
- 3- أهنك تفاوتٌ في حجم الآراء السابقة؟
- 4- لم كان ذلك التّفاوت في كمّ الآراء؟
- 5- هل خطّ ابن هشام لنفسه نهجًا مستقلًا في موقفه من خلال توجيه الرّأي التّحويّ؟
- 6- كيف وجّه ابن هشام المسألة التّحويّة؟
- 7- ما الأصول التّحويّة التي اعتمدها ابن هشام والمبرّد في توجيه موقفهما التّحويّ؟
- 8- آراء المنسوبة للمبرّد عند ابن هشام صحيحة؟

4- أهداف البحث:

يسعى البحثُ إلى الوصول - إن شاء الله تعالى - إلى تقديم مسائلٍ نحويّةٍ اشتهرت عن المبرّد في كتاب (مغني اللّيب عن كتب الأعراب) لابن هشام، كما سيّقدّم الباحثُ دراسةً إحصائيّةً تأصيليّةً وصفيّةً تحليليّةً لتلك الآراء التّحويّة الواردة عند ابن هشام في كتابه المقصود بالدراسة هذه، كما سيهتمّ البحثُ ببيان صحّة نسبة آراء المبرّد إليه عند ابن هشام؛ وذلك للخروج برأيٍ علميٍّ محكمٍ رصينٍ، بعيدًا عن الأهواء والتّخمينات.

وسيعنى البحثُ بدراسة توجيه ابن هشام للمسألة التّحويّة، كما أنّ ل(المغني) اهتمامًا بالغًا في النّحو العربيّ؛ فهو من أجلّ مؤلّفات الإمام ابن هشام، وأكثرها نفعًا، وأكثرها اهتمامًا لدى الشّراح، ومؤلّفي الحواشي، وشارحي شواهد، ومختصره؛ لذا جاء هدف البحث -ههنا- في تقديم دراسةٍ نحويّةٍ يُتناوَلُ فيها آراء المبرّد عند ابن هشام، ويبيّن ويكشف عن آراء المبرّد عند ابن هشام الأنصاريّ، ويوازن بين الرّأيين بالمقارنة والتّرجيح والعرض بين آراء المبرّد وموقف ابن هشام منها.

وكما كان لابن هشام شهرته الواسعة التي طارت إلى الأصقاع فتخطت حدود المدرسة المصرية، فإنّ للمبرّد - كذا - شهرةً لا تقلُّ أهميّة في هذا الضرب من العلوم الجليلة؛ فهو من أولئك النحاة الذين طارت شهرتهم إلى الآفاق، وملاً بعلمه البلدان، وتجاوز حدود مدرسته البصرية؛ متفرّداً بمنهجية فذة، وعقلية منيرة، ومن هنا جاءت أهداف البحث في تبيان ذلك التفرّد المنهجيّ عند المبرّد، وعند ابن هشام أيضاً.

وكذلك فإنّ من أهداف البحث الكشف عن المنهجية النحوية في إقامة دور الأصول النحوية، ومواقف النحاة المتباينة في الاعتداد بالأخذ في السماع والقياس والاستصحاب وغيرها. كما تظهر في البحث إشارات وتنبيهات إلى موقف المبرّد وموقف ابن هشام من طبيعة الشاهد النحويّ المعتدّ به، وهل يصلح لأن يكون شاهداً أم لا في نظريهما، وكذلك إشارات - إن اقتضت طبيعة المسألة - إلى مواقف بعض النحاة في القضية ذاتها.

كما يأتي في سياق أهداف البحث بيان المدرسة النحوية التي ينتمي إليها كلّ من المبرّد وابن هشام؛ وذلك من خلال نزوعهما إلى القول بما قيل في المدارس النحوية من آراء، وموافقتهما لطبيعة مدرستهما في الاحتجاج والتوجيه والتفكير النحويّ، وكذلك منهجيتهما في توجيه الشواهد النحوية، وقولهما المتسق أو المعارض للمدارس النحوية في الرأى النحويّ.

5- مصطلحات البحث:

سيُعنى هذا البحث - كما مرّ - بالدراسة النحوية لآراء المبرّد الواردة صراحةً عند ابن هشام في كتاب (مغني اللبيب عن كتب الأعراب)؛ لذا انبغى التعريف بابن هشام؛ وذلك كي لا يلتبس اسمه باسم غيره ممّن شهر بابن هشام أيضاً؛ فابن هشام صاحب المغني؛ هو:

عبد الله بن يوسف بن عبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبد الله بن هشام الأنصاري، جمال الدين أبو محمد، ولد سنة (708هـ) في مدينة القاهرة وفيها تُوفي سنة (761هـ).⁽¹⁾ وهو المقصود في هذا البحث هنا، وإتّما اقتضى التعريف به؛ كي لا يُظنّ أنّه ابن هشام صاحب السيرة النبوية.

أمّا ابن هشام صاحب السيرة؛ (000-213هـ = 000-828م) فهو:

عبد الملك بن هشام بن أيوب الحميريّ المعافريّ، أبو محمد، جمال الدين: مؤرّخ، كان عالمًا بالأنساب واللغة وأخبار العرب. ولد ونشأ في البصرة، وتوفيّ بمصر".⁽²⁾

وهناك من شهر بكنية ابن هشام أيضًا؛ وهو حفيده:

"أحمد بن عبد الرحمن بن عبد الله بن يوسف (788-835هـ = 1386-1432م)، شهاب الدين الأنصاريّ، المعروف كسلفه بابن هشام: نحويّ، من أهل القاهرة. سكن دمشق وتوفي بها. كتب (حواشي) على (توضيح الألفية) لجدّه جمال الدين ابن هشام".⁽³⁾

يقول السيوطي: "ابن هشام: جماعة كثيرة، أشهرهم ثمانية: الأوّل عبد الملك بن هشام صاحب السيرة، والثاني محمد بن يحيى بن هشام الحضراويّ، والثالث أبو عبد الله محمد بن أحمد بن هشام اللخميّ، والرابع...؛ والخامس الشيخ جمال الدين عبد الله بن يوسف بن هشام الحنبليّ المتأخّر صاحب المغني وغيره، والسادس ولده محبّ الدين محمد، والسابع حفيده أحمد بن عبد الرحمن، والثامن سبطه شمس الدين محمد بن عبد الماجد العجمي".⁽⁴⁾

(1) انظر: ابن حجر العسقلانيّ، الدرر الكامنة، د.ط، 2/415. - وانظر: السيوطي، بغية الوعاة، ط1، 2/68. - وانظر: ابن

العماد الحنبليّ، شذرات الذهب، ط1، 6/191. - وانظر: كخالة، معجم المؤلفين، د.ط، 6/163. وغيرها ممّا سيرد في مبحث التعريف بابن هشام في الفصل الأوّل من البحث.

(2) انظر: الزركليّ، الأعلام، ط15، 4/166.

(3) السابق، 1/174.

(4) السيوطي، بغية الوعاة، ط1، 2/390.

ومن المصطلحات الواردة في الدراسة (أصول النحو)؛ ويعني: "علم يُبحث فيه عن أدلة النحو الإجمالية؛ من حيث هي أدلته، وكيفية الاستدلال بها، وحال المستدل".⁽¹⁾ وفي كتاب التعريفات للشريف الجرجاني: "الأصل: هو ما يُبتنى عليه غيره. الأصول: جمع أصل، وهو في اللغة: عبارة عما يُفتقر إليه، ولا يُفتقر هو إلى غيره".⁽²⁾ وللتوسّع في موضوع الأصول النحويّة يمكن النّظر في بعض المراجع.⁽³⁾

وفي مصطلح اسم الكتاب: "مغني اللّيب"، أو "المغني"؛ فإنّ المقصود هو كتاب: "مغني اللّيب عن كتب الأعراب" لابن هشام الأنصاري؛ وذلك لوجود كتاب آخر بعنوان: "المغني في النحو"؛ وهو لابن فلاح اليميني (ت: 680هـ).⁽⁴⁾

وفي المصطلحات الدّالة على مدارس نحويّة:

(مدرسة البصرة، البصريّون):

وهم: الخليل بن أحمد الفراهيديّ (ت: 175هـ)، ويونس بن حبيب (ت: 182هـ)، وسيبويه (ت: 180هـ)، والأخفش الأوسط (ت: 210هـ)، والمبرد (ت: 285هـ).

(الكوفيّون، مدرسة الكوفة):

وهم: الكسائيّ (ت: 189هـ)، والفراء (ت: 207هـ)، وثعلب (ت: 291هـ).

(1) السيوطي، الاقتراح، ط2، 21.

(2) الجرجاني، التعريفات، ط1، 28.

(3) انظر: الحلواني، أصول النحو العربيّ، د.ط. - وانظر: الأفغانيّ، من تاريخ النحو العربيّ، د.ط. - وانظر: أبو عمشة، القياس النحويّ، د.ط. - وانظر: أبو صيني، القياس النحويّ في كتاب سيبويه، رسالة ماجستير. - وانظر: رباح، السماع وأهميته في التقعيد اللغويّ عند سيبويه، رسالة ماجستير. - وانظر: المبارك، النحو العربيّ، العلة النحويّة نشأتها وتطورها، ط1

(4) منصور بن فلاح بن محمّد بن سليمان بن معمر اليمينيّ الشّيخ تقيّ الدّين أبو الخير المشهور بابن فلاح النحويّ (ت: 680هـ).

انظر: السيوطي، بغية الوعاة، ط1، 302/2. بحث في كتاب ابن فلاح رسالة دكتوراه. انظر: زوبع، توجيه علل النحو في كتاب المغني في النحو لابن فلاح اليمانيّ (ت: 680هـ)، رسالة دكتوراه.

ولن يتوسّع الباحث في دراسته هنا في الخلاف في تصنيف النّحاة إلى مدارس نحويّة؛ إلاّ أنّه أتبع المشهور في التّقسيم الوارد، على أنّه قد تردّ إشارات وجيزة في أثناء البحث إلى تصنيف بعض النّحاة حين تلزم الحاجة إلى ذلك.

على أنّ بعض النّحاة في المدرسة الواحدة قد يخالف آراء مدرسته التي ينتمي إليها، وسيُشار إلى ذلك في أثناء البحث. كما سيُشار إلى بعض آراء المدارس النّحويّة، أو رأي نحاتها -بعون الله تعالى- إن وردت في هذا البحث حين تقضي الحاجة إلى ذلك.

6- أهميّة البحث:

كثرت الدّراسات المشتركة -قديماً وحديثاً- مع موضوع هذا البحث، وجاءت هذه الدّراسة في بيان موقف ابن هشام من آراء المبرّد في كتاب "مغني اللّيب عن كتب الأعراب"؛ إذ تنوّعت الدّراسات السابقة في شرح كتاب مغني اللّيب، أو الاختصار، أو التّبسيط، أو شرح شواهد، أو إعراب شواهد القرآنيّة، وفي بعض الدّراسات الحديثة تمّ تناول الظواهر الألسنيّة فيه؛ ومنها: "مغني اللّيب، دراسة لسانيّة حديثة في ضوء منهج التّوليد والتّحويل".⁽¹⁾

وهناك بعض الدّراسات التي تناولت دراسة الخلاف النّحويّ بين ابن هشام الأنصاريّ وأحد النّحاة، أو المفسّرين، كما أنّ هناك دراسات تناولت كتاب المغني على وجه الخصوص، وقد عرض بعض الدّارسين لآراء ابن هشام الأنصاريّ النّحويّة.

وسيحاول هذا البحث الوقوف على بيان المنهج النّحويّ لابن هشام الأنصاريّ؛ إذ يقف المتبّع فيما قيل عن مذهبه النّحويّ وقفه المتسائل عندما يرى بعض من قال عنه إنّّه مؤصليّ المذهب النّحويّ، في حين يرى آخرون أنّه بصريّ، وقيل إنّّه جمّع بين نحو البصرة ونحو الكوفة، وقيل -كذلك- عن ابن هشام

(1) انظر: النّجار، مغني اللّيب، دراسة لسانيّة حديثة في ضوء منهج التّوليد والتّحويل، رسالة ماجستير.

الأنصاريّ إنّه أخذ من المدرستين: البغدادية، والأندلسية، كما تحدّث باحثون آخرون عنه في أنّه قد اشتقّ لنفسه آراء جديدة لم يُسبق إليها.

يقول ابن خلدون في مقدّمته: "وكأنّه ينحو في طريقته منحاة أهل المؤصّل، الذين اقتفوا أثر ابن جنّي (ت: 392هـ)⁽¹⁾، واتّبعا مصطلح تعليمه؛ فأتى من ذلك بشيءٍ عجيبٍ دلّ على قوة ملكته وإطلاعه".⁽²⁾

ويقول الدكتور شوقي ضيف: "ومنهجه في النحو هو منهج المدرسة البغدادية"⁽³⁾، ويضيف:
"كان يختار لنفسه من المدرستين البغدادية والأندلسية".⁽⁴⁾

(1) عثمان بن جنّي أبو الفتح (ت: 392هـ). انظر: السّيوطي، بغية الوعاة، ط1، 132/2.

(2) ابن خلدون، تاريخ ابن خلدون، د.ط، 755/1.

(3) ضيف، المدارس التحوّية، ط7، 347.

(4) السابق، 351.

الفصل الثاني: "أدبيات البحث"

1- الإطار النظري:

سيكون الحديث في الإطار النظري من الدراسة في أربعة محاور أساس؛ وهي:

1- المقدمة؛ إذ تحوي ثلاثة فصول رئيسة؛ وهي:

أ- خلفيّة البحث، ومشكلته، وأسئلته، وأهدافه، ومصطلحاته، وأهميته.

ب- أدبيات البحث؛ وفيه الإطار النظري، وخطواته، ومسوّغات الدراسة، والدراسات السابقة.

ج- منهجية البحث؛ وفيه تصميم البحث.

2- الفصل الأول من البحث؛ وفيه مبحثان:

- الأول بعنوان: (التعريف بالمبرّد)؛ وفيه تعريف موجز بالمبرّد.

- والمبحث الثاني بعنوان: (التعريف بابن هشام)؛ وفيه تعريف موجز بابن هشام.

وبعد هذا الإطار النظري، تلا الإطار التطبيقي في الفصول التالية من البحث؛ وهي:

- الفصل الثاني: (موافقات ابن هشام للمبرّد)؛ وفيه: ثمانية آراء.

- الفصل الثالث: (آراء المبرّد المعلّقة عند ابن هشام)؛ وفيه: ستة آراء.

- الفصل الرابع: (اعتراضات ابن هشام على المبرّد)؛ وفيه: ثمانية وأربعون رأياً.

ثمّ الخاتمة؛ وفيها: أهمّ النتائج والمقترحات والتوصيات، وبعدها فهرس الآيات القرآنية، ثمّ فهرس

الآيات الشعريّة، وأخير قائمة المصادر والمراجع.

خطوات الإطار النظري:

جمع البيانات والمعلومات من كتاب مغني اللبيب، ثمّ من مصادرها الأصيلة، وبعدها الدراسة

والتحليل والمناقشة والموازنة والترجيح، واستبعاد الآراء المكرّرة في كتاب مغني اللبيب.

ومن خلال دراسة البيانات والمعطيات الإحصائية وتحليلها، وردّها إلى مصادرها الأصليّة، وموازنتها ومقارنتها، استخلص الباحثُ نتائجَه وتوصياته ومقترحاته التي سترد في خاتمة البحث، كما عرض الباحثُ إظهارَ التباين بين كمّ الآراء الواردة في موضوع البحث؛ ممّا يعطي فكرة أشمل وأعمق للدراسة لطبيعة تلك الموافقات والمخالفات والآراء التحوّية المعلّقة عند ابن هشام الأنصاريّ على آراء المبرّد.

مسوّغات الدراسة:

أمّا فيما يخصّ أمر مسوّغات الدراسة فقد كان للباحث ولعُ بعلم النّحو العربيّ منذ فترة دراسته في المرحلة الجامعيّة الأولى، بل قبل ذلك بفترات من حياته، متأثّرًا -ولله الفضل والمنّة- بيئة يحيطها العلم من كلّ جانب، وقد ازداد ذلك الشّعف حينما درج الباحث في مراحلَه الجامعيّة، في مرحلتي: البكالوريوس والماجستير، مختارًا لقسم اللّغة العربيّة وآدابها في الجامعة الأردنيّة- الأردن، في المرحلة الأولى، وفي الجامعة الهاشميّة- الأردن، في المرحلة الثّانية، وقد كان له ربح من الرّمن مع كتاب (مغني اللّبيب عن كتب الأعراب)، وقد حباه الله بزمره طيّبة من الأساتذة المبدعين المحقّقين؛ وهذا ما زاده حبًّا وإصرارًا على إكمال دراسته في برنامج الدّكتوراه في جامعة متميّزة، فيها كوكبة من الأساتذة الأفاضل، فجزاهم الله تعالى عنّا خير الجزاء.

وقد كان لمؤلفات ابن هشام حُظوةٌ كبيرة عند الباحث، ولا سيّما كتابه "مغني اللّبيب عن كتب الأعراب"؛ فأخذ يتخيّر فيه موضوعًا علّه يجدُ فيه مراده، إلى أن تمّ -ولله الحمد والمنّة- التّوفيق إلى اختيار هذا الموضوع، بعد تأنٍُّ ودراسةٍ وتتبّع.

وأما عن سبب اختيار كتاب "مغني اللّبيب عن كتب الأعراب" تحديداً من دون بقية كتب ابن هشام الأنصاريّ فهو عائدٌ إلى أسبابٍ عدة تعود إلى كتاب المغني؛ منها:

1- أنّه كتاب يحتوي على قيمة علميّة عالية في أقسامه بديعة التّصنيف، وخاصّة جزء حروف المعاني؛ فهو بحقّ يغني الباحث -عمومًا- عن كتب الأعراب الأخرى إجمالاً.

2- أنّه يمثّل خلاصة آراء ابن هشام الأنصاريّ، وما استقرّ عليه المصنّف من آراء.

- 3- لأنّ فيه نُهجًا فريدًا في ترتيب أبواب الكتاب.
- 4- أنّ له شهرةً بالغةً طارت في الآفاق.
- 5- أنّه من أجلِّ مؤلفات ابن هشام قدرًا وأكثرها نفعًا، كما ينعتها كثير من دارسي الكتاب من علمائنا، وفي قولهم عن المغني: "وكان في شهرته كما كان كتاب سيبويه".⁽¹⁾
- 6- أنّ المغني حُدْم خدمةً كبيرةً من الشُّرَح، ومؤلفي الحواشي، وشارحي شواهد، ومختصره، ومُعْرَبِي آياته، وفي ذلك دليل على أهميّة الكتاب العظيمة.

الدّراسات السّابقة:

يقول الحقّ سبحانه وتعالى: ﴿وَفَوْقَ كُلِّ ذِي عِلْمٍ عَلِيمٌ﴾ (سورة يوسف، جزء من الآية: 76)، كما يقول -أيضًا- جلّ شأنه: ﴿وَمَا أَوْتِيْتُمْ مِنَ الْعِلْمِ إِلَّا قَلِيلًا﴾ (سورة الإسراء، جزء من الآية: 85).

لقد كثرت الدّراسات القديمة والحديثة التي تناولت ابن هشام الأنصاريّ، كما كان للمبرّد -أيضًا- نصيبٌ وافر من هذه الدّراسات، إلّا أنّ الدّراسة هذه هنا قد اختلفت عن سابقتها -فيما يعلم الباحثُ إلى غاية اللّحظة هذه- في أنّ سابقتها لم تحصر وجه الموافقة أو المخالفة عند ابن هشام الأنصاريّ على المبرّد؛ سواءً أكانت دراسة في كتاب "مغني اللّبيب عن كتب الأعراب" على وجه الخصوص، أم كانت في مؤلّفات ابن هشام الأنصاريّ الأخرى على وجه العموم، وكذلك فإنّ الدّراسات السّابقة أشارت بشكل عامّ إلى وجود خلافات في الآراء النّحويّة، وفي هذه الدّراسة شرح وموازنة ومقارنة المسائل والآراء النّحويّة خصوصًا بين ابن هشام الأنصاريّ والمبرّد، وكذلك بيّنت هذه الدّراسة ترجيح الرّأي النّحويّ أو اللّغويّ بينهما.

(1) مكرم، المدرسة النّحويّة في مصر والشّام، ط2، 371.

ومن أبرز الدراسات السابقة التي اعتمدها الباحث في بحثه هذا⁽¹⁾:

1- "ابن هشام النحوي (708-761هـ): عصره، فكره، مؤلفاته، منهجه، ومكانته في النحو" للدكتور سامي عوض.

وفيه توسع المؤلف في الحديث عن كتاب (مغني اللبيب عن كتب الأعراب)، ملمحًا باختصار شديد لما فيه من آراء نحوية؛ إذ كثف جلّ مؤلفه للحديث عن ابن هشام، وعن فكره ومنهجه ومكانته النحوية. واستفيد من هذه الدراسة في تكوين نظرة شاملة عن ابن هشام النحوي، ومنهجه في النحو.

2- "ابن هشام الأنصاري، آثاره ومذهبه النحوي" للدكتور علي فودة نيل.

تناول آثار ابن هشام الأنصاري بالدراسة والبحث، وتكلم في قسم الكتاب الأول على كتابه مغني اللبيب، ومخطوطاته، وشروحه، ومختصراته، وتناول الحديث عن موقف ابن هشام من أشهر النحاة باختصار وجيز، وموقفه من أصول النحو المتعددة، وقصد المؤلف في دراسته تلك إلى التعريف بآثار ابن هشام المتعددة. تم الاستعانة بهذه الدراسة في التعرف إلى آثار ابن هشام، ومذهبه في النحو.

3- "منهج ابن هشام من خلال كتابه المغني" لعمران عبد السلام شعيب.

تحدث فيه عن نسب ابن هشام، وحياته العامة، ثم تكلم على حياته العلمية، وتصانيفه المتنوعة، ثم فصل حديثه عن كتاب المغني، ثم عمد إلى دراسة مقارنة للحروف والأدوات، ثم ختمه بنقول ابن هشام عمّن كتبوا في الحروف، ثم تناول أبواب كتاب المغني بمبحث لكل باب فيه. ثم عرض فيه مدى دقة ابن هشام في نقل الآراء ونسبها، وتحدث كذلك عن علاقة ابن هشام بالمدراس النحوية، وعقد في كتابه مقارنات بين ابن هشام وبعض النحاة، وذكر الأصول النحوية التي يعتمدها ابن هشام. استعين بهذه الدراسة في التعرف إلى طريقة ابن هشام ومنهجه التأليفية.

4- "ابن هشام وأثره في النحو العربي" ليوسف عبد الرحمن الضبع.

(1) انظر فهرس المصادر والمراجع؛ في توثيق الدراسات السابقة.

تحدّث فيه باختصار عن حياة ابن هشام الأنصاريّ. ثمّ أتى بالحديث عن عصر ابن هشام ومعاصريه، وأخذ بالدرس لمؤلّفه: أوضح المسالك إلى ألفيّة ابن مالك، وكتاب مغني اللّبيب عن كتب الأعراب، وذكر مدرسة ابن هشام النّحويّة، وبعض ما وافق فيه البصريّين، وبعض ما وافق فيه الكوفيّين، ثمّ وازن بين بعض الآراء بين ابن هشام من جهة، وبعض النّحويّين؛ كابن الحاجب⁽¹⁾ وغيره.

5- "المدرسة النّحويّة في مصر والشّام" لعبد العال سالم مكرم.

تحدّث عن ابن هشام ومؤلفاته باختصار، ويوجز القول في بعض آرائه النّحويّة؛ إذ لم يكن موضوع دراسته يُعنى بشكل مباشر بابن هشام الأنصاريّ أو مؤلفاته، وقدّم فيه جهودًا واضحة في الحديث عن البيئة النّحويّة في مصر وبلاد الشّام في تلك الحقبة. استفيد من هذه الدّراسة في تكوين نظرة أشمل لعصر ابن هشام.

6- "الفتح القريب على مغني اللّبيب للسيوطيّ (ت: 911هـ) دراسة وتحقيق" لعبد المجيد فلاح، رسالة دكتوراه.

جمّع الدّراسات السّابقة والشّروح والمختصرات على كتاب "مغني اللّبيب عن كتب الأعراب"، وتحدّث عن الشّواهد، وشروحها، والحواشي المكتوبة في المغني. واستفيد منها في انتقاء الحاشية الأشمل.

7- "التأويل النّحويّ عند ابن هشام الأنصاريّ" لـليث فُهيّر عبد الله الحيّاتيّ الهيتيّ، رسالة دكتوراه. عرض فيها تمهيدًا عن ابن هشام الأنصاريّ ونتاجه اللّغويّ. استعين بها في تكوين نظرة شاملة عن التّأويل النّحويّ، وحياة ابن هشام، ونتاجه.

(1) أبو عمرو جمال الدّين عثمان بن عمر بن أبي بكر بن يونس بن الحاجب الكرديّ الدّوينيّ الأصل الإسنايّي المولد، المقرئ النّحويّ المالكيّ (ت: 646هـ). انظر: السيوطيّ، بغية الوعاة، ط1، 134/2-135.

8- "أثر القرآن في آثار المبرّد" لهناء فاضل سلمان، رسالة ماجستير.

في الدّراسة تمهيداً عن المبرّد، ثمّ ذكر الأصول النّحويّة، وتحدّثت الباحثة عن أثر القرآن الكريم في تفسير الأدب والنثر والشعر عند المبرّد.

9- "آراء المبرّد النّحويّة في نظر ابن مالك" لرشيد عبد الله خنفور، رسالة ماجستير.

فيها تمهيداً عن المبرّد، وحديثٌ عن ابن مالك، ثمّ قسّم رسالته فصولاً؛ وعرضُ اعتراضات ابن مالك على المبرّد، مبيّناً منهجيّته في ترتيب تبويب هذه المسائل.

ومنهجيّة الباحث في دراسته لآراء المبرّد النّحويّة في نظر ابن مالك تتشابه بمنهجية هذا البحث؛ في التقسيم، عنون فيها لآراء المبرّد من وجهة نظر ابن مالك، وأنهى الباحث دراسته بخاتمة خلّصت إلى نتائج قسمها قسمين: ما لم يثبت أنه قول المبرّد، وما ثبت أنه قول للمبرّد. استفيد من الدّراسة هذه بأخذ فكرة عامّة عن موقف بعض النّحاة من آراء المبرّد، والنّظر في شيوع الرّأي عن المبرّد في بعض المسائل.

10- "التعليل النّحويّ عند المبرّد في كتابه المقتضب"، لعلّي عبّاس فاضل، رسالة ماجستير.

تناول فيها الباحث أوجه التعليل النّحويّ عند المبرّد، ذاكراً الكثير من العلل في توجيه المسائل النّحويّة عند المبرّد في كتاب المقتضب، كما ذكر علل الحذف والإلحاق، وعلل التّركيب في الحروف، وعرض الصّرائر الشّعريّة عند المبرّد. استفيد منها -هنا- في النّظر إلى موقف المبرّد من الأصول النّحويّة عامّة.

11- "التّفكير النّحويّ عند المبرّد"، لعلّي فاضل الشّمريّ، رسالة دكتوراه.

تحدّث عن أصول التّفكير النّحويّ عند المبرّد، وقدم فيه موقف المبرّد من الأصول النّحويّة، وأفرد فصلاً تحدّث فيه عن نظرية العامل، والعلّة عند المبرّد، ثمّ تكلم على التّوجيه والتّأويل والتّخريج عند المبرّد، كما تحدّث عن خلافات المبرّد مع بعض أشهر النّحويّين، وآرائه في الدّرس النّحويّ، موجزاً الحديث عن بعض المسائل النّحويّة. نُظر إلى الدّراسة هذه؛ للاستفادة من التّعريف إلى موقف المبرّد من الأصول النّحويّة.

12- "اعتراضات الشاطبي على آراء أبي العباس المبرد النحويّة والصرفيّة في كتاب المقاصد الشافية في شرح خلاصة الكافية"، لأشواق البراهيم، رسالة ماجستير.

درست فيه الباحثة متبّعاً اعتراضات الشاطبي على آراء المبرد في النحو والصرف في كتاب الشاطبي: "المقاصد الشافية في شرح خلاصة الكافية"، ثمّ تأصيلها، وتحليلها، وتوجيهها. وتناولت تعريفاً موجزاً بأبي العباس المبرد، والشاطبي (ت: 790هـ)، والتعريف الموجز بكتاب "المقاصد الشافية في شرح خلاصة الكافية" (وهو كتاب للإمام الشاطبي يعدّ كتاباً مهمّاً في شرح ألفية ابن مالك؛ وأتبع ذلك بثلاثة فصول، وختمت رسالتها ذكر اعتراضات الشاطبي في الفصول الثلاثة المذكورة، وهي دراستها دراسة جيّدة في مضمونها. استفيد من هذه الدراسة بالنظر إلى آراء المبرد، وكيفية توجيهه وتعليل الرّأي في المسائل.

13- "مخالفة المبرد (ت: 285هـ) للبصريين في المقتضب"، لوفاء عبد الغفور العزّوي، رسالة ماجستير.

عرضت الباحثة التعريف بالمبرد، والتعريف بالأصول النحويّة لغة واصطلاحاً، وتكلّمت على التّأويل، ثمّ عرضت مسائل لغويّة: نحويّة، وصرفيّة، وتركيبية عند المبرد في كتابه المقتضب، وما كان قد خالف في هذه المسائل نحاة مدرسته البصريّة. استُعين بهذه الدراسة؛ لمعرفة شيوع الرّأي عن المبرد غير الوارد في مصنّفاته في المسائل النحويّة.

14- "آراء ابن هشام النحويّة بين البصرة والكوفة في كتاب مغني اللبيب" لأهيف عبد العزيز بوريني، رسالة ماجستير.

للباحث نفسه هنا، وعمد في دراسته إلى تصنيف الآراء التي وافق فيها ابن هشام مذهب البصريين؛ سواء أصرّح ابن هشام بذكر الرّأي أنّه للبصريين أم لم يصرّح بذلك، وسواء أكان موافقاً لمذهبهم بلفظ صريح، أم لم تكن موافقاته صريحة، كما أبان الباحث عن الآراء التي عارض فيها ابن هشام الأنصاريّ مذهب البصريين، سواء أكان متّجهاً مع الكوفيّين أم مع مدرسة أخرى، أم مع نحويّ آخر، وأفرد الباحث كذلك فصلاً للآراء التي علّق فيها ابن هشام الأنصاريّ الأخذ بها أو مخالفتها.

وكذلك فعلًا بالنسبة إلى توجّه ابن هشام في الموافقة، أو المخالفة، أو التعليق في مذهب الكوفيين، كما قام -أيضًا- بتصنيف الآراء التي لم يصّرح فيها ابن هشام الأنصاريّ الأخذ عن مدرسة نحويّة صراحةً، وعمد إلى إفراد فصل مستقلّ في تصنيف الآراء الخاصّة بابن هشام؛ وهي تلك التي انتهجها ابن هشام لنفسه متفرّدًا فيها عن المذاهب النحويّة المتعدّدة، وعن النحاة السّابقين عليه، وهو فصلٌ مضمّن وشاقٌّ يحتاج إلى قراءات طويلة معمّقة في النحو وآراء النحاة السّابقين عليه.

وقام الباحث في دراسته بتوجيه تلك المسائل النحويّة؛ سواء أكانت في العلة أم في التّركيب والبساطة، أم في الموقع الإعرابيّ، أم في الاصطلاح، ذاكراً في الخاتمة نتائج الدّراسة التي خلّص إليها، وقد ذكر -كذلك- مدى تأثير ابن هشام -وإن كان ابن هشام الأنصاريّ قد تفرّد أو وافق مدرستي: البصرة، والكوفة- بنحو البصريّين.

ومن الدّراسات السّابقة -أيضًا- ما بحثت في المدارس النحويّة، والدّراسات المنصّبة على ابن هشام، أو مؤلّفاته عمومًا، وخصوصًا المغني، وكذا الأمر بالنسبة للمبرّد، ودراسة الحقبة التاريخيّة باختصار؛ لمعرفة الحالة السّياسيّة، والثّقافيّة العامّة في عصريهما؛ ليتمكّن الباحث من معرفة العقليّة الثّقافيّة، والفلك الذي دارت فيه؛ من أجل تقديم تصوّر أشمل وأعمق، وسيتمّ التّركيز على دراسة كتب المبرّد ومؤلّفاته عمومًا، ودراسة كتابيه: المقتضب، والكامل، وسيتمّ الاستفادة من الدّراسات التي دارت حول منهجيهما، ولن يستثني الباحث الدّراسات الحديثة في بحثه بالرجوع إليها والاستزادة والاستفادة بعون الله تعالى.

الفصل الثالث: "منهجية البحث"

تصميم البحث:

لوصول البحث إلى نتائج ومعطيات سليمة، سيكون من الباحث اعتماد المناهج المستخدمة في الأبحاث اللغوية، التي تتناسب وموضوع بحثه هنا؛ ولذا سيأتي تطبيق المناهج الآتية:

1- المنهج الإحصائي؛ وهو أول المناهج التي ستطبق في هذه الدراسة؛ وذلك بغرض حصر آراء المبرّد في كتاب ابن هشام الأنصاري المذكورة صراحةً في كتاب "مغني اللبيب عن كتب الأعراب"، ثم تصنيف هذه الآراء إلى الآراء التي وافق فيها ابن هشام الأنصاري آراء أبي العباس المبرّد، وفي تصنيفها إلى الآراء المعلقة من جهة ابن هشام الأنصاري للمبرّد، كذلك في تصنيف وحصر اعتراضات ابن هشام على آراء المبرّد، ومن ثمّ بيان توجه ابن هشام إلى مذهب نحويّ بعينه؛ كمذهب البصريين أو الكوفيين، أم تفرّدًا منه، سواء أصرّح ابن هشام بموقفه ذلك، أم لم يصرّح. وسيتمّ استبعاد الآراء المكرّرة في المسألة ذاتها؛ فلا تدرج تحت الحصر الحقيقي لتلك الآراء، إلاّ أنّه قد يرد ذكرها من باب الدّكر العامّ، أو الحديث عنها في معرض الحديث عن الرّأي والمسألة التّحويّة؛ وهذا لتقديم صورة أشمل وأوسع.

2- المنهج الاستقرائيّ التّحليلي؛ وذلك في أثناء دراسة الآراء والمسائل التّحويّة التي أورد ابن هشام الأنصاريّ ذكرها لأبي العباس المبرّد.

3- المنهج الوصفي؛ وهذا المنهج سيتمّ تطبيقه في وصف الظّاهرة التّحويّة، وفي وصف الرّأي التّحويّ، وفي وصف العلة والوجه التّحويّ؛ وذلك بغية الوصول إلى وصف دقيق للظّاهرة؛ حتّى لا تختلط مفاهيم الظّواهر والمصطلحات في هذا البحث بمفاهيم أخرى قد تشترك معها في التّعريف ذاته.

ويمكن -أيضًا- النّظر في الإطار التّظريّ الوارد في الفصل الثّاني من الخطّة؛ إذ فيه تبيان لتصميم البحث الذي سيقود في تصميمه إلى جمع البيانات والمعلومات والمعطيات، وطرائق جمعها من المصادر والمراجع الأصيلة، ثمّ تصييرها إلى التّحليل والدراسة والمناقشة.

ومن خلال دراسة البيانات والمعلومات في هذه الدراسة بالإحصاء والتتبع والتحليل، سُنستبعد بعض الآراء المكررة المغني، أو يُكتفى بالإشارة إلى تكرارها من دون بحثها وتقصيها.

ومن خلال دراسة البيانات والمعطيات الإحصائية وتحليلها، وردّها إلى مصادرها الأصليّة، وموازنتها ومقارنتها، سوف يستخلص الباحثُ نتائجهُ وتوصياته ومقترحاته التي سترد في خاتمة البحث، كما سيعرض الباحثُ - كذلك - إظهارَ التباين بين كمّ الآراء الواردة في موضوع البحث؛ ممّا يعطي فكرة أشمل وأعمق للدراسة لطبيعة تلك الموافقات والمخالفات والآراء التحوّية المعلقة من جهة ابن هشام الأنصاريّ على آراء المبرّد.

ستأتي الدراسة مبنية على إطار نظريّ يقوم على الخطوات الآتية:

أولاً: عنوانة المسألة التحوّية بما يتواءم وطبيعة موضوعها؛ إذ ستكون موافقة رأي المبرّد في كلّ فصول البحث؛ ولذا ستتشابه مع موقف ابن هشام في فصل الموافقات فقط، وستختلف بهذه العنوانة عن رأي ابن هشام الأنصاريّ في فصل (اعتراضات ابن هشام على المبرّد)، أمّا فصل (آراء ابن هشام المعلقة للمبرّد) فلن يتّضح موقف ابن هشام الأنصاريّ من هذه العنوانة للمسألة؛ وذلك لأنّ موقفه معلق؛ فلا هو مع هذا العنوان ولا ضده، بل تركها معلقة في الحكم. وارتأى الباحث هذه الطريقة في العنوانة معتمداً أنّ المبرّد سابق في رأيه التحوّية زمنياً على ابن هشام الأنصاريّ.

ثانياً: سيأتي ترتيب المسائل متسلسلاً حسب ورودها في كتاب مغني اللبيب عن كتب الأعاريب؛ لأنّ ترتيبها ذلك الترتيب المعهود؛ كالمرفوعات والمنصوبات والمجرورات سيؤدّي إلى بترٍ في أركان الجملة؛ كأن يكون اسم (كان) -مثلاً- في المرفوعات، وخبرها في المنصوبات، واسم (إنّ) في المنصوبات، وخبرها في المرفوعات؛ فيحدث في هذا التّقسيم تكرار للمسألة ذاتها، ويُحدّث بترًا غير محمودٍ من جانب، ومن جانب آخر إنّ ابن هشام الأنصاريّ فاحرٌ في ترتيب كتابه مغني اللبيب عن كتب الأعاريب في منهجية فريدة لم يكن الأقدمون قد درجوا على هذا النهج في التّأليف؛ فرأى الباحثُ ألا يعودَ بالتّقسيم إلى العرف الذي

نَهَجَ النَّحَاةَ وَالمَشْتِغَلُونَ فِي هَذَا الضَّرْبِ مِنَ الْعُلُومِ؛ لَكَيْلَا يَفُوتَ هَذَا التَّهَجُّ الَّذِي ابْتَدَعَهُ ابْنُ هِشَامِ
الْأَنْصَارِيِّ.

ثالثًا: عَرَضَ كَلَامَ ابْنِ هِشَامٍ فِي الْمَسْأَلَةِ الَّتِي فِيهَا ذَكَرَ لِلْمَبْرَدِ، وَتَبَيَانِ تَوَجُّهِهِ، إِنْ كَانَ مُخَالَفًا فَسْتَأْتِي الْمَسْأَلَةُ
وَالرَّأْيَ النَّحْوِيَّ فِي الْفَصْلِ الَّذِي سَيَعْقِدُ لِلْمُخَالَفَاتِ، أَوْ مُوَافِقًا لَهُ فَسَيَكُونُ رَأْيُهُ فِي الْفَصْلِ الْمَعْقُودِ لِهَذِهِ
الْآرَاءِ خَاصَّةً، أَوْ مَعْلَقًا فَسَيَرُدُّ فِي الْآرَاءِ الْمَعْلُوقَةِ لِلْمَبْرَدِ عِنْدَ ابْنِ هِشَامِ الْأَنْصَارِيِّ.

رابعًا: عَرَضَ كَلَامَ الْمَبْرَدِ فِي الْمَسْأَلَةِ، وَتَبَيَانِ تَوَجُّهِهِ إِنْ كَانَ مُخَالَفًا أَوْ مُوَافِقًا لِمَدْرَسَتِهِ الْبَصْرِيَّةِ، أَوْ انْتَهَجَ فِيهِ
الْمَبْرَدُ لِنَفْسِهِ رَأْيًا خَاصًّا مَتَفَرِّدًا فِيهِ عَنِ الْمَدْرَسَتَيْنِ: الْبَصْرِيَّةِ وَالْكُوفِيَّةِ، وَقَدْ يَرِدُ اعْتِرَاضُ بَعْضِ النَّحَاةِ
الْمُتَأَخِّرِينَ عَلَى رَأْيِ الْمَبْرَدِ إِنْ اقْتَضَتْ الْحَاجَةُ إِلَى ذَلِكَ.

خامسًا: سَيَأْتِي الْبَاحِثُ إِلَى الْكَلَامِ -بَعْدَهَا- عَلَى حِجَّةِ الْمَبْرَدِ فِي رَأْيِهِ، وَحِجَّةِ ابْنِ هِشَامِ فِي رَأْيِهِ أَيْضًا،
وَهَذَا إِنَّمَا سَيُظْهِرُ فِي فَصْلِ الْاعْتِرَاضَاتِ أَكْثَرَ مِنْ غَيْرِهِ؛ وَذَلِكَ لَوْجُودِ رَأْيِ مَغَايِرِ لَابْنِ هِشَامِ الْأَنْصَارِيِّ،
فَسَيَتَأْتِي تَوْجِيهِ آخَرَ.

وَسَيَرُدُّ -أَيْضًا- حَدِيثَ الْبَاحِثِ عَنِ كَيْفِيَّةِ تَوْجِيهِ الظَّاهِرَةِ النَّحْوِيَّةِ عِنْدَ الْمَبْرَدِ وَعِنْدَ ابْنِ هِشَامِ
الْأَنْصَارِيِّ، وَكَذَلِكَ سَيَرُدُّ الْحَدِيثَ عَنِ الْأَصْلِ النَّحْوِيِّ الْمَعْتَمَدِ عِنْدَ ابْنِ هِشَامِ الْأَنْصَارِيِّ وَالْمَبْرَدِ فِي تَوْجِيهِ
الظَّاهِرَةِ؛ كَالسَّمَاعِ، وَالْقِيَاسِ، وَالِاسْتِصْحَابِ، وَغَيْرِهَا مِنَ الْأَصُولِ النَّحْوِيَّةِ.

سادسًا: سَيَلِي ذَلِكَ تَرْجِيحَ الْبَاحِثِ بِمَوْضُوعِيَّةٍ وَحِيَادِيَّةٍ لِمَا يَرَاهُ أَقْرَبَ إِلَى الْمَنْطِقِ اللَّغَوِيِّ وَالْإِجْمَاعِ بِالْحِجَّةِ
وَالدَّلِيلِ وَالْبَرْهَانِ الْوَاضِحِ، بِإِنْصَافِ الْأَقْرَبِ إِلَى الرَّاجِحِ مِنَ الْآرَاءِ؛ وَهَذَا بِالْاعْتِمَادِ عَلَى الْأَصُولِ النَّحْوِيَّةِ،
وَشِيوعِ الرَّأْيِ بَيْنَ النَّحَاةِ بِالْاعْتِمَادِ عَلَى الْكَثِيرِ، وَالْقَلِيلِ، وَالنَّادِرِ، وَالشَّاذِ، وَالضَّعِيفِ، وَالْمُسْتَبْعَدِ.

سابعاً: سيتم ذكر عدد الآراء الواردة صراحة عن المبرّد عند ابن هشام، ثمّ يتمّ استبعاد الآراء المتكرّرة في المسألة ذاتها؛ من خلال البحث يوضّح الباحث الآراء المذكورة للمبرّد عند ابن هشام الأنصاريّ كلّها، والمتكرّر من هذه الآراء، والآراء الموافقة للمبرّد عند ابن هشام، والآراء المخالفة للمبرّد من ابن هشام الأنصاريّ.

ثامناً: العودة إلى آراء العلماء في مظانّها؛ إذ لا يُكتفى بنقل أحد النّحاة عن آخر من دون الرّجوع إلى كتب المنقول عنه، حتّى وإن ذكر الشّارح لكتاب "مغني اللّيب عن كتب الأعراب" في الحاشية أو المحقّق لكتاب المغني في الهامش تعريفًا به، وبرأيه النّحويّ.

تاسعاً: ترجمة الأعلام المشهورين والمغمورين من اللّغويين والنّحويين باختصار في هامش الصّفحات، ويكتفى بالنّز اليسير في التّرجمة لهم في الهوامش؛ وتقضي التّرجمة بذكر أسمائهم، وتاريخ وفياتهم، فلا حاجة تقضي التّوسع في التّعريف بهم؛ حتّى لا يُسهّب الباحث في دراسته؛ فتصل الدّراسة إلى توسّع غير محمود، يوصل إلى غير الأهداف المرجّوة منه، ويكتفى بتعريف الأعلام مرّة واحدة؛ تكون في أوّل مرّة يرد ذكر لهم في البحث، ويُسْتغنى عن التّعريف بهم والتّرجمة لهم في المرّات التي يذكرون فيها بعدها.

عاشراً: سيعمد الباحث إلى اختيار حاشية الدّسوقيّ (ت: 1230هـ) على كتاب مغني اللّيب عن كتب الأعراب؛ وذلك للاستعانة على فهم مراد ابن هشام الأنصاريّ إن استغلق فهم قضيّة ما، أو استعصى فهم المراد في عباراته، على أنّ في هذه الحاشية إشكالاً يكمن في صعوبة فصل كلامه - في كثير من المواطن - عن كلام من ينقل عنهم من الشّراح ومؤلّفي الحواشي، وقد تكون هذه الملاحظة من الباحث فاتحة بحث جديد يُعتمد فيه إلى إعادة شرح الحاشية، وتحقيقها بشكل أقرب للدّارسين. أمّا عن سبب اختيار حاشية الدّسوقيّ من بين الحواشي التي شرحت كتاب مغني اللّيب عن كتب الأعراب؛ فلأنّ فيها الشّرح الكثير المفيد الذي يخدم الدّارس بشكل كبير، وفيها - كذلك - تضمين لكلام شّراح وبعض أصحاب الحواشي السّابقة؛ كالدماميّ (ت: 827هـ)، والشّمّيّ (ت: 872هـ). وقد يرى الباحث

إمكانية الرجوع إلى كتب الحواشي المذكورة أو غيرها من الحواشي عند الحاجة إلى ذلك؛ كأن يتحقق من نسبة قول أحدهم فيها، أو إضافة لم ترد في حاشية أخرى على سبيل المثال.

حادي عشر: قد يستأنس الباحث برأي مدارس نحويّة غير مدرستي البصرة والكوفة؛ كالبغدادية، والأندلسية، والمصريّة مثلاً، ولكن بالقدر الذي يكون مناسباً في ذلك؛ حتى لا يخرج البحث عن صلب موضوعه، وكى لا يفضي إلى ما لم يوضع البحث لأجله أصلاً.

ثاني عشر: سيعتمد الباحث على نسخة كتاب مغني اللبيب عن كتب الأعراب، لابن هشام الأنصاريّ بتحقيق الدكتور مازن المبارك، ومحمد عليّ حمد الله، ومراجعة الأستاذ سعيد الأفغانيّ، مطبعة أمير قم، ط4، والكتاب في جزأين من القطع المتوسّط.

ثالث عشر: سيكون لكتّابي المبرّد: المقتضب، والكامل في اللّغة والأدب، اهتمام كبير من الباحث؛ برجوعه إليهما والنهل منهما، في الرجوع إلى آرائه النحويّة، غير مغفلٍ التفصيل -حين الضّرورة- الحديث حول آراء العلماء المعترضين منهم، أو الموافقين على آراء المبرّد. وستكون نسخة كتاب "المقتضب" لأبي العباس المبرّد بتحقيق الشيخ محمّد عبد الخالق عَضيمة، ونشر وزارة الأوقاف المجلس الأعلى للشؤون الإسلاميّة لجنة إحياء التّراث الإسلاميّ في القاهرة النّسخة التي سيعتمدها الباحث في دراسته في المقتضب، وسيأتي ذلك في توثيق الهوامش، وفي قائمة المصادر والمراجع في آخر البحث بعونه تعالى. بالإضافة إلى اعتماد الباحث على نسخة كتاب "الكامل في اللّغة والأدب" لأبي العباس المبرّد، بتحقيق زكي مبارك، وأحمد محمّد شاكر، مطبعة الحلبيّ في القاهرة، وسيأتي ذلك في توثيق الهوامش، وفي قائمة المصادر والمراجع -بعون الله عزّ وجلّ- في آخر البحث.

رابع عشر: لن يتطرق الباحث إلى الحديث عن آراء لم يذكرها ابن هشام صراحةً أنّها للمبرّد؛ كأن يكون الرّأي عند ابن هشام الأنصاريّ للبصريّين عامّةً، سواء أوافق ابن هشام فيه البصريّين، أم خالفهم، أم سكت عن الحُكم على رأيهم فيها، حتّى لو كان المبرّد قد قال بما قاله نحاة البصرة، وكذلك الحال فلن يتمّ

إدراج الرّأي في فصل من الفصول التي ستأتي في هذا البحث إن كان الرّأي للكوفيّين عامّة وكان المبرّد قد قال بقولهم فيه؛ وذلك لأنّ هذا سيفضي إلى أن يجعل البحث واسعًا جدًّا ما قد يفوق حدود الدّراسة ومشكلة البحث التي وضعت له في الأساس.

على أنّ هذه الملاحظة قد تجعل الاستفادة منها واردة عند طالب لبحثٍ جديد لم يتكشّف بعد، وهو موقف ابن هشام من آراء المبرّد غير المنسوبة إليه صراحةً في كتاب مغني اللّيب عن كتب الأعراب، بالإضافة إلى أنّه يفتح آفاق عنوانات جديدة في الأبحاث النّحويّة غير المدروسة بعد؛ كأن يقوم باحثٌ بدراسة مؤلّف آخر لابن هشام غير كتابه "مغني اللّيب عن كتب الأعراب" يعمد فيه إلى دراسة الآراء غير المذكورة صراحةً للمبرّد، كما أنّ الباحث قد يجعل من هذه الومضات فاتحةً جديدة لدراسات قد يأخذ فيها نحاةً آخرين غير المبرّد يعمد فيها إلى دراسة الآراء غير المنسوبة في كتاب مغني اللّيب عن كتب الأعراب، أو أيّ مؤلّف آخر لابن هشام، وكذا فإنّه من الممكن أن يتناول غير النّحويين ممّن عُرف أنّه لغويّ أو مفسّر مثلاً، ومن الموضوعات هذه أيضًا ما يمكن أن يستدلّ إلى طريق آخر يتناول فيه باحثٌ نحوياً آخر غير ابن هشام الأنصاريّ؛ ليدرس آراء نحويّ أو صرقيّ لم تنسب له الآراء صراحةً؛ فيزيل عنها سترها، ويأخذها بتتبّع صحة نسبتها، ويتناولها إحصاءً ودراسةً وتأصيلاً وتحليلًا.

خامس عشر: سيأتي التّمهيد مختصرًا في التعريف بالمبرّد وابن هشام الأنصاريّ؛ وسبب الاختصار يكمن في أنّ التعريف بهما قد أشبع بحثًا ودراسةً: قديمًا وحديثًا.

سادس عشر: تمّت الاستفادة ممّا جاء عن المدارس النّحويّة المشهورة: البصريّة، والكوفيّة، والبحث في آرائهم، ومناقشتها بالدليل والبرهان، وكان كتاب أبي البركات الأنباريّ "الإنصاف في مسائل الخلاف بين النّحويين البصريّين والكوفيّين" منهلاً عذبًا يستقي منه الباحث، كما سيعمد الباحث إلى أن يستفيد من غير هذا المصنّف أيضًا.

سابع عشر: رُتبت الهوامش في فصل التّمهيد ترتيبًا تنازليًا لأصحاب التّراجم والوفيات حين قام الباحث بالتّعريف بالمبرّد وابن هشام؛ بأن قدّم صاحب المصنّف الأقدم ثمّ الأحدث.

الفصل الأوّل: "تمهيد"

– المبحث الأوّل: (التعريف بالمبرّد):⁽¹⁾

اسمه ونسبه وكنيته ولقبه:

هو محمّد بن يزيد بن عبد الأكبر بن عمير بن حسّان بن سليمان بن سعد بن عبد الله بن زيد بن مالك بن الحارث بن عامر بن عبد الله بن بلال بن عوف بن أسلم (وهو ثماله) بن أحجن بن كعب بن الحارث بن كعب بن عبد الله بن مالك بن نصر بن الأزد بن الغوث أبو العبّاس الثّماليّ الأزديّ، وكنيته أبو العبّاس، المشهور بالمبرّد.

وقد اختلف في ضبط حركة حرف الرّاء في لقبه، على قائل إنّّه بالفتحة؛ أي: (المبرّد)، وقائل إنّّه

بالكسرة؛ أي (المبرّد)، وكذلك اختلفت الرويات في سبب تسميته له بالمبرّد؛ أي بالفتحة، ومنها:

أ- ما رواه صاحب العقد الفريد من أنّ المبرّد اختار في كتابه الرّوضة أن يجمع أبرد ما وجد للشعراء المحدثين، وأنّ (المبرّد) لحقه هذا الاسم لبرده.⁽²⁾

ب- ما نقله ابن الجوزيّ في المنتظم عن ابن المرزبان (ت: 347هـ)⁽³⁾ أنّ محمّد بن يزيد أجاب عن سبب

(1) انظر: أبو الطيّب اللّغويّ، مراتب التّحوّين، د.ط، 83. - وانظر: السّيرانيّ، أخبار التّحوّين البصريّين، ط1، 72-81. - وانظر: الرّبيديّ، طبقات التّحوّين واللّغويين، ط2، 101-110. - وانظر: ابن التّدميم، الفهرست، ط2، 82-84. - وانظر: ابن حزم الأندلسيّ، جمهرة أنساب العرب، ط5، 377/1. يذكر وفاته سنة 286. - وانظر: الخطيب البغداديّ، تاريخ بغداد، ط1، 610-603/4. - وانظر: القاضي عياض، ترتيب المدارك، ط1، لا يورد ترجمة مستقلّة له: 280/4-285. - وانظر: أبو البركات الأنباريّ، نزهة الألباء، ط3، 164-173. - وانظر: القفطيّ، إنباه الرّواة، ط1، 241/3-253. - وانظر: ابن خلّكان، وفيات الأعيان، ط1، 313/4-321. - وانظر: اليمانيّ، إشارة التّعيين، ط1، 342. - وانظر: الذّهبيّ، تذكرة الحفاظ، ط1، 142/2. - وانظر: البكجريّ، إكمال تهذيب الكمال، ط1، 397/10. يذكر فقط وفاته في 285هـ. - وانظر: اليافعيّ، مرآة الجنان، ط1، 156/2-158. - وانظر: الفيروزآباديّ، البلغة، ط1، 286. - وانظر: ابن حجر، نزهة الألباب، ط1، 149/2. - وانظر: ابن حجر، لسان الميزان، ط1، 588/7-590. - وانظر: الحديثيّ، المبرد سيرته ومؤلفاته، ط1. وهو كتاب وافٍ.

(2) انظر: ابن عبد ربّه، العقد الفريد، ط1، 82/7-83.

(3) أبو محمّد عبد الله بن جعفر بن دُرستويه ابن المرزبان التّحويّ (258هـ-347هـ). انظر: السّيوطيّ، بغية الوعاة، ط1، 36/2.

وقد رويت القصّة مع اختلاف طفيف دون نقل عن راوٍ. - وانظر: الآبيّ، نشر الدرّ في المحاضرات، ط1، 83/7.

تسميته بالمبرّد؛ أنّه اختبأ من صاحب الشرطة عند أبي حاتم السّجستانيّ (ت: 248هـ)⁽¹⁾ في مزمّلة فارغة (أي جرّة أو غطاؤها؛ لتبريد الماء)، ولما فتّشوا الدار ما وجدوه، وخرج محمّد بن يزيد بعدها فجعل أبو حاتم يصفق بيديه وينادي على المزمّلة: المبرّد المبرّد، وتسامع الناس ذلك؛ فتناقلوه.⁽²⁾

وفي رأي الباحث أنّه قد يكون النّقل واردًا عن ابن المرزبان والمُرزبانيّ (ت: 384هـ)⁽³⁾، إلّا أنّ الباحث يرجّح أنّه نقل عن المرزبانيّ في كتابه (المقتبس في أخبار النّحاة والأدباء والشّعراء والعلماء) المفقود، والمختصر في كتاب "نور القبس" لليغموريّ (ت: 673هـ)⁽⁴⁾.

وليس النّقل عن ابن المرزبان الوارد في المنتظم عند ابن الجوزيّ؛ وذلك لأنّ ابن المرزبان كان ثقة، وكان صاحب المبرّد، وكان شديد الانتصار للبصريّين كما نقل السيوطيّ⁽⁵⁾، فلا يرضى للمبرّد أن يكون لقبه لشيء ضده. وقد يكون الناقل ابن المرزبان إن كان قد سُئل عن سبب تسمية المبرّد بالمبرّد، فروى القصة المختلقة على لسانهم من وجهة نظرهم، أو كان يرى في فتح الرّاء مدحًا له. والله أعلم!

ج- ما نقله أبو هلال العسكريّ (ت: 395هـ)، في أنّ الجاحظ دخل على المازنيّ (ت: 248هـ)⁽⁶⁾ وعنده المبرّد - وهو غلام - فأخفى شخصه في جبّ عن الجاحظ، وجلسا يتحدّثان فعطس المبرّد من محبّته، فقال الجاحظ: من هذا المبرّد منا؟ فسُمّي بذلك.⁽⁷⁾

(1) أبو حاتم سهل بن محمّد بن عثمان بن القاسم السّجستانيّ (ت: 248هـ). انظر: السيوطيّ، بغية الوعاة، ط1، 606/1.

(2) ابن الجوزيّ (ت: 597هـ)، المنتظم، 389/12.

(3) محمّد بن عمران بن موسى بن عبّيد (ت: 384هـ)، وقد طعن في أخلاقه عند بعضهم. انظر: الذهبيّ، سير أعلام النبلاء، ط3، 448/16.

(4) أبو المحاسن يوسف بن أحمد بن محمود اليغموريّ (ت: 673هـ). وجاءت فيه قصة صاحب الشرطة مروّية عن الصّوليّ. - انظر: اليغموريّ، نور القبس، 324، د.ط، وترجمة المبرّد فيه: 324-333.

(5) انظر: السيوطيّ، بغية الوعاة، ط1، 36/2.

(6) أبو عثمان بكر بن محمّد بن بقية، وقيل ابن عدي المازنيّ (ت: 248هـ). انظر: السيوطيّ، بغية الوعاة، ط1، 466-463/1.

(7) انظر: العسكريّ، الأوائل، ط1، 382.

د- ما جاء عند التّعالِيّ (ت: 429هـ)⁽¹⁾، في أنّه استحقّ قول الشّاعر فيه:

إِنَّ الْمُبْرَدَ ذُو بَرْدٍ عَلَى أَدِيهِ فِي الْجَدِّ مِنْهُ إِذَا مَا شِئْتَ أَوْ لَعْبَةً
وَقَلَّمَا أَبْصَرْتَ عَيْنَاكَ مِنْ رَجُلٍ إِلَّا وَمَعْنَاهُ إِنْ فَكَّرْتَ فِي لَقَبِهِ

ولم يُثبِت التّعالِيّ نسبة الأبيات، ولم يعثر الباحث لها على قائل.

ه- ما جاء عند ابن خير الإشبيليّ (ت: 575هـ) في نقله عن أبو بكر المصحفيّ (ت: 481هـ):

"ولُقّب بالمبرّد لحُسن وجهه، يقال: رجل مُبرّدٌ، ومُقسّمٌ، ومُحسّنٌ، إذا كان حسن الوجه".⁽²⁾

و- ما ذكره نشوان الحميريّ (ت: 573هـ) من أنّ المبرّد لقب محمّد بن يزيد النّحويّ البصريّ؛ لأنّه كان

يدرّس في البرّادة.⁽³⁾

والسّابق أقوال جاءت في فتح راء المبرّد؛ أي (المبرّد).

وورد أنّ المبرّد نفسه روى أنّ الرّاء بالكسر؛ إذ ينقل ابن عساكر في تاريخه: "ذكر أبو الفتح بن جيّ

في إملاء الخاطر ونقلته من خطّ أبي الحسين هبة الله بن الحسن -رحمه الله- ونقله من خطّ أبي الفتح قال:

ومن هذا ما يحكى من أنّ أبا عثمان لما عمل كتاب الألف واللام تناوله كافّة أصحابه عن جليله، فكانوا

فيه متقاربي الأحوال، ثمّ إنّّه سأل أبا العبّاس -يعني المبرّد- عن دقيقه ومعتاصه فأحسنّ الجواب عنه، فقال

له أبو عثمان: قم فأنت المبرّد أي المثبت للحقّ. قال أبو العبّاس: فغيّر الكوفيّون اسمي هذا فجعلوه المبرّد

بفتح الرّاء، وإثما هو بكسرهما".⁽⁴⁾ والمطلّع على كتب النّحو يرى إيراد (المبرّد)؛ بكسر الرّاء في كثير منها، في

قدّمها وحديثها.

ومّا يُجزم به أنّه لا خبر أكيد في رواية فتحها أو كسرهما، والكسر أقرب عند الباحث، والله تعالى

أعلم!

(1) انظر: التّعالِيّ، لطائف المعارف، د.ط، 33.

(2) ابن خير الإشبيليّ، فهرسة ابن خير، ط1، 291.

(3) انظر: الحميريّ، شمس العلوم، ط1، 481/1.

(4) ابن عساكر، تاريخ دمشق، د.ط، 250-249/56.

ولعلّ أفضل ما اطلع عليه الباحث هو كلام الشيخ عبد الخالق عُزيمة (ت: 1404هـ) في قوله: "والذي أراه أنّ أبا العباس قد شُهر بهذين اللقبين، ويظهر أنّ الفتح كان مختار الكوفيين؛ آثروه لما يشعره من الدّم، أو عدولاً منهم عمّا يُشعر بالمدح، واشتهار الشخص بلقبين ليس أمراً مستبعداً؛ فقد سبق سعيد بن المسيّب المبرّد في هذا".⁽¹⁾

ولادته وبعض شيوخه:

ولد سنة 206هـ، وقيل: 207هـ، وكذلك 210هـ، في مدينة البصرة، وتلمذ على يد شيوخها.⁽²⁾

من تلامذته:

تلقّى العلم عن المبرّد جمهرة من العلماء.⁽³⁾

صفاته وثقافته:

كان المبرّد غلاماً وسيماً، جميل الوجه، ظريف الطبع، وروي أنّه كان بخيلاً، وكان غزير الأدب، كثير الحفظ، حاضر البديهة، فصح اللسان، بارع البيان، وكان صاحب علوم متنوّعة، وثقافة واسعة بين العلوم القرآنية، والتّوادر، والأخبار، والشعر، متوقّد الفكر، واسع الأفق، جديد الابتكارات في عقله، فضلاً عن ثقافته اللّغويّة، نبغ واشتُهر بكتاب سيبويه (ت: 180هـ)⁽⁴⁾، وكان يعظّم كتاب سيبويه، فيقول لمن يريد أن

(1) عزيمة، أبو العباس المبرّد وأثره في علوم العربيّة، ط1، 10.

(2) منهم: أبو عمرو صالح بن إسحاق الجرّميّ البصريّ (ت: 225هـ)، وأبو عثمان عمرو بن بحر بن محبوب الجاحظ (ت: 255هـ)، وعبد الله بن محمّد بن هارون التّوزيّ (ت: 233هـ). والمازنيّ، والسّجستانيّ، وغيرهم.

(3) منهم: أبو عليّ أحمد بن جعفر الدّينوريّ (ت: 289هـ)، وأبو إسحاق إبراهيم بن السّريّ بن سهل الرّجاج (ت: 311هـ)، وأبو

العبّاس أحمد بن يحيى الشّيبانيّ مولاهم البغداديّ الإمام ثعلب (ت: 291هـ)، وأبو الحسن عليّ بن سليمان الأخفش الأصغر (ت: 316هـ)، وأبو بكر محمّد بن السّريّ البغداديّ بن السّراج (ت: 316هـ)، وأبو الحسن محمّد بن أحمد بن إبراهيم بن كيسّان (ت: 320هـ)، وأبو جعفر أحمد بن محمّد بن إسماعيل بن يونس المراديّ، يعرف بابن التّحّاس التّحويّ المصريّ (ت: 338هـ)، وغيرهم.

(4) أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر، ويقال أبو الحسن (ت: 180هـ). انظر: السيوطيّ، بغية الوعاة، ط1، 229/2-230.

يقرأ الكتاب: هل ركبت البحر؟ وإليه انتهت رياسة النحو البصري، في حين انتهت رياسة النحو الكوفي إلى معاصره ثعلب، وعن طريق الأخذ عنهما نشأ مذهب نحوي جديد هو المذهب البغدادي⁽¹⁾.

وقامت كثير من الدراسات والأبحاث لدراسة جهود المبرّد في علوم متنوّعة؛ وقد وقف الباحث

على جملة مما عُني به الباحثون بدراسة المبرّد وبتناجه العلمي؛ ومنها على سبيل الذكر لا الحصر: (2)

- 1- "أبو العباس المبرّد: حياته وآثاره ومذهبه النحوي"، بدا، 1404هـ/1984م.
- 2- "أبو العباس المبرّد وأثره في علوم العربيّة"، عُضيمة، 1405هـ.
- 3- "المبرّد سيرته ومؤلفاته"، الحديثي، 1990م.
- 4- "الدرس الصوّتي عند المبرّد"، البياتي، 1996م.
- 5- "المبرّد صرفياً"، الزكابي، 1999م.
- 6- "أثر القرآن في آثار المبرّد"، سلمان، 1423هـ/2002م.
- 7- "التفكير النحوي عند المبرّد"، الشّمري، 1424هـ/2003م.
- 8- "البحث الصوّتي في الكتب النحويّة، كتاب المقتضب للمبرّد (ت 285هـ) نموذجاً"، د. التميمي، 2005م.
- 9- "التعليل النحوي عند المبرّد في كتابه المقتضب"، فاضل، 1427هـ/2006م.
- 10- "الاستشهاد في كتاب المقتضب للمبرّد دراسة لغويّة"، جمعة، 2009م.
- 11- "منهج المبرّد في تفسير القرآن الكريم في ضوء آرائه التفسيرية في كتابه المقتضب"، النعيمي، 2011م.
- 12- "النّظرية التّوليدية التّحويلية وملاحظها في كتاب المقتضب للمبرّد (ت 285هـ)"، عباس، 1433هـ/2012م.
- 13- "اعتراضات أبي عليّ الفارسيّ على آراء المبرّد النحويّة"، أبو الخيور، 1435هـ.

(1) انظر: الرّاجحي، دروس في المذاهب النحويّة، د.ط، 62.

(2) المعلومات الوافية للدراسات المذكورة في قائمة المصادر والمراجع.

14- "المبرد الأزدّي وإسهامه في علوم البلاغة"، همدانيّ، د.ت.

وما يزال الباحثون المعاصرون يهتمّون بالمبرد وآثاره العلميّة، وبادراسات مقارنة بين المبرد وغيره من النّحاة، ولقد تمّ انعقاد مؤتمر اختصاصيّ بعنوان: (المبرد الأزدّي: جهوده العلميّة وآثاره اللّغويّة والأدبيّة)، قدّم فيه الباحثون أبحاثاً أكاديميّة اختصّت بنتاج المبرد.⁽¹⁾

وفاته:

من خلال التّرجمة له، فقد قيل إنّ وفاته كانت في: 215هـ، أو 221هـ، وقيل في: 285هـ، وقيل في: 286هـ، لكنّ أشهر الروايات أنّها كانت سنة 285هـ، والله تعالى أعلم! وقد وافته المنية -رحمه الله تعالى- في بغداد، ودُفن في مقابر الكوفة.

(1) أقيم المؤتمر بتنظيم من وحدة الدّراسات العُمانيّة في جامعة آل البيت في المفرق -الأردنّ، بالتعاون مع مركز الدّراسات العُمانيّة في جامعة السّلطان قابوس؛ وهو المؤتمر العلميّ الدّوليّ العاشر بعنوان: "المبرد الأزدّي: جهوده العلميّة وآثاره اللّغويّة والأدبيّة"، الموافق: 15-2014/4/16م. نوقشت فيه إحدى وثمانون ورقة عمل لباحثين من مختلف الدّول العربيّة.

– المبحث الثاني: التعريف بابن هشام: (1)

اسمه ونسبه وكنيته:

عبدُ الله بن يُوسُف بن عبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبد الله بن هشام الأنصاريّ، الشَّيخ جمال الدِّين الحنبليّ، وكنيته أبو محمَّد، وشهرة ابن هشام نسبة إلى (ابن هشام) جدّ جدّ لآبيه. وفي روايات: عبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبد الله بن هشام الأنصاريّ، اشتهر بابن هشام؛ وعلى هذا فتكون شهرته نسبة إلى جدّ جدّ لآبيه.

وفي نسبه إلى الخزرج من الأنصار يقول أحد الباحثين في مقدّمة شرح اللّمحة البدرية لابن هشام: "وقد وجدتُ العلامة الشَّيخ محمَّد الأمير في حاشيته على المغني يقرّر أنّه (خزرجيّ)، وقد أعرّضت المصنّفات القديمة والحديثة عن بيان مدى صحّة نسب ابن هشام إلى الأنصار أو الخزرج، ... وعليه تكون نسبة ابن هشام المشار إليها من الأمور التي لا يملك الباحث إزاء التّحقّق من صحّتها سندًا تاريخيًا مقبولًا". (2) وقد تفقّه للشافعيّ، ثمّ تحنبل.

ولادته وشيوخه:

ولد سنة (708هـ) في القاهرة، وتلمذ على يد شيوخها في علوم الدِّين وعلوم العربيّة. (3)

(1) انظر: الصّفدي، أعيان العصر، ط1، 1/3-5-6. - وانظر: ابن قنفذ، الوفيات، ط4، 361. ما ذكره عن ابن هشام فقط أنّ وفاته كانت: 761هـ. - وانظر: ابن حجر، الدرر الكامنة، د.ط، 2/308. - وانظر: ابن تغري بردي، النجوم الزاهرة، د.ط، 10/336. - وانظر: ابن تغري بردي، المنهل الصافي، د.ط، 7/131. - وانظر: السيوطي، ط1، 1/536. - وانظر: زاده، مفتاح السعادة، ط1، 1/183-185. - وانظر: حاجي خليفة، كشف الظنون، د.ط، 1/384، و2/1747 يذكر أنّ وفاته في (762هـ). - وانظر: الأصبهانيّ، روضات الجنّات، ط1، 5/130-135. وانظر: البغداديّ، هدية العارفين، د.ط، 1/465. - وانظر: عوض، ابن هشام النحويّ، ط1.

(2) ابن هشام، شرح اللّمحة البدرية، د.ط، 47.

(3) منهم: عمر بن عليّ اللّخميّ الإسكندريّ تاج الدِّين الفاكهيّ (ت: 731هـ)، وأبو عبد الله بدر الدِّين محمَّد بن إبراهيم بن سعد الله بن جماعة الكِنانيّ الحمويّ الشافعيّ (ت: 733هـ)، وشهاب الدِّين أبو الفرج عبد اللّطيف، المعروف بابن المرّحل (ت: 744هـ). انظر: ابن قاضي شهبه، طبقات الشافعية، ط1، 3/30، وعليّ بن عبد الله بن أبي الحسن الأردبيليّ التبريزيّ (ت: 746هـ)، وأبو بكر شمس الدِّين محمَّد بن محمَّد بن نعيم الشَّيخ بن السّراج (ت: 747هـ)، وغيرهم من شيوخ الفقه والحديث.

تلامذته:

كثيرون. (1)

صفاته وثقافته:

كان زاهداً، عظيماً في نفسه، عزيز النفس، عفت اللسان، رقيق القلب، متواضعاً، حليماً، كريماً، مشفقاً، باراً، دمث الخلق، وكان عالماً بالعربية، مقتدرًا على التصرف في الكلام، متصدراً في العلوم والتأليف، نفع بعلمه جماعة كبيرة، فاق أقرانه بل وفاق الشيوخ أيضاً، جم النشاط، مشتعل الذكاء، تعلم القرآن الكريم، والقراءات، والتفسير، والفقه، والحديث الشريف، والنحو، والصرف، والأدب. طبقت شهرة ابن هشام الآفاق؛ حتى قال ابن خلدون⁽²⁾: "وصل إلينا بالمغرب لهذا العهد من تأليف رجل من أهل صناعة العربية من أهل مصر يُعرف بابن هاشم ظهر من كلامه فيها أنه استولى على غاية من ملكة تلك الصناعة لم تحصل إلا لسيبويه وابن جني وأهل طبقتيهما؛ لعظم ملكته وما أحاط به من أصول ذلك الفن وتفاريعه وحسن تصرفه فيه. ودل على أن الفضل ليس منحصرًا في المتقدمين سيما مع ما قدمناه من كثرة الشواغب بتعدد المذاهب والطرق والتأليف ولكن فضل الله يؤتیه من يشاء. وهذا نادر من نوادر الوجود".⁽³⁾ ويحلّ ابن خلدون كتاب مُعني اللبيب وصاحبه؛ فيقول: "ووصل إلينا بالمغرب لهذه العصور ديوان من مصر منسوب إلى جمال الدين بن هشام من علمائها استوفى فيه أحكام الإعراب مجملة ومفصلة، وتكلم على الحروف والمفردات والجمل وحذف ما في الصناعة من المتكرر في أكثر أبوابها وسمّاه بالمعني في الإعراب. وأشار إلى نكت إعراب القرآن كلّها وضبطها بأبواب وفصول وقواعد انتظم سائرهما فوقفنا منه على علم جم يشهد بعلو قدره في هذه الصناعة ووفور بضاعته منها وكأنه ينحو في طريقته منحاة أهل

(1) ومن أشهرهم: أبو حاتم تقي الدين محمد السبكي (ت: 764هـ). ونور الدين عليّ البلسبيّ المصريّ النحويّ (ت: 767هـ)، والشيخ جمال الدين إبراهيم اللخميّ الشافعيّ الأميوطيّ (ت: 790هـ)، ومحبّ الدين محمد ابن الشيخ جمال الدين (ت: 799هـ).
(2) أبو زيد وليّ الدين عبد الرحمن بن محمد بن محمد، ابن خلدون الحضرميّ الإشبيليّ (ت: 808هـ). انظر: الزركليّ، الأعلام، 15، 3/330.

(3) ابن خلدون، تاريخ ابن خلدون، د.ط، 728/1. ذكر فيه الاسم: (ابن هاشم) ولعله خطأ طباعيّ.

الموصل الذين اقتفوا أثر ابن جنيّ واتّبعوا مُصطلح تعليمه؛ فأتى من ذلك بشيء عجيب دالّ على قوّة ملكته وإطلاعه. والله يزيدُ في الخلق ما يشاء".⁽¹⁾

وقد وقف الباحث على جملة ممّا عني الباحثون المحدثون فيها بدراسة ابن هشام ونتاجه العلمي؛ ومنها على سبيل الذكر لا الحصر:⁽²⁾

- 1- "التبيان في سرّ تحامل ابن هشام على أبي حيّان"، الضبع، 1970.
- 2- "الجملة الاسميّة عند ابن هشام الأنصاريّ"، توفيق، 1971.
- 3- "المسائل النحويّة في الآيات القرآنيّة بين الرّمخشريّ وابن هشام"، الصّالح، 1982م.
- 4- "تخرّيج القراءات القرآنيّة والأحاديث الشريفة في كتاب أوضح المسالك لابن هشام"، البوّاب، 1402هـ/1983م.
- 5- "مراحل التّأليف عند ابن هشام"، السّليم، 1983م.
- 6- "دراسة الشّواهد القرآنيّة في كتاب أوضح المسالك"، أباضي، 1403هـ.
- 7- "المسائل الخلافية في مغني اللّيب لابن هشام الأنصاريّ"، عليويّ، 1996م.
- 8- "الشّواهد النّحويّة عند ابن هشام الأنصاريّ"، سامي، 1998م.
- 9- "ابن هشام وأثره في النّحو العربيّ"، د. الضبع، 1418هـ/1998م.
- 10- "اعتراضات ابن هشام على النّحاة في كتابه مغني اللّيب عن كتب الأعراب جمعًا ودراسةً وتأصيلًا"، زهران، 1999م.
- 11- "ردود ابن هشام الأنصاريّ على النّحاة"، يوسف، 2001م.
- 12- "آراء ابن هشام النّحويّة بين البصرة والكوفة في كتاب مغني اللّيب"، بورينيّ، 2004م.
- 13- "من اعتراضات ابن هشام الأنصاريّ على أبي حيّان الأندلسيّ"، د. الشّاعر، 2006م.
- 14- "اعتراضات الأزهريّ النّحويّة على ابن هشام في التّصريح بمضمون التّوضيح" ودائيّ، 1427هـ.

(1) ابن خلدون، تاريخ ابن خلدون، د.ط، 755/1.

(2) المعلومات الوافيّة عن الدّرسات مذكورة في قائمة المصادر والمراجع.

- 15- "اعتراضات ابن هشام على معري القرآن"، د. السيّد، 1428هـ/2007م.
- 16- "موقف ابن هشام من الغموض النحويّ من خلال كتابه مغني اللّيب"، النّعيمات، 2008م.
- 17- "الخلاف النّحويّ في الباب الثّاني من كتاب "مغني اللّيب" لابن هشام الأنصاريّ عرض وتحليل وترجيح"، الشّنقيطيّ، 1430هـ/2009م.
- 18- "تطوّر الفكر النّحويّ عند ابن هشام الأنصاريّ من قطر النّدى إلى مغني اللّيب دراسة وصفية تحليلية"، عبد الله، 1430هـ/2009م.
- 19- "فنّ الاستشهاد بالقرآن الكريم"، الرّزوق، 2009م.⁽¹⁾
- 20- "موقف ابن هشام في المغني من آراء ابن الشّجريّ النّحويّة" القرشيّ، 1430هـ.
- 21- "آراء الكسائيّ النّحويّة في كتاب مغني اللّيب" المطريّ، 1431هـ/2010م.
- 22- "اعتراضات البغداديّ على ابن هشام في شرح أبيات مغني اللّيب جمعًا ودراسة"، الخريصيّ، 1431هـ.
- 23- "توجيه الشّاهد القرآنيّ في مغني اللّيب تأصيل وتطبيق ومنهج"، تقيّ، 1432هـ/2011م.
- 24- "النّقد النّحويّ عند ابن هشام في أوضح المسالك" د. سلام حسين، 2011م.⁽²⁾
- 25- "الشّاهد النّحويّ عند المراديّ في كتابه توضيح المقاصد والمسالك، وابن هشام في كتابه أوضح المسالك"، الرّشيديّ، 2011م.
- 26- "الأصول النّحويّة في اعتراضات ابن هشام على الأخفش في كتاب مغني اللّيب عن كتب الأعراب"، الرّهيبيّ، 1434هـ/2013م.

وفاته:

وافته المنية -رحمه الله- في سنة (761هـ)، في القاهرة، في مصر.

(1) انظر: الرّزوق، "فنّ الاستشهاد بالقرآن الكريم"، <http://majles.alukah.net/t46608>

(2) انظر: حسين، النّقد النّحويّ عند ابن هشام في أوضح المسالك، <http://www.alqaseda.net/vb/showthread.php?t=15091>

الفصل الثاني: موافقات ابن هشام للمبرّد

1- ((إذا)) الفجائية ظرف مكان إن لم تتلها ((إن)): (1)

يتحدّث ابن هشام عن ((إذا)) في كونها للمفاجأة، وتختصّ بالجمل الاسميّة، ولا تحتاج إلى جواب، ولا تقع في الابتداء، ومعناها الحال لا الاستقبال، ويمثّل لها بنحو: "خرجتُ فإذا الأسدُ بالباب"، وبقوله تعالى: ﴿فَإِذَا هِيَ حَيَّةٌ تَسْعَى﴾ (سورة طه، جزء من الآية: 20)، وبقوله تعالى: ﴿إِذَا لَهُمْ مَكْرٌ﴾ (سورة يونس، جزء من الآية: 21).

فالتّي للمفاجأة لا تدخل على الجمل الفعلية عند ابن هشام، ويشير الدسوقي إلى أنّه قيل بدخولها عليها مطلقاً، وقيل تدخل على الفعلية بشرط اقتراها بقدر وإلا فلا يجوز، (ويقصد الدسوقي في دخولها بغير هذا الشرط)، ويشير إلى أنّ ابن هشام ذكرها في (قد)، وفي قول ابن هشام عنها أنّها لا تحتاج إلى جواب؛ وذلك لعدم تضمّنها للشرط؛ وذلك لأنّ الشرط يقتضي جواباً، وقوله لا تقع في الابتداء يعني أنّها لا تقع في صدر الكلام؛ لأنّ الغرض من الإتيان بها هو الدلالة على أنّ ما بعدها حصل بعد وجود ما قبلها على سبيل المفاجأة؛ فلا بدّ في حصول الغرض من تقدّم شيء عليها؛ فلزم أن لا تقع في الابتداء، ومعناها للحال؛ فبذلك تكون فارقت ((إذا)) التي للشرط. (2)

وفي إشارة الدسوقي إلى الأقوال بدخول ((إذا)) على الجمل الفعلية، فقد ذكر ابن هشام هذه الأقوال في حديثه عن (قد)؛ فقد أفرد مسألة تتعلق بجزئية في (قد)، وتتعلّق أيضاً بـ ((إذا)) الفجائية؛ فابن هشام -وإن كان قد أورد فيها أقوالاً- إلاّ أنّه يلزم ((إذا)) الفجائية دخولها على الجمل الاسميّة؛ يقول عن ((إذا)) الفجائية: "ووجهه عندي أنّ التزام الاسميّة مع إذا هذه إنّما كان للفرق بينها وبين الشرطية المختصة بالفعلية؛ فإذا اقترنت بقدر حصل الفرق بذلك، إذ لا تقترن الشرطية بها". (3)

(1) انظر: ابن هشام، المغني، ط4، 120/1-121.

(2) انظر: الدسوقي، الحاشية، ط2، 93/1-95.

(3) ابن هشام، المغني، ط4، 232/1-233.

ثم يعرض ابن هشام ثلاثة آراء في (إذا) الفجائية، ناسبًا إياها لأصحابها، ذاكراً من اختارها:

أولها: أنّها حرفٌ، وهو رأي الأَخفش (ت: 210هـ)⁽¹⁾، واختاره ابن مالك (ت: 672هـ)⁽²⁾.

ثانيها: أنّها ظرفٌ مكانٍ، وهو رأي المبرِّد، واختاره ابن عصفور (ت: 669هـ)⁽³⁾.

ثالثها: أنّها ظرفٌ زمانٍ، وهو رأي الرّجّاج، واختاره الرّخشيّ (ت: 538هـ)⁽⁴⁾.

يرجّح ابن هشام الرّأي الأوّل؛ وذلك أنّه يدعمه بالترّجيح صراحةً، ثم يعزّزه بكلمة: (بقولهم) (أي العرب): (خرجتُ فإذا إنّ زيدًا بالباب). على أنّ ترجيحه فيه مقيد لا مطلق؛ وذلك لأنّ ابن هشام إنّما يرجّح رأي الأَخفش، ومن قال قوله بتقييد في المثال المذكور؛ لمجيء (إنّ) بعد (إذا) الفجائية، وحاصله ما يأتي:

قد يقع في الوهم من يقرأ عبارة ابن هشام؛ فيظنّ أنّ الكلام على (إذا) بأنّها حرفٌ على

الإطلاق، وليس كذلك؛ فإنّ ذكر ابن هشام ترجيح رأي الأَخفش يُظنّ أنّ فيه نفيًا للرّأيين الآخرين، فابن هشام يقصد التّرجيح مقيدًا بذكر (إنّ) في القول بـ: (خرجتُ فإذا إنّ زيدًا بالباب).

ويرى الباحث أنّه من الوهم أيضًا أن يُظنّ أنّ ابن هشام علّق الرّأي الثاني أو لم يأخذ به مطلقًا؛ أي في أنّها ظرف مكان، أو أنّه علّق الرّأي الثالث - أنّها ظرف زمان - في التّرجيح أو التّضعيف؛ من باب أنّ ابن هشام لم يصرّح بالأخذ أو التّفنيد؛ وليس كذلك.

(1) أبو الحسن سعيد بن مسعدة الأَخفش الأوسط (ت: 210هـ)، انظر: السيوطي، بغية الوعاة، ط1، 1/590-591.

(2) أبو عبد الله محمد بن عبد الله بن عبد الله بن مالك العلامة جمال الدين الطائي الجبائي الشافعي النحوي (ت: 672هـ). انظر: السيوطي، بغية الوعاة، ط1، 1/130-137.

(3) أبو الحسن علي بن مؤمن بن محمد بن علي بن عُصفور النحوي الحضرمي الإشبيلي (ت: 669هـ). انظر: السيوطي، بغية الوعاة، ط1، 2/210.

(4) أبو القاسم جار الله محمود بن عمر بن محمد بن أحمد الرّخشيّ (ت: 538هـ). انظر: السيوطي، بغية الوعاة، ط1، 2/279-280.

وتفسير الرأى أنّ مثال: (خرجتُ فإذا إنّ زيدًا بالباب) ضابطه وجود (إنّ) المكسورة المشدّدة، ثمّ يُتبع ابن هشام المثال بقوله: "بكسر إنّ؛ لأنّ إنّ لا يعمل ما بعدها فيما قبلها"، وفيها أنّ المعنى لا يحتمل إلاّ أن تكون (إذا) هنا حرفًا؛ لأنّها لو كانت -على رأي المبرّد، ومن اختار رأيه- ظرف مكان، أو كانت ظرف زمان -على رأي الزّجاج ومن اختار رأيه- لكانت محتاجة إلى عامل -كما يشرح ذلك الدّسوقي- وهذا العامل لا يمكن أن يكون ما قبل الفاء التي في (إذا)؛ لأنّه لا يعمل ما قبلها فيما بعدها، وما بعدها (وهو خبر إنّ) لا يعمل في (إذا)؛ لأنّه لا يعمل فيما قبلها؛ أي فيما قبل (إنّ)، ومعلوم أنّ (إنّ) المكسورة حرف له حقّ الصّدارة في الجملة؛ فبعدها لا يعمل فيما قبلها، ولو كانت (أنّ)؛ لجاز عمل ما بعدها فيما قبله؛ فليس لها الصّدر، وإن لم يتقدّمها شيء من صلتها؛ فيجوز أن يكون العامل فيها خبر المبتدأ المؤوّل منها مع صلتها.

ويذكر الدّسوقي اعتراضًا ضمنيًّا على رأي ابن هشام في عدم عمل ما بعدها فيما قبله، إلاّ أنّه يستدرك على ذلك؛ منتصرًا لقول ابن هشام؛ فحاصل الاعتراض هو أنّه قد يُقال إنّ العامل مقدّر من مادّة المفاجأة، وحينئذٍ لم يتمّ هذا التّخريج، ويستدرك على هذا الاعتراض أنّه أجيّب بأنّ تقدير العامل تكلفٌ لا داعي إليه؛ لاستقامة المعنى على الحرفيّة.

ويتابع الدّسوقي شرح كلام ابن هشام المنقول عن المبرّد في ظرفيّتها المكانية في مثال: (خرجتُ فإذا الأسد بالباب)؛ فمعنى الظرفيّة المكانية فيه هو: خرجتُ ففي الوقت استقرار الأسد بالباب، أمّا ظرفيّتها الزّمانية عند الزّجاج في المثال فيلزمها تقدير فعل من مادّة المفاجأة.

فالباحث يرى أنّ ابن هشام ارتضى رأي الأخص في أنّها حرفيّة بتخصيص وتقييد بوجود (إنّ)؛ لأنّ ابن هشام سيورد رأيًا تاليًا موافقًا فيه المبرّد في مثال يخلو من (إنّ) بعد (إذا) الفجائيّة، ولم يرفض رأي المبرّد ورأي الزّجاج صراحةً في هذا الموطن، لكنّه يرفض رأي الزّجاج في موطن لاحقٍ، إلاّ أنّه يُعلم أنّه يرفض ما جاء في رأييهما إن وردت (إنّ) بعد (إذا).

ويضيف الدسوقي الرّمانيّ (ت: 384هـ)⁽¹⁾ إلى من يقول بقول الرّجّاج ونُسب إلى سيبويه، فهي عندهما ظرفيّة زمنيّة.

وقد يُظنّ أنّ ابن هشام -هنا- ينفي الرّأي الثالث القائل بظرفيّتها الرّمانيّة؛ لأنّه نفى تخريج الرّمخسريّ -القائل بظرفيّتها الرّمانيّة- وليس كذلك؛ لأنّ ابن هشام يسوق كلام الرّمخسريّ في غير هذا الموضوع.

ثمّ يذكر ابن هشام أنّ ناصب (إذا) عندهم (أي من قال بظرفيّتها؛ سواء أكانت مكانيّة أم زمنيّة) في نحو: "خرجتُ فإذا زيدٌ جالسٌ" الخبر المذكور، وهنا يعني أنّه إذا لم يكن في الكلام (إنّ) بعد إذا، وأنّ ناصبها (أي ناصب إذا) عند من قال بظرفيّتها هو المقدرّ في نحو: "إذا الأسدُ" أي حاضرٌ، وإذا قدرّت أنّها الخبر فعاملها "مستقرٌّ"، أو "استقرّ".

ثمّ يشير ابن هشام إلى أنّ الأوضح يكون بذكر الخبر؛ أي لا بتقديره؛ مستدلًّا بآيات قرآنية؛ كما في قوله تعالى: ﴿فَإِذَا هِيَ شَاخِصَةٌ﴾ (سورة الأنبياء، جزء من الآية: 97). وقوله تعالى: ﴿فَإِذَا هُمْ خَلَمُونَ﴾ (سورة يس، جزء من الآية: 29)، وقوله تعالى: ﴿فَإِذَا هُمْ بِالسَّاهِرَةِ﴾ (سورة التازعات، جزء من الآية: 14). ولك أن تلاحظ حُسن استدلال ابن هشام، ورجاحة منطقته في تخريج ذكر الخبر، وليس بتقديره.

ويذكر ابن هشام -صراحةً- صحّة رأي المبرد في أن تكون خبراً إذا قيل: "خرجتُ فإذا الأسدُ"؛ أي حين حذف الخبر - أي فبالحضرّة الأسد- وجاء المبتدأ اسم جثّة، وقصده أن تكون (إذا) ظرف مكان، فهو يخبر به عن المبتدأ.

(1) أبو الحسن عليّ بن عيسى بن عليّ بن عبد الله الرّمانيّ، ويعرف أيضًا بالإخشيديّ وبالوَرّاق، وهو بالرّمانيّ أشهر (ت: 384هـ). انظر: السيوطي، بغية الوعاة، ط1، 180/2-181.

وابن هشام ينفي رأي الرَّجَّاح في أن تكون ظرف زمان؛ لأنَّ الزَّمان لا يخبر به عن الجئة، وينفي كذلك رأي الأحفش القائل بحرفيتها؛ لأنَّ الحرف لا يخبر به ولا عنه.

وخلاصة رأي ابن هشام في (إذا) الفجائية أنَّها مقيدة بضوابط كما يأتي:

حرف:

يصحَّ إن جاءت (إنّ) بعد (إذا)؛ لأنَّ (إذا) تطلب عاملاً، ولا يعمل ما بعد إنّ فيما قبلها بحكم صدارتها في الابتداء، ولا يصحَّ على إطلاقه؛ فهو منتفٍ لأنَّه في مجيء جملة يأتي بعد (إذا) مبتدأ نقدر فيه خبراً؛ والحرف لا يخبر به ولا عنه.

ظرف مكان:

يصحَّ إن لم تأتِ (إنّ) تالية لـ (إذا) الفجائية؛ فإن ذكر الخبر، فهو عامل النَّصب فيها، وإن لم يُذكر الخبر فيُقدَّر، (مع أولوية ظهور الخبر كما استدلَّ به ابن هشام بآيات قرآنية)، ويصحَّ كونها ظرف مكان إن جاءت المبتدأ اسم جئة والخبر محذوف، ويُقدَّر.

ولا تصحَّ (إذا) الفجائية ظرفية مكانية إن جاءت (إنّ) المكسورة المشددة بعد (إذا)، وسيأتي ذكرها في الفصل الرابع من البحث، في المسائل التي اعترض فيها ابن هشام على المبرد.

ظرف زمان:

يصحَّ إن لم تأتِ (إنّ) تالية لـ (إذا)؛ مع وجود الخبر، وتصحَّ إن كان الخبر محذوفاً ولم يكن المبتدأ اسم جئة. ولم يصحَّ ابن هشام بذلك، وإمَّا هو استنتاج الباحث. ولا تصحَّ ظرفيتها الزمانية إن جاءت (إنّ) المكسورة المشددة بعد (إذا)، ولا تصحَّ كذلك إن حُذف الخبر وكان المبتدأ اسم جئة.

وما جاء في حديث المبرد في المقتضب، لم يتضح فيه قوله بظرفيتها؛ فيقول في المقتضب:

"ولإذا موضع آخر وهي التي يُقال لها حرف المفاجأة، وذلك قولك: خرجتُ فإذا زيدٌ. وبيننا أسيرٌ فإذا الأسد. فهذه لا تكون ابتداءً، وتكون جوابًا للجزاء كالفاء، قال الله عزَّ وجلَّ: ﴿وَإِنْ تُصِبْهُمْ سَيِّئَةٌ بِمَا قَدَّمْتُمْ أَيْدِيَهُمْ إِذَا هُمْ يَقْنَطُونَ﴾ (سورة الرُّوم، جزء من الآية: 36)؛ لأنَّ معناها قنطوا كما أنَّ قولك: إن تأتي فلك درهم. إنّما معناه أعطك درهمًا".⁽¹⁾ وهنا لم تتضح حرفيّتها أو ظرفيّتها المكانيّة أو الزمانيّة؛ إذ يتحدّث عن فرق بين (إذا) الفجائيّة، و(إذا) التي للشرط.

لكنّه يوضّح في باب ما يُعرب من الأسماء ويُبنى أنّها ليست حرفًا، يقول: "فأما (إذا) التي تقع للمفاجأة فهي التي تسدّ مسدّ الخبر، والاسم بعدها مبتدأ، وذلك قولك: جئتُك فإذا زيدٌ، وكلمتُك فإذا أخوك. وتأويل هذا: جئتُ، ففاجأني زيدٌ، وكلمتُك، ففاجأني أخوك".⁽²⁾ وهنا تتضح ظرفيّتها؛ إلا أنّ المبرّد لم يقدر الخبر؛ كونه يقول إنّ (إذا) التي للمفاجأة سدّت مسدّ الخبر.

ويقول المبرّد في (هذا باب ما يكون حالًا وفيه الألف واللام على خلاف ما تجري به الحال لعلّة دخلت): "وتقول: خرجتُ من الدار فإذا زيد. فمعنى (إذ) هاهنا المفاجأة. فلو قلت على هذا: خرجتُ فإذا زيد قائمًا كان جيدًا؛ لأنّ معنى فإذا، أي: فإذا زيد قد وافقني".⁽³⁾ ولم يذكر (إذا) الفجائيّة في: "هذا باب ما جاء من الكلّم على حرفين".⁽⁴⁾، لكنّه يورد حديثًا عن (إذا) التي للجزاء⁽⁵⁾؛ أي الشرطيّة.

(1) المبرّد، المقتضب، ط2، 56/2-57.

(2) السّابق، 178/3. وعلى هذا فالجملة بعدها اسميّة في معنى الجملة الفعلية.

(3) السّابق، 274/3.

(4) السّابق، 179/1-190.

(5) السّابق، وذكر (إذا) في الشرط 54/2-55. وانظر: "هذا باب ما تحتمل حروف الجزاء من الفصل بينها وبين ما عملت فيه"

74-79، وانظر: "هذا باب ما يُعرب من الأسماء وما يُبنى" 177/3، وانظر: "هذا باب إضافة الأزمنة إلى الجُمْل" 347/4-

ومّا يدلّ على اضطراب فهم مراد سيبويه والمبرد في (إذا) الفجائية ما يذكره المرادي (ت):
749هـ⁽¹⁾ من اختلاف أقوال النحويين في إذا الفجائية:

فالأوّل: أنّها ظرف زمان؛ وهو مذهب: الرّجاج، والرّياشيّ (ت: 257هـ)⁽²⁾، واختاره ابن طاهر (ت: 580هـ)⁽³⁾، وابن خروف (ت: 609هـ)⁽⁴⁾، ونُسب إلى المبرد. قيل: وهو ظاهر كلام سيبويه.

والثاني: أنّها ظرف مكان؛ وهو مذهب: المبرد، والفارسيّ (ت: 377هـ)⁽⁵⁾، وابن جيّ، ونُسب إلى سيبويه. واستدلّ القائلون بأنّها ظرف مكان، بوقوعها خبراً عن الجتّة، في نحو: "خرجتُ فإذا زيد". وأجاب الأوّلون بأنّه على حذف مضاف؛ أي: حضور زيد.

والثالث: أنّها حرف؛ وهو مذهب الكوفيّين، وحُكي عن الأخفش، واختاره الشّلوبيّين (ت: 645هـ)⁽⁶⁾، في أحد قوليه، وذهب إلى هذا ابن مالك، واستدلّ على صحته بثمانية أوجه.⁽⁷⁾

(1) الحسن بن قاسم بن عبد الله بن عليّ المراديّ، بدر الدّين المعروف بابن أمّ قاسم (ت: 749هـ). انظر: السيوطيّ، بغية الوعاة، ط1، 517/1.

(2) أبو الفضل العباس بن الفرّج الرّياشيّ اللّغويّ النّحويّ (ت: 257هـ). انظر: السيوطيّ، بغية الوعاة، ط1، 27/2.

(3) أبو بكر محمّد بن أحمد بن طاهر الأنصاريّ الإشبيليّ المعروف بـ(الحِدْب) (ت: 580هـ). انظر: السيوطيّ، بغية الوعاة، ط1، 28/1.

(4) أبو الحسن عليّ بن محمّد بن عليّ بن محمّد نظام الدّين ابن خروف الأندلسيّ النّحويّ (ت: 609هـ). انظر: السيوطيّ، بغية الوعاة، ط1، 203/2-204.

(5) أبو عليّ الحسن بن أحمد بن عبد الغفار بن محمّد بن سليمان (ت: 377هـ). انظر: السيوطيّ، بغية الوعاة، ط1، 496/1-498. - وانظر: شليّ، أبو عليّ الفارسيّ، ط3، 51-152.

(6) أبو عليّ عمر بن محمّد بن عمر بن عبد الله الأستاذ الإشبيليّ الأزديّ المعروف بالشّلوبيّين. انظر: السيوطيّ، بغية الوعاة، ط1، 224/2-225.

(7) انظر: المراديّ، الجنى الدّاني، ط1، 374-375.

ويذكر العكبري (ت: 616هـ)⁽¹⁾ أنّ (إذا) الفجائية ظرف مكان؛ فيقول: "وهي ظرف مكان عند المحققين"⁽²⁾. ولم يذكر غير هذا الوجه.

ويرجح أبو حيان الأندلسي (ت: 745هـ)⁽³⁾، قول العكبري أنّ (إذا) التي للمفاجأة ظرف مكان، وهو مذهب المبرّد وظاهر كلام سيبويه، مبعداً قول الرّمحشريّ في أنّها إذا الكائنة للوقت، وهو مذهب الرياشي؛ أي ظرف زمان، ويُبعد قول الكوفيّين في أنّها حرف⁽⁴⁾.

يقول ابن مالك في إذا الفجائية: "وتدلّ على المفاجأة حرفاً لا ظرف زمان خلافاً للزجاج، ولا ظرف مكان خلافاً للمبرّد"⁽⁵⁾، ويتابع ابن مالك: "وهي عند المبرّد والسّيرافيّ ظرف مكان، وعند الزجاج وأبي عليّ الثّلّوبين ظرف زمان حاضر، وهذا هو ظاهر قول سيبويه، فإنّه قال حين قصدها: وتكون للشّيء توافقه في حال أنت فيها، وذلك قولك: مررت به فإذا زيد قائم. هذا نصّه. وروي عن الأخصّس أنّها حرف دالّ على المفاجأة، وهو الصّحيح عندي"⁽⁶⁾.

ويذكر الأشمويّ (ت: 918هـ)⁽⁷⁾ أنّ ابن مالك تبع الأخصّس في القول بحرفيّتها، وأنّها ليست بظرف مكان، كما يقول ابن عُصفور تبعاً للمبرّد، ولا ظرف زمان كما يقول الرّمحشريّ تبعاً للزجاج⁽⁸⁾.

(1) أبو البقاء عبد الله بن الحسين بن عبد الله بن الحسين الإمام محبّ الدّين العكبريّ البغداديّ الصّريّ التّحويّ الحنبليّ (ت: 616هـ). انظر: السيوطي، بغية الوعاة، ط1، 40-38/2.

(2) العكبريّ، إعراب ما يشكّل من ألفاظ الحديث النّبويّ، ط1، 46. في: (إذا) التي للمفاجأة وضمير الشّأن بعدها).

(3) أبو حيان محمّد بن يوسف بن عليّ بن يوسف بن حيان الأندلسيّ الغرناطيّ الإمام أثير الدّين (ت: 745هـ). انظر: السيوطي، بغية الوعاة، ط1، 285-280/1.

(4) انظر: أبو حيان الأندلسيّ، البحر المحيط، د.ط، 355-354/7.

(5) ابن مالك، شرح التّسهيل، ط1، 210/2.

(6) السّابق، ط1، 214/2.

(7) عليّ بن محمّد بن عيسى بن يوسف بن محمّد الأشمويّ الأصل ثمّ القاهريّ الشّافعيّ (ت: 918هـ). انظر: الشّوكاتيّ، البدر الطّالع، ب.ط، 491/1.

(8) انظر: الأشمويّ، شرح الأشمويّ على ألفية ابن مالك، ط1، 197-196/1.

وفي تنوع واختلاف أقوال النحاة في (إذا) الفجائية وتصنيفها ترى الباحثة هبة الله شفيع، والباحث د. طلال الطوّجّي أنّ الباحث ليدّش من تضارب أقوال النحاة في تصنيف (إذا)؛ فمنهم من يرى أنّها ظرف، على اختلاف في ظرفيتها المكانية، أو الزمانية، وهناك من يقيد الظرفية بتضمينها معنى الفعل، ومنهم من يقول بحرفيتها، وأخيراً يميل بعضهم إلى تصنيفها في حقل الأفعال، وهو أضعف الأقوال جميعاً في تصنيفها، ويرى الباحثان أنّ المبرّد في ظاهر كلامه لم ينصّ صراحة على ظرفيتها المكانية أو الزمانية، لكنّ المتأخّرين فهموا من كلامه القول بظرفيتها المكانية، وهذا عائدٌ إلى طبيعة المثال الذي ذكره المبرّد (جئتُك فإذا زيدٌ) فاكتفى بذكر المبتدأ، وإذا ذُكر المبتدأ وحده بعد (إذا) الفجائية فإنّها تكون خبراً عنه؛ فيتعيّن كونها ظرف مكان؛ إذ لا يجوز أن تكون ظرف زمان؛ لامتناع وقوعه خبراً عن الجئة، ويضعّفان من يرى القول بظرفيتها المكانية، أو الزمانية، ثمّ يذكران عدداً من الباحثين المحدثين ممّن يرون أنّها حرفية، وهو ما يرجحانه.⁽¹⁾

وقد ذُكر اختلاف آراء النحاة في نوع (إذا) الفجائية في بحث آخر، وتمّ الاتجاه فيه إلى أنّ الأقرب فيها أنّها حرفٌ لا ظرفٌ.⁽²⁾ وممّن يقول بحرفية (إذا) الفجائية من المحدثين:

(1) انظر: شفيع، والطوّجّي، إذا الفجائية: إشكالية التصنيف والتّركيب والعمل، مجلّة التربية والعلم، م17، ع1، ص138-143.

(2) انظر: عطّار، إذا الفجائية دراسة نحوية وصفية، مجلّة جامعة الشارقة للعلوم الإنسانيّة والاجتماعيّة، م9، ع3، ص209-

الشيخ محمود صافي (ت: 1376هـ)⁽¹⁾، والشيخ محمد محيي الدين عبد الحميد (ت: 1392هـ)⁽²⁾، والعلامة عباس حسن (ت: 1398هـ)⁽³⁾، والدكتور عبده الراجحي (ت: 1431هـ)⁽⁴⁾، والدكتور أيمن الشوّا.⁽⁵⁾

ويرى الباحث أنّ أقرب الآراء هو أن يقال إنّها حرف؛ وذلك لرؤيته قوة تخريج ابن مالك في ذلك⁽⁶⁾، والمنطق المقنع في قول الشيخ محمود صافي، والشيخ محمد محيي الدين عبد الحميد، كما أنّه من باب عدم التأول وإيجاد المخارج للقول بظرفيّتها، كما أنّ في ذلك تسهياً للدارسين، وتقريب التّخريج فيها، وكذا درج أكثر المحدثين في القول بحرفيّتها.

(1) انظر: صافي، الجدول، ط4، 4/101. يقول في قوله تعالى: ﴿إِذَا فَرِيقٌ مِّنْهُمْ يَخْشَوْنَ النَّاسَ كَخَشْيَةِ اللَّهِ﴾ (سورة النساء، جزء من الآية: 77): "إذا: في الآية الكريمة هي حرف، وتعرب إذا الفجائية، ويليهما المبتدأ والخبر، وأحيانا تليها جملة اسمية مصدرية بأنّ كقولنا: إن خرجت فإذا إنّ المطر نازل... هذا هو الأرجح والأقوى من رأي التّحاة، وبعضهم اعتسف الطّريق فجعلها ظرف زمان أو مكان، وأدّى به ذلك إلى تأويلات وتكلفات لا طائل تحتها".

(2) انظر: الأشمويّ، شرح الأشمويّ على ألفيّة ابن مالك، ط2، 1/276. يذهب إلى أنّ الصّحيح ما ذهب إليه الأخفش وجرى عليه ابن مالك؛ أي القائلين بحرفيّتها؛ بدليل إجماعهم على صحّة قولهم: خرجت فإذا إنّ زيّداً بالباب. - وانظر: الأشمويّ، شرح الأشمويّ على ألفيّة ابن مالك، ط1، 1/196-197. ويذكر المحقق حسن حمد في تحقيقه لشرح الأشمويّ كلام الشيخ محمد محيي الدين عبد الحميد.

(3) انظر: حسن، التّحو الوافي، ط15، 2/280. يقول: "وقد تكون إذا للمفاجأة، والأحسن في هذه الحالة اعتبارها حرفاً"، ويشير إلى أنّه يجوز اعتبارها ظرف زمان أو مكان أيضاً، بمعنى: "ففي الوقت أو ففي المكان".

(4) انظر: الراجحيّ، التّطبيق التّحويّ، ط1، 153، 345.

(5) انظر: الشوّا، من أسرار الجمل الاستثنائية، ط1، 297.

(6) انظر: ابن مالك، شرح التّسهيل، ط1، 2/214-215.

2- (تأتي حاشا الاستثنائية حرف جرّ، وتأتي فعلاً متعدياً جامداً):⁽¹⁾

يعرض ابن هشام أوجه (حاشا)؛ وهي: أن تكون فعلاً متعدياً متصرفاً، وأن تكون تنزيهية، وأن تكون للاستثناء، وفي الوجه الثالث منها؛ أي (أن تكون للاستثناء) يذكر ابن هشام أقوال بعض النحاة فيها؛ فيذكر أن سيويه وأكثر البصريين ذهبوا إلى أنّها حرف دائماً بمنزلة (إلا)، لكنّها تجرّ المستثنى، ثمّ يذكر أنّ الجرميّ والمازنيّ والمبردّ والرّجاج والأخفش، وأبو زيد (ت: 215هـ)⁽²⁾، والفراء (ت: 207هـ)⁽³⁾، وأبو عمرو الشّيبانيّ (ت: 206هـ)⁽⁴⁾ ذهبوا إلى أنّها تستعمل كثيراً حرفاً جارياً، وقليلاً فعلاً متعدياً جامداً؛ لتضمّنه معنى إلا.

يورد ابن هشام قول الفريقين من دون ترجيح صريح لأحدهما؛ إلا أنّ الباحث يرى أنّ ابن هشام يوافق المبردّ والفريق القائل باستعمالها حرف جرّ، واستعمالها فعلاً متعدياً جامداً؛ وذلك لأدلة؛ وهي:

1- تصريح ابن هشام حينما عرض وجه حاشا الأوّل (أن تكون فعلاً متعدياً متصرفاً) اعترض على المبردّ بتوهمه أنّ (أحاشي) مضارع (حاشا) بقول ابن هشام إنّما تلك حرف أو فعل جامد؛ وذلك لتضمّنه معنى الحرف.

وابن هشام في هذا لا يعترض على المبردّ في القول بحرفيّتها أو فعليّتها، وإنّما يعترض على قول المبردّ إنّ (أحاشي) مضارع حاشا التي يُستثنى بها؛ فابن هشام يرى أنّ (أحاشي) دليل على تصرّف (حاشا) الفعلية المتعدية المتصرفة. وسيأتي ذكر هذه المسألة في فصل اعتراضات ابن هشام على المبردّ؛ أي إنّ ابن هشام يقرّ مجيئها حرفاً أو فعلاً جامداً، رادّاً رأي سيويه وأكثر البصريين في أنّها حرف دائماً

(1) انظر: ابن هشام، المغني، ط4، 165/1-166.

(2) أبو زيد سعيد بن أوس بن ثابت بن بشير بن قيس بن زيد الأنصاريّ (ت: 215هـ). انظر: السيوطي، بغية الوعاة، ط1، 582/1-583.

(3) أبو زكريّا يحيى بن زياد بن عبد الله بن مروان الدّيلمّي المعروف بالفراء (ت: 207هـ). انظر: السيوطي، بغية الوعاة، ط1، 333/2.

(4) أبو عمرو إسحاق بن مرار الشّيبانيّ الكوفيّ (ت: 206هـ). انظر: السيوطي، بغية الوعاة، ط1، 439/1-440.

بمنزلة إلا.

2- استناد ابن هشام إلى مثال السماع: "اللهم اغفر لي ولمن يسمع حاشا الشيطان وأبا الأصبع".

3- استشهاده ببيت الجُميح:

حاشا أبا ثوبان؛ إنَّ به ضنًّا على الملحاة والشتم⁽¹⁾

ويشير ابن هشام إلى أنه يروى ب (حاشا أبي)، ويحتمل أن تكون روايته بالألف على لغة من قال:

إنَّ أباهَا

يقول سيبويه: "وأما حاشا فليس باسم، ولكنّه حرفٌ يجزّ ما بعده، كما تجرّ حتّى ما بعدها، وفيه

معنى الاستثناء".⁽²⁾

ويذكر المبرّد أنّ حاشا وخلا من حروف الاستثناء، ويذكرهما -أيضًا- على أنّهما من أفعال

الاستثناء⁽³⁾، ويقول المبرّد: "وقد تكون (خلا) حرف خفضٍ. فتقول: جاءني القوم خلا زيد، مثل سوى

زيد. فإن قلت: فكيف يكون حرف خفضٍ، وفعالًا على لفظ واحد؟ فإن ذلك كثير منه حاشا".⁽⁴⁾ ولم

يورد المبرّد البيت المذكور في المقتضب، أو في الكامل، أو في "ما اتفق لفظه واختلف معناه".⁽⁵⁾

(1) المفضّل الضيّبي، المفضّليّات، ط6، 367. البيت للجُميح، قال:

حاشى أبا ثوبان إنَّ أبا ... ثوبان ليس بيكمة فدم

بيكمة: أبكم، القدم: العيب عن الكلام في ثقل وقلة فهم.

- وانظر: ابن منظور، لسان العرب، ط3، 182-181/14، مادة حشا:

"وقال آخر: حاشى أبي مروان إنَّ به ضنًّا عن الملحاة والشتم"

"قال ابن بريّ عند قول الجوهريّ: قال سيبويه: حاشى لا تكون إلا حرف جرّ، قال: شاهده قول سبرة بن عمرو الأسدي: حاشى أبي

ثوبان، إنَّ به ضنًّا عن الملحاة والشتم. قال: وهو منسوب في المفضّليّات للجُميح الأسدي، واسمه مُنقذ بن الطّماح".

(2) سيبويه، الكتاب، ط3، 349/2.

(3) انظر: المبرّد، المقتضب، ط2، 391/4.

(4) السابق، ط4، 426.

(5) انظر: المبرّد، ما اتفق لفظه واختلف معناه من القرآن المجيد، ط1.

يذكر صاحب الإنصاف مسألة حاشا في الاستثناء، متكلِّمًا على الخلاف في القول بحرفيتها أو فعليتها أو ذات وجهين، فيذكر رأي الكوفيِّين أولًا في أنّ حاشا في الاستثناء فعل ماضٍ، وذهب بعضهم إلى أنّها فعل استعمل استعمال الأدوات، ثمّ يذكر ذهب البصريِّين إلى أنّها حرف جرّ، ويذكر ذهب المبرِّد إلى أنّها تكون فعلاً وتكون حرفاً، ذاكرةً حُجج الفريقين، ولم يأت إلى الحديث عن رأي المبرِّد أخذًا أو ردًّا، ويتّجه منتصرًا لمذهب البصريِّين، ومفندًا حُجج الكوفيِّين.⁽¹⁾

ويذكر المراديّ أقوال النحاة في حاشا الاستثنائية:

فالأوّل: أنّها حرف جرّ عند سيبويه وأكثر البصريِّين، وأنّ سيبويه لا يميز النّصب بها؛ لأنّه لم يبلغه. والثاني: أنّها تكون حرفاً، فتجرّ، وتكون فعلاً فتنصب، ويشير إلى أنّه مذهب الجرميِّ، والمازنيِّ، والمبرِّد، والرّجاج. ويراه المراديّ أنّه الصّحيح؛ لأنّه قد ثبت عن العرب الوجهان، ثمّ يذكر ما حُكي عن بعض العرب: اللهم اغفر لي، ولمن سمع حاشى الشيطان وأبا الإصبع بالنّصب، ويروي وابن الأصبع. ويذكر قول الجُميح أنّه روي بالوجهين، ثمّ يورد أنّ المبرِّد، والسّيرافيّ⁽²⁾، وكثيرًا من التّحويين جاء عندهم البيت برواية:

حاشا أبي ثوبان، إنّ به ضنًا، عن الملحاة والشتم

ويقول إنّ فيه تخليطًا من جهة الرّواية؛ وذلك أنّهم ركّبوا صدره على عجز غيره، والصّواب ما أنشده المفضّل. ثمّ يذكر استدلال المبرِّد على فعلية أحاشي بتصرّفها؛ فتقول: حاشيت أحاشي. وأجيب بأنّ أحاشي يجوز أن يكون تصريف فعل، من لفظ حاشا الذي هو حرف يستثى به. قال بعضهم: ولا ينكر سيبويه أن ينطق بها فعلاً، في غير الاستثناء؛ فتكون في الاستثناء حرفاً، وفي غيره فعلاً. والثالث: أنّ حاشي فعل لا فاعل له. وإذا خفض الاسم بعده فخفضه باللام المقدّرة، وهو مذهب الفراء، وقال

(1) انظر: أبو البركات الأنباري، الإنصاف، د.ط، 1/226-232. المسألة (37): حاشى في الاستثناء، فعل أو حرف أو ذات وجهين؟.

(2) أبو سعيد الحسن بن عبد الله بن المرزبان القاضي السّيرافيّ التّحويّ (ت: 368هـ). انظر: السّيوطيّ، بغية الوعاة، ط1،

بعضهم: ذهب بعض الكوفيّين إلى أنّها فعل، استعملت استعمال الحروف، فحذف فاعلها. ويقول إنّ الظاهر أنّ هذا مذهب الفراء. (1)

ويذهب ابن جنّيّ مذهب المبرّد؛ فيقول: "وأما حاشا وخلا فيكونان حرفين فيجرّان، ويكونان فعلين فينصبان" (2)، وكذلك يذهب ابن مالك (3)، وردّ السيوطيّ رأيّ سيبويه في حرفيّتها المطلقة. (4) ولك - من باب التوسّع في الإفادة - أن تنظر في بحث اختصّ بالحديث عن آراء النحاة في (حاشا)، وفيه يرجّح الباحث رأي المبرّد وأصحابه. (5)

وفي ختام هذه المسألة، يميلُ الباحث هنا إلى التوجّه توجّه المبرّد، وابن هشام، ومن قال من النحاة بحرفيّتها وفعليّتها؛ وذلك لثبات السّماع فيها في الوجهين من جانب، ومن جانب آخر يرى الباحث قوّة رأي من استدلّ على القول بذلك في حُسن تخريج المسألة، وفي ذكر الأمثلة والشواهد المسموعة.

3- (لام المستغاث زائدة): (6)

يتحدّث ابن هشام عن اللّام الزّائدة؛ ومنها: (لام المستغاث)؛ فيقول إنّ منها لام المستغاث عند المبرّد، واختاره ابن خروف؛ بدليل صحّة إسقاطها.

فإن قيل: كيف يُقال إنّ ابن هشام وافقهما في القول إنّها زائدة؟ فيجيب الباحث: إنّ ذلك يتّضح من جوانب؛ وهي:

(1) انظر: المراديّ، الجنيّ الدّاني، ط1، 561-564.

(2) انظر: ابن جنّيّ، اللّمع، د.ط، 69.

(3) انظر: ابن مالك، تسهيل الفوائد، د.ط، 105-106. - وانظر: ابن مالك، شرح التسهيل، ط1، 306/2.

(4) انظر: الغرسيّ، اللهجة المرصّية، ط1، 276.

(5) انظر: برهوم، آراء النحاة في (حاشا)، مجلّة الجامعة الإسلاميّة، م16، ع1، ص125-140.

(6) انظر: ابن هشام، المغني، ط4، 288-289.

أ- إنَّ إيرادها في الأنواع الأربعة⁽¹⁾ هو بمنزلة اعتماد رأييهما.

ب- إنَّ صريح عبارة ابن هشام في علّة زيادتها مستنداً إلى دليل إسقاطها كفيلاً بتوجيه رأيه نحو ما قاله.

ج- لو لم يأخذ ابن هشام برأي المبرد وابن خروف لما كان قد صنّفها في أنواع اللّام الزائدة؛ فابن

هشام قد أخرج من اللّام المفردة اللّام النّاصبة من القسمة محالّاً بذلك - بصريح العبارة - الكوفيّين.

د- ما سيأتي من تفنيد وردّ ابن هشام آراء القائلين بأصالتها.

ثمّ يأتي ابن هشام إلى ذكر القائلين إنّها (غير زائدة) أي إنّها عندهم أصليّة، واختلافهم في ذلك؛ وهو إنّما يقصد اختلافهم في أنّها متعلّقة؛ وهما اختلافان:

1- ابن جيّ يرى تعلّقها بحرف النّداء.

2- الأكثرون يقولون إنّها متعلّقة بفعل النّداء المحذوف.

أمّا تفصيل الرّأيين، ففيه:

الرّأي الأوّل: إنّ ابن جيّ يقول بتعلّقها بحرف النّداء؛ لما فيه من معنى الفعل، وقد رُدّ بأنّ معنى الحرف لا يعمل في المجرور.

يقول الدّسوقيّ: "المناسب بأنّ معنى الفعل؛ أي بأنّ الحرف الذي فيه معنى الفعل".⁽²⁾

يرى الباحث أنّ الدّسوقيّ على صواب في تعديله جملة ابن هشام؛ وفي الوقت ذاته يرى الباحث أنّه سهو ناسخ، أو سهو من المصنّف؛ فهو لا يفوته مثل هذا.

(1) وهي: اللّام المعترضة بين الفعل المتعدّي ومفعوله، واللّام المقحمة؛ وهي المعترضة بين المتضامين، ولام التّقوية، ولام المستغاث.

(2) الدّسوقيّ، الحاشية، ط2، 229/1.

يرى ابن هشام أنّ الرّدّ الوارد على ابن جيّي فيه نظر؛ لأنه - كما يقول ابن هشام - قد عمل في الحال في نحو:

كَأَنَّ قُلُوبَ الطَّيْرِ رَطْبًا وَيَابِسًا لَدَى وَكْرَهَا الْعُنَابُ وَالْحَشْفُ الْبَالِي (1)

يقصد ابن هشام إلى ردّ الرّدّ على رأي ابن جيّي في أنّ الحرف الذي فيه معنى الفعل قد عمل لأنّ معنى في الحال "فأولى الجارّ والمجرور؛ لأنّهم يتوسّعون فيه ما لا يتوسّعون في غيره، ويكفيه رائحة الفعل،.... والعامل في الحال عامل في صاحبها فلا بدّ له من قوّة، كما يورد الدّسوقيّ (2).

واعلم أنّ دفاع ابن هشام وتضعيفه الرّدّ الموجّه لتعليل ابن جيّي لا يعني موافقة ابن هشام لقول ابن جيّي؛ لما فيه أنّ ابن هشام اختار رأي المبرّد وابن خروف في القول بزيادتها.

وموطن الشّاهد - على ما يورد الدّسوقيّ - في البيت هو: أنّ (رَطْبًا وَيَابِسًا) حالّ من اسم كأنّ؛ وهو (قلوب)، والعامل في صاحب الحال عامل في الحال، والعامل هو (كأنّ)؛ فحينئذٍ العامل في الحال معنى كأنّ؛ وهو (أشبهه).

الرّأي الثّاني: الأكثرون القائلون إنّ اللّام متعلّقة بفعل التّداء المحذوف.

يذكر ابن هشام أنّه اختار ابن الضّائع (ت: 680هـ) (3)، وابن عصفور، ونسباه لسيبويه، ثمّ يذكر ابن هشام إنّ رأيهم قد اعترضَ بأنّه متعدّد بنفسه، ثمّ يذكر أنّ هذا الاعتراض قد أجاب عليه ابن أبي الرّبيع (ت: 688هـ) (4) بأنّه ضُمّن معنى الالتجاء في نحو: (يا لزيد) والتّعجب في نحو: (يا للدّواهي).

(1) امرؤ القيس، الدّيونان، ط3، 139. والحشف البالي: يابس التّمر.

(2) الدّسوقيّ، الحاشية، ط2، 229/1.

(3) أبو الحسن عليّ بن محمّد الإشبيليّ الكتاميّ (ت: 680هـ). انظر: الطّنطاويّ، نشأة النّحو، ط1، 208.

(4) أبو الحسين عبيد الله بن أحمد الإشبيليّ (ت: 688هـ). انظر: الطّنطاويّ، نشأة النّحو، ط1، 208-209.

يقول الدسوقي في الاعتراض على رأي الأكثرين على قول ابن هشام بأنه متعدّ بنفسه، إنّ هذا أيضاً يردّ على القول بأنها متعلّقة ب (يا)؛ (أي يصلح لأن يكون ردّاً على رأي ابن جني القائل بتعلّقها بحرف النداء)؛ لتضمّنها معنى أدعو؛ لأنّ ذلك المتضمّن يتعدّى بنفسه، إلاّ أن يقال المتضمّن لا يعطى قوّة الأصل، فيردّ عليه مثل ما أورد المصنّف (أي ابن هشام) على جواب ابن عصفور.

يتابع الدسوقي شرحه قول ابن هشام (بأنّه متعدّ بنفسه): أي فعل النداء؛ وهو أدعو. وقوله (يا لزيد): أي ألتجى لزيد لأجل خلاص عمرو؛ فاللام حينئذٍ للتعدية، وقوله (والتعجب): أي أتعجب من كثرة الدواهي. ويسجّل الدسوقي اعتراضاً على ابن الربيع في أنّ مادّة التعجب تتعدّى بمن لا باللام إلاّ أن تجعل اللام بمعنى من التعليلية، وفيه بُعد.⁽¹⁾

يتّضح هنا حُسن منطق الدسوقي، وأنّه لم يكن ناقلاً لمن سبقه، بل يسجّل اعتراضاته بوضوح، كما يظهر حُسن تخرجه وتعليه. فتأمل!

ثمّ ينتقل ابن هشام -مستقصياً الآراء في المسألة، والحجج فيها، والاعتراضات الواردة عليها، وردّ الاعتراضات- إلى جواب ابن عصفور وجماعة -إذ إنّ ابن الصّائغ وابن عصفور قد نسبا لسيبويه أنّ اللام متعلّقة بفعل النداء المحذوف، ثم أورد ابن هشام أنّ رأيهم قد اعترضَ بأنه متعدّ بنفسه -بأنّه ضَعْف بالتزام الحذف فقوي تعدّيه باللام؛ أي إنّ فعل النداء وهو أدعو الذي نابت عنه (يا) قد ضَعْف؛ فكلّ عامل ضَعْف بالتزام حذفه يجوز تقويته باللام، إلاّ أنّ ابن هشام يضعّف جواب ابن عصفور، وبذا يضعّف إجابة أبي حيان الذي اقتصر على إيراد هذا الجواب؛ إذ يقول ابن هشام إنّ فيه نظر. وحاصل تضعيف ابن هشام لجواب ابن عصفور المعتمد من أبي حيان أنّ اللام المقوية زائدة، وهؤلاء لا يقولون بالزيادة.

ينقل الدسوقي جواب الشّارح (الشيخ دردير) عن لام التقوية بقوله: "الأكثر لا يقولون بالزيادة، بل هي لام أصلية، وأجاب الشّارح بأنّ لام التقوية عند المصنّف منزلة بين المنزلتين، فليست زائدة محضة؛ لما يحصل في العامل من الضّعف حتّى كأنّه قاصر، ولا معدّية محضة؛ لصحّة إسقاطها، ورُدّ

(1) انظر: الدسوقي، الحاشية، ط2، 230/1.

بأنّ المشهور عند التّحويين أنّ لام التّقوية زائدة، وما اختاره المصنّف لا يقول به أكثر التّحويين،
فالمصنّف اعترض عليهم بمذهبهم، وما يأتي مذهبه هو انتهى تقرير شيخنا دردير⁽¹⁾.

يتحرّز ابن هشام في أنّه إن قيل إنّ اللّام لا تدخل في نحو "زيدًا ضربته" مع أنّ النّاصب ملتزم
الحذف؛ فجوابه: لما ذكر في اللفظ ما هو عوض منه، كان بمنزلة ما لم يُحذف، وإن قيل كذلك حرف
النّداء عوض من فعل النّداء، فجوابه: إنّ كالعوض، ولو كان عوضًا ألبتّة لم يجوز حذفه، ثمّ إنّ ليس بمنزلة
المحذوف؛ فلم يُنزل منزلته من كلّ وجه.

وحاصل ذلك التّحرّز أنّ ابن هشام لا يُسلم أنّ كلّ عامل واجب الحذف يجوز تقويته باللّام؛
بدليل أنّ اللّام لا تدخل على (زيدًا) في (زيدًا ضربته) مع أنّ عامله يجب حذفه، وإنّك لا تقل لزيد
ضربته، وقد قال ابن عصفور إنّ كلّ عامل ضعف بالتزام الحذف تقوى تعديته باللّام، فحينئذٍ كان
الظاهر أن يُقال لزيد ضربته مع أنّه لم يقل، فحينئذٍ يكون ليس كلّ محذوف لازماً تقويته.

وفي تفسير جواب (لما ذكر في اللفظ ما هو عوض منه): أي بدليل الجمع بينهما، ومقصد كلام
ابن هشام في الاحتراز الآخر في أنّه قد يقال إنّ حرف النّداء عوض من فعل النّداء؛ أي وحينئذٍ ففعل
النّداء بمنزلة ما لم يُحذف، وقد قوي باللّام، ولو كان عوضًا ألبتّة لم يجوز حذفه؛ أي لم يجوز حذف حرف
النّداء مع أنّه يجوز حذفه، فدلّ على أنّه كالعوض، بخلاف ضربته فإنّه عوض قطعاً؛ ولذا لا يجوز حذفه
أصلاً؛ لما يلزم عليه من حذف العوض والمعوض، وهو ليس بمنزلة المحذوف؛ أي ليس من لفظه؛ لأنّ
المحذوف فعل و(يا) حرف بخلاف باب الاشتغال؛ فإنّ المذكور والمحذوف كلّ منهما فعل، ومع ذلك
متّحداً لفظاً، أو متناسبان معنى؛ مثل: زيدًا ضربت أخاه، وهو ليس بمنزلة المحذوف، وهذا دليل ثانٍ
على أنّه كالعوض؛ وحاصله أنّ (يا) ليست لفظ أدعو المحذوف ولا من نوعه، بخلاف زيدًا ضربته؛ فإنّه
من لفظ ضربته المحذوف، وبخلاف زيدًا ضربت أخاه؛ فإنّه من نوعه؛ أي أهنت زيدًا ضربت أخاه؛
فالمذكور في باب الاشتغال إمّا من لفظ المحذوف أو من نوعه، وإلا لورد زيدًا ضربت أخاه.

ولك أن تتأمّل حُسن تخريج كلام ابن هشام، ودقّة تعليقه، وسعة اطلاعه، وقوة احتجاجه.

(1) الدّسوقي، الحاشية، ط2، 230/1.

وقد فرّق المبرّد بين لام المدعو (المستغاث به)، ولام المدعو إليه؛ فحركة الأولى فتحة، والثانية كسرة.⁽¹⁾ وللاستزادة في هذه مسألة فتح لام الاستغاث مع المستغاث به، وكسرهما مع المعطوف على المستغاث به يُرجع إلى المسائل البصريّات.⁽²⁾

4- (موضع (أنّ) ومعمولها بعد (لو) الرّفْع على الفاعليّة):⁽³⁾

يقفُ ابن هشام على مسألة وقوع (أنّ) بعد (لو)، وهو كثير، ثمّ يذكر أنّ موضعها عند الجميع رفع (ويقصدُ بموضعها؛ أي مع معمولها)، ثمّ يورد أقوالاً مختلفة -ناسباً أقوالاً، وغير ناسبٍ أخرى إلى أصحابها- في ذلك؛ وهي:

أ- مبتدأ، ولا تحتاج إلى خبر، (ينسبه إلى سيبويه).

ب- مبتدأ، والخبر محذوف؛ وفيه خلاف على موضعه: قيل إنّه يُقدّر مقدّمًا (ولم ينسبه)، ويُقدّر مؤخرًا (ينسبه إلى ابن عُصفور).

ج- فاعل، والفعل مقدّر بعد (لو)؛ وهو (ثَبَّتَ)، (نسبه إلى المبرّد والرّجاج والكوفيّين).

د- يجب كون خبر (أنّ) فعلاً ليكون عوضاً عن الفعل المحذوف. (نسبه إلى الرّمحشيريّ).⁽⁴⁾

وقد أغفل الدّسوقيّ شرح عبارات ابن هشام في رأي المبرّد والرّجاج والكوفيّين.

(1) انظر: المبرّد، المقتضب، ط2، 254/4.

(2) الفارسيّ، المسائل البصريّات، ط1، 512/1-513.

(3) انظر: ابن هشام، المغني، ط4، 355/1-357.

(4) في نسخة المغني: "يجب كون أنّ فعلاً". وهذا لا يستقيم، أمّا نسخة متن المغني في حاشية الدّسوقيّ 276/1: "يجب كون خبر أنّ فعلاً". وهذا هو الصّواب.

ثمَّ يوردُ ابن هشام ردَّ ابن الحاجب وغيره على الزمخشريِّ بقوله تعالى: ﴿وَلَوْ أَنَّمَا فِي الْأَرْضِ مِنْ شَجَرَةٍ أَقْلَمٌ﴾ (سورة لقمان، جزء من الآية: 27)؛ فقالوا إنما ذلك في الخبر المشتق لا الجامد، ثمَّ أورد ابن هشام ردَّ ابن مالك على ابن الحاجب وغيره بأنَّه قد جاء اسمًا مشتقًا في الشعر.

ويردُّ ابن هشام رأي الزمخشريِّ وابن الحاجب؛ فيذكر أنَّ الخبر وقع اسمًا مشتقًا في القرآن الكريم؛ وهو في قوله تعالى: ﴿يَوَدُّوْا لَوْ أَنَّهُمْ بَادُونَ فِي الْأَعْرَابِ﴾ (سورة الأحزاب، جزء من الآية: 20)، وفي غيرها، وكذلك لم ينتبها إلى قوله تعالى: ﴿وَلَوْ أَنَّمَا فِي الْأَرْضِ مِنْ شَجَرَةٍ أَقْلَمٌ﴾ (سورة لقمان، جزء من الآية: 27).

ويوردُ ابن هشام اعتراضًا على ابن مالك (لكنه ليس اعتراضًا على رأي ابن مالك)؛ ومفاده أنَّ الاعتراض متوجَّه إليه في عدم اطلاعه على آية الأحزاب؛ وإلا لما استدلَّ بالشعر. إلا أنَّ الدسوقيَّ يردُّ اعتراض ابن هشام على الزمخشريِّ وابن الحاجب وابن مالك، بقوله في الآية التي أوردها ابن هشام مستدلًّا بها في رده عليهم؛ وهي آية الأحزاب: "فيه أنَّ كلامنا في لو الشرطيَّة، وهي في هذه الآية إمَّا مصدرية كما قال الرضيِّ: "داخلة على ثبت محذوفًا، أو أمَّا للتمِّي حكاية لودادتهم، وأتى بالغيبة لأهم مخبر عنهم، ومفعول يودُّوا محذوف أي بدوهم، وقد أخرج ابن الحاجب هذه الآية في منظومته؛ قال: لو أنهم بادون في الأعراب: (لو للتمِّي ليس من ذا الباب) فكيف يُقال إنَّه لم يطلَّع عليها؟"⁽¹⁾ وهذا اعتراض واضح وإن لم يكن فيه تصريح بألفاظ الاعتراض.

يقول ابن هشام في رأي المبرد والزجاج والكوفيِّين إنَّه رُجِح؛ لأنَّ في ذلك إبقاء (لو) على الاختصاص بالفعل، والباحث يرى فيه ترجيحًا من جهة ابن هشام؛ وذلك من ستَّة أوجه: أولها: قوله إنَّه رُجِح.

ثانيها: عدم إشارته لأيِّ اعتراض على رأيهم.

ثالثها: عدم ترجيحه للرأيين السابقين على رأي المبرد ومن معه، وعدم ترجيحه للرأي التَّالي لهم على رأيهم؛ إنَّما هو بمنزلة القبول.

(1) الدسوقي، الحاشية، ط2، 277/1.

رابعها: قوّة الحجّة في جعل اختصاصها بالفعل؛ فمن غير المنطق أن لا يقبل هو قوّة الحجّة ويتّبعتها.
خامسها: تصرّيح في موطن سابق في المغني على تقدير فعل محذوف بعد (لو)، وهو: (ثبت).⁽¹⁾

سادسها: ما جاء عند الباحث الدكتور سامي عوض؛ إذ أدرج هذه المسألة ضمن المسائل التي كان توجّه فيها ابن هشام مع الكوفيّين؛ فيقول عن ابن هشام: "رجّح ما ذهب إليه الكوفيّون من أنّ المصدر المؤول بعد (لو) فاعل بفعل محذوف مقدّر بعد (لو)".⁽²⁾

لم يتكلّم الرّمحشريّ على آية الأحزاب في تفسيره.⁽³⁾

يقول الكنغراويّ في حذف الفعل بعد (لو): "والعامل في الفاعل هو الفعل المسند أو شبهه، وقد يحذف فعله لقريّة، وهو كثير بعد (لو) و(لولا) وقد يحذفان معاً".⁽⁴⁾

يقول أبو حيّان في آية لقمان: "وأنّ بعد لو في موضع رفع على الفاعليّة؛ أي لو وقع أو ثبت على رأي المبرّد، أو في موضع مبتدأ محذوف الخبر على رأي غيره".⁽⁵⁾

وفي تفسير الألوسيّ (ت: 1270هـ)⁽⁶⁾: "والمنسب من أنّ وما بعدها فاعل ثبت المقدّر؛ لدلالة أنّ عليه؛ أي لو ثبت قولهم: سمعنا إلخ وهو مذهب المبرّد، وقيل: مبتدأ لا خبر له، وقيل: خبره مقدّر ولكن لعنهم الله بكفرهم أي ولكن لم يقولوا الأنفع والأقوم".⁽⁷⁾

(1) انظر: ابن هشام، المغني، ط4، 351/1.

(2) عوض، ابن هشام النحويّ، ط1، 94.

(3) انظر: الرّمحشريّ، الكشاف، 529/3.

(4) الكنغراويّ، الموفي في النحو الكوفيّ، د.ط، 20.

(5) أبو حيّان الأندلسيّ، البحر المحيط، د.ط، 419/8.

(6) أبو الثناء شهاب الدّين محمود الحسينيّ الألوسيّ (ت: 1270هـ). - انظر: الرّزكليّ، الأعلام، ط15، 176/7-177.

(7) الألوسيّ، روح المعاني، ط1، 47/3.

5- (نعت الإشارة لا يكون إلا طبقها في اللفظ):⁽¹⁾

يقف ابن هشام مع سيبويه في إجازته لـ (يا هذان زيد وعمرو) على عطف البيان، ويشير إلى أنّ الزّياديّ (ت: 249هـ)⁽²⁾ تبعه في ذلك، فأجاز: "مررتُ بهذين الطّويلِ والقصيرِ"، على البيان، وأجازه على البدل أيضاً، ولم يجزه على التّعت.

ثمّ يشير ابن هشام إلى أنّ ممّن نصّ على منع التّعت في هذا سيبويه، والمبرّد، والزّجاج، ويقول ابن هشام وهو مقتضى القياس.

وعلى هذا يكون ابن هشام قد وافق سيبويه والزّياديّ والمبرّد والزّجاج في عدم إجازتهم التّعت؛ وذلك لأنّ نعت الإشارة لا يكون إلا طبقها في اللفظ؛ أي خالفت لفظتا: (الطّويل) و(القصير) لفظة (هذين) من ناحية أنّهما مفردتان، و(هذين) مثنيّ، ويستدلّ ابن هشام بالقياس على صحّة توجيهه مع القائلين بمنع التّعت.

يقول سيبويه: "ويدلّك على ذلك أنّك لا تقول: مررتُ بهذين الطّويلِ والقصيرِ وأنت تريد أن تجعله من الاسم الأوّل بمنزلة هذا الرّجل، ولا تقول: مررتُ بهذا ذي المال، كما قلت: مررتُ بزيد ذي المال. واعلم أنّ صفات المعرفة تجري من المعرفة مجرى صفات النّكرة من النّكرة، وذلك قولك: مررتُ بأخويك الطّويلين؛ فليس في هذا إلا الجرّ، كما ليس في قولك: مررتُ برجلٍ طويلٍ، إلا الجرّ".⁽³⁾

يقول المبرّد: "وتقول يا هذان زيد وعمرو، وإن شئت قلت: زيداً وعمراً، وإن شئت قلت: زيد وعمرو. أمّا الرّفْع بغير تنوين فعلى البدل، كأنّك قلت: يا زيدُ ويا عمرو. وأمّا الرّفْع بتنوين، فعلى عطف البيان على اللفظ. وأمّا قولك: زيداً وعمراً، فعلى عطف البيان على الموضع. ولو قلت: يا هذا، وهذا الطّويلُ والقصيرُ لم يجز أن يكون الطّويلِ والقصيرِ نعتاً؛ لأنّ المبهمة وما بعدها كالشّيء

(1) انظر: ابن هشام، مغني اللبيب، ط4، 4/ 749.

(2) أبو إسحاق إبراهيم بن سفيان بن سليمان بن أبي بكر بن عبد الرحمن ابن زياد بن أبيه الزّياديّ (ت: 249هـ). انظر: السّيوطيّ، بغية الوعاة، ط1، 1/ 414.

(3) سيبويه، الكتاب، ط3، 8/ 2.

يأخذ الباحث برأي القائلين بمنع النّعت في المثال؛ وذلك لما يترأى له من قوّة القياس فيه.

6- (حذف نون الوقاية في قراءة من قرأ: (أَنحَاوِي)، و(تَأْمُرِي) بنون واحدة): (2)

يعرض ابن هشام مسائل تحت عنوان: (إذا دار بين كون المحذوف أولًا، أو ثانيًا، فكونه ثانيًا أولى)؛ ومنها مسألة نون الوقاية في قراءة (أَنحَاوِي)، و(تَأْمُرِي) (3)؛ فيصرّح أنّ من قال بحذف نون الوقاية (وهي التّون الثانية) فيمن قرأ بنون واحدة هم: أبو العبّاس، وأبو سعيد، وأبو عليّ، وأبو الفتح، وأكثر المتأخّرين. والمقصود بمن سمّى كُناهم على التّرتيب: المبرّد، والسّيرافيّ، والفارسيّ، وابن جيّ. ثمّ يذكر قول سيبويه واختيار ابن مالك له، في أنّ المحذوف الأولى؛ يقصد التّون بعد واو الجمع؛ أي علامة رفع المضارع من الأفعال الخمسة، وأنّ التّون المحذوفة عندهما هي نون المضارع؛ أي الثانية.

لم يؤيّد ابن هشام رأي من قال بحذف نون الوقاية صراحة، كما أنّه لم يفند رأي سيبويه وابن مالك صراحةً؛ إلّا أنّه يتّضح من عنونة المسألة عند ابن هشام من أنّه يتماشى مع حذف نون الوقاية؛ أي التّون الثانية.

ومّا يُشار إليه في هذا السّياق أنّ ابن هشام يجعل من القراءات القرآنيّة حُجّة، وموقفه تجاهها الأخذ والتّسليم.

والمبرّد يذكر آية الزّمر بتشديد النّون، وجاءت في باب الأفعال التي تنجزم لدخول معنى الجزاء فيها. (4)

(1) المبرّد، المقتضب، ط2، 265/4-266.

(2) انظر: ابن هشام، المغني، ط4، 808/2.

(3) والآيتان هما: 1- قوله تعالى: ﴿وَحَاجَّهٖ قَوْمُهُ قَالَ أَتُحَاجُّونِي فِي اللَّهِ وَقَدْ هَدَانِ وَلَا أَخَافُ مَا تُشْرِكُونَ بِهِ إِلَّا أَن يَشَاءَ رَبِّي شَيْئًا وَسِعَ رَبِّي كُلَّ شَيْءٍ عِلْمًا أَفَلَا تَتَذَكَّرُونَ ﴿٨٧﴾ (سورة الأنعام، الآية: 80). 2- قوله تعالى: ﴿فَلْأَعْيَبَنَّهُ لَمَّزَوْنَهَا وَقَالَتِ الْيَهُودُ نَبِيُّهَا الْمَسِيحُ ابْنُ مَرْيَمَ أَفَرَسُولٌ لَّهُم مِّن دُونِ اللَّهِ فَذَرْهُمْ حَتَّىٰ يُلَاقُوا يَوْمَهُمُ الَّذِي فِيهِ يُصْعَقُونَ فِيهَا لَهُمْ أُنُوفٌ يُغْرَقُونَ فِي الْيَمِّ وَأُولَٰئِكَ هُمُ الْمُجْرِمُونَ ﴿٦٤﴾ (سورة الزّمر، الآية: 64).

(4) المبرّد، المقتضب، ط2، 83/2.

ويذكر صاحب التّشّرخ اختلاف القراء في (أتحاجوني).⁽¹⁾، ويقول السيوطي إنّ التّون المحذوفة هي نون الرّفْع؛ كراهة اجتماعها مع نون الوقاية في (أتحاجوني).⁽²⁾، ويذكر الشّيخ عزيمة الاختلاف بين القراء في قراءة (أتحاجوني)؛ بين نون خفيفة، ونون ثقيلة؛ لأنّ الأولى نون الرّفْع، والثانية نون الوقاية، ويذكر لغات ثلاث فيها: الفلّك مع تركهما، والإدغام، والحذف لإحداهما، ويضيف أنّ المحذوفة هي الأولى عند سيويه ومن تبعه، والثانية عند الأخفش ومن تبعه، ثمّ يذكر القراءات في (أتامروني).⁽³⁾ وما يستحسنه الباحث هو أنّ المحذوف نون الوقاية؛ لإقامة الأولى؛ وهي نون رفع المضارع.

7- (أفعله) أصلها: (أفعلها) في قوله:.... وَهَنَهُتْ نَفْسِي بَعْدَمَا كِدْتُ أَفْعَلُهُ: (4)

يأتي ابن هشام إلى ذكر أماكن من الحذف يتمرن بها العرب؛ ومنها حذف أنّ النّاصبة، ويقول إنّ حذفها مطّرد في مواضع معروفة، وشادّ في غيرها، ثمّ يذكر أنّ سيويه قال بحذفها في عجز البيت، ويذكر قول المبرّد إنّ الأصل: (أفعلها)، ثمّ حذفت الألف، وانتقلت حركة الهاء إلى ما قبلها، ويصرّح ابن هشام بترجيحه رأي المبرّد؛ فيقول إنّّه أولى من قول سيويه؛ لأنّ سيويه أضمر (أنّ) في موضع حَقّها ألاّ تدخل فيه صريحاً؛ وهو خبر كاد، واعتدّ بها مع ذلك بإبقاء عملها.

يقول سيويه بعد ذكر البيت: "فحملوه على أنّ؛ لأنّ الشعراء قد يستعملون أنّ ههنا مضطّرّين كثيراً".⁽⁵⁾ ولم يورد المبرّد قوله في ذلك في المقتضب، أو الكامل.

(1) ابن الجزري، التّشّرخ في القراءات العشر، د.ط، 259/2-260.

(2) انظر: السيوطي، الأشباه والتّظائر في التّحو، د.ط، 41/1-42. - وانظر: التّهانوي، موسوعة كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم، ط1، 639. وفيه ترجيح حذف نون الوقاية.

(3) انظر: عزيمة، دراسات لأسلوب القرآن الكريم، د.ط، 27/8-28. - وانظر: محسن، القراءات وأثرها في علوم العربيّة، ط1، 30/2-31.

(4) انظر: ابن هشام، المغني، ط4، 839/2. يثبت محققا المغني صدر البيت: "أردتُ بما فتّكاً فلم أرتمض له" لعامر بن جوين الطائي، ويشيران بورود صدره أيضاً: "فلم أر مثلها حُباسة واجد"، ويقولان إنّّه عند سيويه: (حُباسة) بالحاء المعجمة؛ وهي المغنم.

(5) سيويه، الكتاب، ط3، 307/1.

يذكر صاحب الإنصاف خلاف البصريين والكوفيين في مسألة إعمال أن المصدرية محذوفة من غير بدل؛ وهو جائز عند الكوفيين، وممتنع عند البصريين، ويسوق لذلك حجة الفريقين.⁽¹⁾

يورد ابن مالك بيت ابن جوين، ويشير فقط إلى قول سيبويه فيه أن الشاعر أراد بعد ما كدت أن أفعله.⁽²⁾

ويشير السيبوطي إلى رأي ثالث؛ وهو أن أصلها (أفعلنه)، إلا أنه يرجح أن يكون أصلها (أفعلها)؛ وذلك لأنه عُرف عن قبيلة الطائيين، ولأن الضمير راجع إلى الحباسة وهي مؤنث؛ فإذا قلنا (أفعلها) كان جارياً على القياس، والظاهر لا يعدل عنه.⁽³⁾

فابن هشام إنما يرجح المطرد، ويعرض عن الشاذ؛ وفي هذا منطوق نحوي، وسلامة في الاستدلال، كما أنه يعمل عقله في القياس السليم لإضمار (أن) مع خبر كاد؛ فخرج بترجيح رأي المبرد على رأي سيبويه.

يتراءى للباحث صحة هذا التوجه من ابن هشام، أضف إلى ذلك أن أدلة الكوفيين سليمة، إلى جانب سلامة الحجج التي ساقها السيبوطي.

(1) انظر: أبو البركات الأنباري، الإنصاف، د.ط، 464-456/2. المسألة (77): (هل تعمل "أن" المصدرية محذوفة من غير بدل؟) وقد نسب البيت لعامر بن الطفيل.

(2) انظر: ابن مالك، شرح الكافية الشافية، ط1، 1559/3.

(3) انظر: السيبوطي، شرح شواهد المغني، د.ط، 932-931/2. ينسب البيت لعامر بن جرير الطائي، ويشير المحقق أن الصحيح (عامر بن جوين)، وصدر البيت عند السيبوطي: "فلم أر مثلها حباسة واحد"؛ ورجل حبوس: أي ظلوم. ويشير إلى ضبطه بالخاء المعجمة. وينقل عن الجوهري: الحباسة: المغنم. وتنهت: كفت. وأفعلة: قيل أصله أفعلها بضم اللام، فحذف الألف التي بعد الهاء وجعل فتحة الهاء على اللام، وهي لغة محكية عن الطائيين. وقيل: الأصل أفعلنه، حذف منه نون التأكيد.

8- (يقع الماضي حالاً من غير تقدير (قد): (1)

يتحدّث ابن هشام عن حكم الجُمْل بعد المعارف والتكررات، ثمّ يذكر أنّ من الجُمْل ما يحتمل الإنشائيّة والخبريّة؛ فيختلف الحكم باختلاف التّقدير، ويمثّل لها بأمثلة؛ ومنها قوله تعالى: ﴿أَوْ جَاءُوكُمْ حَصْرَتْ صُدُورُهُمْ﴾ (سورة النساء، جزء من الآية: 90) جملة إنشائيّة معناها الدّعاء.

وحاصل المسألة أنّ فيها قولاً باحتمال خبريّتها، وقولاً باحتمال إنشائيّتها، ثمّ يأتي ابن هشام إلى بسط الآراء في الاحتمالين على ما يأتي:

القول إنّها جملة خبريّة:

ينقل ابن هشام عن الجمهور قولهم بخبريّتها، ثمّ يفصّل اختلافهم في خبريّتها على ما يأتي:

أ- جماعة منهم الأخفش قالوا إنّها حال من فاعل جاء على إضمار (قد).

ويصرّح ابن هشام بتأييده للأخفش بقراءة الحسن (ت: 110هـ)⁽²⁾: (حصرة)⁽³⁾.

ب- ينقل ابن هشام عن آخرين إنّها صفة؛ لئلاّ يحتاج إلى إضمار قد، وهؤلاء قد اختلفوا أيضاً في الصّفة على ما يأتي:

1/ب- فقيل الموصوف منصوب محذوف؛ أي قومًا حصرت صدورهم، ورأوا أنّ إضمار الاسم أسهل من إضمار حرف المعنى.⁽⁴⁾

(1) انظر: ابن هشام، مغني اللبيب، ط4، 562/2.

(2) أبو سعيد الحسن بن أبي الحسن يسار، وهو الحسن البصريّ (ت: 110هـ). - انظر: الدّهبيّ، سير أعلام النبلاء، ط3، 588-563/4.

(3) انظر: ضمرة، قراءة الحسن البصريّ، ط1، 50.

(4) انظر: أبو حيان الأندلسيّ، البحر المحيط، د.ط، 14/4. يقول: "وعن المبرّد قولان: أحدهما: أنّ ثمّ محذوفاً هو الحال، وهذا الفعل صفته أي: أو جاؤوكم قومًا حصرت صدورهم. والآخر: أنّه دعاء عليهم، فلا موضع له من الإعراب"

2/ب- وقيل: مخفوض مذكور؛ وهم (قوم) المتقدم ذكرهم؛ فلا إضمار ألبتة، فما بينهما اعتراض، ويؤيده أنه قرئ بإسقاط (أو) وعلى ذلك فيكون (جاؤوكم) صفة لقوم، ويكون (حصرت) صفة ثانية.

ج- وقيل: بدل اشتمال من (جاؤوكم)؛ لأنّ المجيء مشتمل على الحصر.

ويصف ابن هشام رأيهم بأنّ فيه بعداً؛ لأنّ الحصر من صفة الجائين.

القول إنّها جملة إنشائية:

يورد ابن هشام نقلاً عن أبي العباس المبرّد أنّ الجملة إنشائية معناها الدّعاء، وهي مستأنفة. ويذكر ابن هشام أنّ رأيه ردّ بأنّ الدّعاء عليهم بضيق قلوبهم عن قتال قومهم لا يتّجه.

ويرى المبرّد أنّ الآية الكريمة إذا قرئت (حصرت) فإنّها في موضع الدّعاء، ويرى أنّ القراءة الصّحيحة هي (حصرة⁽¹⁾).

يرى الشّيخ عُزيمة أنّ هذا جرأة وتهجّم لا يصحّ من المبرّد في مخالفة المتّفق عليه في القراءات المتواترة؛ بل إنّ المبرّد ينساق وراء قراءة لم يقرأ بها إلّا واحد من العشرة.⁽²⁾

لم يذكر ابن هشام في هذا الموضوع من المغني صاحب الرّدّ على المبرّد، إلّا أنّه يصرّح في موطن لاحق أنّ الفارسيّ هو صاحب الاعتراض على المبرّد فيما تلا؛ فحين يتحدّث ابن هشام في الباب الخامس عن ذكر الجهات التي يدخل الاعتراض على المعرب من جهتها، فإنّه يذكر رأي المبرّد وردّ الفارسيّ عليه في الجهة الأولى؛ وهي: أن يراعي ما يقتضيه ظاهر الصّناعة ولا يراعي المعنى، وكثيراً ما تزلّ الأقدام بسبب ذلك، ثمّ يعرض ابن هشام في مثال على تلك الجهة قول المبرّد في آية النّساء إنّها جملة

(1) انظر: المبرّد، المقتضب، ط2، 4/124-125.

(2) السّابق، 4/125. يرى أنّ في ذلك جرأة من المبرّد، وأنّه لم يقرأ بها (حصرة) إلّا عند يعقوب من العشرة. وأنّها ليست المرّة الأولى التي يهجم فيها المبرّد على القراءات المتواترة. - وانظر: الحافظ العلمي، المنح الإلهية، ط1، 1/513-514. لم ترد قراءة (حصرة) في القراءات السّبع.

دُعائية، ويذكر أنّ الفارسيّ قد ردّه؛ بأنّه لا يدعى عليهم بأنّ تحصر صدورهم عن قتال قومهم، ثمّ يجيب ابن هشام على قول الفارسيّ بقوله: "ولك أن تجيب بأنّ المراد الدّعاء عليهم بأنّ يُسلبوا أهليّة القتال حتى لا يستطيعوا أن يقاتلوا ألبتّة".⁽¹⁾

ومعنى (قتال قومهم) في ردّ الفارسيّ على المبرّد كما يقول الدّسوقيّ: أي الكفّار؛ أي بل المطلوب أن يدعى بكونهم يقعون في بعضهم حتىّ يُهلكوا بعضهم. وكذلك فإنّ تفسير ردّ ابن هشام في قوله (بأنّ يُسلبوا أهليّة القتال) على الفارسيّ: أي بالمرض.⁽²⁾

وردّ ابن هشام على الفارسيّ لا يقتضي تسليم ابن هشام بما قاله المبرّد من قبيل التّخريج النّحويّ في ذلك؛ بل قد يكون من قبيل توجيه تفسير معنى الدّعاء؛ وهذا لأنّ ابن هشام كان قد عرض تأييده قول الأخفش قبل أن يفصل الحديث عن خبريّة أو إنشائيّة الآية الكريمة؛ وذلك على ما سيأتي. إنّ ابن هشام توجه إلى رأي الأخفش في أنّ الآية جملة خبريّة على إضمار (قد)، وقد وردّ عنده في المغني قبل حديثه عن رأي جماعة والأخفش هنا؛ فابن هشام تكلم في مصنّفه قبلاً في موطن سابق في الجزء الأوّل من المغني - في حديثه عن معاني (قد) - على جواز وقوع الفعل الماضي حالاً غير مسبوق بـ (قد)؛ إذ وقف عند مسألة خلافيّة بين أهل المذهبين؛ فينقل صراحةً عن البصريّين - إلاّ الأخفش - قولهم بوجوب دخول (قد) على الفعل الماضي الواقع حالاً، وتكون (قد) إمّا ظاهرة أو مقدّرة، ويصرّح بمخالفة الكوفيّين والأخفش للبصريّين؛ فيقول: "وخالفهم الكوفيّون والأخفش، فقالوا: لا تحتاج لذلك؛ لكثرة وقوعها حالاً بدون (قد)، والأصل عدم التّقدير، لا سيما فيما كثر استعماله".⁽³⁾

والمراد من ذلك الفعل، هو الماضي الذي يكون هو وفاعله في محل انتصاب على الحال؛ ففي هذه المسألة يتبع ابن هشام نحاة الكوفة، الذين لم يوجبوا دخول (قد) على الماضي، وإن كان ظاهر كلام ابن هشام على غير ذلك؛ وهذا لأنّ اللبس متأتّ من عبارة ابن هشام المنقولة عن الكوفة؛ فقد يُظن أنّ العبارة جميعها للكوفيّين، فكيف يُخرّج كلام ابن هشام على انسياقه لرأي الكوفيّين في المسألة؟

(1) ابن هشام، مغني اللبيب، ط4، 696/2.

(2) انظر: الدّسوقيّ، الحاشية، ط2، 174/2.

(3) ابن هشام، مغني اللبيب، ط4، 229/1.

يجيب الباحث أنّ العبارة المنقولة عن الكوفيّين والأخفش في المغني هي ليست في مجملها قول الكوفيّين، بل وليست الحجج الوارد فيها المدافعة عن المضمون من وضع نحاة الكوفة؛ إذ إنّ العبارة - لكشف اللبس الذي قد يحصل - فيها كلام للكوفيّين، ومتضمّنة -أيضاً- كلام ابن هشام نفسه؛ ولبيان ذلك، يصوغ الباحث الجملة بأسلوبه على لسان ابن هشام؛ لتصير:

(وخالفهم الكوفيّون والأخفش فقالوا: لا تحتاج لذلك؛ لكثرة وقوعها -أي الجملة الفعلية من الفعل الماضي وفاعله- حالاً بدون قد. ويقولهم أقول؛ لأنّ الأصل عدم التقدير، ولا سيّما فيما كثر استعماله). ولو فصل ابن هشام حجّته عن حجة الكوفيّين -كي لا يتأتّى الوهم- كأن يضع (انتهى) بعد كلامهم، ثم يبدأ بكلامه، أو يضع (أقول) بعد (حجّتهم) لكان أجود وأقرب.

وقد جاء عند عمران شعيب ذكر للمسألة هذه، وقد أدرجها ضمن المسائل التي أيد فيها ابن هشام الكوفيّين، وفيها ردّ على البصريّين⁽¹⁾، إلّا أنّه اكتفى بذكرها من دون تفصيل أو إبداء رأي فيها، وكذلك فعل الدكتور سامي عوض؛ فيوردها من دون تفصيل.⁽²⁾

والكوفيّون يجوزون وقوع الماضي حالاً، ومعهم أبو الحسن الأخفش، ومنع البصريّون ذلك، وأجمعوا على أنّه إذا كانت معه (قد) أو كان وصفاً لمحذوف، فإنّه يجوز. وحجة الكوفيّين مستندة إلى دليل النقل من كلام الله تعالى، والشعر، والقياس، في أنّه كل ما جاز أن يكون صفة للتكرة، جاز أن يكون حالاً للمعرفة، وأجاز الكوفيّون أن يقام الماضي مقام المستقبل؛ فجاز أن يقام مقام الحال، أمّا البصريّون فقد احتجّوا لما ذهبوا إليه من وجهين: أحدهما: الماضي لا يدل على الحال، فلا ينبغي أن يقوم مقامه، الثّاني: ما يصلح للحال هو المضارع الذي يصلح أن يقال فيه (الآن)، أو (السّاعة)؛ فلا يجوز: (ما زال زيد قام)، ويجوز: (مررت بزيد قد قام)؛ لأنّ (قد) تقرّب الماضي من الحال. وقد أبطل أبو البركات الأنباريّ حجج الكوفيّين في استنادهم إلى آية التّساء، وحججهم الأخرى.⁽³⁾

(1) انظر: شعيب، منهج ابن هشام من خلال كتابه المغني، ط 1، 170.

(2) انظر: عوض، ابن هشام التّحويّ، ط 1، 93-94.

(3) انظر: أبو البركات الأنباريّ، الإنصاف، د.ط، 205/1-209. المسألة (32): (هل يقع الفعل الماضي حالاً؟).

وقد قرّن سيبويه وقوع المضارع موقع الماضي بـ (قد)، وحين لم يقرن المضارع بـ (قد) لمعنى الماضي؛ فإنه لم يقصد الماضي المنقطع المعمول لمرة واحدة، فهو حين يقول: "واعلم أنّ (أسيرُ) بمنزلة (سرتُ) إذا أردتُ بأسير معنى سرت" (1)، فإنه يُستعمل إذا كان الفاعل قد عُرف منه ذلك الفعل حُلُقًا وطبعًا، ولا ينكر عليه هذا الفعل في الماضي والاستقبال، ولا يكون هذا لفعل قد أتى به مرّة من الدهر. (2) ويطلق سيبويه على الحال لفظة الخبر. (3)

ثمّ إنّ ابن هشام قد كرّر في المغني - من دون ذكر المبرّد - قول البصريّين مشيرًا إليه بالزعم؛ وهو قولهم في وجوب (قد) مع الماضي مظهرة أو مقدّرة، وأشار إلى مخالفة الكوفيّين لذلك، فقد اشترطوا ذلك في الماضي الواقع خبرًا لكان، وقد خالفهم البصريّون في هذا الشرط. (4)

ويقول الدّسوقيّ في معنى الحال الذي تقدّم كلام ابن هشام فيه: "المراد بالحال الوصف الفضلة المنتصب إلخ، وليس المراد به الزّمن الحاليّ... أي الواقع هو وفاعله في محلّ نصب على الحال". (5) ويقول الدّسوقيّ - أيضًا - في الحال التي جاءت عند ابن هشام في تكرار ابن هشام للمسألة: "وهو مشكل من أنّ كلمة (قد) تقرب الماضي من الحال، بمعنى الحال الذي هو زمن التّكلم، لا بمعنى ما يبيّن هيئة الفاعل أو المفعول، فإنّ الحال بهذا المعنى الذي فيه الكلام على حسب عاملها قد يكون ماضيًا أو حالًا أو مستقبلًا، فهذا غلط نشأ من استعمال لفظة الحال". (6)

(1) سيبويه، الكتاب، ط3، 24/3.

(2) السابق، 24/3. وهذا كلام السّيرافيّ في الحاشية رقم (3)، وقد نقل كلامه المحقّق الشّيخ عبد السّلام هارون.

(3) السابق، 49/2.

(4) انظر: ابن هشام، مغني اللّيب، ط4، 833/2.

(5) انظر: الدّسوقيّ، الحاشية، ط2، 184/1.

(6) السابق، 265/2.

وقد يبدو ظاهر كلام ابن هشام في رأي المبرّد أنّ فيه ما يعارضه؛ وذلك متأتّ من توجيه وتفسير معنى الدّعاء، لا من وقوع الماضي حالاً مع تجرّده من (قد)؛ فابن هشام ساق كلامه في تأييد الاعتراض على تفسير دلالة الدّعاء، إلّا أنّه يوضّحه، ويتوجّه إلى تبيين معناه بما ينساق مع توجيه المبرّد.

يؤيّد الباحث ما ذهب إليه المبرّد وقبله الكوفيّون والأخفش من جواز وقوع الماضي حالاً من دون (قد)؛ ومّا يعزّزه كثرة وقوعه على هذه الصّورة، كما أنّه مستساغ.

كما أنّ تخريجه على الحال مقبول في المعنى، ويورد أبو حيّان في البحر المحيط في أكثر من موضع توجهه إلى أنّ الماضي كثير الوقوع لمعنى الحال مع تجرّده من (قد)، ويشير كذلك إلى أنّه مستساغ في القياس.⁽¹⁾ ويذكر أبو حيّان في التّذييل أنّه قيل إنّ لا يمتنع وقوع الماضي موقع الحال وإن لم يكن معه الواو ولا (قد) في قول الجمهور، ومنعه أبو العباس المبرّد، ثمّ ينقل ما يناقض ذلك من أنّه دُكر عن الفراء والمبرّد القول بتقدير (قد) قبل الماضي الواقع حالاً.⁽²⁾

(1) انظر: أبو حيّان الأندلسيّ، البحر المحيط، د.ط، 14/4، 489/7، 251/8، 300/9.

(2) انظر: أبو حيّان الأندلسيّ، التّذييل والتكميل، ط1، 189/9.

الفصل الثالث: (آراء المبرّد المعلقة عند ابن هشام)

1- (إعمال (إنّ) الداخلة على الجملة الاسميّة عمل ليس):⁽¹⁾

يقول ابن هشام في دخول (إنّ) على الجملة الاسميّة إنّها لا تعمل عند سيبويه والفراء، ويذكر أنّ الكسائيّ والمبرّد أجازا إعمالها عمل (ليس)، ويدلّل على مجيئها عاملة بأصل السّماع؛ فيورد ما سُمع من أهل العالية: (إنّ أحدٌ خيرٌ من أحدٍ إلّا بالعاية)؛ وابن هشام باستدلاله هذا لا ينحو نحو القائلين بإعمالها عمل ليس؛ لأنّه أردف مثلاً آخر للتدليل على إهمالها، ويصفه بأنّه لغة الأكثرين؛ وهو: (إنّ قائمٌ)، وأصله: (إنّ أنا قائمٌ) فحذفت همزة أنا اعتباراً، وأدغمت نون (إنّ) في نونها، وحذفت ألفها في الوصل. وإن كان ابن هشام قد نعت إهمالها بأنّه لغة الأكثرين، إلّا أنّ هذا لا يعني ترجيحه للإهمال؛ لأنّه عاد ليورد مثلاً آخر مرتكزاً على السّماع في: (إنّ قائمًا) على الإعمال.

ويردّ ابن هشام قول بعضهم في تخريج أنّ حركة الهمزة نُقلت إلى التّون، ثمّ أسقطت على القياس في التّخفيف بالنّقل، ثمّ سكنت التّون وأدغمت؛ وذلك لأنّ المحذوف لعلّة كالتّابت؛ ولهذا يُقال: (هذا قاضٍ) بتنوين الكسر لا بالرفع؛ لأنّ حذف الياء جاء لالتقاء الساكنين؛ فهي مقدّرة الثّبوت، وحينئذٍ يمتنع الإدغام؛ (أي إدغام نون إن بنون أنا)؛ لأنّ الهمزة فاصلة في التّقدير.

أمّا القول بإهمال (إنّ) عند سيبويه؛ فلأنّه يذهب إلى رفع الخبر فقط، في كونها تشبه (ما) في المعنى مثل: (إنّ زيدٌ لذهابٌ)، وصرّح أنّها تكون في معنى ما، وتصرّف الكلام إلى الابتداء كما صرفتها ما للابتداء.⁽²⁾

أمّا المبرّد فيقول بالإعمال، يقول: "وكان سيبويه لا يرى فيها إلّا رفع الخبر؛ لأنّها حرف نفي دخل على ابتداء وخبره، كما تدخل ألف الاستفهام فلا تغيّره؛ وذلك لمذهب بني تميم في ما، وغيره يميز نصب الخبر على تشبيهه بليس كما فعل ذلك في ما؛ وهذا هو القول؛ لأنّه لا فصل بينها وبين ما في المعنى".⁽³⁾

(1) انظر: ابن هشام، مغني اللبيب، ط4، 35/1-36.

(2) انظر: سيبويه، الكتاب، ط3، 152-153.

(3) المبرّد، المقتضب، ط2، 362/2.

يذكر ابن نور الدين (ت: 820هـ)⁽¹⁾ أنه إذا وليها جملة اسمية مجردة من الاستثناء؛ فهي غير عاملة عند سيبويه والفراء، وجائزة في العمل عند الكسائي والمبرد؛ لوجود معنى النفي.⁽²⁾ وترجح الباحثة وفاء عبد الغفور رأي المبرد في أنه أقوى، بعد ذكرها موافقة بعض النحاة رأي سيبويه، ومنهم: ابن السراج، والرّماني، والمرادي. وذكرها موافقة بعض المفسرين رأي المبرد، ثم تشير إلى أن ابن هشام لم يخر رأياً محدداً.⁽³⁾

يمثل الرّماني بمثال تكون فيه (إن) نافية؛ في: "إن زيد قائم"، ولم يمثل بغيره كان نفيًا، ويذكر أنّها لا يجوز أن تعمل عند سيبويه، ويذكر أن أبا العباس يجوز أن تعمل عمل ما، ويقول الرّماني إن رأي سيبويه هو المعروف في ذلك.⁽⁴⁾

ويشير البيهقي (ت: 1211هـ)⁽⁵⁾ إلى وجود معان أخرى لـ (إن)؛ كالنفي والزيادة وكونها مخففة من الثقيلة، إلا أنه ترك تفصيل الحديث عن هذه الوجوه؛ لشهرة بعضها، وندرة استعمال بعضها.⁽⁶⁾ ولك أن تنظر رجاحة ردّ ابن هشام قول بعضهم في علة أصل (إن قائم)، وحسن تحريجه، وعلى هذا لم يرجح ابن هشام قول القائلين بالإهمال أو الإعمال؛ وعلى هذا يميل الباحث إلى إجازة الوجهين.

(1) أبو عبد الله محمد بن علي بن عبد الله بن إبراهيم الخطيب الشهير بابن نور الدين، ويعرف بالموزعي (ت: 820هـ). انظر: الزركلي، الأعلام، ط15، 287/6.

(2) انظر: ابن نور الدين، مصابيح المغاني، ط1، 171-172. يرى المحقق أن سيبويه لم يصرح بالمنع، ونقله عنه المبرد، ونقل المنع عن الفراء جاء عن أبي حيان الأندلسي في البحر.

(3) انظر: العزاوي، مخالفة المبرد (ت: 285هـ) للبصريين في المقتضب، رسالة ماجستير، ص117-118.

(4) انظر: الرّماني، معاني الحروف، ط1، 50-51.

(5) عبد الله بن محمد بن إسماعيل بن إبراهيم الشافعي الكردي الآلاي الخانخلي البيهقي (ت: 1211هـ)، وكانت ولادته بين:

(1130-1140)، ووفاته في: (1211هـ). أورد هذه الترجمة شفيع برهاني محقق كتاب كفاية المعاني. انظر: البيهقي، كفاية

المعاني، ط1، 15-19. وأورد الزركلي ترجمة مقتضبة له في الأعلام، إلا أنه يثبت تاريخ الولادة في (1161هـ)، ووفاته في:

(1221هـ). انظر: الزركلي، الأعلام، ط15، 3/131.

(6) انظر: البيهقي، كفاية المعاني، ط1، 83.

2- (عسى) بمعنى (قارب) : (1)

سيأتي الباحث في هذه المسألة إلى ذكر مقدّمة ممهّدة قبل عرض رأي المبرّد، وبيان موقف ابن هشام منه؛ ذلك لأنّ الضّرورة اقتضتها؛ لأنّ تعليق ابن هشام لرأي المبرّد مرتبط بهذه المقدّمة الموجزة؛ فلا تكاد تتبيّن حدود المسألة إذا اجتزئ كلام ابن هشام، فضلاً على أنّه سيعتري المسألة شيء من الغموض والنقص والخلل في الاجتزاء؛ لذا فإنّ تتبّع القضية يقتضي التدرّج حتّى عرض كلام ابن هشام لرأي المبرّد، ومن ثمّ الوصول إلى النتيجة، كما أنّ في المقدّمة - إن شاء الله تعالى - ما يُثري.

تكلم ابن هشام على الوجه الأوّل من وجوه حرفيّة (أنّ المفتوحة الهمزة الساكنة التّون)، وهو: أن تكون حرفاً مصدرياً ناصباً للمضارع؛ فتقع في موضعين:

1- الابتداء: أي الصّدارة، (وهي فيه في موضع رفع)، وذكر له مواضع من آيات قرآنيّة، ثمّ يذكر زعم الزّجاج أنّ منه (أي موضع رفع) في قوله تعالى: ﴿أَنْ تَبْرُوا وَتَتَّقُوا وَتُصَلِّحُوا بَيْنَ النَّاسِ﴾ (سورة البقرة، جزء من الآية: 224)؛ وهي قوله تعالى: ﴿وَلَا تَجْعَلُوا اللَّهَ عُرْضَةً لِأَيْمَانِكُمْ أَنْ تَبْرُوا وَتَتَّقُوا وَتُصَلِّحُوا بَيْنَ النَّاسِ وَاللَّهُ سَمِيعٌ عَلِيمٌ﴾ (٣٤)؛ أي: خيرٌ لكم، فحذف الخبر.

وفي نعت ابن هشام رأي الزّجاج بالزّعم تضمين لفيه، كما سيأتي بالتفصيل.

2- بعد لفظ دالّ على معنى غير اليقين. (وهنا تأتي في موضع رفع، ونصب، وخفض، واحتماليّة التّصب والحفض معاً).

والمراد -على ما يورد الدّسوقي- من (معنى غير اليقين): أي غير ظنّ، أو كان ظنّاً لم يجر مجرى العلم؛ إذ لو كانت ليقين تكون بعده مخفّفة من الثّقيلة؛ أي (أنّ). ويذكر الدّسوقي اعتراضاً على هذا الضّابط بأنّه يقتضي أنّ النّاصبة لا تقع بعد ما يدلّ على اليقين، لكنّه أورد أنّها قد تأتي بعد يقين في بيت جرير:

نَرْضَى عَنِ اللَّهِ أَنَّ النَّاسَ قَدْ عَلِمُوا أَنْ لَا يُدَانِينَا مِنْ خَلْقِهِ بِشَرٍّ (2)

(1) انظر: ابن هشام، مغني اللبيب، ط4، 41/1-43.

(2) انظر: الدّسوقي، الحاشية، ط2، 27/1-28. - والشاعر: جرير بن عطية التميمي (ت: 114هـ). انظر: جرير، ديوان جرير، د.ط، 200. والقصيدة في هجاء الأخطل: (نَرْضَى عَنِ اللَّهِ أَنَّ النَّاسَ قَدْ عَلِمُوا أَنْ لَا يُفَاخِرُنَا مِنْ خَلْقِهِ بِشَرٍّ)، وردت: (يفاخرنًا) في ديوانه.

وأجيب - في قول الدسوقي - أنه من القليل جداً، شاذّ فلا يردُّ نقضاً؛ لأنّ القصد الضبط بينهما بما هو شائع إن قلت إنّ ظاهره أنّ الواقعة بعد ما دلّ على غير اليقين لا تكون إلّا مصدرية، مع أنّها تكون محففة، ويفصل بينها وبين الفعل بما قاله ابن مالك: (فالأحسن الفصل بقد أو نفي أو تنفيس)، ثمّ ينتصر لابن هشام بتأويل أن ليس في كلام ابن هشام حصر؛ بل مراده أنّ المصدرية تقع في هذا المحلّ، ولا يتنافى وقوع غيرها فيه.

يرى الباحث أنّ ابن هشام لم يجعل اليقين أو عدمه (الذي يحمله الفعل قبل أن) هو الضابط الوحيد على جعل (أن) مصدرية أو محففة؛ وذلك لأنّ ابن هشام حينما أورد الوجه الثالث لـ (أن)، وهو (أن تكون مفسرة بمنزلة أي) خرّج قوله تعالى: ﴿وَوُودُوا أَنْ تُلَكُمُ الْجَنَّةُ﴾ (سورة الأعراف، جزء من الآية: 43) على أنّ (أن) محففة من الثقيلة؛ وذلك لدخولها على الجملة الاسمية، ولم يتحدّث ابن هشام عن اليقين أو الشك ههنا.

كما أنّ استشهاد ابن هشام بآيات قرآنية قد جاء فيها دخول (أن) على فعل مضارع، ولم يورد دخولها على الاسم؛ ولعلّ هذا وراء عدم ذكره حدود الضابط. حتّى وإن كانت آية الأعراف السابقة دالة على مستقبل لم يقع؛ فهي فيه موطن الخبر الأكيد؛ كونه صادر من ربّ العزة جلّ وعلا.

كما سيرد لابن هشام رأي في أنّ (أن) ليست على إضمار (لام) قبلها، ولا على وجود (لا) بعدها، وجعلها كذلك فيه تعسّف عنده، وهو إمّا ارتضى رأي البصريين - صراحة - في تخريجهم للآية: ﴿يَبَيِّنُ اللَّهُ لَكُمْ أَنْ تَضِلُّوا﴾ (سورة النساء، جزء من الآية: 176)، وبيت:

نزلتم منزل الأضياف منّا فَعَجَّلْنَا الْقِرَى أَنْ تَشْتُمُونَا⁽¹⁾

(1) الرُّوزِّي، شرح المعلقات السبع، ط1، 222. البيت لعمرو بن كلثوم. أي: فجعلنا قراكم كراهية أن تشتمونا ولكي لا تشتمونا، والمعنى: تعرضتم لمعادتنا كما يتعرّض الضيف للقرى فقتلناكم عجالاً كما يحدّ تعجيل قرى الضيف، ثم قال تحكماً بهم واستهزاء: أن تشتمونا؛ أي قريناكم على عجلة كراهية شتمكم إيانا إن أخرنا قراكم.

والبصريون يرونها على حذف المفعول لأجله (كراهية) في الآية، ومخافة (في البيت)؛ فحذف المفعول لأجله، وهو المضاف، وأقيم المضاف إليه مكانه، ثم يستشهد ابن هشام بآيات تقع فيها (أن) موضع رفع، وموضع نصب، وموضع خفض، وموضع تحتمل فيه النصب والخفض؛ وهو في قوله تعالى: ﴿وَالَّذِي أَطْمَعُ أَنْ يَغْفِرَ لِي خَطِيئَتِي يَوْمَ الدِّينِ﴾ (سورة الشعراء، الآية: 82)؛ وأصله: "في أن يغفر لي"، ثم يعطف بآية: ﴿أَنْ تَبَرُّوا﴾ (سورة البقرة، جزء من آية: 224)، وظاهره أن الآية معطوفة على آية الشعراء؛ فموضع (أن) يحتمل النصب والخفض، وليس كذلك؛ لأنه إنما قيّد الاحتمالية بتقدير الجارّ: (في أن تبرّوا) أو (لئلا تبرّوا). وفي تقدير (في أن يبرّوا) فالجارّ يتعلّق بـ (عرضة)؛ أي: لا تجعلوا الله معترضا في البرّ؛ أي مانعا منه، وفي تقدير (لئلا) فيه حذف للجارّ، وللنفي؛ فيتعلّق الجارّ بالفعل المنهية عنه؛ أي لا تجعلوا الله لأجل ترك البرّ والتقوى والصّلاح عرضة لأيمانكم، أي حاجزا ومانعا مما حلفتُم عليه بها وإتيان الذي هو خير؛ وعلى هذين التّفسيرين يحتمل المحلّ الجرّ والنصب.

ويضع ابن هشام سؤالاً - يظنّه الباحث سؤالاً استنكارياً - في موضع المحلّ بعد حذف الجارّ، أهو جرّ أو نصب؟

ويخرج الدّسوقيّ معنى الجرّ والنصب؛ فالجرّ على أصل إقامة محلّ المذكور مقام المحذوف؛ أي تقدير المفعول لأجله (مخافة) وهو مضاف، وترك المضاف إليه ﴿أَنْ تَبَرُّوا﴾ وإعطاء المضاف إليه الحكم، فيترتب على ذلك جعله مجرورا. أمّا النصب فعلى إعطاء المذكور ﴿أَنْ تَبَرُّوا﴾ حكم المحذوف، وهو (مخافة)، وهو مفعول لأجله؛ فكان محلّ ﴿أَنْ تَبَرُّوا﴾ النصب.

وفي نفي صحّة أن يكون موضع (أن) الرّفْع على الابتداء في رأي الرّجّاج، أورد الدّسوقيّ أنّ ابن هشام يرى موضعها جواز جعله بيانا، أو بدلا من الإيمان، وفي تقدير الخبر (خير لكم) يورد أيضا شرحا لكلام ابن هشام أنّ هذا أي حذف الخبر ليس بمتعيّن لذلك؛ والجواز كون ذلك في محلّ جرّ على أنّه عطف بيان (لأيمانكم)؛ أي للأموار المحلوف عليها.

ولا يُعلم ما الذي حمل الدّسوقيّ على تخريج قصد ابن هشام في محلّ ﴿أَنْ تَبَرُّوا﴾ أنّه عطف بيان، أو بدلا من (لأيمانكم)؛ فابن هشام لم يذكر ذلك لا تصرّحا، ولا تلميحا.

وما يراه الباحث أنّ ابن هشام قصد في محلّها أنّها (منصوبة على المفعوليّة) بتقدير (مخافة)؛ وذلك لأنّ ابن هشام صرّح بقوله عن معنى (أن) في آية: ﴿يَبِينُ اللَّهُ لَكُمْ أَنْ تَضَلُّوا﴾ (سورة النساء، جزء من الآية: 176) أنّها مصدرية، والأصل: كراهية أن تضلّوا⁽¹⁾، وقوله في بيت عمرو بن كلثوم (مخافة أن تثنموننا).

- وفي حديث ابن هشام السّابق عن موطن الخلاف في المحلّ، يأتي إلى عرض الخلاف -أيضاً- في المحلّ في (عسى زيد أن يقوم)، وسيأتي -ههنا- موطن تعليق ابن هشام لرأي المبرّد:
- 1- فالمشهور: أنّه نصب على الخبريّة.
 - 2- وقيل: على المفعوليّة.
 - 3- وقيل: نصب بإسقاط الجارّ، أو بتضمين الفعل معنى (قارب).
 - 4- وقيل: رفع على البدل سدّ مسدّ الجزأين.

فالمقصود من الرّأي الأوّل، وهو المشهور أنّه نصب على الخبريّة، يذكر الدّسوقيّ أنّه على أربعة أقوال:

- أ- أن تكون (عسى) مثل (كان)؛ فترفع الاسم وتنصب الخبر.
- ب- أو يقدر في التّركيب المذكور ونحوه مضافٌ في الاسم؛ أي: (عسى حال زيد القيام).
- ج- أو يقدر في التّركيب المذكور ونحوه مضافٌ في الخبر؛ أي (عسى زيدٌ ذا قيام).
- د- أو يؤوّل المصدر باسم الفاعل؛ ليصحّ الإخبار، وقصد الدّسوقيّ (قائماً).

وعلى الرّأي الثّاني (المفعوليّة): على تعدّي الفعل (عسى) إلى مفعول واحد؛ وليست (عسى) هنا مثل (كان). وإنّ معنى (عسيت أن تفعل): قاربت أن تفعل. ويصرّح ابن هشام أنّ هذا منقول عن المبرّد، ولم يؤيّدّه أو يفنّده.

(1) انظر: ابن هشام، مغني اللبيب، ط4، 55/1.

والمقصود من الرّأي الثّالث، وهو (التّصّب بإسقاط الجارّ)؛ فتفرّع إلى أنّ المحلّ هنا محلّ جرّ؛ أي فتّم حذف الجارّ فصار محلّ نصب، أو بتضمين الفعل معنى قارب؛ والتّضمين غير حمل المعنى على الأصل كما ورد عند المبرّد. وإنّ معنى (عسيت أن تفعل): دنوت من أن تفعل، أو قاربت أن تفعل. وصرّح ابن هشام أنّ هذا نقل ابن مالك عن سيبويه، ولم يُن ابن هشام أيّ الأمرين نقله ابن مالك، أم كان قصده الاثنان معاً؟ وكذلك لم يُن الدسوقيّ شرح هذ النّقل.

وقد نفى ابن هشام التّقدير الأوّل، وهو تقدير الجارّ، وفي شرح الدسوقيّ أنّ البعد لا يتأتّى إلا لو كان المدعى أنّ هذا الجارّ محذوف جوازاً، ولا يكون محذوفاً على سبيل الوجوب؛ فلا وجه للاستبعاد لجريانه في كلّ شيء واجب الحذف.

ولربّما يُتوهّم أنّ نفي ابن هشام للأخذ بالرّأي الأوّل فيه تأييدٌ منه لرأي المبرّد؛ إذ لا علاقة بين هذا وذاك؛ لأنّ ذلك نفي في تقدير الجارّ، وليس نفيًا منه لمعنى (عسى) أنّه قارب كما ورد نقله عن المبرّد، أو تضمين (عسى) معنى (قارب)، كما لم تبدُ أيّة إشارة من ابن هشام في الاعتراض أو الموافقة، لا تصريحًا ولا تلميحًا.

كذلك الأخذ بأن يكون معنى (عسى) متضمّنًا معنى (قاربت)؛ فلا حذف، ولا خلاف على هذا التّقدير في أنّ المحلّ نصب.

وعلق ابن هشام الآراء الواردة في محلّ (أن يقوم)، في: (عسى زيد أن يقوم) ونحوها، مع إيراده لهذه الآراء الأربعة، وكلّها في محلّ نصب؛ إلا أنّ ابن هشام نفى من بينها تأويل جزئية الرّأي الثّالث، القائل بالتّصّب على إسقاط الجارّ؛ وذلك في أنّه جعل التّقدير الأوّل بعيدًا.

وعلى هذا يكون ابن هشام قد وقف محايدًا في تبين رأيه في محلّ المصدر المؤوّل من بين الآراء التي أوردتها.

تنبيه:

عدّ ابن هشام اللّام حرف جرّ، ولا نافية في (لئلا) في تقدير المحذوف من الآية: ﴿أَنْ تَبَرُّوا﴾، ولم يعدّها قائمة معنى (أن)؛ ولربما كان ذلك عائد إلى أنّ ابن هشام لا يرى أنّ (لا) تأتي بمعنى (لئلا)؛ وذلك لوجهين:

أولهما: أنّ ابن هشام يذكر أنّ لـ (أنّ) أربعة معانٍ آخر، وآخرها أنّها تكون بمعنى (لئلا)، ولم يذكر مثالا على مجيئها لهذا المعنى، ولم يؤيد ذلك بمثال واحد.

ثانيهما: أنّ الأمثلة التي ساقها؛ وهما: قوله تعالى: ﴿يُبَيِّنُ اللَّهُ لَكُمُ الْآيَاتِ الْكُرَىٰ﴾ (سورة النساء، الآية: 176)، وفي بيت عمرو بن كلثوم، وقد نفى كون (أنّ) فيهما بمعنى (لئلا)؛ فهي مصدرية عنده، وقد وصف ابن هشام جعل إضمار لام قبل (أنّ)، و(لا) بعدها بالتعسف.⁽¹⁾

ويشرح الدسوقي أنّ التعسف مصدره حذف شيئين مع إمكان حذف واحد، ثمّ يستدرك بكلام الدماميني، وفيه أنّه قد يقال إنّ حذف الجارّ قبل أن يطرد، وحذف الثاني للقرينة جائز في سعة الكلام، وليس تعدّد المحذوف بمجرد تعسف موجباً للتعسف.

ولا يوافق الباحث الدسوقي في ذلك؛ إذ يرى أنّ التعسف في كلام ابن هشام لم يكن في حديثه عن المحذوفين؛ وإنما تعسف التأويل في حمله على التقدير، والله أعلم!

وفي موطن آخر يسوق ابن هشام في مصنفه كلاماً على إعراب (عسى زيد أن يقوم) في حديثه عن (عسى)؛ فيرى (عسى) فعلاً مطلقاً، وليست حرفاً مطلقاً، مخالفاً -صراحةً- ابن السراج وثلعب في قولهما بحرفيتها، ومخالفاً -أيضاً- سيبويه في رؤيته حرفيتها حين يتصل بـ (عسى) ضمير منصوب.⁽²⁾

(1) انظر: ابن هشام، مغني اللبيب، ط4، 55/1.

(2) السابق، 202/1.

ومن ثمّ يعرض ابن هشام بالتفصيل أقوالاً في إعراب (عسى زيد أن يقوم):

الأول: أنّه مثل: (كان زيدٌ يقوم)، ويصرّح أنّه قول الجمهور، وفيه استشكل بأنّ الخبر في تأويل المصدر، والمخبر عنه ذات، ولا يكون الحدث عين الذات، ثمّ يذكر أنّ هذا أجيبَ بأمور:

أ- أنّه على تقدير مضاف قبل الاسم؛ أي عسى أمرٌ زيد القيام، أو قبل الخبر؛ أي عسى زيد صاحب قيام.

ب- أنّه من باب (زيدٌ عدلٌ وصومٌ).

ج- أنّ (أنّ) زائدة لا مصدرية، وردّ ابن هشام ذلك في أنّه ليس بشيء؛ لأنّها قد نصبت، ولأنّها لا تسقط إلا قليلاً.

الثاني: أنّها فعل متعدّ بمنزلة قاربٍ معنيٍّ وعملاً، أو قاصرٌ بمنزلة قُربٍ من أن يفعل، وحذف الجارّ توسّعاً، وبعد ذكر ابن هشام هذا الرّأي نسبته إلى سيبويه والمبرد، من غير أخذ به أو ردّ، لا تصریحاً ولا تلميحاً.

الثالث: أنّها فعل قاصرٌ بمنزلة قُربٍ، وأنّ والفعل: بدل اشتمال من فاعلها، وقد نسب ابن هشام هذا الرّأي إلى مذهب الكوفيين، ثمّ ردّه بصريح العبارة؛ وذلك كما يقول ابن هشام في أنّه حينئذٍ يكون بدلاً لازماً تتوقّف عليه فائدة الكلام، وليس هذا شأن البدل.

الرابع: أنّها فعل ناقصٌ كما يقول الجمهور، وأنّ والفعل بدل اشتمال كما يقول الكوفيون، وأنّ هذا البدل سدّ مسدّ الجزأين.

يضمّ المبرد الفعل عسى في: (هذا باب الأفعال التي تسمّى أفعال المقاربة وهي مختلفة المذاهب والتقدير، مجتمعة في المقاربة)، ويقول فيه إنّهُ لمقاربة الفعل، وقد تكون إيجاباً، ولا بدّ لها من فاعل؛ لأنّه لا يكون فعل إلا وله فاعل وخبرها مصدر؛ لأنّها لمقاربتة، والمصدر اسم الفعل، وذلك قولك: عسى زيد أن ينطلق، وعسيثُ أن أقوم، أي: دنوثُ من ذلك، وقاربتة بالتّية، و(أن أقوم) في معنى

القيام.⁽¹⁾ وجاء عنه أنّ: "معنى (عسى زيد أن يقوم: قارب زيد القيام)".⁽²⁾

3- ((إنّ) بمعنى نعم، في قوله تعالى: ﴿قَالُوا إِنْ هَذَا إِلَّا لَسِحْرَانِ﴾ في قراءة تشديد نون (إنّ):⁽³⁾

يتحدّث ابن هشام عن (إنّ المكسورة المشدّدة)، ويورد لها وجهين؛ الأول: أن تكون حرف توكيد؛ فتنصب الاسم وترفع الخبر. والثاني: أن تكون حرف جواب بمعنى نعم.

وسيتناول الباحث الوجه الثاني من وجهيها؛ وذلك أنّ فيه ذكرًا لرأي المبرّد؛ فابن هشام يثبت أنّها تكون حرف جواب بمعنى نعم، مخالفًا -صراحة- رأي أبي عبيدة (ت: 210هـ)⁽⁴⁾ في أنّها لا تكون بمعنى نعم، ثمّ يورد ابن هشام استدلال المثبتين بشاهد شعريّ، لكنّه يردّ هذا الاستدلال، وفي ردّه هذا لا يكون ابن هشام قد تماشى مع المنكرين وقوعها لمعنى (إنّ)؛ وإلاّ لاقتضى التناقض؛ إذ خالف ابن هشام أبا عبيدة المنكر وقوعها لمعنى نعم، ويرى ابن هشام أنّ الشاهد الذي استدّلوا به لا يصلح؛ كونه يتخرّج على أنّ (إنّ) فيه حرف توكيد؛ لذا اختار ابن هشام أن يستدلّ بشاهد آخر في نثر مسموع؛ وهو قول ابن الزبير -رضي الله عنه- لمن قال له: "لعن الله ناقهً حملتني إليك": "إنّ وراكبها"؛ أي نعم، ولعن راکبها؛ إذ لا يجوز حذف الاسم والخبر جميعًا.

وبعد إثبات ابن هشام مجيء (إنّ) لمعنى نعم، يذكر المبرّد الذي حمل فيه قراءة من قرأ الآية المذكورة بتشديد نون (إنّ) على أنّ (إنّ) جاءت لمعنى نعم، ثمّ يذكر ابن هشام أنّ رأي المبرّد اعترض

(1) انظر: المبرّد، المقتضب، ط2، 68/3.

(2) أبو البركات الأنباري، أسرار العربية، ط1، 109.

(3) انظر: ابن هشام، مغني اللبيب، ط4، 56/1-58. والآية: (سورة طه، جزء من الآية: 63). -انظر: الطويل، مدخل في

علوم القراءات، ط1، 295. يقول: "وقرأ ابن كثير وحفص: ﴿قَالُوا إِنْ هَذَا إِلَّا لَسِحْرَانِ﴾ بتخفيف "إنّ" وشدّد الباقون. ويختلف ابن كثير عن

حفص في تشديد التّون من "هذان". وأورد ذكر اختلاف التّحويين واللّغويين في تخرّيج القراءات 295-298.

(4) أبو عبيدة معمر بن المثنّى اللّغويّ البصريّ (ت: 210هـ). انظر: السيوطي، بغية الوعاة، ط1، 294/2-296.

بأميرين، ويذكرهما، ثم يذكر ردودًا على اعتراض الأمر الثاني منهما، ثم يعود ابن هشام ليضعف الردود التي اعترضت على اعتراض رأي المبرّد. ثم يأتي ابن هشام إلى ذكر رأي آخر في أنّ (إنّ) في الآية الكريمة حرف توكيد ونصب؛ (وهو الوجه الأول من وجهيهما)، ويذكر اختلاف التّخريج في اسمها: (هذان).

مع كلّ ما يورده ابن هشام من أقوال وردود واعتراضات الردود في معنى (إنّ) في الآية، إلا أنّ رأي ابن هشام لم يتضح تأييدًا أو تفنيديًا إن كانت (إنّ) بمعنى نعم، أم كانت (إنّ) المؤكّدة النّاصبة للاسم الرّافعة للخبر؛ لذا جاءت المسألة ضمن المسائل المعلّقة.

أمّا التّفصيل في الاعتراضات الموجهة إلى رأي المبرّد، وردّها، وما في المسألة من أقوال أوردها ابن هشام، فهو على ما سيأتي:

الاعتراضان الموجهان إلى رأي المبرّد:

أولهما: أنّ مجيء (إنّ) بمعنى نعم شاذّ، حتّى قيل إنّه لم يثبت.

ثانيهما: أنّ اللّام لا تدخل في خبر المبتدأ.

الإجابة عن الاعتراضات:

لم يورد ابن هشام إجابة عن الاعتراض الأول، لكن لا يُسلّم أنّه مقبول عند ابن هشام، ولربّما قبل ابن هشام شقّ الكلام في أنّه شاذّ، ولكن لا يُقبل أنّ ابن هشام وافق على عدم ثبوته؛ ذلك أنّ ابن هشام اعترض على شاهد المستدلّين بثبوته، فأورد ما كان جيّدًا في الاستدلال؛ وهو مثال النثر المسموع.

ثمّ يورد ابن هشام إجابة عن الاعتراض الثاني؛ وهي أنّ اللّام:

- زائدة، وليست للابتداء.

- أو داخلة على مبتدأ محذوف؛ أي لهما ساحران.

- أو دخلت بعد إنّ لشبهها لفظًا بإنّ المؤكّدة.

الردّ على الإجابة عن الاعتراضات:

- ردّ الإجابة في أنّ اللّام زائدة: هذا ردّ ضعيف؛ لأنّ زيادة اللّام في الخبر خاصّة بالشّعور.

- ردّ الإجابة في أنّ اللّام داخلة على مبتدأ محذوف: إنّ الجمع بين لام التّوكيد وحذف المبتدأ كالجمع بين المتنافيين.

أقوال يوردها ابن هشام في تخريج قراءة (إنّ):

- قيل: اسم إنّ ضمير الشّان (أي فهو محذوف؛ يُقدّر بِهَاءِ المحذوفة بعد إنّ (إنّه)).

وهذا ضعيف عند ابن هشام؛ لأنّ الموضوع لتقوية الكلام لا يناسبه الحذف، والمسموع من حذفه شاذّ إلا في باب أنّ المفتوحة إذا حُففت.

- وقيل: هذان اسمها، ثمّ اختلف:

أ- قيل: جاءت على لغة بلحارث بن كعب في إجراء المنّي دائماً بالألف. واختار هذا التّخريج ابن مالك.

ب- قيل: مبني؛ لدلالته على معنى الإشارة، وقول (هذين) جرّاً ونصباً ليس إعراباً. واختار هذا ابن الحاجب.

ورأي ابن هشام في هذا القول، أنّ الأقيس (هذان)؛ لأنّ الأصل في المبنيّ ألاّ يختلف صيغته.

ج- قيل: لما اجتمعت ألف هذا وألف التّثنية في التقدير قدّر بعضهم سقوط ألف التّثنية، فلم تقبل ألف (هذا) التّغيير.

وعلى كلّ ما أورده ابن هشام في المسألة من أقوال وتخرجات، إلاّ أنّه لم يرجح أو يُبعد أيّاً منها؛ حتّى إنّ ابن هشام لم يُبين إن كانت القراءة تتخرّج على ما حمّله المبرّد من أنّ معنى (إنّ) في الآية حرف جواب بمعنى نعم، أم ليس كذلك؛ فأورد الباحث -ههنا- ذكر المسألة.

يقول المبرّد: "...ومعنى إنّ التّثنية في قراءة ابن مسعود (إنّ ذانٍ لَسَاحِرَانِ)" (1).

أمّا الباحث فيرى أنّه لا ضمير من حمل (إنّ) على أنّها التّوكيدية؛ فيتخرّج على ذلك أنّ (هذان) اسمها على لغة بلحارث بن كعب، و(ساحران) خبرها، واللّام هي المزحلقة؛ وذلك لأنّها مسموعة ومعتدّ بها.

(1) المبرّد، المقتضب، ط2، 361/2. وفي تخريج القراءة - انظر: ابن عطية، المحرّر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، ط1،

4- (ضمة غير) في: (ليس غير) ضمة بناء لا إعراب):⁽¹⁾

يذكر ابن هشام آراء في القول في ضمة كلمة (غير) في تركيب (ليس غير)؛ وهي:

1- عن المبرّد والمتأخّرين: ضمة بناء لا إعراب، وإنّ (غير) شُبّهت بالغايات كقبل وبعد؛ فعلى هذا يحتمل أن يكون اسمًا، ويحتمل أن يكون خبرًا.

2- وعن الأخفش: ضمة إعراب لا بناء؛ لأنّه ليس باسم زمان كقبل وبعد، ولا مكان كفوق وتحت، وإنّما هو بمنزلة كلّ وبعض، وعلى هذا فهو الاسم، وحذف الخبر.

3- ابن خروف: يحتمل الوجهين، و "ليس غيرًا" بالفتح والتّنين، و "ليس غير" بالضمّ والتّنين؛ وعليهما فالحركة إعرابية؛ لأنّ التّنين إمّا للتّمين؛ فلا يلحق المعربات، وإمّا للتّعويض؛ فكأنّ المضاف إليه مذكور، وهنا لم يوضّح ابن هشام موقفه من رأي المبرّد أخذًا أو ردًّا، ولم يُن كذلك موقفه من الآراء المذكورة، ولربّما لقيت آراء النّحاة وتأويلاتهم قبولًا عند ابن هشام؛ لذا لم يرجّح أحدها. والله أعلم!

وقد لحن ابن هشام قولهم: (لا غير) دوغما تبيان لحدود المسألة، لكنّ بعض المتأخّرين ردّ تلحينه؛ ذلك أنّه ورد عند النّحاة واللّغويين، وهذا مبحث واسع جدًا يُخرج البحث عن موضوعه.

5- (إعراب (منذ) و(مُذ)، وإعراب المرفوع بعدهما):⁽²⁾

يعرض ابن هشام ثلاث حالات لهما:

إحداها: أن يليهما اسمٌ مجرور، والثانية: أن يليهما اسمٌ مرفوع، والثالثة: أن يليهما الجُمْلُ الفعلية أو الاسمية. وسيعرضُ الباحثُ المتعلّق بالحالة الثانية؛ لذكر رأي المبرّد فيها.

يعرض ابن هشام الحديث عن الاسم المرفوع الذي يلي (منذ، ومُذ)؛ نحو: (منذ يوم الخميس، ومُذ يومان)؛ فيسوق آراء بعض النّحاة ناسبًا إليهم أقوالهم، على خلاف بينهم في إعرابهما، وإعراب الاسم المرفوع بعدهما، ومعلّقًا الحُكم على الفريق الأوّل منهم فيما ذهبوا إليه، رادًّا رأي الفريق الثاني، ناعنًا إياه بالتّعسّف،

(1) انظر: ابن هشام، مغني اللبيب، ط4، 209/1-210.

(2) السّابق، 1/ 441-442.

وهذان الفريقان من البصريين أو ممن عُرف عنهم أنهم بصريو التوجه؛ إذ هناك أقوال في ذلك كما سيأتي في موضعه.

أما الكوفيون فقد صنفهم ابن هشام إلى الكثرة والقلّة - وبينهما خلاف في إعراب (منذ) و(مُذ) والمرفوع بعدهما - لا بذكره - كما جاء حديثه عن البصريين - أعلامهم. إلا أن ابن هشام لم يأخذ أو يردّ قول الفريق الأوّل من البصريين، ولم يأخذ أو يردّ - كذلك - رأيي الفريقين من الكوفيين؛ فبقي الحكم عليهم معلقاً، إذا استثنى الفريق الثاني من البصريين؛ لأنّه مرّ - سابقاً - أن ابن هشام نعت رأيهم بالتعسف.

فريقا البصريين:

- الفريق الأوّل: المبرد، وابن السراج، والفراسي؛ إذ يقولون إنّ الاسم المرفوع بعد (منذ) و(مُذ) خبر، وهما - أي مُنذ ومُذ - مبتدآن، ومعناهما الأمد إن كان الزمان حاضراً أو معدوداً، ومعناهما أوّل المدة إن كان ماضياً.

أما الحديث عن مذهب ابن السراج النحوي؛ فيرى الدكتور محمود مغالسة أن ابن السراج هو الثاني من أوائل البغداديين البصريين، بعد أبي إسحاق الزجاج؛ وكان متأثراً بالبصريين والكوفيين في آرائه، إلا أنه كان أميل إلى البصريين، من دون أن يتجاهل مذهب الكوفيين⁽¹⁾، ويصنّفه عمران شعيب على أنه من المدرسة البغدادية، الذين غلبت عليهم النزعة البصرية⁽²⁾، أما الدكتور شوقي ضيف فلا يُعدّ ابن السراج والفراسي من البصريين، إذ يقول: "ولا يكفي أن ينسب ابن جني وأبو عليّ الفراسي أنفسهما في البصريين لعدّهما حقاً منهم، فإنّهما اتّبعوا في مصنّفاتهما المذهب البغداديّ الانتخابي، وإن كانت قد غلبت عليهما النزعة البصرية؛ وهي لا تخرجهما عن دوائر الاتجاه البغداديّ، القائم على الانتخاب من آراء البصريين والكوفيين".⁽³⁾

(1) انظر: مغالسة، المدرسة البغدادية، ط1، 208.

(2) انظر: شعيب، منهج ابن هشام من خلال كتابه المغني، ط1، 160.

(3) ضيف، المدارس النحوية، ط7، 246، 247، 248، 255-265.

- والفريق الثاني من البصريين: الأخفش، والرّجّاح، والرّجّاجي⁽¹⁾، وقد ردّ ابن هشام قولهم بأنّه لا خفاء بما فيه من التّعسف.

أمّا الكلام على مذهب الرّجّاج التّحوّيّ فقليل إنّه كان يمزج بين مدرستي البصرة والكوفة⁽²⁾، وقيل إنّه قد غلبت عليه النزعة البصريّة⁽³⁾، ويرى الدّكتور مغالسة أنّه لم يكن متعصّباً لأيّ من المذهبين⁽⁴⁾، وصنّف على أنّه بصريّ أيضاً.⁽⁵⁾

أمّا الرّجّاجيّ فإنّه كان يخلط بين المدرستين، نازعاً نزعة بصريّة قويّة⁽⁶⁾، وقيل إنّ طريقته في التّحو طريقة متوسّطة؛ فلا هي بصريّة، ولا هي كوفيّة⁽⁷⁾.

وهم يقولون في (منذ، ومذ): ظرفان مخبر بهما عمّا بعدهما، ومعناهما (بين وبين) مضافان؛ فمعنى (ما لقيته مذ يومان): بيني وبين لقائه يومان.

فريقا الكوفيّين:

- الفريق الأوّل (أكثر الكوفيّين): يقولون في (منذ ومذ): ظرفان مُضافان لجملة حُذف فعلها وبقي فاعلها، والأصل: مُذ كان يومان.

ويوضّح ذلك الدّسوقيّ أنّه إذا كانت الجملة (ما رأيت مذ يومان) فما: نافية، ورأيت: فعل وفاعل ومفعول، ومُذ: ظرف متعلّق بالفعل، ويومان: فاعل لفعل محذوف، والجملة في محلّ جرّ بالإضافة لمذ، وكان - في أصل الجملة - عندهم تامّة.⁽⁸⁾

(1) أبو القاسم عبد الرّحمن بن إسحاق الرّجّاجيّ (ت: 339هـ). انظر: السّيوطي، بغية الوعاة، ط1، 77/2.

(2) انظر: ضيف، المدارس التّحويّة، ط7، 369.

(3) انظر: شعيب، منهج ابن هشام من خلال كتابه المغني، ط1، 160.

(4) انظر: مغالسة، المدرسة البغداديّة، ط1، 207.

(5) انظر: حمّود، التّحو والتّحاة، ط1، 55-63.

(6) انظر: ضيف، المدارس التّحويّة، ط7، 246-248.

(7) انظر: مغالسة، المدرسة البغداديّة، ط1، 204.

(8) انظر: الدّسوقيّ، الحاشية، ط2، 331/1.

- الفريق الثاني (بعض الكوفيّين):

يقولون فيه إنّه خبر محذوف؛ أي ما رأيته من الزّمان الذي هو يومان، بناءً على أنّ (مُنْدُ) مركّبة من: (من) و(ذو) الطّائفة.

والظاهر من كلامه (خبر) أنّه يتحدّث عن (منذ ومنذ)؛ لأنّ السّياق في الحديث عنهما، وليس هذا مراده؛ بل يقصد الاسم الواقع بعدهما، ويقصد بالمحذوف (الضمير هو)، على ما يورده الدّسوقي⁽¹⁾. وعلى ذلك فالضمير المحذوف هذا (هو) يقع مبتدأ، و(منذ، ومنذ) خبران له، ويُعدّون (منذُ ومُنْدُ) ظرفان، هذا رأي بعض الكوفيّين.

إنّ مسألة الاسم المرفوع بعد (منذُ ومُنْدُ) مسألة خلافية بين البصريّين والكوفيّين؛ إذ يذهب الكوفيّون إلى أنّ الاسم يرتفع بتقدير فعلٍ محذوف، ويذهب الفرّاء إلى أنّه يرتفع بتقدير مبتدأ محذوف؛ ودليلهم على ارتفاعه بفعل محذوف أنّهما مركبان من: (من) و (إذ)، فتغيّر عن حالهما في إفراد كلّ واحدٍ منهما؛ فحذفت الهمزة، ووصلت (من) بالذّال وضُمَّت الميم؛ للفرق بين حالة الإفراد والتّركيب، ويستدلّون على هذا التّركيب بقول ناسٍ من العرب في (منذ): (منذُ) بكسر الميم. وإذا ثبت هذا فيقدّر الفعل؛ لأنّه يحسن بعد إذ، ويحتجّ البصريّون لجعلهم الاسم المرفوع على الخبريّة عنهما؛ لأنّ معناهما الأمد، وهو في موضع رفع بالابتداء في أصل جملة: (ما رأيته مذ يومان، ومنذ ليلتان): أمد انقطاع الرّؤية يومان، وأمد انقطاع الرّؤية ليلتان، وثبت أنّهما مرفوعان بالابتداء (أي منذ ومنذ) ووجب أن يكون الاسم بعدهما خبراً عنهما. وبناء (مُنْدُ) على السّكون؛ لأنّه الأصل في البناء، وبناء (منذُ) على الضّم؛ لأنّه وجب تحريكها لالتقاء الساكنين؛ لأنّ من كلامهم إتياع الضّم الضّم. وردّ المصنّف حُجّة الكوفيّين متّجهاً مع البصريّين كما في أكثر المسائل التي ذكرها.⁽²⁾

(1) انظر: الدّسوقي، الحاشية، ط2، 331/1.

(2) انظر: أبو البركات الأنباري، الإنصاف، د.ط، 316/1-324. المسألة (56): القول في إعراب الاسم الواقع بعد (منذ) و (منذ).

يقول المبرّد بخبريّة الاسم المرفوع بعد (مذ)، وإنّ (مذ) مبتدأ، وإنّ وقوعها لا يكون إلا في الابتداء؛ لقلّة تمكّنها، ولا معنى لها في غيره، وإذا قلت: (لم آتته مذ يومان) فكأنّك قلت: مُدّة ذلك يومان، والتّفسير: بيني وبين رؤيته هذا المقدار.⁽¹⁾

إلا أنّ ابن جيّ يقول: "وحكى بعضهم: ما رأيته منذُ ستّ ومذُ يومان، وهذا كلّ إذا صحّت به الرواية شاذّ".⁽²⁾

ويمكن النّظر فيما جاء عند ابن عصفور في مسألة منذُ ومذ⁽³⁾، وجاء عند بعض المحدثين أنّ الاسم بعدهما مرفوعٌ على أنّه فاعلٌ لكان التّامة المحذوفة بعدهما.⁽⁴⁾

6- (المحذوف هو الموصوف في قوله تعالى: ﴿وَلَدَارُ الْآخِرَةِ خَيْرٌ﴾؛ أي: ولدَارُ السّاعةِ الآخرة):⁽⁵⁾

في حديث ابن هشام عن حذف الموصوف، يذكر أنّ الموصوف المحذوف في قوله تعالى: ﴿وَلَدَارُ الْآخِرَةِ خَيْرٌ﴾ (سورة يوسف، جزء من الآية: 109) و(سورة النّحل، جزء من الآية: 30)؛ هو (السّاعة)؛ فالتّقدير: ولدَارُ السّاعةِ الآخرة. ويذكر أنّ المبرّد قاله.

ثمّ يورد ابن هشام قول ابن الشّجريّ (ت: 542هـ)⁽⁶⁾: (الحياة الآخرة)؛ أي إنّ المحذوف الموصوف أيضًا؛ لكنّه كلمة (الحياة)، ولم يتكشّف موقف ابن هشام تأييدًا أو رفضًا لأبيّ من رأييهما.

(1) انظر: المبرّد، المقتضب، ط2، 30/3.

(2) ابن جيّ، المنصف، ط1، 54/1.

(3) انظر: ابن عصفور، شرح جمل الرّجائيّ، ط1، 151/2-159.

(4) انظر: الغلابينيّ، جامع الدّروس العربيّة، ط28، 208/2.

(5) انظر: ابن هشام، مغني اللّبيب، ط4، 817/2.

(6) أبو السّعدات هبة الله بن عليّ بن محمّد بن عليّ بن عبد الله المعروف بابن الشّجريّ (ت: 542هـ). انظر: السيوطي، بغية

الوعاة، ط1، 324/2.

يصرح ابن الشَّجَرِيّ - بعدما ذكر كلام المبرِّد أنّ المحذوف (السَّاعة) - بقوله في المحذوف: "وخطر لي في تقدير إضافتها أنّ التَّقدير: ولدان الحياة الآخرة، وقوى ذلك عندي قوله: ﴿مَتَّعُ الْحَيَاةَ الدُّنْيَا﴾، وقوله: ﴿وَمَا الْحَيَاةُ الدُّنْيَا إِلَّا مَتَّعُ الْغُرُورِ﴾؛ فالحياة الدَّانية نقيض الحياة الآخرة".⁽¹⁾

والبصريّون يقولون إنّه من باب حذف الموصوف وإقامة الصِّفة مقامه، وليست الدَّار مضافة إلى صفتها؛ لأنّ الصِّفة هي الموصوف في المعنى؛ وعليه فإنّ الشَّيء لا يُضاف إلى نفسه، أما الكوفيّون فيرون أنّه إن اختلف اللفظان جازت الإضافة، وإن اتَّفقا فلا؛ أي فالبصريّون لا يجوزون إضافة الشَّيء إلى نفسه إذا اختلف اللفظان، والكوفيّون يجوزون ذلك. وانتصر أبو البركات الأنباري للبصريّين.⁽²⁾

يقول الفراء: "ومثله ممَّا يضاف إلى مثله في المعنى قوله: ﴿إِنَّ هَذَا لَهُوَ حَقُّ الْيَقِينِ﴾ - (سورة الواقعة، الآية: 95) - والحقّ هو اليقين، كما أنّ الدَّار هي الآخرة. وكذلك: آتيتك بارحة الأولى، والبارحة الأولى، ومنه: يوم الخميس، وليلة الخميس. يُضاف الشَّيء إلى نفسه إذا اختلف لفظه كما اختلف الحقّ واليقين، والدَّار والآخرة، واليوم والخميس. فإذا اتَّفقا لم تقل العرب: هَذَا حَقُّ الْحَقِّ، ولا يقين اليقين؛ لأنّهم يتوهّمون إذا اختلفا في اللفظ أنّهما مختلفان في المعنى".⁽³⁾

وينكر النَّحَّاسُ إضافة الشَّيء إلى نفسه؛ فيصرِّح أنّ التَّقدير: (ولدان حال الآخرة)، ويقول: "إضافة الشَّيء إلى نفسه محال؛ لأنّه إنّما يضاف الشَّيء إلى غيره ليُعرف به".⁽⁴⁾

لكنّ ابن جيّ مع إقراره القول بحذف الموصوف وإقامة الصِّفة مكانه، إلّا أنّه يراه في بعض المواطن، ويرى كثرته في الشَّعر من دون النثر من حيث كان القياس يحظره، وهو يُضعف حذف الموصوف وإقامة الصِّفة مكانه؛ فيقول: "وممَّا يؤكِّد عندك ضعف حذف الموصوف وإقامة الصِّفة مقامه أنّك تجد من

(1) ابن الشَّجَرِيّ، أمالي ابن الشَّجَرِيّ، ط1، 68/2-69. والآية الأولى: (سورة آل عمران، جزء من الآية: 14)، وغيرها، والثَّانية: (سورة آل عمران، جزء من الآية: 185) وغيرها.

(2) انظر: أبو البركات الأنباري، الإنصاف، د.ط، 356/2. المسألة (61): (هل تجوز إضافة الاسم إلى اسم يوافق في المعنى؟).

(3) الفراء، معاني القرآن، ط1، 330/1-331.

(4) النَّحَّاس، إعراب القرآن، ط1، 216/2.

الصفات ما لا يمكن حذف موصوفه؛ وذلك أن تكون الصفة جملة نحو: مررت برجلٍ قام أخوه، ولقيت غلامًا وجهه حسن. ألا تراك لو قلت: مررت بquam أخوه، أو لقيت وجهه حسن، لم يحسن".⁽¹⁾

ولا يجوز العكبري إضافة الشيء إلى نفسه، فيقول: "لا تجوز إضافة الشيء إلى نفسه وإن اختلف اللفظان. وأجاز الكوفيون ذلك إذا اختلف اللفظان، وحجة الأولين أن الغرض بالإضافة التخصيص، والشيء لا يخص نفسه، ولو كان كذلك لكان كل شيء مخصصًا، واحتج الآخرون بإضافة الشيء إلى صفته، كنحو ما ذكرنا، ومنه: (الدار الآخرة)".⁽²⁾

وأشير إلى هذا الخلاف في أكثر من مؤلف.⁽³⁾

وورد أن المحذوف هو الحياة؛ أي على قول ابن السجري⁽⁴⁾، وجاء أنه على حذف الموصوف أي (المدّة)، أو (النشأة)، والأول تخريج كوفي، والثاني تخريج بصري.⁽⁵⁾

ويظهر للباحث أن ابن هشام متفق مع المبرد وابن السجري في حذف الموصوف؛ إلا أنه لم يمل إلى أحدهما في الترجيح؛ ولعل ابن هشام -والله تعالى أعلم- يرى أن التقديرين جائزان، كما يقف الباحث إلى جانب الكوفيين؛ إذ يرى أن كلامهم أدق وأقرب إلى الصواب؛ كونه مستندًا شواهد القرآن الكريم، أما البصريون فدليلهم في ذلك إنما هو التأويل.

(1) ابن جني، الخصائص، ط4، 368/2.

(2) العكبري، اللباب، ط1، 391/1.

(3) انظر: الزجاج، معاني القرآن، ط1، 131/3-132. وانظر: الفارسي، الحجة، ط2، 301/3. - وانظر: مكّي، مشكل إعراب القرآن، ط2، 251/1. - وانظر: ابن يعيش، شرح المفصل، ط1، 167/2. - وانظر: أبو حيان الأندلسي، ارتشاف الضرب، ط1، 1806/4-1810. - وانظر: السمين الحلبي، الدرّ المصون، د.ط، 600/4، 34/7.

(4) انظر: السمين الحلبي، عمدة الحفاظ، ط1، 73/1. ونقل عن الأزهرّي قوله: أراد ولد دار الحال الآخرة خير؛ لأنّ الناس حالين: حال الدنيا، وحال الآخرة.

(5) انظر: غُضيمة، دراسات لأسلوب القرآن الكريم، د.ط، 283/10. - وانظر: الزهراني، مواقف أبي حيان التحوية من متقدّمي النحاة، رسالة دكتوراه، ص376. - وانظر: نصر، والهلالي، إتخاف الإلف بذكر الفوائد الألف والتيف من سورة يوسف عليه السلام، ط1، 908/1.

الفصل الرابع: (اعتراضات ابن هشام على المبرّد)

1- (الوقف على (إِذَنْ) وكتابتها بالنون، لا بتنوين فتح: (إِذَا))⁽¹⁾

يعرض ابن هشام مسائل في حديثه عن (إِذَنْ)؛ ومنها: في لفظها عند الوقف عليها، ثمّ يقول إنّ الصّحيح أنّ نونها تبدل ألفاً؛ تشبيهاً لها بتنوين المنصوب، ثمّ يعرض أنّه قيل إنّهُ يُوقَفُ بالنون؛ لأنّها كنون (لن) و(إن)، ويصرّح ابن هشام أنّ هذا القول مروى عن المازنيّ، والمبرّد. فابن هشام يخالف رأيي المازنيّ والمبرّد - وإن لم يُظهر مخالفته رأييهما صراحةً - فيما روى عنهما؛ فذكر ابن هشام أنّ الصّحيح أنّ نونها تُبدل ألفاً قبل حديثه عن رأييهما، وهو بمنزلة المخالفة. ثمّ يذكر ابن هشام أنّه ينبني على الخلاف في الوقف عليها خلاف في كتابتها؛ ذاكراً قول الجمهور إنّهم يكتبونها بالألف، وكذا رُسمت في المصحف، ثمّ يذكر أنّ المازنيّ والمبرّد يقولون إنّها تُكتب بالنون. ثمّ يورد ابن هشام قول الفراء إنّها إن عملت كُتبت بالألف، وإلا كُتبت بالنون؛ للفرق بينها وبين إِذَا، وتبعه ابن خروف.

ويرى الباحث أنّ في المسألة اضطراباً كثيراً، وسيأتي فيه الحديث؛ إذ إنّ عدم ورود نصّ صريح عن المازنيّ والمبرّد والفراء في مؤلفاتهم هو ما أثار هذا الاضطراب من جانب، ومن جانب آخر قد يكون هناك تطوّر في الآراء عندهم؛ إذ لم يرد عن المازنيّ ما نُسب إليه في كتابه (التصريف) المشروح في كتاب (المنصف) لابن جيّي⁽²⁾.

وكذلك لم يرد رأي المبرّد في (المقتضب)⁽³⁾، ولا في (الكامل)⁽⁴⁾ ما نُسب إليه في الوقف عليها أو كتابتها، والأمر ذاته كائنٌ مع الفراء في عدم ورود نصّ قطعيّ الثبوت عنه⁽⁵⁾.

(1) انظر: ابن هشام، مغني اللبيب، ط4، 31/1.

(2) انظر: ابن جيّي، المنصف، ط1.

(3) انظر: المبرّد، المقتضب، ط2، 10/2-12 (هذا باب إِذَنْ).

(4) انظر: المبرّد، الكامل في اللغة والأدب، ط3.

(5) انظر: الفراء، معاني القرآن، ط1.

وقد اشتهر عن المبرّد قوله: "أشتهي أن أكوي يد من يكتبها بالألف".⁽¹⁾

ولعله ممّا نُقل واشتهر عنهم من دون تدوين، حتّى إنّ النّقول لم تتفق في إثبات أنّ ذلك مشهور عنهم. أمّا مسألة الاضطراب، فيرى الباحث أنّ هناك اضطراباً فيما ذكر ابن هشام عن المازنيّ والمبرّد والفرّاء؛ وذلك لأنّ بعض المصادر والمراجع قد نقلت ما يتعارض مع ما نسبته ابن هشام إليهم.

يقول المبرّد: "فهذه حال إذن إلى أن نُفرد باباً لمسائلها إن شاء الله"⁽²⁾، ولم يفرد لمسائلها باباً؛

ولعله سها عن ذلك، أو لم تصلنا النسخة المثبت فيها تلك المسائل. والله أعلم!

وأشار محقق المقتضب إلى أنّ المبرّد لم يفرد باباً لمسائل إذن كما وعد، وإنّما استعرض النواصب في

الجزء الرابع.⁽³⁾

وحال الاضطراب على ما يأتي:

أولاً: قول المبرّد:

أ- في شرح الكافية للرّضيّ: "وأجاز المبرّد الوجهين".⁽⁴⁾

ب- ينقل السيوطيّ في (الإتقان) أنّ المبرّد والمازنيّ ممّن جوّز في غير القرآن الوقوف عليها بالنون، وأنّها تُكتب بناءً على قولهم بالنون.⁽⁵⁾ وحاصله أنّ قول المازنيّ والمبرّد بالجواز في الوقف في غير القرآن ليس كقولهما على إطلاقه.

ثانياً: قول المازنيّ:

أ- يذكر البطليوسيّ⁽⁶⁾: "ورأى قوم أن تكتب بالألف على كلّ حال، وهو رأي المازنيّ".⁽⁷⁾

(1) النّحاس، عمدة الكتاب، ط1، 164/1-165. ورواها السيوطيّ. - انظر: السيوطيّ، همع الهوامع، ط1، 3/ 461-462.

(2) المبرّد، المقتضب، ط2، 12/2.

(3) السابق، 12/2. في الحاشية رقم 5.

(4) رضيّ الدّين الأستراباديّ، شرح الرّضيّ على الكافية لابن الحاجب، د.ط، 45/4. (في حديثه عن نصب المضارع بإذن).

(5) انظر: السيوطيّ، الإتقان في علوم القرآن، د.ط، 183/2.

(6) أبو محمّد عبد الله بن محمّد بن السيّد (بكسر السين) البطليوسيّ (ت: 521هـ). انظر: السيوطيّ، بغية الوعاة، ط1، 55/2-

56.

(7) البطليوسيّ، الاقتضاب في شرح أدب الكتاب، د.ط، 124/2.

ب- وقد جاء عن ابن مالك: "إن كان آخر الموقوف عليه ساكنًا ثبت بحاله، إلا أن يكون مهملاً في الخطّ فيحذف، إلا تنوين مفتوح غير مؤنث بالهاء، فيبدل ألفًا في لغة غير ربيعة، ويحذف تنوين المضموم والمكسور بلا بدل في لغة غير الأزد، وكالصحيح في ذلك المقصور، خلافًا للمازنيّ، في إبدال الألف من تنوين مطلقًا، ولأبي عمرو والكسائيّ في عدم الإبدال منه مطلقًا. وتبدل ألفًا نون (إذن)".⁽¹⁾ وبهذا يثبت أنّ المازنيّ يرى أنّ الألف نونًا على الإطلاق.

ج- ويقول ابن عصفور: "اختلف التحوّيون في صورة إذن في الخطّ؛ فمذهب المازنيّ أنّها تكتب بالألف".⁽²⁾

د- ويقول المراديّ: "اختلف التحوّيون أيضًا، في رسمها، على ثلاثة مذاهب: أحدها: أنّها تكتب بالألف. قيل: وهو الأكثر، وكذلك رسمت في المصحف. ونسب هذا القول إلى المازنيّ، وفيه نظر؛ لأنّه إذا كان يرى الوقف عليها بالتّون، كما نقل عنه، فلا ينبغي أن يكتبها بالألف".⁽³⁾

هـ- ويقول السيوطيّ في الهمع: "واختلف في (إذن) فجزم ابن مالك في التّسهيل بأنّها تكتب بالألف مراعاة للوقف عليها، قال أبو حيّان في شرحه، وهذا مذهب المازنيّ".⁽⁴⁾

أمّا أبو حيّان فقد قال في شرحه للتّسهيل: "وأما أن يكون الحذف في نحو: قوم اليوم، والإبدال في (لنفسعًا) إجحاقًا فليس كذلك؛ لأنّ هذا أمر عارض، فاحتمل ذلك فيه كما احتمل حذفها بعد الضّمّة والكسرة في الوقف في مثل اضرب واضربن، فصار اضربوا واضربي".⁽⁵⁾

(1) ابن مالك، تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد، ط1، 328.

(2) ابن عصفور، شرح جمل الزّجاجيّ، ط1، 279/2.

(3) المراديّ، الجنى الدّاني، ط1، 366.

(4) السيوطيّ، همع الهوامع، ط1، 461/3.

(5) أبو حيّان الأندلسيّ، التّذييل والتّكميل، ط1، 100/1.

وعلى هذا، لم يكن ما نسبته السيوطي لأبي حيان في شرحه التسهيل صحيحًا، من أن أبا حيان قد نسب هذا الرأي للمازني؛ إذ إن أبا حيان يشرح قول المصنف في أن السين ليست أصلًا برأسها مستقلًا عن سوف؛ إذ منزلتها منها كمنزلة نون الخفيفة من الثقيلة؛ فليست النون الخفيفة أصلًا مستقلًا من الثقيلة؛ لأنّ الذي حمل على ذلك برأي المصنف (أنّ الخفيفة تنفرد بمعاملة لا تعامل بها الثقيلة؛ كحذفها عند ملاقة ساكن، نحو أن تصل (قومن) باليوم).

ويشرح أبو حيان قول المصنف بقوله: "نقول: قوم اليوم، وكإبدالها ألفًا في الوقف إذا انفتح ما قبلها نحو (لنسفًا). ولو كانت مخففة من الثقيلة لكان حذفها بعد الحذف منها إجحافًا، ولما جاز أن تبدل ألفًا؛ لأنّ إبدال الباقي بعد الحذف تغيير ثان، وذلك إجحاف أيضًا. فلمّا كان هذا القول مفضيًا إلى هذا المحذور وجب اطراحه، والقول بأنّ السين فرع سوف لا يفضي إلى مثل ذلك، فوجب قبوله".⁽¹⁾

يرى الباحث أن أبا حيان لم ينسب الوقف بالنون أو الكتابة بها للمازني، ولربّما كانت عبارة (وهذا مذهب المازني) من قول السيوطي لا أنّها ما أورده أبو حيان عن المازني، فيتخرّج ذلك. والله أعلم!

و- ويذكر السيوطي في (الإتقان) أنّ المبرد والمازني ممّن جوّز في غير القرآن الوقف عليها بالنون، وأنّها تُكتب بناءً على قولهم بالنون.⁽²⁾

وحاصله أنّ قول المازني والمبرد بجواز الوقف عليها بالنون في غير القرآن ليس كقولهما على إطلاق ذلك.

ز- وجاء في كتاب (مسائل إذن): "ذهب الجمهور إلى أنّها تُكتب بالألف، وكذلك رُسمت في المصحف، ونُسب هذا القول إلى المازني".⁽³⁾

(1) أبو حيان الأندلسي، التذليل والتكميل، ط1، 1، 99/1.

(2) انظر: السيوطي، الإتقان في علوم القرآن، د.ط، 183/2. يقول: "أقول: الإجماع في القرآن على الوقف عليها، وكتابتها بالألف دليل على أنّها اسم منون لا حرف آخره نون خصوصًا أنّها لم تقع فيه ناصبة للمضارع؛ فالصواب إثبات هذا المعنى لها".

(3) القرشي، مسائل (إذن)، مجلّة الجامعة الإسلامية، ع119، ص436.

فهذه سبعة آراء تخالف ما نقله ابن هشام عن المازني؛ فينقل أصحاب هذه الآراء عن المازني أنه لا يقول بما جاء عند ابن هشام في المغني عنه!

ثالثًا: قول الفراء:

أ- يقول ابن قتيبة: "وقال الفراء: ينبغي لمن نصب بإذن الفعل المستقبل أن يكتبها بالنون؛ فإذا توسّطت الكلام، وكانت لغوًا، كتبت بالألف".⁽¹⁾

ب- ويورد النّحاس قوله: "وقال الفراء: ينبغي لمن نصب الفعل المستقبل بإذن أن يكتبها بالنون، فإذا توسّطت الكلام، وكانت لغوًا، كتبت بالألف، وهذا لعمرى قولٌ ثابتٌ قد جاء به، غير أنه نقضه، فقال: وأحبّ إليّ أن يكتبها بالألف في كل حال؛ لأنّ الوقوف عليها في كل حال بالألف".⁽²⁾

ج- جاء عند القرشي: "ذهب الفراء إلى التفصيل؛ وهو أنّها إن كانت مُلغاة كُتبت بالألف؛ لأنّها قد ضَعُفت، وإن كانت عاملةً كُتبت بالنون؛ لأنّها قد قويت".⁽³⁾

د- ويقول العلامة عباس حسن: "وأما طريقة كتابتها فالأكثر من القدامى يكتبونها ثلاثيةً محتومةً بالنون هكذا: "إذن" سواء أكانت عاملة أم مهملة. أما خاصة المحدثين فيكتبون العاملة ثلاثيةً محتومةً بالنون، والمهملة محتومةً بالألف، لا بالنون؛ للتفرقة بين النوعين".⁽⁴⁾ ويقول موضحًا: "وهو رأي منسوب للفراء... وفي بعض المراجع الأخرى نسبته لغير الفراء".⁽⁵⁾

(1) ابن قتيبة، أدب الكاتب، د.ط، 249.

(2) النّحاس، عمدة الكتاب، ط1، 164/1-165.

(3) القرشي، مسائل (إذن)، مجلّة الجامعة الإسلامية، ع119، ص436-438.

(4) حسن، النحو الوافي، ط15، 312/4.

(5) السابق، 312/4.

وينسب الرّضّيّ إلى الفرّاء ما ينسبه ابن هشام للفرّاء؛ فيقول: "وقال الفرّاء: إذا أعملتها فاعتبها بالألف وإذا ألعيتها بالتّون، لئلا تلتبس بإذا الرّمانيّة، وأمّا إذا أعملتها فالعمل يميّزها عنها".⁽¹⁾

رابعاً: في الكثرة والقلة في كتابتها:

يجد الباحث أنّ الاضطراب متأثّر أيضاً- في نسبة الكثرة إلى كتابتها بالتّون، وتارة نسبة الكثرة إلى كتابتها بالألف، وتارة أخرى فيمن نسب إلى الأقدمين كتابتها بالتّون سواء أكانت عاملة أم مهملة، وخاصّة المحدثين يكتبون العاملة ثلاثيّة محتومة بالتّون، والمهملة محتومة بالألف، لا بالتّون؛ للتفرقة بين التّوعين.⁽²⁾ ووجد الباحث أنّ هناك رأياً رابعاً في كتابة نون (إذن)، أو التّونين (إذاً)؛ وهو رأي المالقيّ؛ إذ يقول: "والذي عندي فيها: الاختيار أن ينظر: فإن وصلت في الكلام كتبت بالتّون، عملت أو لم تعمل، كما يفعل بأمثالها من الحروف؛ لأنّ ذلك لفظها مع كونها حرفاً لا اشتقاق لها، وإذا وقف عليها كتبت بالألف؛ لأنّها إذ ذاك مشبّهة بالأسماء المنقوصة في عدد حروفها، وأنّ التّون فيها كالتّونين، وأنّها لا تعمل مع الوقف مثل الأسماء مطلقاً"⁽³⁾، وقد أشار صاحب بحث (مسائل إذن) إلى رأي المالقيّ⁽⁴⁾، كما أشار محقق كتاب (الكافي في شرح الهادي للزّنجانيّ) لرأي المالقيّ⁽⁵⁾، ولم يتحدّث صاحب كتاب

(1) رضيّ الدّين الأستراباديّ، شرح الرّضّيّ على الكافية لابن الحاجب، د.ط، 45/4.

(2) انظر: حسن، التّحو الوافي، ط15، 312/4. - وانظر: السيوطيّ، همع الهوامع، ط1، 461/3. يقول: "وذهب المبرّد والأكثرون إلى أنّها تكتب بالتّون". - القرشيّ، مسائل (إذن)، مجلّة الجامعة الإسلاميّة، ع119، ص437. يقول: "ذهب المازنيّ والمبرّد وأكثر التّحويّين إلى أنّها تُكتب بالتّون". وانظر: المراديّ، الجني الدّاني، ط1، 366: "تكتب بالألف. قيل: وهو الأكثر". - وانظر: ابن عصفور، شرح جمل الزّجاجيّ، ط1، 279/2. يقول: "ومذهب أكثر التّحويّين أنّها تكتب بالنون".

(3) المالقيّ، رصف المباني في شرح حروف المعاني، ط3، 156.

(4) انظر: القرشيّ، مسائل (إذن)، مجلّة الجامعة الإسلاميّة، ع119، ص438.

(5) فجّال، الكافي في شرح الهادي للزّنجانيّ 660هـ، رسالة ماجستير، ص32. يذكر المحقّق في رسالته أنّ الجاربرديّ نقل أنّ الزّنجانيّ يرى كتابتها بالتّون، إلّا أنّه يقول في ص32: "وقد وجدت الزّنجانيّ كتبها بخطّ يده في (الكافي) غير مرّة بالألف (إذاً)، ووضع لها تنويهاً، علماً بأنّه قال: (لكن الأولى أن تُكتب بالتّون...)، فوافق الكوفيّين في رأيه، ووافق البصريّين في استخدامه، ولعلّ سبب ذلك أنّه أراد مجازة كُتاب عصره آنذاك، إذ لاحظت أنّه -في مسائل فصل الهجاء- يلتزم الكتابة الشّائعة المشهورة. والله أعلم". والجاربرديّ المتوفّي في: (746هـ)، من شُراح شافية ابن الحاجب في التّصريف والخطّ، وشرحه وحاشية شرحه لابن جماعة (ت: 819هـ) مع شروح أخرى وهي: (شرح الشّافية للعلامة الجاربرديّ (ت: 746هـ)، وشرح الشّافية للعلامة نقره كار (ت: 776هـ)، وحاشية على شرح

(كفاية المعاني في حروف المعاني) عن الوقف وكتابة إذن، في حديثه عنها.⁽¹⁾

ورأي الباحث في المسألة:

أ- في علة أمر اضطراب النقل عن المازني والمبرد والفراء:

تكمن العلة في عدم ثبوت نص في مصنفاتهم؛ ولربما يكون الأمر عائداً إلى:

النقول الشفوية، أو ورود نسخ مختلفة من تلامذتهم، أو ضياع نسخ كانت مشهورة وقتها، لم تصل إلينا، أو هو تطوّر في آراء النحاة؛ كما نقل النحاس تبدلاً في رأي الفراء، وقد يكون من باب اختلاط فهم قصد النحاة، ولربما كانت غيرة بعضهم أن هاجم العلماء لموقف ما؛ كما نسبوا للمبرد أشياء لما يقلها مع إثباته عكس ما قالوا، وفي هذا يشير الشيخ عبد الخالق عضيمة قائلاً: "فما أكثر ما نُسب إلى المبرد من أقوال تُعارض ما أثبتته في مقتضبه، وفي ظني أنّ الذي جرّ عليه ذلك إقدامه على نقد كتاب سيبويه، وجمع ذلك في كتاب"⁽²⁾، أو حديث النحاة عن شيء وفهم شيء آخر، أو هو حديث النحاة عن شيء مشابه، جعلهم يعمّمون قوله على القضايا والمسائل المشابهة؛ كحديث المبرد عن نون (كأين).⁽³⁾

الجاربردي لابن جماعة (ت: 819هـ)، والمناهج الكافية في شرح الشافية للشيخ زكريا الأنصاري (ت: 926هـ)، والفوائد الجلية في شرح الفرائد الجميلة لإبراهيم الكرمياني (ت: 1016هـ) وهي موجودة مع متن الشافية لابن الحاجب في كتاب واحد في مجلدين.

انظر: ابن الحاجب، مجموعة الشافية في علمي التصريف والخط، ط1.

(1) انظر: البيهوشي، كفاية المعاني في حروف المعاني، ط1، 140-143.

(2) المبرد، المقتضب، ط2، 8/1.

(3) أبو حيان الأندلسي، التذييل والتكميل، ط1، 55/10. يقول: "وأما كائن فهي تلي كأين في الفصاحة، واختلفوا في تحليل تغييرها من كأين؛ فقال المبرد: حذفوا الياء الأولى من كأين، وجعلوا التنوين عوضاً من الياء المحذوفة. والذي يوجب مذهبهم أنهم بنوا من كأين اسماً على وزن فاعل، الكاف منه فاء الفعل، وبعد الكاف ألف فاعل، وبعدها همزة التي هي أول أيّ في موضع عين الفعل، والياء الباقية في موضع لام الفعل، ودخل عليه التنوين الذي كان في أيّ، فسقطت الياء لاجتماع ساكنين، فصار كاء، ولزمت التّون عوضاً".

ولم يرد عن المبرد في المقتضب الحديث عن (كأين)، إلا أنه يورد في باب "الفعل المتعدّي إلى مفعول واسم الفاعل فيه واسم المفعول شيء واحد" فيذكر (كان) أول هذه الأفعال. انظر: المبرد، المقتضب، ط2، 86/4-97.

واعلم أنّ الحديث في مواقف النّحاة المتأخّرين منهم أمرٌ لا يتّسع له كتابٌ منفردًا؛ وفي هذا يشير الباحث عبد الجليل بدا قائلًا: "ومّا رسخ في اعتقادي أنّ دراسة أبي العباس المبرّد، وبسط مذاهبه ورصد مواقفه من النّحاة المتقدّمين، ومواقف النّحاة المتأخّرين منه، لا تتّسع له حنايا كتاب واحد".⁽¹⁾

ب- في أمر الوقف عليها وكتابتها:

إنّ الناظر في حُجج أصحاب الآراء الأربعة يرى قوّة حججهم، وحُسن تخريجهم لما ذهبوا إليه؛ فلا يسعه إلا أن يجوّز الرّأيين في الوقف عليها أو كتابتها: بالألف المنوّنة أو النّون، بعد أن يقصي -من وجهة نظر الباحث- رأيي: الفراء، والمالقيّ مع عدم التّفليل من شأن الرّأيين؛ لأنّ فيهما اشتراطاً لعملها أو إلغائها؛ فالمتعلّمين بحاجة إلى تسهيل في القاعدة، وبحاجة إلى ثبات في الكتابة، لا أن ينظر إلى عملها أو إلغائها؛ ليتقرّر أمر كتابتها.

أمّا الأقرب عند الباحث فهو جواز الوجهين في الوقف والكتابة: بالألف المنوّنة أو النّون؛ مع أولويّة كتابتها نونًا؛ لأنّها حرف والحرف لا يُنوّن، فهي أقوى الحُجج، وهم يقولون باسميّتها، وأمّا الاستناد إلى رسمها في القرآن بالألف؛ فيرى الباحث أنّه -مع قوّته- أمرٌ خاصّ بكتابة القرآن الكريم، ولا يُعمّم في الكتابة في غير القرآن، والله أعلم وأحكم! وحتى لا يُطنّب الباحث في المسألة؛ ممّا يفضي إلى توسّع في البحث؛ فإنّه من المحمود أن يتمّ العود إلى مظانّ الكتب التي تكلمت على حُجج أصحاب الآراء في قولهم بالوقف والكتابة في نون (إذن)، أو (إذًا).

(1) بدا، أبو العباس المبرّد: حياته وأثاره ومذهبه التّحويّ، رسالة ماجستير، ص4. - وانظر: الرّجّاجي، حروف المعاني والصفات، ط1، 6. لم يذكر تفصيلًا في (إذن)، يقول: "إذن جواب وجزاء كقولك: سأقصدك غدًا فيقال إذن أكرمك".

2- ((أن)) مفتوحة الهمزة، وهي مخففة من الثقيلة في:

أَتَغَضِبُ أَنْ أَدْنَا قُتَيْبَةَ حَزَّتَا جِهَارًا، ولم تغضب لقتل ابن خازم؟⁽¹⁾

يذكر ابن هشام أن ((إن)) ترد على أربعة أوجه: أن تكون شرطية، وأن تكون نافية، وأن تكون مخففة من الثقيلة، وأن تكون زائدة.⁽²⁾

ثم يقول إنه قد زيدَ معنيان آخران في ((إن))، وابن هشام لا يقرّ بهما؛ لعدم تضمينه هذين المعنيين في معانيها؛ ولأنه يشير إليهما بالزعم؛ ولأنه رفضهما، ففُطِرْب⁽³⁾ يزعم أنّها قد تكون بمعنى (قد)، والكوفيون يزعمون أنّها تكون بمعنى (إذ)، وكذلك جعلوها بمعنى (إذا) إذا كان مما الفعل فيه محقق الوقوع، فنفاها أن تكون فيه ((إن)) شرطية؛ لأنّ الشرط مستقبل، وحدث الشيء لا يقتضي الشرط، فقالوا في قوله:

أَتَغَضِبُ إِنْ أَدْنَا قُتَيْبَةَ حَزَّتَا جِهَارًا، ولم تغضب لقتل ابن خازم؟

إنّها ليست شرطية، أي ((إن))؛ لأنّ الشرط للمستقبل، وهذه القصة قد مضت.⁽⁴⁾

(1) انظر: ابن هشام، مغني اللبيب، ط4، 40-39/1.

البيت للفرزدق، أبو فراس همام بن غالب بن صعصعة (ت: 114هـ)، يورد محققا المغني أنّه يشير إلى مقتل عبد الله بن خازم وقتيبة بن مسلم، أميريّ خراسان، وفي القصيدة مدح سليمان بن عبد الملك، وهجاء قيس وجريير. - انظر: الفرزدق، شرح ديوان الفرزدق، ط1، 855/2. تحقيق الصّاوي. - وانظر: الفرزدق، ديوان الفرزدق، 311/2. د.ط، مثبت بفتح همزة ((أن))، تحقيق كرم البستاني. - وانظر: الفرزدق، ديوان الفرزدق، ط1، 614. تحقيق علي الفاعور، والبيت مثبت بفتح همزة ((أن))، وكلمة (ليوم) بدلًا من (لقتل)، ويشير المحقق في بيت سبق أنّ ابن خازم هو: بشر بن خازم الأسدي؛ وهو قول الفرزدق:

وما كان إلا باهليًا مُجَدَّعًا طغى فسقيناها بكأس ابن خازم

قدّم للقصيدة: "قال في قتل قتيبة ابن مسلم، وقتله وكيع بن حسان، ومدح سليمان بن عبد الملك وهجا قيسًا وجرييرًا"، فلم يذكر مقتل عبد الله بن خازم، والقصيدة 610-619. في مائة وتسعة وأربعين بيتًا. - وانظر: سيبويه، الكتاب، ط3، 161/3-162. مثبت بكسر همزة ((إن)).

(2) انظر: ابن هشام، مغني اللبيب، ط4، 39-33/1.

(3) أبو عليّ محمّد بن المستنير التّحويّ المعروف بفُطِرْب (ت: 206هـ). انظر: السيوطي، بغية الوعاة، ط1، 242/1-243.

(4) انظر: ابن هشام، مغني اللبيب، ط4، 39/1. - وانظر: الدّسوقي، الحاشية، ط2، 25/1.

يحمل ابن هشام البيت على وجهين: أحدهما: أن يكون على إقامة السبب مقام المسبب، والأصل: أنغضب إن افتخر مفتخر بسبب حَزْ أذني قتيبة؛ إذ الافتخار بذلك يكون سبباً للغضب، ومسبباً عن الحَزْ. والثاني: أن يكون على معنى التَّبَيُّن، أي: أنغضب إن تبَيَّن في المستقبل أن أذني قتيبة حُزَّتَا فيما مضى.

ثمّ يعرض ابن هشام رأي الكوفيّين، ورأي البصريّين مشيراً إلى نحاة البصرة بالجمهور؛ فالكوفيّون لا يرون أنّ (إنّ) تكون للشرط، فهي في وقوعها مع ما تحقّق من الفعل إنّما تكون بمعنى (إذ)، وهي عند البصريّين إنّما تكون لمعنى الشرط بالحجج المذكورة عند ابن هشام، من دون إشارة منه إلى أنّ هذه الحجج والتّخریجات هي قول البصريّين.

جاء في الإنصاف أنّ الكوفيّين يذهبون إلى أنّ (إنّ) تقع بمعنى (إذ)، ويذهب البصريّون إلى أنّها لا تقع كذلك، واحتجّ الكوفيّون بكلام الله تعالى والشعر، وحجّتهم في ذلك أنّ (إنّ) الشرطيّة أتت في الشواهد تفيد معنى الشكّ، و(إذ) بخلافها، أمّا البصريّون فحجّتهم أنّ الأصل في (إنّ) أن تأتي شرطاً، والأصل في (إذ) أن تكون ظرفاً، والأصل في كلّ حرف أن يكون على ما وُضع له في الأصل، فمن تمسك بالأصل فقد تمسك باستصحاب الحال، ومن عدل عن الأصل بقي مرثناً بإقامة الدليل، وأنّ العرب قد تستعمل (إنّ) شرطية وإن لم يكن هناك شكّ، جرياً على عادتهم في إخراج كلامهم مخرج الشكّ، وإن لم يكن هناك شكّ، ومنه: (إن كنت إنساناً فأنت تفعل كذا)، وغيره.⁽¹⁾

وينقل ابن هشام عن الخليل والمبرّد قوليهما في بيت الفرزدق؛ فقالا: الصّواب (أنّ أذنا) بفتح الهمزة من (أنّ)؛ أي: لأنّ أذنا، وهي عند الخليل (أنّ) الناصبة، وعند المبرّد (أنّ) المخففة من الثّقيلة؛ وهذا موطن الحديث في هذه المسألة عند الباحث؛ إذ اعترض ابن هشام على قول المبرّد، ثمّ يردّ ابن هشام -صراحة- قول الخليل بأنّ الناصبة لا يليها الاسم على إضمار الفعل، وإنّما ذلك لأنّ المكسورة.

(1) انظر: أبو البركات الأنباري، الإنصاف، د.ط، 518/2-521. المسألة (88): (القول في "إنّ" الشرطيّة، هل تقع بمعنى إذ؟).

إلا أنّ الدّسوقيّ يورد نقلاً عن الدّمامينيّ في أنّ الفعل المضمر يفسّره الفعل المذكور؛ أي (حزّتا
أذنا قتيبة حزّتا)، ويقول الدّسوقيّ بعد أن نقل كلام الدّمامينيّ: "ولعلّه لعدم سماعه".⁽¹⁾
يتّضح أنّ الدّسوقيّ لم يعتمد على الشّراح الذين سبقوه اعتماداً كليّاً، كما يتّضح اعتماد السّماع
كأصل نحويّ عند ابن هشام.

قال الخليل في سؤال سيبويه عن بيت الفرزدق: لأنّه قبيح أن تفصل بين أن والفعل، كما قُبِحَ أن
تفصل بين كي والفعل، فلمّا قبح ذلك ولم يجز حُمَلَ على إن؛ لأنّه قد تُقدّم فيها الأسماء قبل الأفعال⁽²⁾،
وجاء عند سيبويه منع إتباع الاسم بعد (إن)، وقد يتبعها على تقدير فعل.⁽³⁾
وعلى ما تقدّم من كلام سيبويه، يكون الخليل قد قال بكسر همزة (إن)، فيتخرّج كلام ابن هشام
على أنّه غير دقيق، أو أنّ ابن هشام اطّلع على قول للخليل لم يصل إلينا.
يورد المبرّد بيت الفرزدق في الكامل، ولكن ليس لغرض حديثه عنه نحوياً، وإمّا إيراد أخبار عن
الفرزدق يهجو جريراً، وردّ جرير عليه.⁽⁴⁾

لم ينفِ ابن هشام رأي المبرّد كما نفى رأي الخليل، وقد يُتوهم أنّه وافق المبرّد، وليس كذلك؛ لأنّ
اعتراض ابن هشام على المبرّد متأتّ من أوجه:
أولها: أنّه يورد البيت في باب (إنّ المكسورة الخفيفة)؛ وبذلك يكون قد أعرض عن قول الخليل والمبرّد
بدايةً.

ثانيها: أنّه إمّا وجّه حمل البيت -صراحةً- على الوجهين المذكورين؛ وعليه ينتفي قول الخليل، وقول
المبرّد.

(1) الدّسوقيّ، الحاشية، ط2، 25/1-26.

(2) انظر: سيبويه، الكتاب، ط3، 161/3-162. يقول المحقّق الشّيخ عبد السّلام هارون في الحاشية رقم (5) 161/3:
"والشّاهد فيه كسر (إنّ) وحملها على معنى الشّروط لتقدمه الاسم على الفعل الماضي، ولو فتح (أنّ) لم يحسن؛ لأنّها موصولة بالفعل،
فيقبح فيها الفصل. وردّ المبرّد كسرهما وألزم الفتح؛ لأنّ الكسر يوجب أنّ (أذني قتيبة) لم تُحزّ بعد، والفرزدق لم يقل هذا إلاّ بعد قتله،
وحزّ أذنيه. وحجّة سيبويه أن لفظ الشّروط قد يقع لما هو في معنى الماضي".

(3) السّابق، 112/3-114.

(4) انظر: المبرّد، الكامل في اللّغة والأدب، ط3، 59/2.

ثالثها: أنه يذكر أنّ (أنّ) في البيت رويت بالوجهين: (أنّ) و(إنّ)، وذلك في كلامه على (أنّ) المفتوحة
الهمزة الساكنة التّون⁽¹⁾، ومع ذكره للبيت بالهمزة المفتوحة فهو لا يُسلّم بما قال به الخليل أو المبرد؛ لأنّه
يخرّجها على غير ما قالوا كما سيأتي في الوجه أدناه.
رابعها: أنه يصرّح أنّ الصّواب أنّها مصدرية، وقبلها لام العلة مقدره.⁽²⁾

أمّا ما حمل الباحث على القول بموافقة ابن هشام لما يذهب إليه البصريّون ثلاثة أوجه:
أولها: حين يتابع ابن هشام كلامه في المسألة، فإنّه يخرّج قول ثابت بن قطنه:
إِنْ يَقْتُلُوكَ فَإِنَّ قَتْلَكَ لَمْ يَكُنْ عَارًا عَلَيْكَ، وَرُبَّ قَتْلِ عَارٍ⁽³⁾
على أنّه محمولٌ على وجهين؛ وهما: إقامة السبب مقام المُسبّب؛ أي: (إن يفتخروا بسبب قتلك)، أو
على معنى التّبئّن؛ أي: (إن يتبئّن أحم قتلوك)، وفيه يرى ابن هشام أنّ القصّة قد مضت، وهي: قتل
المرثي، فمع مضي الزّمن إلّا أنّ (إنّ) فيه شرطية، وهذه حجّة أهل البصرة في أنّ (إنّ) ليست بمعنى (إذ)،
حتّى في وقوع الحدث في الماضي.

لكنّ الباحث يرى أنّ الأولى بابن هشام أن يذكر دليلاً آخر—غير بيت الشّعْر هذا— يكون فيه
الفعل ماضيًا؛ ليقوى الدليل. والذي يدلّ على وقوع الحدث (أي قتل المرثي) هو أنّ قتله لم يكن عارًا؛
أي أنّ الفعل قد حدث، ولو قال: (لن يكون) لتغيّرت وجهة الكلام.
ثانيها: أنّ ابن هشام لم يدرج رأي الكوفيين في أوجه (إنّ)؛ فكأنّه لم يعتدّ برأيهم.
ثالثها: يشير ابن هشام إلى رأيهم ورأي قطرب مقرونًا بالرّعم؛ وكأنّه غير راضٍ عمّا قالوه.

(1) انظر: ابن هشام، مغني اللبيب، ط4، 4/54.

(2) السّابق، 1/55.

(3) السّابق، 1/41. ينسب محققا المغني البيت لثابت قطنه، في رثاء يزيد بن المهلب.

3- (أل) الداخلة على (أوبر) للتعريف في:

وَلَقَدْ جَنَيْتُكَ أَكْمُوًّا وَعَسَاقِلًا وَلَقَدْ هَمَيْتُكَ عَن بَنَاتِ الْأُوبرِ: (1)

يورد ابن هشام أوجه (أل)، ويتكلم عليها مفصلاً أنواعها، ثم يتحدث عن الزائدة غير اللازمة

الواقعة في الشعر، ويعرض أوجه الاختلاف فيها؛ فقول:

1- زائدة للضرورة.

2- للمح الأصل. (2)

3- للتعريف.

والوجه الثالث موطن اعتراض ابن هشام على المبرّد؛ ذلك أنّ ابن هشام يقول إنّه قيل فيها

للتعريف، وإنّها نكرة كابن لبون، فـ (أل) فيه مثلها في قوله:

وَابْنُ اللَّبُونِ إِذَا مَا لُزَّ فِي قَرْنٍ لَمْ يَسْتَطِعْ صَوْلَةَ الْبُزْلِ الْقَنَاعِيْسِ (3)

ويصرّح ابن هشام أنّ المبرّد يقول بهذا الرأى؛ أي إنّها للتعريف في (الأوبر)، ثمّ يردّه بأنّه لم يُسمع

(ابن الأوبر) إلّا ممنوعاً من الصّرف، كما أنّ الظاهر أنّ ابن هشام يردّ قول المبرّد في ورودها لهذا المعنى في

بيت: ابن اللّبون، وليس كذلك؛ وإنّما أتى بالبيت ليمثّل على أنّ (أل) فيه كما في (ابن الأوبر).

فابن هشام يراها زائدة؛ بتصنيفه لها تحت هذا الباب، وبإنكاره قول المبرّد. ووجه اعتراض ابن

هشام على المبرّد -بتصريحه- أنّه لم يُسمع (ابن الأوبر) إلّا ممنوعاً من الصّرف.

(1) انظر: ابن هشام، مغني اللبيب، ط4، 75/1-76. والبيت -كما يورد المحققان- مجهول القائل، جنيتك: أي جنيت لك،

العساقل: نوع من الكما. وبتصريح ابن هشام أنّ بنات أوبر جمع ابن أوبر؛ وهو علم على نوع من الكما.

(2) أي إنّ أكثر الأعلام منقول عن معنى سابق كان يؤدّيه قبل أن يصير علماً، ثمّ انتقل إلى العلميّة، وترك معناه السابق؛ مثل:

عادل، ومنصور؛ فقد كان المعنى السابق لها وهي مشتقات: ذاتٌ فعلت العدل، أو وقع عليها النّصر، ولا دخل للعلميّة بواحد منها، ثمّ

كلّ واحد بعد ذلك علماً يدلّ على مُسمّى مُعيّن، ولا يدلّ على شيء من المعنى السابق. - انظر: حسن، التحو الوافي، ط15،

431/1.

(3) جرير بن عطية التميمي (114-هـ). انظر: جرير، ديوان جرير، د.ط، 250. ابن اللّبون: صغير الإبل، لُزّ: رُبط، القرن: الحبل،

البزل: جمع بازل؛ وهو البعير القويّ، القناعيس: جمع قنعاس؛ أي الشّديد. والقصيصة في تسعة وثلاثين بيتاً.

ويردّ الدّسوقيّ وجه اعتراض ابن هشام على المبرّد؛ فهو يقول: "للمبرّد أن يقول إنّ منعه من الصّرف إذا نُكّر للوصفيّة الأصليّة، لا العلميّة؛ لأنّ (أوبر) في الأصل صفة بمعنى كثير الوبر، وأمّا إذا جُعِلَ علمًا، فالعلّة للعلميّة ووزن الفعل. والحاصل أنّ ما ذكره المصنّف من الرّدّ إنّما يتمشّي على رأي الأخفش؛ من أنّ مثل (أحمر) إذا نُكّر بعد التّسمية به يُصرف، وللمبرّد أن لا يلتزمه ويقول بالمنع من الصّرف اعتبارًا بالوصفيّة الأصليّة، وإلغاء لعروض الاسميّة؛ فالرّدّ حينئذٍ لم يتم".⁽¹⁾

يقول المبرّد بعد إيراد بيت جرير: "فإنّ دُخول الألف واللام على وجهين: أحدهما: أن يكون دخولهما كدخولهما في الفضل والعبّاس على ما وصفت لك؛ لأنّ أوبر نعت نكرة في الأصل، والآخر: على قولك هذا ابن عرس آخر، تجعله نكرة كما تقول: هذا زيد من الرّبيدين؛ أي هذا واحد ممّن له هذا الاسم؛ فأنت وإن كنت لم تذكر قبله شيئًا تقول بعده آخر، فإنّما أردت ضربًا ممّا يقع له هذا الاسم".⁽²⁾

ويرى ابن عقيّل (ت: 769هـ)⁽³⁾ أنّ اللّام في (الأوبر) زائدة غير لازمة جيئ بها اضطرارًا، ويذكر عن المبرّد زعمه، وورودها في بيت جرير للتّعريف.⁽⁴⁾

4- (أنّ) وصلتها في موضع رفع على الفاعليّة بعد (أما):⁽⁵⁾

يعرض ابن هشام وجهها (أما)، وفي وجهها الثّاني: أن تكون بمعنى حقًا أو أحقًا، ثمّ يأتي إلى ذكر الخلاف فيها؛ وهو الخلاف بحرفيّتها أو اسميّتها؛ وحاصله:
- ابن خروف يقول بحرفيّتها.

(1) الدّسوقيّ، الحاشية، ط2، 55/1.

(2) المبرّد، المقتضب، ط2، 48/4-49.

(3) عبد الله بن عبد الرّحمن بن عبد الله بن محمّد بن محمّد بن عقيّل القرشيّ الهاشميّ العقيليّ (ت: 769هـ). انظر: السيوطي، بغية الوعاة، ط1، 48-47/2.

(4) انظر: ابن عقيّل، شرح ابن عقيّل، ط20، 178/1-183. - وانظر: ابن النّاطم، شرح ابن النّاطم، ط1، 70-71.

(5) انظر: ابن هشام، مغني اللّبيب، ط4، 78/1-79. الوجه الأوّل لـ (أما) أن تكون حرف استفتاح بمنزلة (ألا).

- ويقول بعضهم: إنّها اسم بمعنى حقًّا.

- ويقول آخرون: إنّها كلمتان: الهمزة للاستفهام، و(ما) اسم بمعنى شيء، وذلك الشيء حقٌّ؛ فالمعنى أحقًّا.

ويأخذ ابن هشام بالرأي الثالث، وهو الصّواب عنده، وموضع (ما) النّصب على الظرفيّة، كما انتصب حقًّا، مصرحًا أنّه رأي سيبويه؛ أي في نصب حقًّا، ثمّ يرجّح ابن هشام أن (أنّ) وصلتها مبتدأ، ذاكراً عن المبرّد أنّ (أنّ) وصلتها فاعل.

ويورد المبرّد وقوع (أما) بمعنى حقًّا.⁽¹⁾ واختيار الصّواب من ابن هشام؛ لأنّه الجاري على القواعد، فإنّه لا شكّ في ورود الهمزة للاستفهام، واستعمال (ما) بمعنى شيء، فليس في الجمع بينهما ما يُستنكر، وموضع ما النّصب على الظرفيّة؛ أي الظرفيّة المجازيّة؛ والتفسير كان الحقّ مكان، واختيار ابن هشام أنّ (أنّ) وصلتها مبتدأ، فهو على الرّاجح، وهذا الخلاف في كلّ مرفوع بعد ظرف اعتمد على نفي أو شبهه.⁽²⁾

وفي هذه المسألة لم يفند ابن هشام رأي المبرّد مباشرة؛ إلّا أنّه يُفهم على أنّه ردّ لما جاء عنده؛ ذلك لأنّ ابن هشام قد اختار تخريج سيبويه. وجاء عن سيبويه أنّ (أنّ) وصلتها في موضع رفع على الابتداء⁽³⁾، وورد أنّ سيبويه والجمهور يقولون بذلك، وأنّ (أنّ) وصلتها على الفاعليّة عند المبرّد وابن مالك.⁽⁴⁾ وأشير إلى هذا الخلاف في خزنة الأدب؛ فيقول: "حقًّا في معنى الظرف، فإنّ مع معموليها مؤوَّلة بمصدر فاعل لثبت محذوفًا، أو فاعل للظرف على الخلاف في نحو: أعندك زيد، أو مبتدأ مؤخّر والظرف قبله خبر".⁽⁵⁾

(1) انظر: المبرّد، المقتضب، ط2، 9/3-10.

(2) الدّسوقي، الحاشية، ط2، 58/1.

(3) انظر: سيبويه، الكتاب، ط3، 3/134-139.

(4) انظر: الأزهرّي، شرح التصريح، ط1، 1/309.

(5) البغدادي، خزنة الأدب، ط4، 4/273.

5- (حَقًّا) مصدر من فعله (حَقَّ) : (1)

في معرض كلام ابن هشام عن مسألة (أما) -الواردة في المسألة السابقة- يوافق ابن هشام سيبويه في أنّ (حَقًّا) ظرف؛ (أي ظرف على المجاز بمعنى المكان)، إلا أنّ ابن هشام لم يقل ذلك صراحةً عن سيبويه، إلا أنّه -أي ابن هشام- حينما أورد شاهدًا شعريًّا في إدخال (في) على (الحقّ) فإنّه وافق سيبويه على ذلك المعنى، ثمّ ينقل عن المبرّد أنّه يقول إنّ (حَقًّا) مصدر لحقّ محذوفًا.

وقد ورد عن سيبويه القول إنّ (حَقًّا) ظرف (2)، وجاء عن المبرّد ما قاله (3)، وهي ظرف مجازي بمنزلة كيف، ومصدر بدل من اللفظ بفعله عند المبرّد، وابن مالك (4).

ويشير في (خزانة الأدب) إلى هذه المسألة؛ فحقًّا في معنى الظرف؛ لأنّه ظرف مجازي مُشتمَل على المحقّق، كاشتغال الظرف على المظروف. والدليل على أنّه جار مجرى الظرف وقوعه خبرًا عن المصدر دون الجثّة كما أنّ ظرف الزّمان كذلك، ويذكر قول الأعمش (ت: 476هـ) (5) في أنّه جاز وقوعه ظرفًا، وهو مصدر في الأصل لما بين الفعل والزّمان من المضارعة؛ وكأنّه على حذف الوقت، وإقامة المصدر مقامه، كما قالوا: أتيتك خفوق النّجم، فكأنّ تقديره: أفي وقت حقّ. وهذان الوجهان معروفان في الظرف المعتمد. هذا إن كان حقًّا منصوبًا على المصدر فإن فاعل لا غير، تقول: أحقًّا أنك ذاهب أي: أحقّ ذلك حقًّا. فقولك: حقّ فعل ماضٍ هو النَّاصب لحقًّا، وأنّ فاعل المصدر أو فاعل الفعل على الخلاف فيه، والهمزة للاستفهام (6).

(1) انظر: ابن هشام، مغني اللبيب، ط4، 79/1.

(2) انظر: سيبويه، الكتاب، ط3، 137/3، 139.

(3) انظر: المبرّد، المقتضب، ط2، 266/3.

(4) انظر: الأزهرّي، شرح التصريح، ط1، 309/1.

(5) يوسف بن سليمان بن عيسى الشنتمريّ المعروف بالأعمش (ت: 476هـ). انظر: السيوطي، ط1، بغية الوعاة، 356/2.

(6) انظر: البغداديّ، خزانة الأدب، ط4، 274-273/10.

وقد وجّه ابن هشام في أوضح المسالك أنّ الأصل في (أحقًا) أي حقّ، وأنّ (أحقًا) جارية مجرى ظرف الزّمان دون ظرف المكان؛ ولهذا تقع خبرًا عن المصادر دون الجثث.⁽¹⁾

ومن وجهة نظر الباحث فإنّ القول ما قال المبرّد؛ وذلك لأنّ المصادر كثيرًا ما تنوب عن أفعالها، من دون الحاجة إلى تأويل في زمان أو مكان.

6- (العامل في الظرف والجارّ والمجرور بعد (أما) هو الخبر الواقع بعد الفاء):⁽²⁾

يورد ابن هشام في حديثه عن (أما) ستّة أمور يفصل بينها وبين الفاء⁽³⁾، ويذكر أمثلة عليها، وآخر هذه الأمور هو ظرف معمول لـ (أما)؛ لما فيها من معنى الفعل الذي نابت عنه، أو للفعل المحذوف، نحو: (أما اليومَ فإني ذاهب)، و(أما في الدار فإنّ زيدًا جالسٌ). ثمّ يذكر ابن هشام رأي المبرّد مصحوبًا برأي ابن درستويه والفرّاء؛ في كونهم يجعلون العامل الخبر نفسه، ولم يصرّح ابن هشام بمخالفته رأيهم، إلاّ أنّه يخالف ما جاء عندهم؛ وذلك من وجوه: الأوّل: أنّ ابن هشام اعتمد أنّ هذا الظرف هو المعمول لـ (أما)؛ لما فيها معنى الفعل الذي نابت عنه، أو للفعل المحذوف. والقصد أنّ هذا الظرف قد عملت فيه (أما)، أو عمل فيه فعل محذوف؛ ويقصد أنّ الفعل المحذوف يفسّره الفعل المذكور. الثّاني: لم يذكر ابن هشام أنّ العامل في الظرف أو الجارّ والمجرور قد يكون نفس الخبر؛ فأخرج ذلك من دائرة الموافقة.

(1) انظر: ابن هشام، أوضح المسالك، د.ط، 205/2-206. ويقول المحقّق إنّ سببويه والجمهور من التّحاة يذهبون في قولهم: "أحقًا أنّك ذاهب" إلى أنّ "حقًا" منصوبة على الظرفية متعلّقة بالاستقرار، على أنّها خبر مقدم. و"أنّك ذاهب": في تأويل مصدر مرفوع بالابتداء. والأصل: أي حقّ ذهابك؛ فحذفت "في" وانتصب "حقًا" على الظرفية، وذهب المبرّد وتبعه ابن مالك إلى أنّ "حقًا" مصدر بدل من اللفظ بفعله، و"أنّ وما بعدها": في تأويل مصدر مرفوع على الفاعليّة.

(2) انظر: ابن هشام، مغني اللبيب، ط4، 83/1.

(3) انظر: ابن هشام، مغني اللبيب، ط4، 82/1-83. وذكرها بعض المحدثين - انظر: الدقر، معجم النحو، ط3، 61.

الثالث: أنّ ابن هشام صرّح أنّ العامل لا يكون ما بعد الفاء؛ لأنّ خبر (إنّ) لا يتقدّم عليها، وكذلك معموله؛ ويقصد أنّ حقه التّأخير؛ أي المعمول الذي هو الظرف.

الرّابع: تصرّيح ابن هشام أنّ العامل لا يكون بعد الفاء، وأنّ الخبر لا يتقدّم عليها إنّما هو قول سيبويه، والملازمني، والجمهور؛ وقد ارتضى ابن هشام قولهم.

الخامس: في تقديم ابن هشام رأي سيبويه والملازمني والجمهور على رأي المبرّد وابن درستويه والفراء إشارة إلى موافقته للجمهور، كما أنّه لم ترد إشارة إلى ردّ قولهم.

السادس: يصف ابن هشام قول المبرّد وابن درستويه والفراء أنّه مخالف لسيبويه والملازمني والجمهور؛ وفيه تضمين لمخالفته هو إياهم، وتوجّهه توجّه سيبويه والملازمني والجمهور.

وتدخل شبه الجملة -أيضاً- في كلام ابن هشام على الظرف المعمول؛ فابن هشام يدخل شبه الجملة أيضاً؛ فهو يذكر مثالين من القول على هذا الظرف المعمول: (أمّا اليومَ فإنّي ذاهب)، و(أمّا في الدار فإنّ زيداً جالسٌ).

أمّا الباحثُ فيجد أنّ نقل ابن هشام عن المبرّد لم يكن دقيقاً؛ وذلك أنّ ابن هشام ينقل عن المبرّد إجازته تقدّم معمول خبر (إنّ) عليها، وابن هشام لا يبيّنه؛ وحاصله أنّ المبرّد لم يجز ذلك؛ فالمبرّد لا يبيّن: "اليومَ إنك منطلقٌ"، بل يقول بفساد ذلك؛ لأنّ (إنّ) لا يصلح فيها التّقديم والتّأخير، كما لم يصلح ذلك فيما تعمل فيه من الأسماء إذا كانت مكسورة؛ أي (إنّ)، وإنّما أجاز المبرّد التّقديم والتّأخير؛ أي تقديم الخبر في (أنّ) المفتوحة؛ لأنّها موضوعة موضع المصدر، وكذلك فإنّ الباحث لم يجد عند المبرّد قوله بجعل العامل فيما قبل إنّ هو نفس الخبر، ولا قوله إنّ (أمّا) ناصبة للمفعول.⁽¹⁾

إلا أن يكون للمبرّد رأي آخر اشتهر عنه، ولم يرد في مصنّفاته التي وصلت إلينا، فتناهى رأيه إلى ابن هشام، كما تناهى إلى غيره من النّحاة؛ والحقيقة أنّ ابن هشام لم يكن وحده قد قال بما اشتهر عن المبرّد. ووردت شهرة رأي المبرّد في حاشية الصّبّان؛ إذ يقول في مخالفة المبرّد ومن وافقه: "أي فقالوا بعمل

(1) انظر: المبرّد، المقتضب، ط2، 354/2-355. في باب "الظروف وأما إذا اتّصلت بشيء منهّن أنّ"، وأورد المبرّد مثال: (أمّا يوم

الجمعة فإنك مرتحلٌ)، وهو جائز فيكون التّقدير مهما يكن من شيء ففي يوم الجمعة رحلتك.

ما بعد إنّ فيما قبلها مع أمّا خاصّة، نحو: أمّا زيداً فإيّي ضارب. قال أبو حيّان: وهذا لم يرد به سماع، ولا يقتضيه قياس صحيح. قال: وقد رجع المبرّد إلى مذهب سيويه فيما حكاه ابن ولّاد عنه، وقال الزّجاج: رجوعه مكتوب عندي بخطّه. اهـ سيوطيّ⁽¹⁾.

يأخذ الباحث على الدّسوقيّ - وإن كان من الحقّ أن يُقال إنّّه اجتهد اجتهادًا عظيمًا في حاشيته - في أنّ حاشيته يعترّيه بعض النّقص في عدم شرح عبارات ابن هشام في هذه المسألة، وفي مواطن أخرى؛ إذ لم يشر إلى ما قاله النّحاة المذكورون عند ابن هشام هنا؛ سواء أكانوا من المؤيّدين أم المخالفين، بل إنّّه لم يُبَيّن رأي ابن هشام في المخالفة، كما أنّه لم ينقل عن الشّراح السّابقين أيًّا من كلامهم، ولعلّ الدّسوقيّ قد اعتمد على وضوح القصد، وشيوع المسألة، وأنّه لم يأخذ أيّ مأخذ أو اعتراضًا على ابن هشام؛ ولربّما كون الأمر عائدًا إلى أنّ الدّسوقيّ قد وافق ابن هشام، ويقول معه بقول الجمهور. والله أعلم!

ويكرّر ابن هشام مسألة العامل في الظّرف بعد (أمّا) عند المبرّد؛ فالعامل فيه هما (أمّا)، وما بعد فاء الجواب، وذلك إن امتنع تقدّم المعمول على عامله بعد الفاء⁽²⁾، فيذكر ابن هشام قوله في مسألة (أمّا)؛ فيعرض أنّه إن تلاها ظرف، ولم يلِ الفاء ما يمتنع تقدّم معموله عليه نحو: (أمّا في الدّار - أو عندك - فزيدٌ جالسٌ)؛ فهنا جاز - أي الظّرف - كونه معمولًا لأمّا أو لما بعد الفاء. ومن المثال المذكور يتّضح مقصد ابن هشام أنّه إن تلا (أمّا) ظرفٌ أو غير ظرف؛ ففي المثال: (في الدّار)؛ وهي شبه جملة، لا ظرف. ومقصده ههنا أنّ العامل (أمّا)؛ فيذكر الدّسوقيّ لنيابتها مناب مناب فعل الشرّط؛ لأنّ الأصل: مهما يكن من شيء فإيّي أفعل كذا، فحذفت (مهما ويكن)، وأنيبت (أمّا) منابهما، وقول ابن هشام (فزيدٌ جالسٌ): مبتدأ وخبر، والجملة جواب الشرّط، و(في الدّار أو عندك) يحتمل أنّه متعلّق بخبر المبتدأ؛ لأنّه لا يمتنع تقدّم معموله، ويكون من متعلّقات الجزاء، ويحتمل تعلّقه بـ (أمّا)؛ فهو من متعلّقات الشرّط.⁽³⁾

(1) الصّبّان، حاشية الصّبّان، د.ط، 69/4.

(2) انظر: ابن هشام، مغني اللّبيب، ط4، 911/2.

(3) انظر: الدّسوقيّ، الحاشية، ط2، 314/2.

ثمّ يعرض ابن هشام مسألة في (أمّا) فيها إن تلا الفاء ما لا يتقدّم معموله عليه؛ نحو: (أمّا زيدًا - أو اليوم - فإني ضاربتُ)، فيذكر رأي المازنيّ في أنّ العامل فيه -أي في الظرف- هو (أمّا)؛ وفيه تصحّ مسألة الظرف فقط، (أي إن تلا (أمّا) ظرف)، ثمّ يذكر ابن هشام رأي المبرّد في أنّ العامل في الظرف يجوز من وجهين؛ وهما: جهة كونه معمولًا لأمّا، ولما بعد الفاء، ثمّ يذكر ابن هشام تجويز بعضهم أن يكون الظرف معمولًا لما بعد الفاء؛ أي للجزاء، كما أجازوا كونه معمولًا لأمّا.

ويقول الدسوقيّ: "وهذا مقابل كلام السّيرافيّ؛ لأنّه يقول إنّه ليس إلّا معمولًا للشّروط لا للجزاء، وهذا (يقصد المبرّد) يقول بجواز كونه معمولًا للجزاء وللشّروط، وهذا القول هو قول المصنّف سابقًا".⁽¹⁾

ويأخذ الباحث على الدسوقيّ عدم إبانته أيّ قول من هذين القولين كان للمصنّف سابقًا، أكان مع ما أورده الدسوقيّ للسّيرافيّ أم للمبرّد؟ كما يأخذ الباحث على الدسوقيّ اكتفائه ذكر السّيرافيّ مقابل رأي المبرّد، مع أولويّة ذكر من صرح بهم ابن هشام سابقًا؛ وهم: سيبويه والمازنيّ والجمهور.

والحقّ أنّ ابن هشام كان مع قول السّيرافيّ الوارد عند الدسوقيّ؛ فقد أورد ابن هشام هذا الرّأي سابقًا حين عرضَ في حديثه عن مسألة (أمّا) في الأمور التي يُفصل بها بين (أمّا) وبين الفاء؛ فلقد ذكر الظرف، وقال إنّه معمول لأمّا؛ لما فيها من معنى الفعل الذي نابت عنه أو للفعل المحذوف، وصرّح أنّ العامل لا يكون ما بعد الفاء في المثالين: (أمّا اليوم فإني ذاهب)، و(أمّا في الدار فإنّ زيدًا جالسٌ)؛ فيذكر سبب ذلك: لأنّ خبر إنّ لا يتقدّم عليها، فكذلك معموله، ويصرّح ابن هشام أنّ هذا قول سيبويه والمازنيّ والجمهور، ثمّ يذكر مقابلهم مخالفة المبرّد وابن درستويه والفرّاء؛ فقد جعلوا العامل نفس الخبر.⁽²⁾ ولم يذكر ابن هشام ههنا أنّ المبرّد يجوز أن يكون العامل هو الخبر (أي ما بعد الفاء)، وأنّ له رأيًا آخر في جواز أن يكون العامل (أمّا)، ويذكر ذلك في الباب الثامن من المغني.

(1) الدسوقيّ، الحاشية، ط2، 315/2.

(2) انظر: ابن هشام، مغني اللبيب، ط4، 83/1.

ويذكر الدسوقيّ حاصل الخلاف، في أنّه إذا تلا (أمّا) ظرف أو غيره وتلا الفاء ما لا يتقدّم معموله عليه ففيه أقوال ثلاثة: امتناع مسألة غير الظرف، وتعيّن كون الظرف معمولاً لأمّا، وقيل بامتناع مسألة غير الظرف، والظرف يجوز أن يكون معمولاً لأمّا أو لما بعد الفاء، وقيل بجواز المسألتين.⁽¹⁾

7- (إنّ) شرطية، والفاء جوابها في قوله:

سَقْتَهُ الرَّوَاعِدُ مِنْ صَيِّفٍ وَإِنْ مِنْ حَرِيفٍ فَلَنْ يَعْدَمَا:⁽²⁾

يوافق ابن هشام -من غير تصريح- رأي سيبويه في أنّ (إمّا) المكسورة الهمزة المشددة مركبة من (إنّ) و(ما)، ودليل موافقة ابن هشام لسيبويه أنّ ابن هشام يوافق أنّ (ما) قد تُحذف، كما في بيت التمر؛ أي: (إمّا من صيِّفٍ وإمّا من حريفٍ)؛ فحذفت (إمّا) الأولى، وحذفت (ما) من (إنّ). ويستدلّ الباحث على أنّ ابن هشام يوافق سيبويه في أنّ ابن هشام لم يضعف أو يردّ رأي سيبويه، بينما ردّ ابن هشام رأي المبرد على ما سيرد.

ثمّ يذكر ابن هشام قول المبرد والأصمعيّ (ت: 216هـ)⁽³⁾ في أنّ (إنّ) في البيت شرطية، والفاء جواب، والمعنى عندهما: (وإنّ سقته من حريفٍ فلن يُعدم الرّي)، ثمّ يردّ قوليهما أنّه ليس بشيء؛ لأنّ المراد وصف هذا الوعل بالرّيّ على كلّ حال، ومع الشّرط لا يلزم ذلك.

ويأتي برأي ثالث لأبي عبيدة؛ وهو: أنّ (إنّ) في البيت زائدة، ولم يقبل ابن هشام رأي أبي

عبيدة، أو ينفه، ومع ذلك فرأي أبي عبيدة مستبعد عند ابن هشام؛ وذلك لوجوه:

(1) انظر: الدسوقيّ، الحاشية، ط2، 314/2.

(2) انظر: ابن هشام، مغني اللبيب، ط4، 84/1.

البيت للتمر بن تولب العكليّ (ت: 14هـ). - انظر: التمر بن تولب، ديوان التمر بن تولب العكليّ، ط1، 119. وروايته:

(سقتها)، ويشير إلى أنّ الهاء ضمير (مسجورة)؛ يقصد في بيت: "إذا شاء طالع مسجورة ترى حولها التبع والساسما" 118:

ومسجورة: عين مملوءة، والتبع: أكرم العيدان، الساسما: نوع شجر؛ قيل: الشيز، وقيل الآبنوس. ودُكر أنّ وروايته بـ (سقته)، والرواعد: السحب الماطرة، والصيِّف: مطر الصيف، والحريف: الفصل المشهور؛ إلّا أنّه قصد مطر الحريف. وعلى روايته (سقته)؛ فالهاء عائدة على الوعل.

(3) أبو سعيد عبد الملك بن قريب بن عبد الملك بن عليّ بن أصمع البصريّ (ت: 216هـ). انظر: السبوطيّ، بغية الوعاة، ط1،

113-112/2.

- 1- لأنه يرتضي رأي سيبويه فيها، ويتماشى معه.
- 2- تأخيره رأي أبي عبيدة فيه تضمنين عدم قبول.
- 3- لم يرد في عبارات ابن هشام ما يؤيد رأي أبي عبيدة أو ما فيه معنى الترجيح.
- 4- ما يورده الدسوقي في أنه: لم يعهد زيادة (إن) بعد العاطف.⁽¹⁾
- وقد ذكر سيبويه بيت النمر، فائلاً إنما يريد: وإما من خريف⁽²⁾، ويقول الدسوقي في رأي سيبويه أن (إمّا) مركبة؛ أن الأصل عند غيره أنّها بسيطة.⁽³⁾
- وجاء عن المبرد إنكاره قول الخليل في تركيبها، إذ يرى المبرد أنّها بسيطة؛ فيقول: "وزعم أن (إمّا) هذه إنما هي (إن) ضُمَّت إليها (ما) لهذا المعنى، ولا يجوز حذف (ما) منها إلا أن يضطرّ إلى ذلك شاعر، فإن اضطرّ جاز الحذف؛ لأنّ ضرورة الشعر تردّ الأشياء إلى أصولها".⁽⁴⁾
- ويوافق أبو عليّ الفارسيّ سيبويه في تركيب (إمّا)، ويقول بقوله في بيت النمر⁽⁵⁾، وكذلك وافق الأعلام الشنتمريّ سيبويه؛ فيقول: "والقول قول سيبويه في بيت النمر؛ وذلك أنه لا ذكر للرّي... ولا تحذف ما من إمّا إلا في الشعر".⁽⁶⁾
- ويورد ابن الشجريّ بيت النمر، ثمّ يذكر قول سيبويه، وقول الأصمعيّ، وأخذ المبرد لما قاله الأصمعيّ.⁽⁷⁾
- ويشير المراديّ إلى الخلاف في أصل (إمّا)؛ وينسب لأبي حيّان اختياره البساطة، ثمّ يذكر قول سيبويه فيها، وأنهم يقتضون على (إن) في الضرورة، ذاكراً بيت النمر بن تolib، ورأي المبرد والأصمعيّ في أن (إن) شرطية، والفاء فاء الجواب، ثمّ يذكر رأي أبي عبيدة في القول بزيادتها.⁽⁸⁾

(1) انظر: الدسوقيّ، الحاشية، ط2، 63/1.

(2) انظر: سيبويه، الكتاب، ط3، 267/1.

(3) انظر: الدسوقيّ، الحاشية، ط2، 62/1.

(4) المبرد، المقتضب، ط2، 28/3.

(5) انظر: الفارسيّ، المسائل المشكّلة، ط1، 125-123.

(6) الأعلام، التكت، ط1، 194.

(7) انظر: ابن الشجريّ، ما لم يُنشر من الأمالي الشجرية، ط1، 27-26.

(8) انظر: المراديّ، الجنى الداني، ط1، 533-535. ويذكره المراديّ في: توضيح المقاصد، ط1، 1017/2.

يورد البغدادي بيت التمر بن تولب، ويقول إنّ الأصل فيه: سقته الرّواعد إمّا من صيف وإمّا من خريف. فحذف لضّرورة الشّعْر (إمّا) الأولى و(ما) من (إمّا) الثانية، وأنّ أصل إمّا: إن ما، فلمّا حذف (ما) رجعت التّون المنقلبة ميّمًا للإدغام إلى أصلها، ثمّ يذكر قول سيبويه في البيت، وبعدها يذكر اعتراض المبرّد على سيبويه، في أنّه ما لا يجوز إلّا في غاية الضّرورة، وإمّا يلزمها أن تكون مكرّرة وإمّا جاءت هنا مرّة واحدة، ولا ينبغي أن تحمل الكلام على الضّرورة، وأنت تجد إلى غيرها سبيلًا، ويستمرّ البغداديّ في سوق كلام المبرّد في أنّ الوجه في ذلك ما قال الأصمعيّ قال: هي إن الجزء وإمّا أراد: وإن سقته من خريف فلن يعدم الرّيّ. ولم يحتج إلى ذكر سقته لقوله: الرّواعد من صيف.⁽¹⁾

من وجهة نظر الباحث فإنّه من الأولى بابن هشام -حتّى وإن أورد رأي سيبويه في شاهد شعريّ- أن يذكر أنّ حذف (ما) من (إن) إمّا يكون في ضرورة، وليس على الإطلاق. وكذلك فإنّ الباحث يرى صواب بساطة (إمّا)، وعدم تركيبها من (إن) و(ما)؛ فالأصل البساطة، والتركيب فرع عليه.

يتفرّد ابن هشام عن نحاة البصرة والكوفة، بقوله إنّ (مهّمًا) بسيطة، وليست مركّبة من (ما) الشّرطيّة، و(ما) الزائدة⁽²⁾، كما أنّه يتبع البصريّين -مخالفًا مذهب الكوفيّين- في أنّ (السّين) أصلٌ مستقلٌّ عن (سوف)⁽³⁾، ويقول إنّ (لعلّ) أصلٌ؛ فاللام أصليّة، وأنّ (علّ) لغة فيها، وليست أصل (لعلّ)⁽⁴⁾، كما أنّه يقول بقول البصريّين في أنّ (كم) بسيطة، مخالفاً من قال بتركيبها من (الكاف) و(ما) الاستفهاميّة محذوفة الألف؛ لدخول الجارّ، وسكنت ميمها تخفيفًا⁽⁵⁾، ولم يقبل ابن هشام تركيب (كأنّ)

(1) انظر: البغداديّ، خزّانة الأدب، ط4، 25/9. (يقدر البغداديّ حذف إمّا الأولى) وهذا قول سيبويه دون الإشارة منه إلى أنّه قول سيبويه، ثمّ يفصل الكلام في الشاهد، ويذكر اعتراضات على رأي المبرّد والأصمعيّ في: 93/11-106.

(2) انظر: ابن هشام، مغني اللّيب، ط4، 34/1-35. - وانظر: بوريني، آراء ابن هشام التّحويّة بين البصرة والكوفة في كتاب مغني اللّيب، رسالة ماجستير، ص187.

(3) انظر: ابن هشام، مغني اللّيب، ط4، 184/1.

(4) السّابق، 206/1.

(5) السّابق، 246/1.

والمُلحَّص عنده من الإشكال أن يُقال إنَّها بسيطة⁽¹⁾، كما يتَّجه إلى القول ببساطة (لن)، وعدم تركيبها⁽²⁾، ولم يبدِ رأيه في القول ببساطة أو تركيب (لكن)⁽³⁾.

وفيما سبق يتَّضح منهج ابن هشام في القول بالبساطة لا بالتركيب في أكثر المفردات، إلا ما كان منه هنا في (إمّا) متابعًا سيويوه، وفي (كأَيِّ) المركِّبة عنده من كاف التشبيه، وأيِّ المنوَّنة، تابعًا - وإن لم يصرِّح - مذهب سيويوه.⁽⁴⁾

8- (لو) في قوله تعالى: ﴿لَوْ كَانَ فِيهِمَا آلَهِةٌ إِلَّا اللَّهُ لَفَسَدَتَا فَسُبْحَانَ اللَّهِ رَبِّ الْعَرْشِ عَمَّا يَصِفُونَ﴾ (سورة الأنبياء، الآية: 22).⁽⁵⁾

يعرض ابن هشام وجهًا في (إلا) المكسورة الهمزة المشددة اللام، وهو أن تكون فيه صفة بمنزلة (غير)، فيوصف بها وتباليها جمع منكر أو شبهه أو شبه الجمع، ويمثّل على الجمع المنكر بالآية الكريمة؛ فلا يجوز أن تكون (إلا) في الآية للاستثناء من جهة المعنى، ومن جهة اللفظ، ثم يصرِّح بمخالفة المبرِّد الذي يقول إنَّها في الآية للاستثناء، وإنَّ ما بعدها بدل؛ محتجًّا - أي المبرِّد - بأنَّ (لو) تدلّ على الامتناع، وامتناع الشيء انتفاؤه، وزعم أن التفرُّغ بعدها جائز.

أمّا من جهة المعنى فلما يترتب عليها لو كانت للاستثناء من إثبات التعدد؛ أي تعدد الآلهة بمقتضى مفهومه؛ أي فيصير التقدير حينئذٍ: لو كان فيهما آلهة ليس فيهم الله لفسدتا؛ وذلك يقتضي بمفهومه أنه لو كان فيهما آلهة فيهم الله لم تفسدا، وليس ذلك المراد كما يرى ابن هشام، وأمّا من جهة اللفظ فلا يصحّ أن تُعدّ (إلا) للاستثناء؛ لأنَّ آلهة جمع منكر في الإثبات فلا عموم له، فلا يصحّ

(1) انظر: ابن هشام، مغني اللبيب، ط4، 253/1.

(2) انظر: السابق، 373/1.

(3) انظر: السابق، 384/1.

(4) انظر: السابق، 246/1.

(5) انظر: السابق، 100-99/1.

الاستثناء منه؛ فالاستثناء قضيتته خروج ما بعدها ممّا قبلها، فما بعدها مخالف لما قبلها إيجاباً ونفيًا، وفي الآية الكريمة ما قبلها موجب فيكون ما بعدها منفيًا. (1)

ثمّ ينقل ابن هشام رأي الشلوّيين، وابن الضّائع في أنّ المعنى لا يصحّ في (إلا) التي في الآية حتّى تكون (إلا) بمعنى (غير) التي يُراد بها البدل وال عوض؛ أي يقصدان أنّ المعنى لا يكون صحيحًا إن اعتبرنا أنّ (إلا) في الآية بمعنى (غير) مطلقًا، لكن يصحّ اعتبارها بمعنى (غير) إن كانت تفيد البدليّة وال عوض؛ أي فيصبح التّقدير: لو كان فيهما آلهة مكان أو عوض الله لفسدتا.

ينكرُ ابن هشام رأي الشلوّيين وتلميذه ابن الضّائع؛ فالوصف في الآية مؤكّد؛ لأنّ المعنى يصبح: لو كان فيهما آلهة بدل الله لفسدتا؛ فيفيد أنّ الآلهة لو كانوا مصاحبين لله لم تفسدا، ومثله في قولك: (متعدّد موصوف بأنّه غير الواحد)؛ ومعلوم أنّ المتعدّد مغاير للواحد؛ أي فحاصل كلامهما أنّ (إلا) بمعنى البدل وال عوض فقط، وهذا ما لا يراه ابن هشام دقيقًا؛ فهي بمعنى (غير) أعمّ من (إلا) التي للبدل وال عوض؛ ففي الآية لا يصحّ حملها عليه؛ إذ الحكم عند ابن هشام أنّه: إن طابق ما بعد (إلا) موصوفها فالوصف مخصّص له، وإن خالفه بإفراد أو غيره فالوصف مؤكّد. (2)

وفي هذا يُلاحظ حسنُ تخريج ابن هشام، وفهمه المتعمّق للمسألة؛ إذ يذكر ابن هشام أنّه أوّل من أوضح هذا التّخريج في معنى (إلا) في الآية الكريمة، ومعنى (إلا) معتمد حسب تاليها وسابقها؛ فهو يقول: "ولم أر من أفصح عن هذا". (3)

يذكر الدّسوقي أنّ ابن هشام يوجب أنّ ما بعد (إلا) مغاير لما قبلها؛ ذاتًا أو صفةً، ولا تعدّ مغايرته له نفيًا أو إثباتًا كما تكون (إلا) في حالة الاستثناء، وأنّ (إلا) التي بمعنى (غير) لا قائل باسميتها، بخلاف (غير) فإنّها اسم، وينقل الدّسوقي قول الدّماميني: ولو ذهب إليه ذاهب لم يبعد، فإن قلت يمنع منه التزام خفض ما بعدها، ولو كانت اسمًا بمعنى غير، لكان ما بعدها مضافًا إليه؛ فيخفض دائمًا. قلت: لكونها في صورة الحرف ظهر إعرابها فيما بعده بطريق العارية. اهـ دماميني، وقول ابن هشام إنّهُ يوصف بها وبتاليها يعني: أنّه لا يُوصف بها وحدها، بل يوصف بها وبتاليها؛ لأنّ مجموعهما يؤدّي معنى

(1) انظر: الدّسوقي، الحاشية، ط2، 75/1.

(2) انظر: السابق، 75/1.

(3) ابن هشام، معني اللّيب، ط4، 100/1.

الوصف، وهو المغايرة، ونفي ابن هشام على ما نقل الدسوقي عن شيخه دردير - أن تكون (إلا) في هذه الآية للاستثناء؛ أي إذا كان الكلام تامًّا موجبًا، أمّا إذا كان تامًّا غير موجبٍ فإنّ يترجّح للاتباع، وإن لم يكن تامًّا فهو مفرغ.⁽¹⁾

ويتابع ابن هشام في أنّه لا يصحّ الاستثناء من لفظة (أهة) لسبب أنّ (أهة) جمع منكر في الإثبات فلا عموم له، ويمثّل له بمثال لا يصحّ اتّفاقًا؛ وهو قولك: "قام رجالٌ إلّا زيدًا"؛ أي أن تنصب (زيدًا) على الاستثناء؛ لأنّ (رجال) ليس عامًّا، فيحتمل أن يكون (زيد) داخلًا فيهم، ويحتمل عدم دخوله، وإذا كان محتملاً عدم دخوله فكيف يخرج مع أنّه ليس داخلًا؟ ولأنّ (رجال) جمع منكر في الإثبات فلا يعمّ، فلا يصحّ الاستثناء الذي هو معيار العموم، وأمّا بالرفع فتكون فيه (إلا) بمعنى (غير) صفة الرجال وكان جائزًا.

ويسجّل الدسوقي اعتراضًا منقولًا عن شيخه دردير على ابن هشام؛ وذلك في قول ابن هشام: (لا يصحّ اتّفاقًا)؛ ففي لفظة (اتّفاقًا) نظر؛ لأنّ بعضًا قد قال بصحّة الاستثناء؛ بناء على أنّ الجمع المنكر في سياق الإثبات يعمّ احتمالًا، فيكفي عنده في الاستثناء احتمال الشمول.

ثمّ يعرض ابن هشام رأي المبرّد في أنّ (إلا) في الآية للاستثناء، مقدّمًا رأيه بالزعم؛ ثمّ يأتي ابن هشام إلى تفصيل رأي المبرّد، محتتمًا إياه بالزّد، مقرنًا ردّه بحجج؛ فالمبرّد - كما أورد ابن هشام - يرى أنّ (إلا) في الآية للاستثناء، وأنّ ما بعدها بدل، وأنّ حجة المبرّد في ذلك أنّ (لو) تدلّ على الامتناع، وأنّ امتناع الشّيء انتفاؤه، وأنّ التّفريغ بعدها جائز، وأنّ نحو: (لو كان معنا إلّا زيد) أجود كلام.

وحجّة المبرّد في حديثه عن (لو) هي لما كان شرط البدل وجوب تقدّمه بنفي أو بشبهه، فقد وجد شرط البدل قائمًا؛ وذلك في تضمين (لو) معنى التّفقي، والتّفريغ جائز بعدها؛ أي بعد (لو)؛ فتسلّط العامل على ما بعد (إلا) جائز عند تقدّم (لو)؛ لأنّها بمنزلة التّفقي، ومثال: (لو كان معنا إلّا زيد)؛ أي وهنا وقع التّفريغ في التّفقي؛ وكأثها في الآية: (ما فيهما آهة إلّا الله).

ثمّ يقيس ابن هشام المثال الذي جوّزه المبرّد؛ وهو: (لو كان معنا إلّا زيد)، بمثالين؛ وهما: (لو جاءني ديار أكرمته)، و(لو جاءني من أحد أكرمته)، وهذان مثالان لا يقولهما العرب، وكما أورد

(1) انظر: الدسوقي، الحاشية، ط2، 77-76/1.

الدسوقي عن شيخه دردير: "وحاصل الردّ أنّ عندنا أشياء ملازمة للتّفي ولا يصحّ وقوعها بعد (لو)، ولو كان (لو) بمنزلة التّفي لصحّ وقوع ما لازم التّفي بعدها، والألزام للتّفي هو (ديّار)، و(من الزّائدة)"⁽¹⁾، ولم يجز القول بالمثالين الأخيرين؛ لوقوع ملازم التّفي بعد (لو) فبطل كون (لو) للتّفي؛ فبطل كون ما بعدها بدلًا؛ وذلك لأنّ شرط البدل تقدّم التّفي، كما شرط التّفريغ تقدّمه، وإذا بطل البدل.

ثمّ ينفى ابن هشام ورود (لو) للتّفي أصلًا؛ فهو يقيس عدم جواز قولهم في المثالين السّابقين بمثالين؛ هما: (ما فيها ديّار)، و(ما جاءني من أحد)؛ فهما لا يجوزان، ثمّ يسوق ابن هشام رأي سيبويه على أنّه هو الصّواب في: إنّ (إلا) وما بعدها صفة. وموافقة ابن هشام لسيبويه موافقة جزئية؛ لأنّ ابن هشام يسوق رأي سيبويه في موطن (إلا) وما بعدها، وسيأتي الكلام على تفرد ابن هشام عن سيبويه فيما سيأتي.

والمطابقة تعني مطابقة في الأفراد والتثنية والجمع؛ فهنا تكون للتخصيص، والمخالفة تعني أنّ يخالف ما قبلها ما بعدها؛ كأن يأتي ما قبلها جمع وما بعدها مفرد، أو ما قبلها مثنى وما بعدها مفرد. ثمّ يشير ابن هشام إلى مقتضى كلام سيبويه في أنّه لا يُشترط كون الموصوف جمعًا أو شبهه؛ وذلك لأنّ سيبويه مثل ب: (لو كان معنا رجلًا إلا زيد لغلبنا)، وسيبويه لا يجري (لو) مجرى التّفي، كما يقول المبرد؛ فكلمة (رجل) ليست جمعًا ولا شبيهة بالجمع، فلو قلنا إنّ رجلًا شبيه بالجمع؛ لأنّ (لو) للتّفي فهو حينئذٍ نكرة في سياق التّفي، وهي تعمّ كالجمع، لكنّ ابن هشام يستدلّ بأنّ سيبويه لا يجري (لو) مجرى التّفي، وهنا موافقة جزئية من ابن هشام لسيبويه في رأيه - وقد تمّت الإشارة إليها سابقًا - في أنّ (إلا) وما بعدها صفة، وهنا موافقة أخرى من ابن هشام لسيبويه في أنّه لا يجري (لو) مجرى التّفي، وأمّا التفرد من ابن هشام فحاصله أنّه يقيّد الضّابط بما قبل (إلا) وهو الموصوف، في كونه جمعًا أو شبهه.

ويشير ابن هشام في موطن آخر إلى قول المبرد في آية الأنبياء، وأنّ المبرد يقول إنّ (اسم الله

تعالى) بدل من آلهة، وقد رده ابن هشام في ذلك.⁽²⁾

(1) الدسوقي، الحاشية، ط2، 77-76/1.

(2) انظر: ابن هشام، مغني اللبيب، ط4، 697-696/2.

حقيقة الأمر أنّ المبرّد قد عدّ (إلا) التي في الآية على أنّها للاستثناء، ونقد سيبويه في أنّها وما بعدها صفة⁽¹⁾، إلا أنّ المبرّد قد عدل عن رأيه؛ ليتبع سيبويه في أنّها وما بعدها صفة⁽²⁾.

يذهب الباحث إلى ما ذهب إليه سيبويه والمبرّد - في رأيه الأخير - وابن هشام في أنّ إلا وما بعدها صفة؛ وذلك لما فيه من حُسن تخريج في اللفظ والمعنى.

9- (إذا) الفجائية ظرف مكان إن تلاها (إن) :⁽³⁾

مرّ بالتفصيل في هذا البحث أنّ ابن هشام وافق المبرّد في أنّ (إذا) الفجائية ظرف مكان إن لم تتلها (إنّ)، وهي المسألة الأولى من مسائل الموافقات، أمّا في حالة وجود (إنّ) فإنّ المبرّد يقول إنّ (إذا) ظرف مكان، ويخالفه ابن هشام في ذلك، وفي حديث ابن هشام عن (إذا) الفجائية، فإنّه قد عرض فيها بعض الآراء - كما مرّ في المسألة الأولى في فصل الموافقات - وهي:

أولها: حرف، وهو رأي الأخفش، واختاره ابن مالك. وثانيها: ظرف مكان، وهو رأي المبرّد، واختاره ابن عصفور. وثالثها: ظرف زمان، وهو رأي الزجاج، واختاره الرّمحشريّ.

يرجح ابن هشام الرّأي الأوّل؛ وذلك أنّه يدعمه بالترّجيح صراحةً إلا أنّ ابن هشام لم يقل به في كلّ حالاتها؛ فابن هشام يقصد التّرجيح مقيّدًا بذكر (إنّ) في القول بـ: (خرجتُ فإذا إنّ زيدًا بالباب).

(1) انظر: ابن ولّاد، الانتصار لسيبويه على المبرّد، ط1، 166-169. المسألة: (69).

(2) انظر: المبرّد، المقتضب، ط2، 408/4. يذكر المحقّق أنّ المبرّد نقد كلام سيبويه، ولكن في كلامه في المقتضب قد مثّل للوصف بـ"إلا"، ومثّل بأمتلة سيبويه وشواهدة الشعريّة، وهذا يعدّ رجوعًا عمّا قاله في نقد سيبويه، ويشير إلى أنّ ابن ولّاد قد ردّ ردًّا طويلاً على المبرّد في الانتصار، ولو أنّ ابن ولّاد وقف على ما في المقتضب؛ لعرف أنّ المبرّد عدل عن رأيه.

(3) انظر: ابن هشام، مغني اللّبيب، ط4، 120/1-121.

ومن الوهم أيضاً أن يُظنَّ أن ابن هشام علّق الرّأيين الآخرين؛ فمثال: (خرجتُ فإذا إنّ زيداً
بالباب) فيه ضابطٌ وجود (إنّ) المكسورة المشدّدة، ثمّ يُتبع ابن هشام المثال بقوله: "بكسر إنّ؛ لأنّ إنّ لا
يعمل ما بعدها فيما قبلها"، وفيها أنّ المعنى لا يحتمل إلّا أن تكون (إذا) هنا حرف؛ لأنّها لو كانت
ظرف مكان، أو زمان لاحتاجت إلى عامل.

يرى الباحث أنّ ابن هشام ارتضى رأي الأخصش في أنّها حرفيّة بتخصيص وتقييد بوجود (إنّ)،
وأنّ ناصب (إذا) عند القائلين بظرفيّتها؛ سواء أكانت مكانيّة أم زمانيّة في نحو: (خرجتُ فإذا زيدٌ
جالسٌ) الخبر المذكور، وهنا يعني أنّه إذا لم يكن في الكلام (إنّ) بعد إذا، وأنّ ناصبها (أي ناصب إذا)
عند من قال بظرفيّتها هو المقدّر في نحو: "فإذا الأسد" أي حاضرٌ، وإذا قدّرت أنّها الخبر فعاملها
(مستقرٌّ)، أو (استقرٌّ). ثمّ يشير ابن هشام إلى أنّ الأوضح يكون بذكر الخبر؛ أي لا بتقديره، وفي هذا
حُسن استدلال ابن هشام، ورجاحة منطقته في تخريج ذكر الخبر، وليس بتقديره. وخلاصة رأي ابن هشام
في (إذا) الفجائيّة تقييده بضوابط كما يأتي:

حرفٌ:

إن جاءت (إنّ) بعد (إذا)؛ لأنّ (إذا) تطلب عاملاً، ولا يعمل ما بعد إنّ فيما قبلها بحكم
صدارتها في الابتداء، ولا يصحّ على إطلاقه؛ فهو منتفٍ لأنّه في مجيء جملة يأتي بعد (إذا) مبتدأً نقدّر
فيه خبراً؛ والحرف لا يخبر به ولا عنه.

ظرف مكان:

يصحّ إن لم تأتِ (إنّ) تالية لـ (إذا)؛ فإن ذكر الخبر، فهو عامل النّصب فيها، وإن لم يُذكر الخبر
فَيُقدّر، (مع أولويّة ظهور الخبر، ويصحّ كونها ظرف مكان إن جاء المبتدأ اسم جثّة والخبر محذوف
ويقدّر. ولا تصحّ (إذا) على أنّها ظرفيّة مكاتيّة إن جاءت (إنّ) المكسورة المشدّدة بعد (إذا).

ظرف زمان:

يصحّ إن لم تأتِ (إنّ) تالية لـ (إذا)؛ مع وجود الخبر، وتصحّ إن كان الخبر محذوفاً ولم يكن المبتدأ اسم جئة (مع عدم تصريح ابن هشام بذلك)، ولا تصحّ ظرفيتها الزمانية إن جاءت (إنّ) المكسورة المشدّدة بعد (إذا)، ولا تصحّ كذلك إن حُذف الخبر وكان المبتدأ اسم جئة.

لم يتّضح رأي المبرّد فيما إذا كان قد قال بظرفيتها؛ فيقول إنّها حرف للمفاجأة، كقول: خرجتُ فإذا زيدٌ، فهي لا تكون ابتداءً، وتكون جواباً للجزاء كالفاء.⁽¹⁾

وهنا لم تتّضح حرفيتها أو ظرفيتها المكانية أو الزمانية؛ إذ يتحدّث عن فرق بين (إذا) الفجائية، و(إذا) التي للشّروط، لكنّه يوضّح في باب ما يُعرب من الأسماء ويُنّى أنّها ليست حرفاً، في قوله: "فأمّا (إذا) التي تقع للمفاجأة فهي التي تسدّ مسدّ الخبر، والاسم بعدها مبتدأ، وذلك قولك: جئتُك فإذا زيدٌ، وكلمتُك فإذا أخوك. وتأويل هذا: جئتُ، ففاجأني زيدٌ، وكلمتُك، ففاجأني أخوك".⁽²⁾

وهنا تتّضح ظرفيتها؛ إلا أنّ المبرّد لم يقدر الخبر؛ كونه يقول إنّ (إذا) التي للمفاجأة سدّت مسدّ الخبر. ويقول المبرّد في: (هذا باب ما يكون حالاً وفيه الألف واللام على خلاف ما تجرى به الحال لعلّة دخلت": "وتقول: خرجتُ من الدار فإذا زيد. فمعنى (إذا) ها هنا المفاجأة. فلو قلت على هذا: خرجتُ فإذا زيد قائماً كان جيّداً؛ لأنّ معنى فإذا، أي: فإذا زيد قد وافقني".⁽³⁾ ولم يذكر المبرّد (إذا) الفجائية في: (هذا باب ما جاء من الكلم على حرفين)⁽⁴⁾. لكنّه يورد حديثاً عن (إذا) التي للجزاء⁽⁵⁾؛ أي الشرطية.

(1) انظر: المبرّد، المقتضب، ط2، 56/2-57.

(2) السّابق، 178/3. وعلى هذا فالجملة بعدها اسمية في معنى الجملة الفعلية.

(3) السّابق، 274/3.

(4) السّابق، 179/1-190.

(5) السّابق، وذكر (إذا) في الشّروط 54/2-55. وانظر: "هذا باب ما تحتل حروف الجزاء من الفصل بينها

ويُنّى ما عملت فيه" 74/2-79، وانظر: "هذا باب ما يُعرب من الأسماء وما يُنّى" 177/3، وانظر: (هذا باب إضافة الأزمنة إلى الجمل): 347/4-351.

ومّا يدلّ على اضطراب فهم مراد سيبويه والمبرّد في (إذا) الفجائية ما يذكره المراديّ من اختلاف أقوال النحويّين في إذا الفجائية؛ فالأول: أنّها ظرف زمان؛ وهو مذهب: الرّجّاج، والرّياشيّ، واختاره ابن طاهر، وابن خروف، ونُسب إلى المبرّد. قيل: وهو ظاهر كلام سيبويه.

والثّاني: أنّها ظرف مكان؛ وهو مذهب: المبرّد، والفارسيّ وابن جيّ، ونُسب إلى سيبويه. واستدلّ القائلون بأنّها ظرف مكان، بوقوعها خبراً عن الجتّة، في نحو: (خرجت فإذا زيد). وأجاب الأولون بأنّه على حذف مضاف؛ أي: حضور زيد.

والثّالث: أنّها حرف؛ وهو مذهب الكوفيّين، وحكي عن الأخفش، واختاره الشّلوّبيّين في أحد قوليه، وذهب إلى هذا ابن مالك، واستدلّ على صحّته.⁽¹⁾ ويذكر العكبريّ أنّ (إذا) الفجائية ظرف مكان⁽²⁾، ولم يذكر له غير هذا الوجه. ويرجّح أبو حيّان الأندلسيّ قول العكبريّ.⁽³⁾ يقول ابن مالك في إذا الفجائية: "وتدلّ على المفاجأة حرفاً لا ظرف زمان خلافاً للرّجّاج، ولا ظرف مكان خلافاً للمبرّد"⁽⁴⁾، ثمّ يذكر: "وروي عن الأخفش أنّها حرف دالّ على المفاجأة، وهو الصّحيح عندي".⁽⁵⁾

ويذكر الأشمونيّ أنّ ابن مالك تبع الأخفش في القول بحرفيّتها، وأنّها ليست بظرف مكان، كما يقول ابن عُصفور تبعاً للمبرّد، ولا ظرف زمان كما يقول الرّمحشريّ تبعاً للرّجّاج.⁽⁶⁾

(1) انظر: المراديّ، الجني الدّاني، ط1، 374-375.

(2) انظر: العكبريّ، إعراب ما يشكّل من ألفاظ الحديث النبويّ، ط1، 46. في: (إذا التي للمفاجأة وضمير الشّأن بعدها).

(3) انظر: أبو حيّان الأندلسيّ، البحر المحيط، د.ط، 354/7-355.

(4) ابن مالك، شرح التّسهيل، ط1، 210/2.

(5) السّابق، 214/2.

(6) انظر: الأشمونيّ، شرح الأشمونيّ، ط1، 196/1-197.

وفي بحث جاء في تضارب أقوال النحاة في تصنيف (إذا) الفجائية ما فيه إنَّ الباحث لُدهش من تضارب أقوال النحاة في تصنيف (إذا)؛ فمنهم من يرى أنَّها ظرف، على اختلاف في ظرفيتها المكانيَّة، أو الزمانيَّة، وهناك من يقيّد الظرفيَّة بتضمينها معنى الفعل، ومنهم من يقول بحرفيتها، وأخيراً يميل بعضهم إلى تصنيفها في حقل الأفعال، وهو أضعف الأقوال جميعاً في تصنيفها، ويرى الباحثان أنَّ المبرّد في ظاهر كلامه لم ينصّ صراحة على ظرفيتها المكانيَّة أو الزمانيَّة، لكنَّ المتأخّرين فهموا من كلامه القول بظرفيتها المكانيَّة، وهذا عائدٌ إلى طبيعة المثال الذي ذكره المبرّد "جئتُك فإذا زيدٌ" فاكتفى بذكر المبتدأ، وإذا دُكر المبتدأ وحده بعد (إذا) الفجائية فإنَّها تكون خبراً عنه؛ فيتعيّن كونها ظرف مكان؛ إذ لا يجوز أن تكون ظرف زمان؛ لامتناع وقوعه خبراً عن الجئة، ويضعفان من يرى القول بظرفيتها المكانيَّة، أو الزمانيَّة، ثمَّ يذكران عدداً من الباحثين المحدثين ممَّن يرى أنَّها حرفيَّة، وهو ما يرجحانه.⁽¹⁾

وقد تمَّ ذكر اختلاف آراء النحاة في نوع (إذا) الفجائية في بحث آخر، وتمَّ الاتجاه فيه إلى أنَّ الأقرب فيها أنَّها حرفٌ لا ظرفٌ⁽²⁾.

(1) انظر: شفيع، والطَّوجي، إذا الفجائية: إشكاليَّة التصنيف والتَّركيب والعمل، مجلَّة التَّربية والعلم، م17، ع1، ص138-143.

(2) انظر: عطَّار، إذا الفجائية دراسة نحويَّة وصفية، مجلَّة جامعة الشارقة للعلوم الإنسانيَّة والاجتماعيَّة، م9، ع3، ص209-

ومَن يقول بحرفية (إذا) الفجائية من المحدثين: الشيخ محمود صافي⁽¹⁾، والشيخ محمد محيي الدين عبد الحميد⁽²⁾، والعلامة عباس حسن⁽³⁾، والدكتور عبده الراجحي⁽⁴⁾، والدكتور أيمن الشوّا⁽⁵⁾.

ويستدلّ الباحث على أنّ أقرب الآراء هو أن يقال إنّها حرف؛ برؤيته قوة تخريج ابن مالك في ذلك⁽⁶⁾، والمنطق المقنع في قول الشيخ محمود صافي، والشيخ محمد محيي الدين عبد الحميد، كما أنّه من باب عدم التأوّل وإيجاد الحجج والعلل للقول بطرفيتها، كما أنّ في ذلك تسهياً على الدارسين، وتقريب التّخريج فيها، وكذلك درج أكثر المحدثين في القول بحرفيتها.

10- (باء التعدية تعني المصاحبة):⁽⁷⁾

في ذكر ابن هشام حرف الجرّ الباء، يذكر معنى التعدية، وتُسمّى باء النّقل أيضاً؛ وهي المعاقبة للهمزة في تصيير الفاعل مفعولاً، وأكثر ما تعدّي الفعل القاصر، تقول في ذهب زيد: ذهب زيد،

(1) انظر: صافي، الجدول، ط4، 101/5. يقول في قوله تعالى ﴿إِذَا فَرِيقٌ مِّنْهُمْ يَخْشَوْنَ النَّاسَ كَخَشِيَةِ اللَّهِ﴾ (سورة النساء، جزء من الآية: 77): "إذا: في الآية الكريمة هي حرف، وتعرب إذا الفجائية، ويليهما المبتدأ والخبر، وأحياناً تليها جملة اسمية مصدرية بأنّ كقولنا: إن خرجت فإذا إنّ المطر نازل... هذا هو الأرجح والأقوى من رأي النّحاة، وبعضهم اعتسف الطّريق فجعلها ظرف زمان أو مكان، وأدّى به ذلك إلى تأويلات وتكلفات لا طائل تحتها".

(2) انظر: الأشمونيّ، شرح الأشمونيّ على ألفية ابن مالك، ط2، 276/1. يذهب إلى أنّ الصّحيح ما ذهب إليه الأخفش وجرى عليه ابن مالك؛ أي القائلين بحرفيتها؛ بدليل إجماعهم على صحّة قولهم: خرجت فإذا إنّ زيداً بالباب. - وانظر: الأشمونيّ، شرح الأشمونيّ على ألفية ابن مالك، ط1، 196/1-197. ويذكر المحقق حسن حمد في تحقيقه لشرح الأشمونيّ كلام الشيخ محمد محيي الدين عبد الحميد.

(3) انظر: حسن، النّحو الوافي، ط15، 280/2. يقول: "وقد تكون إذا للمفاجأة، والأحسن في هذه الحالة اعتبارها حرفاً"، ويشير في الحاشية أنّه يجوز اعتبارها ظرف زمان أو مكان أيضاً، بمعنى: "ففي الوقت أو ففي المكان".

(4) انظر: الراجحيّ، التّطبيق النّحويّ، ط1، 153، 345.

(5) انظر: الشوّا، من أسرار الجمل الاستنافية، ط1، 297.

(6) انظر: ابن مالك، شرح التّسهيل، ط1، 214/2-215.

(7) انظر: ابن هشام، مغني اللّيب، ط4، 138/1.

وأذهبته، ويجعل ابن هشام منها قوله تعالى: ﴿ذَهَبَ اللَّهُ نُورَهُمْ﴾ (سورة البقرة، جزء من الآية: 17)، ثم يذكر ابن هشام أنه قرئ بها: (أذهب) وهي بمعنى القراءة المشهورة.

ويورد الدسوقي في حاشيته شرح كلام ابن هشام فيها إنها تعديّة خاصّة مختصّة بالباء؛ وهي تصيير الفاعل مفعولاً، والمعاقبة للهمزة؛ أي المناوبة لها، فإن وجدت إحداها لا توجد الأخرى، وتصيير الفاعل تعني تضمين الفعل معنى التصيير؛ فنقول ذهب بزيد؛ أي صيرته ذاهباً، ومعنى الآية: صير الله نورهم ذاهباً، والأصل ذهب نورهم؛ فنورهم فاعل ذهب، وإذا أريد إدخال الباء صيرت النور الذي هو فاعل مفعولاً؛ لكون الذهاب فاعلاً لفعل آخر.⁽¹⁾

ثم يذكر ابن هشام قول المبرد والسهيلي (ت: 581هـ)⁽²⁾ في أنّ بين التّعديتين فرقاً، وأنك إذا قلت: "ذهبت بزيد" كنت مصاحباً له في الذهاب، ويعقب على قوليهما أنه مردودٌ بالآية؛ أي يقصد ذهاب النور، أمّا قوله تعالى: ﴿وَلَوْ شَاءَ اللَّهُ لَذَهَبَ بِسَمْعِهِمْ وَأَبْصَرِهِمْ﴾ (سورة البقرة، جزء من الآية: 20) فيحتمل أنّ الفاعل ضمير البرق.

ويذكر الدسوقي أنّ قصدهما بالتّعديتين: تعديّة باء النّقل، وتعديّة الهمزة، ومصاحباً له تعني: على خلاف إذا قلت: أذهبتُ زيداً فإنه لإشعار له بهذا المعنى؛ إذ معناه صيرته. ويردّه ابن هشام بالآية؛ لأنه يستحيل أن يكون المولى مصاحباً لنورهم في الذهاب؛ بحيث يذهب مع النور. أمّا ذكر ابن هشام لآية مشيئة ذهاب سمعهم وأبصارهم فيقصد به أنه لا يصحّ الرّد على كلام المبرد والسهيلي بهذه الآية؛ وذلك لأنه يحتمل أنّ فاعل (ذهب) عائد على البرق؛ فالبرق لا يستحيل ذهابه مع السمع والبصر، ويحتمل أن يكون عائداً على الله، وإذا كان عود الضمير على الله ففيه ردّ عليهما، أمّا إذا كان عوده على ضمير البرق فلا ردّ فيه.

(1) انظر: الدسوقي، الحاشية، ط2، 109/1.

(2) أبو زيد وأبو القاسم عبد الرحمن بن عبد الله بن أحمد بن أصبغ بن حُبَيْش الإمام السّهيلي الخثعمي الأندلسي المالقي الحافظ (ت: 581هـ). انظر: السيوطي، بغية الوعاة، ط1، 81/2.

أما السّهيليّ فيرى أنّ باء التّعديّة غير الهمزة؛ وذلك أنّه ينكر على أهل اللّغة قولهم إنّ (سرى) و(أسرى) بمعنى واحد، ودلّ ذلك أنّهم لم يُحقّقوا العبارة، ويذكر أنّ النّحويين تسامحوا في الباء والهمزة، وجعلوها بمعنى واحد في حكم التّعديّة، ويرى أنّ الباء تُعطي في التّعديّة طرفاً من المشاركة في الفعل، ولا تعطيه الهمزة؛ (فأقعدته): جعلته يقعد، ولكّنك شاركته في القعود، فجذبته بيدك إلى الأرض، أو نحو ذلك، فلا بدّ من طرفٍ من المشاركة إذا قعدت به، ودخلت به، وذهبت به، بخلاف أدخلته، وأذهبته، وفي معنى الذّهاب في آيتي البقرة، فيتعالى الله - سبحانه - عن أن يوصف بالذّهاب، ويضاف إليه طرف منه، وإتّما معناه أنّ التّور والسّمع كان بيده سبحانه.⁽¹⁾

والصّواب عند المرادّي في باء التّعديّة قول بعضهم: هي الدّاخلّة على الفاعل، فتصيره مفعولاً؛ ليشمل المتعدّي واللازم، ويشير إلى مذهب الجمهور في أنّ باء التّعديّة بمعنى همزة التّعديّة، لا تقتضي مشاركة الفاعل للمفعول، ثمّ يذكر رأي المبرّد والسّهيليّ إلى أنّ باء التّعديّة تقتضي مصاحبة الفاعل للمفعول في الفعل، بخلاف الهمزة، ويورد قول السّهيليّ: إذا قلت: قعدت به، فلا بدّ من مشاركة، ولو باليد. ثمّ يورد الرّد عليهما بقوله تعالى: ﴿ذَهَبَ اللَّهُ بِنُورِهِمْ﴾ (سورة البقرة، جزء من الآية: 17)؛ لأنّ الله تعالى لا يوصف بالذّهاب مع التّور. أجيّب بأنّه يجوز أن يكون تعالى وصف نفسه بالذّهاب، على معنى يليق به، كما وصف نفسه بالمحيء، في قوله تعالى: ﴿وَجَاءَ رَبُّكَ﴾ (سورة الفجر، جزء من الآية: 22)، ويقول المرادّي فيه: "هذا ظاهر البعد. ويؤيّد أنّ باء التّعديّة بمعنى الهمزة قراءة اليمانيّ: (أذهب)"⁽²⁾، وقد خالف السّفاقسيّ (ت: 742هـ)⁽³⁾ المبرّد أيضاً.

(1) انظر: السّهيليّ، الرّوض الأُنْفُ، ط1، 412/3-414.

(2) المرادّي، الجنيّ الدّاني، ط1، 38.

(3) أبو إسحاق إبراهيم بن محمّد بن إبراهيم بن أبي القاسم القيسيّ المالكيّ العلّامة برهان الدّين السّفاقسيّ النّحويّ (ت: 742هـ).

انظر: السّيوطيّ، بغية الوعاة، ط1، 425/1. - انظر: السّفاقسيّ، التّحفة الوفيّة بمعاني حروف العربيّة، مجلّة جامعة الإمام محمّد بن سعود الإسلاميّة، ع19، ص206.

11- (بل) عاطفة وناقلة لمعنى التّفي والتّهي إن تقدّماها وتلاها مفرد⁽¹⁾:

يذكر ابن هشام أنّ (بل) إن تلاها مفردٌ فهي عاطفة، وإن تقدّمتها أمر أو إيجاب، فهي تجعل ما قبلها كالمسكوت عنه؛ فلا يُحكم عليه بشيء، وإثبات الحكم لما بعدها، أمّا إن تقدّمتها نفي أو نهي فهي لتقرير ما قبلها على حالته، وجعل ضده لما بعده، نحو: (ما قام زيدٌ بل عمرو، ولا يقيم زيدٌ بل عمرو)، ثمّ يعرض إجازة المبرّد وعبد الوارث⁽²⁾ في أن تكون ناقلةً معنى التّفي والتّهي إلى ما بعدها، وقد يتوهّم أنّ ابن هشام يرجّح قوليهما؛ ذلك لأنّه قال: "وعلى قولهما فيصحّ: "ما زيدٌ قائماً بل قاعداً، أو قاعدٌ"، وليس كذلك، كما سيأتي.

و(قاعدٌ) بالرفع؛ خبر لمبتدأ محذوف تقديره (هو)؛ فالقعود مثبتٌ - كما يورد الدّسوقي - وهنا إنّما دخلت على جملة لا على مفرد، فليست عاطفة، بل إنّها حرف ابتداء، واحتيج تقدير المبتدأ؛ لأنّ (ما) لا تعمل في الإيجاب⁽³⁾.

ويُردّ وهم ترجيح ابن هشام لرأي المبرّد وعبد الوارث في أنّ ابن هشام إنّما أراد نفي ذلك، لا إثباته وترجيحه؛ وذلك أنّ نفي رأييهما من دون إشارة صريحة منه، يُفهم من ثلاثة أوجه:

أولهما: أنّ ابن هشام حين قدّم لكلامه في أنّه إن تقدّمتها نفي أو نهي، أوضح أنّها تقرير لما قبلها، وأنّها تجعل الضدّ لما بعدها، وفي هذا مخالفة لرأييهما المحجّوز لنقل المعنى إلى ما بعدها.

ثانيهما: إيراد ابن هشام عبارة أنّه يصحّ على قولهما: (ما زيدٌ قائماً بل قاعداً، وبل قاعدٌ) إنّما هي مُحاكاة على سبيل الإنكار؛ كقولك لمن تراه ينكر أمراً ما: (يصحّ قولك كذا، لو أنّ كذا كان كذا).

(1) انظر: ابن هشام، مغني اللبيب، ط4، 152/1.

(2) يقول محققا المغني 152/1: "لعله أبو المكارم عبد الوارث بن عبد المنعم، عالم في النحو واللغة والأدب، أخذ عن أبي العلاء المعريّ". - انظر: الصّفديّ، الوافي بالوفيات، ط1، 189/19: (أبو المكارم عبد الوارث بن محمّد بن عبد المنعم بن عيسى بن محمّد بن عيسى ابن أبي حماد المطوعيّ المالكيّ الأبحريّ). ولم يُثبت تاريخ وفاته. ولم يعثر الباحث له على ترجمة في كتب التراجم التي رجعت إليها.

(3) انظر: الدّسوقيّ، الحاشية، ط2، 120/1-121.

ثالثهما: تعقيب ابن هشام بقوله: "ويختلف المعنى"، فعلم أنه لا يجوز ما ذهبوا إليه.

ومعنى اختلاف المعنى: أن (بل قاعدًا): أي بل ما زيدٌ قاعدًا؛ فنقلت النفي إلى ما بعدها، وصار نفي القيام مسكوتًا عنه، ومعنى (بل قاعدٌ): فتكون خبرًا لمبتدأ محذوف تقديره (هو)؛ فالفعود مثبت، فثبت الضدّ لما بعدها، وفي (بل هو قاعد) دخول (بل) على جملة لا على مفرد، فليست عاطفة، بل حرف ابتداء، وإثما احتيج لتقدير المبتدأ؛ لأنّ (ما) لا تعمل في الإيجاب.⁽¹⁾

وجاء في كتاب (ضياء السالك إلى أوضح المسالك) ما نقله ابن هشام عن إجازة المبرد نقل معنى النفي والنهي إلى ما بعد (بل): "وأجاز المبرد كونها ناقلة معنى النفي والنهي لما بعدها؛ فيجوز على قوله: ما زيد قائمًا بل قاعدًا، على معنى: بل ما هو قاعدًا".⁽²⁾ وشرح قول ابن هشام أنه: "قيل: إن مثل هذا الاستعمال لم يسمع عن العرب؛ لأنه يلزم عليه أن (ما) لا تعمل في (قائمًا) شيئًا؛ لأنّ شرط عملها بقاء النفي في المعمول، وقد انتقل عنه. وقد أجيب بأنّ الانتقال جاء بعد مضيّ العمل فلا يضر".⁽³⁾

والتأخر في نحو الكوفيين - كما نُقل عنهم - يعلم أنّهم توسّعوا في الرواية، وتوسّعوا في الجواز، بل واعتدوا بالرأي الواحد، وعمّموا الظاهرة الفردية، وقبلوا كلّ ما جاء عن العرب، وقبلوا الروايات الشاذة، وأحيانًا قد اكتفوا بغريب الكلام، وأخذوا من عرب الحواضر، وتوسّعوا في المكان.⁽⁴⁾

(1) انظر: الدسوقي، الحاشية، ط2، 120/1-121.

(2) التجار، ضياء السالك إلى أوضح المسالك، ط1، 212/3.

(3) السابق، ط212/3.

(4) انظر: المخزومي، مدرسة الكوفة، ط2، 376-377، وغيرها. - وانظر: خديجة الحديثي، المدارس النحوية، ط3، 138-

143. وانظر: السيد، مدرسة البصرة، ط1، 145-153. - وانظر: الطويل، الخلاف بين النحويين (دراسة وتحليل وتقييم)،

ط1، 592-593. وانظر: جعفر، اختلاف النحاة ثماره وآثاره في الدرس النحوي، رسالة ماجستير، ص326. - وانظر:

معروف، اختلاف الآراء النحوية بين مدرسة البصرة والكوفة (دراسة وصفية تحليلية)، بحث تخرّج (بكالوريوس)، ص50-55. -

وانظر: طلافحة، وأبو دلو، الخلاف النحوي وحقيقة المدارس النحوية، اللقاء للبحوث والدراسات، م16، ع2، ص69-70.

يقول المبرّد في (بل): "ومعناها الإضراب عن الأوّل والإثبات للثاني، نحو قَوْلِكَ: ضربت زيداً بل عمراً، وجاءني عبد الله بل أخوه، وما جاءني رجلٌ بل امرأة".⁽¹⁾

وينسب السيوطي في الهمع إلى ابن مالك إنكاره على المبرّد إجازته نقل النّفي أو التّهي إلى ما بعد (بل)⁽²⁾؛ وعلى هذا، لم يكن ابن هشام قد سبق إلى فهم مراد المبرّد، ولم يكن قد سبق إلى تأويل كلامه أيضاً.

والباحث -هنا- لا يوافق ما نقل ابن هشام عن المبرّد، وأنّ فهم ابن هشام لما قاله المبرّد كان من قبيل الاحتمال؛ وذلك لأنّ المبرّد لم يؤكّد أنّ الإثبات للثاني بعد (بل) مع نقل النّفي إليه؛ ففيه احتمال لأن يكون ذلك قصده، وفيه احتمال آخر أن يكون قصد المبرّد إثبات الحكم للثاني من دون نقل النّفي إليه أيضاً؛ فالمثال المذكور عند المبرّد: "ما جاءني رجلٌ بل امرأة" يحتتمل أن يكون المعنى: ما جاءني رجل بل ما جاءني امرأة (على ما ينسب ابن هشام للمبرّد)، ويحتتمل أن يكون المعنى في قصد المبرّد: ما جاءني رجلٌ بل جاءني امرأة؛ أي عدم نقل النّفي إلى الثاني.

ومّا يدعم قول الباحث ما جاء في شرح حديث الجوّجريّ (ت: 889هـ)⁽³⁾ عن مخالفة المبرّد الجمهور في تجويزه أنّ (بل) ناقلة لمعنى النّفي والتّهي لما بعدها: "مذهب الجمهور أنّ (بل) بعد النّفي والتّهي تكون لتقرير ما قبلها على حالته وإثبات ضده لما بعدها. والمبرّد وافقهم على ذلك، وأجاز القول الآخر على زعم بعضهم".⁽⁴⁾

وما جاء في شرح كلام الجوّجريّ أنّ المبرّد قد وافق الجمهور، وفي زعم آخرين أنّه أجاز نقل معنى النّفي؛ ويُخلص إلى أنّه لم يثبت عن المبرّد ما نسبته إليه ابن هشام.

(1) المبرّد، المقتضب، ط2، 150/1.

(2) انظر: السيوطي، همع الهوامع، ط1، 180/3.

(3) محمّد بن عبد المنعم بن محمّد الجوّجريّ (ت: 889هـ). انظر: الرّزكليّ، الأعلام، ط15، 251/6.

(4) الجوّجريّ، شرح شذور الذهب، ط1، 813/2.

12- (أحاشي) مضارع (حاشا) الاستثنائية: (1)

مرّ في المسألة الثانية من البحث: (تأتي حاشا الاستثنائية حرف جرّ، وتأتي فعلاً متعدّياً جامداً) في الفصل الثاني من البحث: (موافقات ابن هشام للمبرّد) أنّ ابن هشام وافق المبرّد ومن معه -من غير تصريح- فيما ذهبوا إليه من أنّها تستعمل كثيراً حرفاً جازماً، وقليلًا فعلاً متعدّياً جامداً؛ لتضمّنه معنى إلا، وقد بيّن الباحث أدلّة موافقة ابن هشام لهم.

إلا أنّ ابن هشام يردّ قول المبرّد في أنّ (أحاشي) مضارع (حاشا) الاستثنائية، واصفاً أنّ المبرّد قد توهم في ذلك؛ فيردّ ابن هشام قوله في أنّ (حاشا) الاستثنائية حرف، أو فعل جامد لتضمّنه معنى إلا؛ فابن هشام لا يعترض على المبرّد في القول بحرفيتها أو فعليتها، وإنّما يعترض على قول المبرّد إنّ (أحاشي) مضارع حاشا التي يُستثنى بها؛ فابن هشام يرى أنّ (أحاشي) دليل على تصرّف (حاشا) الفعلية المتعدّية المتصرّفة.

وعلى ما تقدّم فابن هشام يرى في حرفيتها أنّه لا يأتي فيها صورة أخرى، وفي قوله بفعليتها الجامدة؛ أي فلا يشتقّ منها؛ كقولنا في (ليس) إنّّه فعل جامد؛ فلا يأتي منه مضارع أو أمر.

يقرّ ابن هشام أنّ حاشا الاستثنائية تأتي حرفاً أو فعلاً جامداً، ويردّ رأي سيويوه وأكثر البصريين في أنّها حرفٌ دائماً بمنزلة إلا. (2)

يورد المبرّد أنّ حاشا وخلا من حروف الاستثناء، ويذكر أنّهما من أفعال الاستثناء. (3)
وجاء عند أبي البركات الأنباري رأي المبرّد. (4).

(1) انظر: ابن هشام، مغني اللبيب، ط4، 164/1.

(2) السابق، 165/1-166.

(3) انظر: المبرّد، المقتضب، ط2، 391/4، 426/4. ولم يرد قول المبرّد في أنّ (أحاشي) مضارع حاشا؛ لا في حرفيتها ولا في فعليتها.

(4) انظر: أبو البركات الأنباري، الإنصاف، د.ط، 226/1. المسألة (37): (حاشي في الاستثناء، فعل أو حرف أو ذات وجهين). وفيها: قول الكوفيّون بفعلية (حاشا) في الاستثناء، والبصريّون إلى أنّه حرف جرّ، وذهب المبرّد إلى أنّه يكون فعلاً ويكون حرفاً.

كما جاء عند المراديّ في حاشا الاستثنائية استدلال المبرّد على فعلية (أحاشي) بتصرفها؛ أي بتصرف (حاشا) الاستثنائية، ثمّ يورد أنّ هذا أجيب بأنّ أحاشي يجوز أن يكون تصرف فعل من لفظ حاشا الذي هو حرف يُستثنى به.⁽¹⁾

يميلُ الباحث إلى ما انتهجه ابن هشام في ردّه على المبرّد؛ فالباحث يرى في ثبات الحرفيّة لحاشا الاستثنائية عدم اقتضاء أن تكون (أحاشي) مضارعها؛ فالحرف ثابت لا يُشتقّ منه، حتّى وإن كان فيما تحمله (حاشا) الاستثنائية من معنى الفعل؛ أي أستثنى؛ إلاّ أنّه من البعد أن يكون (أحاشي) مضارع حاشا الاستثنائية، وكلام المبرّد مقبول في أنّ (أحاشي) مضارع حاشا، ودليل على تصرفها؛ لكن ذلك تخريج مقبول في حاشا الفعلية المتعدية المتصرفة، لا في حاشا التي للاستثناء.

13- (حاشا) التنزيهية فعل⁽²⁾:

يتكلّم ابن هشام على حاشا التنزيهية، ويذكر رأيه المخالف للمبرّد ومن معه، وحاصله أنّ ابن هشام يرى أنّ (حاشا) تنزيهية؛ في نحو قوله تعالى: ﴿حَشَّ لِلَّهِ﴾ (سورة يوسف، جزء من الآية: 31).

ثمّ يأتي ابن هشام لرأي المبرّد وابن جنّي والكوفيّين في (حاش) في سورة يوسف على أنّها فعل، وحجّتهم -على ما ذكر- من جانبين: أنّهم يتصرفون فيها بالحذف، وكذلك لإدخالهم إيّاها على الحرف.

فمعنى أنّها تنزيهية -على ما يذكر الدسوقي- أي لمجرّد التنزيه، وهذا لا يُنافي أن تكون (حاشا) الاستثنائية فيها تنزيه، ومعنى أنّها تنزيهية؛ أي تُذكر لتنزيه المولى -جلّ جلاله- ابتداءً، وتنزيه من يُراد تنزيهه بعد ذلك، وهي الداخلة على اسم الله -سبحانه وتعالى- فكأنّهم يقولون: تنزه المولى عن أن يوجد هذا الأمر في هذا الشخص، وفيه من المبالغة ما لا يخفى. وتخريج الآية يعني أنّ معناها: جانب يوسف المعصية لأجل الله، أمّا تصرفهم فيها بالحذف -كما يقولون- فمعناه: أنّ العرب حذفوا الألف التي بعد

(1) انظر: المراديّ، الجني الداني، ط1، 561-564.

(2) انظر: ابن هشام، مغني اللبيب، ط4، 164/1-165.

الشين، وقد تُحذف الألف التي بعد الحاء، وفي قولهم أُمَّها فعل؛ ينبني عليه أنّ الفاعل ضمير يعود على من يُقصد تنزيهه، وتكون اللام للتعليل.

وينبّه الباحث -هنا- إلى أنّ الدسوقي لا يعني بلام التعليل ما عهده دارس النحو في أنّها اللام الناصبة؛ لأنّ الناصبة إنّما تدخل على المضارع فتنصبه؛ سواء أكان النصب بأن مضمرة بعدها كما جاء عن البصريين، أم كانت هي الناصبة بنفسها كما جاء عن الكوفيين؛ إذ لا يخفى على الدسوقي الفرق بين اللامين حتمًا، وقصد من أنّ (اللام الداخلة على اسم الله تعالى) لام للتعليل؛ أي بيان المنزّه.

ثمّ يفند ابن هشام احتجاجهم بهذين الدليلين؛ فالدليلان هذان -كما قال- يناقيان الحرفيّة، ولا يُثبتان الفعلية؛ وتأويلهم لمعنى الآية لا يتأتّى؛ فهو يرى أنّ (حاش) اسم؛ ويردّ قولهم على أنّها فعلية؛ ويحتجّ على اسميتها بقراءة من قرأها بتنوين النصب ﴿حاشًا لله﴾، ثمّ يرّد زعم من قال إنّها حرف جرّ بثلاث حُجج:

أولها: إنّ الجارّة إنّما هي الواردة في الاستثناء.

ثانيها: ورودها منوثةً عند من قرأ بذلك.

ثالثها: دخولها على اللام (لله) في قراءة السبعة؛ والجارّ لا يدخل على الجارّ.

ينتصر الدسوقي لابن هشام في شرح معنى أنّ تكون (حاشا) تنزيهية؛ فالدسوقي يرى أنّ قول ابن هشام باسميتها دليل على صحّة رأيه؛ وذلك لأنّ جعلها فعلية يكون القصد بها تنزيه المتكلم من أراد تنزيهه من الخلق لا من الله جلّ جلاله.⁽¹⁾

أمّا خلاصة المسألة فتتمثّل في أنّ ابن هشام يرى أنّ (حاش) اسمٌ مرادف للبراءة من الشّيء؛ أي براءة الله، ثمّ براءة المقصود تنزيهه من الخلق عن كونه لا يطهر يوسف من البشرية، في قوله تعالى: (حاشًا

(1) انظر: الدسوقي، الحاشية، ط2، 131/1.

الله)، وأنه يردّ زعم من قال بفعليّتها، ويردّ من زعم أنّها حرف جرّ، وكذلك ردّ زعم من قال إنّها اسم فعل بمعنى: أتبرأ، أو برئت؛ بزعمهم أنّه مبنيٌّ.

فردّه زعم من قال بفعليّتها؛ فله أسباب:

أولاً: لأنّ أدلّتهم لا تنافي الحرفيّة، ولا تثبتان الفعلية.

ثانياً: أنّها وردت منوّنة بالنّصب.

ثالثاً: تأويلهم للمعنى غير مقبول.

أمّا ردّه زعم من قال إنّها حرف جرّ؛ فمتأتّ من:

أولاً: أنّ الجارّة تكون في الاستثناء.

ثانياً: أنّها وردت منوّنة (أيّ فالحرف لا يُنوّن)، والجارّ لا يدخل على الجارّ؛ فقد دخلت على اللّام في قراءة السّبعة، وقد تُرك التّنوين في قراءتهم؛ لبناء (حاشا) لشبهها بـ (حاشا) الحرفيّة.

وأما ردّه زعم من قال إنّها اسم فعل (مضارعاً أو ماضيّاً)؛ وذلك لبنائها؛ فمردودٌ عند ابن هشام؛ وذلك لإعرابها في بعض اللّغات.

وقد يُعترض ردّ ابن هشام في قوله بإعرابها - كما جاء عند الدّسوقي - بأنّها مبنية لاحتفال أنّه تنوين تنكير؛ فاسم الفعل ينوّن تنوين تنكير، ثمّ يعود الدّسوقيّ فيجيب عن الاعتراض على ابن هشام في أنّ تنوين التّنكير ليس قياسيّاً في أسماء الأفعال؛ بل هو قياسيّ في ألفاظ مخصوصة، وليس (حاشا) منها. لكنّ الدّسوقيّ يورد اعتراضاً آخر على ردّ ابن هشام في جواب من قال إنّها معربة، ويرى أنّ هناك ردّاً

أقوى من ذلك؛ وهو أن يُقال إنه لا يلزم من البناء كونها اسم فعل؛ لجواز أن يكون البناء؛ لشبهها بالحرف لفظاً ومعنى، وهذا ردّ الشّمنيّ بتصريح الدّسوقيّ.⁽¹⁾

ويرى الباحث أنّ هذه الاعتراضات التي سُجّلت على ابن هشام فيها من الصّواب ما فيها.

ولعلّ المطّلع ينظر إلى كيفة توجيه ابن هشام لقراءة الآية القرآنيّة فيما يطوّع الاستدلال النّحويّ، كما أنّه لا يخفى علم ابن هشام بالقراءات القرآنيّة، وسعة اطلاعه.

يرى الباحث في ردّ ابن هشام حجّة القائلين بفعليّة (حاش) تناقضين:

أولهما: تناقض عند الكوفيّين.

ثانيهما: تناقض عند ابن هشام.

أمّا تناقض الكوفيّين؛ فحاصله أنّهم زعموا أنّ (السّين) الدّاخله على المضارع حرف، وهي مقتطعة من (سوف)؛ أي إنّهم يرون أنّ ما يدخله الحذف فليس بحرف؛ لماذا إذن لا يرون حرفيّة (حاشا) بناءً على تطبيقهم قاعدة (السّين) في (سوف)؟ وعلى رأيهم يتخرّج أنّ (سوف) حرف يُقال فيه: (سف)؛ بحذف أوّسطه، ويُقال فيه: (سو) بحذف آخره.⁽²⁾

والباحث يجد أنّ ابن هشام نفسه لم يسلم من التّناقض ههنا؛ فهو يرى -في فصلٍ عقده في سوف- في أنّه يُقتطع من (سوف)؛ فتُحذف الواو منه، وتُحذف الفاء منه، مع مخالفته الكوفيّين صراحةً في رأيهم أنّ السّين جزء من سوف، إلّا أنّه يُسلّم أنّه يُقتطع من (سوف)، ويقال فيه: (سف)، و(سو)، وكذلك فإنّ ابن هشام يرى -أيضاً- أنّ (لعلّ) تُحذف منها اللّام وتبقى حرفاً تابعاً بذلك الكوفيّين⁽³⁾،

(1) انظر: الدّسوقيّ، الحاشية، ط2، 132/1.

(2) انظر: ابن هشام، مغني اللّبيب، ط4، 184/1. - وانظر: أبو البركات الأنباري، الإنصاف، د.ط، 232/1. ورد في المسألة (37): (حاشى في الاستثناء، فعل أو حرف أو ذات وجهين).

(3) انظر: ابن هشام، مغني اللّبيب، ط4، 206/1. (في مبحث علّ)، وفي: 379/1 (في مبحث لعلّ).

لكنه حينما ردّ حجة القائلين بفاعليتها (لتصرفهم فيها بال حذف، ولدخولها على الحرف) ردّ حجّتهم بأنّ (هذان ينافيان الحرفيّة، ولا يثبتان الفعليّة)؛ أي إنّ الحذف ينافي الحرفيّة، فكيف له أن يثبت حرفيّة (سوف)، وحرفيّة (لعلّ) رغم الحذف، وينفي حرفيّة (حاش) رغم الحذف؟

ويوردُ الدّسوقيّ اعتراضاً آخر على ابن هشام في نفيه دليل من زعم بفاعليتها في أنّ (حاشا) لا تدخل على حرف؛ لاحتمال أنّ اللّام حرف جرّ زائد أتى به لقصد العوض عن ألف (حاش)، واعترض ابن هشام -أيضاً- في رفضه لمعنى التّأويل عند من قال بفاعليتها في الآية من سورة يوسف عليه السّلام؛ إذ إنّهم قالوا إنّ (حاش) بمعنى: (جانب يوسف المعصية لأجل الله)، ووجه الاعتراض من ابن هشام عليهم: بأنّ هذا التّأويل لا يتأتّى في آية: ﴿حَشَ لِلَّهِ﴾ (سورة يوسف، جزء من الآية: 31)؛ وذلك أنّ النّسوة لما لمّن امرأة العزيز (زليخا) في عشقها ليوسف -عليه السّلام- فقالت له: اخرج عليهنّ، فبمجرد أن رأينه قطعن أيديهنّ من شدّة العشق، وقلن: (حاشَ لله) تعجبًا من حسنه، ووجه الاعتراض على اعتراض ابن هشام بأنّ المعنى ليس: (جانب يوسف المعصية لأجل الله)؛ لأنّه ليس مقام تنزيه من معصية؛ إذ ليس هناك معصية يُنزه عنها.⁽¹⁾

يرى الباحث أنّ القول ب (حاشا) تنزيهيّة، رأي تفرّد به ابن هشام -مع عدم تصريحه بذلك- عن نحاة البصرة والكوفة، كما أنّ ابن هشام تفرّد عنهم في جعلها اسمًا؛ ذلك أنّ البصريّين (عدا المبرّد) يقولون بحرفيتها دائمًا؛ فهي عند سيبويه حرف؛ فيقول: "وما جاء من الأسماء فيه معنى (إلا) فغير، وسوى. وما جاء من الأفعال فيه معنى (إلا) فلا يكون، وليس، وعدا، وخلا. وما فيه معنى ذلك المعنى من حروف الإضافة وليس باسم فحاشى وخلا في بعض اللّغات".⁽²⁾ ويقول أيضًا: "وأما (حاشا) فليس باسم،

وقد ذكر العُكْبَرِيُّ مسألة اللّام الأولى في (لعلّ)، فهي مسألة خلافية؛ فالبصريّون يقولون بزيادتها، والكوفيّون يقولون إنّها أصل. - انظر: العُكْبَرِيُّ، التّبيين عن مذاهب النّحويّين البصريّين والكوفيّين، ط1، 359-361.

(1) انظر: الدّسوقيّ، الحاشية، ط2، 131/1.

(2) سيبويه، الكتاب، ط3، 309/2.

ولكنّه حرف يجزّ ما بعده كما تجزّ (حتّى) ما بعدها، وفيه معنى الاستثناء⁽¹⁾. أمّا الكوفيّون فيرون فعليّتها.

يتوجّه الباحث توجّه ابن هشام والدّسوقيّ؛ فيرى صواب رأييهما؛ فأما صواب رأي ابن هشام في القول باسميّتها فوجهه رؤية المنطق وسلامة الاستدلال في الحجّة، وأمّا الدّسوقيّ؛ فالآن في انتصاره لقصد ابن هشام فيه ما يظهر من رجاحة في حُسن التّأويل، ورجاحة المنطق اللّغويّ، وحُسن التّخريج.

14- (مخفوض حتّى قد يأتي مضمراً):⁽²⁾

يتحدّث ابن هشام عن وجهٍ من وجوه (حتّى)، تكون فيه -وهو الغالب- لانتهاء الغاية المكانيّة؛ أي حرفاً جازاً بمنزلة (إلى) في المعنى والعمل؛ إلا أنّ (حتّى) تخالف (إلى) في أمور؛ ومنها: أن يكون مخفوضها ظاهراً لا مضمراً؛ ويُقصد بالمضمّر أي أن يكون ضميراً، ويصرّح ابن هشام بمخالفته للكوفيّين والمبرّد ههنا.

أي إنّ المبرّد قد أجاز أن يكون مجرور (حتّى) ضميراً، وحمل ابن هشام قول الشّاعر: "حتّاك" على أنّه ضرورة، إلا أنّه لم يرد عن المبرّد القول بذلك.⁽³⁾

بهذا يكون ابن هشام قد تماشى مع سيبويه الذي لا يقول بإضمارٍ بعد حتّى، ففي بابٍ من أبواب كتاب سيبويه المسمى ب(هذا باب ما لا يجوز فيه الإضمار من حروف الجرّ) يقول: "واستغنوا عن الإضمار في حتّى بقولهم: رأيتهم حتّى ذاك، وبقولهم: دعه حتّى يوم كذا وكذا، وبقولهم:

(1) سيبويه، الكتاب، ط3، 349/2.

(2) انظر: ابن هشام، مغني اللّيب، ط4، 166/1.

(3) انظر: المبرّد، المقتضب، ط2، 41-38/2.

دعه حتى ذاك"⁽¹⁾، ويقول كذلك: "ولا تقول: حتّاه".⁽²⁾

فابن هشام قد خالف الكوفيّين -أيضاً- في هذه المسألة، وتماشى مع سيبويه، وفي كلام سيبويه في عدم إجازته للقول ب(حتّاه)؛ وذلك للفرق بين إلى وحتّى، إذ إنّ (حتّى) لا تقوم مقام (إلى)؛ لأنّ (حتّى) لا تصلح لأن تكون في موضعها؛ فإلى لانتهاه الغاية، وهي أعمّ في الكلام من (حتّى)، وقد ذكر ابن هشام أنّ (حتّى) تضعف في الغاية⁽³⁾، وقد ذكر سيبويه هذا أيضاً⁽⁴⁾؛ وهذا ممّا يدلّ على تأثر ابن هشام بكلام سيبويه.

ولعلّ ما ذهب إليه سيبويه قد ذهب إليه عموم البصريّين؛ إذ يورد أبو البركات الأنباريّ قبل انتصاره لهم على الكوفيّين قوله: "وقد يستغنى بالحرف عن الحرف في بعض الأحوال إذا كان في معناه، ألا ترى أنّهم استغنوا بإليك عن حتّاك، وبمثلك عن ككّ، وكذلك استغنوا عن ودّع بتركّ؛ لأنّه في معناه، وكذلك استغنوا به عن ودّر".⁽⁵⁾

يظهر للباحث صحّة اعتراض ابن هشام على المبرّد في ترجيح ابن هشام حمل "حتّاك" في قول الشاعر على الضّرورة، وممّا يحمل الباحث -أيضاً- على أنّ قول المبرّد -إن ثبت عنه- مرجوح، هو عدم مجيء قولهم: "حتّاه، أو حتّاك" في غير مثال قول الشاعر؛ فدلّ على أنّهم لم يقولوا به، أو هو نادرٌ أو قليل للضّرورة في شعر؛ فلا يقعد عليه، كما يظهر للباحث صحّة رأي ابن هشام حُسن تعليل البصريّين في أنّ العرب تستغني بالحرف عن الحرف في بعض الأحوال إن كان بمعناه؛ فاستغنوا بقول (إليك) عن (حتّاك).

(1) سيبويه، الكتاب، ط3، 383/2.

(2) السابق، 231/4.

(3) انظر: ابن هشام، مغني اللبيب، ط4، 168/1.

(4) انظر: سيبويه، الكتاب، ط3، 231/4. ولم يتحدّث سيبويه عن (حتّى) الجازة في باب حتّى: 20-16/3.

(5) انظر: أبو البركات الأنباريّ، الإنصاف، د.ط، 396/2. المسألة (68): (هل يجوز أن يعطف ب (لكن) بعد الإيجاب؟).

15- (تعامل (عسى) في: (عساي، وعسك، وعساه) عمل (كان)، وقلب الكلام؛ فجعل المخبر عنه خيراً وبالعكس):⁽¹⁾

يعرض ابن هشام وجهًا في استعمال (عسى)؛ وهو أن يقال: "عساي، وعسك، وعساه" ويصفه بالقليل، ثم يذكر فيه ثلاثة مذاهب:

أحدها: أنّها أُجريت مجرى (لعلّ) في نصب الاسم ورفع الخبر، ونسبه لسيبويه، ولم يُن ابن هشام موقفه من هذا القول هنا، إلا أنّ ابن هشام قد خالف سيبويه قبل ذلك صراحةً حين عرض حديثًا عن (عسى)؛ فابن هشام نفى أن تكون (عسى) حرفًا حين تتصل بالضمير المنصوب مخالفًا بذلك سيبويه.⁽²⁾

يشير الدسوقيّ إلى أنّ الجمهور -أيضًا- يقولون بما يقوله سيبويه، إلا أنّ سيبويه يخالف الجمهور من حيث إنّها في تلك الحالة مثل (لعلّ) في العمل والحرفيّة، أمّا الجمهور يقولون إنّها بمنزلة (لعلّ) عملاً فقط، وهي فعل على حالها قبل دخول الضمير.⁽³⁾

الثاني: أنّها باقية على إعمالها عمل (كان)، ولكن استعير ضمير النصب مكان ضمير الرفع، وهو قول الأخفش بنصّ كلام ابن هشام؛ ومعنى استعارة الضمير فيه؛ أي أنّ أصل (عساي) (عسيث)، وأصل (عسك) (عسيث)، وأصل (عساه) (عسى هو)، وأبان ابن هشام موقفه من رأي الأخفش بأنّه مردود بأمرين؛ أولهما: أنّ إنبابة ضمير عن ضمير إنّما ثبت في المنفصل، والثاني: ورود الخبر مرفوعًا في قوله:

فقلْتُ عَسَاها نَارُ كَأْسٍ وَعَلَّها تَشْكِي فَآتي نَحْوُها فَأَعُوذُها⁽⁴⁾

(1) انظر: ابن هشام، مغني اللبيب، ط4، 4، 203/1-204.

(2) السابق، 201/1.

(3) انظر: الدسوقيّ، الحاشية، ط2، 165/1.

(4) ينسب محققا المغني البيت لصخر بن الجعد، وكأس: اسم امرأة، وهي بنت بجير وأكثر شعره فيها في: 204/1. - وانظر: ابن عساكر، تاريخ دمشق، د.ط، 418-414/23. ذكر القصة، ولم يذكر البيت. - وانظر: الأفغاني، الموجز في قواعد اللغة العربيّة،

الثالث: أنّها باقية على إعمالها عمل (كان)، ولكن قلب الكلام؛ فجعل المخبر عنه خبراً وبالعكس، ونسبه للمبرد والفارسي.

أي جعل ما كان حقه أن يكون مخبراً عنه مرفوعاً خبراً منصوباً مقدّماً، وجعل ما حقه أن يكون خبراً منصوباً مخبراً عنه مرفوعاً مؤخّراً؛ فأعراب الياء في: (عساني أن أقوم) خبر عسى مقدّماً منصوباً، و(أن أقوم) اسمها مؤخّراً.⁽¹⁾

ويردّ ابن هشام رأي المبرد والفارسيّ باستلزامه الاقتصار على فعل ومنصوبه، في نحو قوله:

يا أبتا علّك أو عساك⁽²⁾

أي لاقتصار في اللفظ؛ فحذف المرفوع؛ وهو اسمها المؤخّر، وأبقى خبرها المنصوب المقدّم، مع أنّ الذي يقع الاقتصار على فعل ومرفوعه، ثمّ يذكر ابن هشام أنّ لهما أن يجيبا بأنّ المنصوب هنا مرفوع في المعنى، إذ مدّعاها أنّ الإعراب قلب والمعنى بحاله.

وجاء عن المبرد إنكاره لما قاله سيبويه من أنّ (عسى) تقع في بعض المواضع بمنزلة (لعل) مع المضمر، فتقول: (عساك) و(عساني) فهو غلط منه؛ لأنّ الأفعال لا تعمل في المضمر إلا كما تعمل في المظهر، ويخرّج المبرد الرجز على: أنّ المفعول مقدّم، والفاعل مضمر، كأنّه قال: عساك الخير أو الشرّ، ولكنّه حذف؛ لعلم المخاطب به، وجعل الخبر اسماً.⁽³⁾

يذكر صاحب الإنصاف الرجز، ويورد محققه أنّ النحاة يستشهدون بقوله "عساكا"، ولهم في ذلك ثلاثة أقوال، ثمّ ينسبها كما نسبها ابن هشام، ويخلص إلى أنّ عسى في هذا البيت ونحوه ليست هي

د. ط، 73، 255. – وانظر: النجّار، ضياء السالك إلى أوضاع المسالك، ط1، 299/1. وفيه: علّها: لغة في لعلّها. "عساها" عسى حرف ترخّ ونصب، و"ها" اسمها. "وعلّها" مثل عساها. الشاهد: نصب الضمير محلاً بعسى، ورفع ما بعده على الخبريّة؛ ممّا يدلّ على عملها عمل (إنّ).

(1) انظر: الدسوقيّ، الحاشية، ط2، 165/1.

(2) (وقد أورد المحققان أنّه تكرر: وقبله: (تقول بنتي قد أنى أناكا) والرجز لرؤية أو العجاج، ومعناه: (قد حان وقت رحيلك لعلّك تجد رزقاً).

(3) انظر: المبرد، المقتضب، ط2، 72-71/3.

عسى التي ترفع الاسم وتنصب الخبر، بل هي ههنا حرف ترخّ ونصب مثل لعلّ، والضمير المتصل بها في محلّ نصب اسمها، وخبرها محذوف، أي عساك تبقى⁽¹⁾، كما يورد الأشموني اختلافهم في ذلك.⁽²⁾

16- (الفاء جارة في قول الشاعر: فمئلكِ قد طرقتُ ومُرضعٍ):⁽³⁾

يتحدّث ابن هشام عن الفاء المفردة، فيقول إنّها حرف مهمل، ويخالف رأي بعض الكوفيّين - صراحةً- في كونهم يرون أنّ الفاء ناصبة في مثل: (ما تأتينا فتحديثنا)، والصحيح عنده، أنّ النصب بأنّ مضمرة، ثمّ ينسب ابن هشام للمبرد أنّ الفاء جارة في البيت، ويصرّح أنّ الجرّ في البيت برّب مضمرة. ردّ ابن هشام رأي بعض الكوفيّين القائلين بنصبها في مثل: "ما تأتينا فتحديثنا"، ويذهب مذهب البصريّين - وإن لم يصرّح بذلك- في قوله إنّ الناصب للمضارع بعد فاء التي للسبب هو (أنّ) مضمرة.

فقد أورد سيبويه: "اعلم أنّ ما انتصب في باب الفاء يُنصب على إضمار أنّ".⁽⁴⁾ أمّا العلة في عدم نصب الفاء المضارع بعدها بنفسها فجاءت في قوله: "ولو كانت الفاء والواو وأو ينصبن لأدخلت عليهنّ الفاء والواو للعطف، ولكنّها كحتي في الإضمار والبدل، فشُبّهت بها لما كان النصب فيها الوجه؛ لأنّهم جعلوا الموضع الذي يستعملون فيه إضمار أنّ بعد الفاء كما جعلوه في حتي، إنّما يُضمّر إذا أراد معنى الغاية، وكالكلام في ما كان ليفعل".⁽⁵⁾

(1) انظر: أبو البركات الأنباري، الإنصاف، د.ط، 1/ 180. المسألة (26): (القول في لام "لعل" الأولى؛ زائدة هي أو أصلية؟).

(2) انظر: الأشموني، شرح الأشموني، ط1، 1/ 290.

(3) انظر: ابن هشام، مغني اللبيب، ط4، 1/ 213.

والبيت في ديوانه، بتحقيق عبد الرحمن المصطاوي. انظر: امرؤ القيس، ديوان امرئ القيس، ط2، 30-31.

فمئلكِ حُبلى قد طرقتُ ومُرضعٍ فأهْيئُها عن ذي تائمٍ مَحُولٍ

وجاء فيه: خفض فمئلكِ بإضمار رُبّ. - وانظر ديوانه بتحقيق مصطفى عبد الشافي. انظر: امرؤ القيس، ديوان امرئ القيس،

ط5، 113. - وانظر: السيوطي، شرح شواهد المغني، د.ط، 1/ 402-403.

(4) سيبويه، الكتاب، ط3، 3/ 28.

(5) السابق، 3/ 41.

وقد أورد أبو البركات الأنباري المسألة الخلافية في عامل التّصّب في الفعل المضارع بعد فاء السّببية بين الفريقين.⁽¹⁾

سبق أن تحدّث ابن هشام عن بيت امرئ القيس في معرض حديثه عن (رُبّ)، قبل أن يردّ الرّأي الذي نسبته للمبرد؛ في كون المبرد يرى أنّ الفاء فيه جازة؛ فابن هشام يرى أنّ رُبّ تعمل محذوفة بعد الفاء كثيراً، وبعد الواو أكثر، وبعد بل قليلاً، وبدونهنّ أقلّ، ثمّ يستشهد ببيت امرئ القيس على إعمال (رُبّ) مضمرة وواقعة بعد الفاء.⁽²⁾

وهذه مسألة أخرى وقف فيها ابن هشام مع البصريين مخالفاً الكوفيّين؛ وهي أنّ (رُبّ) حرف، وليس اسماً. وهي مسألة خلافية بين المدرستين.⁽³⁾

كما أنّ ابن هشام يقول بوجوب إفراد وتذكير الضّمير المجرور برُبّ -مخالفاً الكوفيّين أيضاً- في موطن آخر في المعنى؛ فيقول: "أجاز الكوفيّون مطابقتها للتمييز في التّأنيث والتّثنية الجمع، وليس بمسموع".⁽⁴⁾ ولك أن تلحظ اتّباع ابن هشام لأصل السّماع.

يذكر المالقيّ وأبو حيّان أنّ بعض النّحويّين يزعمون أنّ الجرّ بالفاء و(بل)؛ لنيابتها مناب (رُبّ)، وينكر المراديّ أن تكون الفاء جازة في البيت؛ فيقول المالقيّ: "وذكر بعضهم أنّ (بل) تكون حرف خفض للنكرة بمنزلة (رُبّ) ... وليس كذلك، بل ما بعدها مخفوض بـ (رُبّ) مضمرة، فإنّها تُضمّر ويبقى

(1) انظر: أبو البركات الأنباري، الإنصاف، د.ط، 454/2-455. المسألة (76): عامل التّصّب في الفعل المضارع بعد فاء السّببية).

(2) انظر: ابن هشام، مغني اللّيب، ط4، 181/1.

(3) انظر: أبو البركات الأنباري، الإنصاف، د.ط، 686/2-687. المسألة (121): (القول في (رُبّ) اسم هو أو حرف؟).

- وانظر: بوريني، آراء ابن هشام التّحوية بين البصرة والكوفة في كتاب مغني اللّيب، رسالة ماجستير، ص187.

(4) ابن هشام، مغني اللّيب، ط4، 638/2. - وانظر: عوض، ابن هشام التّحويّ، 96. وفيها مخالفة ابن هشام للكوفيّين في جوازهم مطابقة الضّمير للتمييز في التّأنيث والتّثنية والجمع.

عملها دون (بل) وغيرها من حروف العطف".⁽¹⁾، ويقول كذلك: "وأما ما ذكره بعضهم من أنّها إذا حُذفت عُوضَ منها الواو والفاء على ما يذكر في بابها فليس كذلك، وإّما الواو والفاء قبلها حرفا ابتداءً بدليل حذفها دونهما، وبدليل دخول (بل) على معمولها".⁽²⁾

ويقول أبو حيّان: "وزعم بعض النحويّين أنّ الخفض هو بالفاء، و(بل) لنيابتها مناب (ربّ)... وأنّ مذهب المبرّد، والكوفيّين: أنّ الجرّ بها نفسها لا بإضمار (ربّ) بعدها، وب (ربّ) مضمرة بعد الواو، وهو مذهب البصريّين".⁽³⁾

ينكر المراديّ أن تكون الفاء جارة في بيت امرئ القيس، وإّما الجر ب (رُبّ) المقدّرة بعدها، والفاء فيه عاطفة.⁽⁴⁾ وينكر -أيضًا- أن تكون (بل) حرف جرّ خافض للتّكرة بمنزلة رُبّ، ويرى أنّ الجارّ ب(رُبّ) محذوفة، وينعت من قال إنّها جارة بالواهم.⁽⁵⁾

ولم يرد عن المبرّد في مصنّفاته القول بما نُسب إليه من أنّ الفاء جارة، وما جاء عنه في المقتضب كان في واو رُبّ؛ إذ ينكر على قوم من النّحاة احتجاجهم ببيت يدلّ على إضمار رُبّ بعد الواو، ويقول إنّ الواو بدلّ من رُبّ.⁽⁶⁾

فالمبرّد يذهب مذهب الكوفيّين القائلين إنّ الواو تعمل بنفسها لا بإضمار رُبّ بعدها؛ فيذكر أبو البركات الأنباريّ ذلك: "ذهب الكوفيّون إلى أنّ واو رُبّ تعمل في التّكرة الخفض بنفسها، وإليه ذهب أبو العباس المبرّد من البصريّين. وذهب البصريّون إلى أنّ واو ربّ لا تعمل، وإّما العمل لرُبّ مقدّرة، أمّا

(1) الملقبيّ، رصف المباني في شرح حروف المعاني، ط3، 232-233.

(2) السّابق، 269.

(3) أبو حيّان الأندلسيّ، ارتشاف الصّرب، ط1، 1746/4.

(4) انظر: المراديّ، الجنى الدّاني، ط1، 75.

(5) السّابق، 237.

(6) انظر: المبرّد، المقتضب، ط2، 346-347.

الكوفيون فاحتجوا بأن قالوا: إنما قلنا إنّ الواو هي العاملة؛ لأنها نابت عن رُبّ، فلمّا نابت عن رُبّ وهي تعمل الخفض فكذلك الواو لنيابتها عنها، وصارت كواو القسم؛ فإنّها لما نابت عن الباء عملت الخفض كالباء، فكذلك الواو ههنا: لما نابت عن رُبّ عملت الخفض كما تعمل رُبّ".⁽¹⁾

وترى الباحثة حنان قادر أنّ صاحب المغني نسب إلى المبرّد قوله إنّ الفاء جازّة، وأنّ المبرّد لم يقل ذلك، إذ تقول: "والحق أنّ المبرّد لم يقل إنّ الفاء جازّة، وإنما قال في واو ربّ إنّها الجازّة".⁽²⁾ وهذا ما رجّحه الباحث هنا فيما سبق، وإنّه لمن الأنصاف عدم بناء الحكم الظنّي على المبرّد؛ إلا أن يكون الرّأي أنّ المبرّد قال ذلك فيما لم يصل إلينا، أو أن يكون قد عدل عنه، والله أعلم!

17- (امتناع حذف الفاء الرّابطة للجواب حتّى في الضّرورة):⁽³⁾

يعرض ابن هشام الفاء المفردة؛ ثمّ يفصّل الحديث عن أوجهها وفوائدها، فيحصر المسائل التي تكون فيها الفاء رابطة للجواب، حيث لا يصلح لأن يكون شرطاً، والمسألة الأخيرة منها: أن تقترن بحرف له الصّدر، وأنّ الفاء قد تُحذف للضّرورة مستشهداً بـ:

مَنْ يَفْعَلِ الْحَسَنَاتِ اللَّهُ يَشْكُرُهَا⁽⁴⁾ ...

ويذكر ابن هشام عن المبرّد أنّه منع ذلك حتّى في الشّعور، ويشير إلى زعم المبرّد أنّ الرّواية:

مَنْ يَفْعَلِ الْخَيْرَ فَالرَّحْمَنُ يَشْكُرُهُ

(1) أبو البركات الأنباريّ، الإنصاف، د.ط، 311/1. المسألة (55): (واو رُبّ، هل هي التي تعمل الجرّ؟).

(2) أمين، الفاء دراسة نحويّة دلاليّة، مجلّة ديالى، ع56، ص3.

(3) انظر: ابن هشام، مغني اللّبيب، ط4، 218/1.

(4) السّابق، 80/1، سبق ذكر البيت عند ابن هشام، وقد نسبه صراحةً إلى عبد الرّحمن بن حسان، وخرّج المحقّقان أنّه عبد الرّحمن بن حسان بن ثابت (ت: 104هـ)، وأتمّ البيت: "والشّرّ بالشّرّ عند الله مثلان"، وأشار إلى روايته بـ: "من يفعل الخير فالرّحمن يشكره" ولا شاهد فيه حينئذٍ، ويذكران أنّ البيت يُنسب لأبيه وليس في ديوانه، ويشيران إلى نسبه لكعب بن مالك. والبيت تكرر في المغني عشر مرّات.

وقد ورد في معاني القرآن أنّ حذف الفاء واقع في النثر. ⁽¹⁾ وزعم الأصمعي أنّ التحوّيين غيروا البيت؛ وأنه: من يفعل الخير فالرحمن يشكره... وقد نقله عن يونس بن حبيب، وجعله الشنتمريّ من الضّرورة، وأجاز ابن مالك التوسّع في حذف الفاء في النثر أيضًا لصحّته في فصيح اللّغة، وقد أبطل قول من زعم أنّه مخصوص بالشّعر فقط؛ فقد أجاز حذف الفاء إذا كان الجواب جملة اسميّة أو طلبيّة. ⁽²⁾

يردّ الباحث صلاح الدّين قولَ العُكبريّ وبعض المفسّرين ممّن يرون أنّ بعض الآيات تمّ فيها حذف الفاء من جواب الشرط، ويتّجه إلى أنّ ذلك مقصور على الشّعر عند الأكثرين، وأنّ جمهور النّحاة على أنّ فاء الجزاء لا تسقط إلّا في الشّعر وللضّرورة، مستشهدًا ببيت عبد الرّحمن بن حسنّان، ويقول إنّ المبرّد في كتابه الكامل لم يجز ذلك، وأنّ المبرّد يقول إنّ الرّواية الصّحيحة هي: (من يفعل الخير فالرحمن يشكره) ⁽³⁾، وهو سهوٌ منه؛ وذلك لأنّ المبرّد لم يورد البيت في الكامل، وإمّا ذكره في المقتضب، كما أنّ المبرّد يورده بلفظ (يشكرها)، وليس (يشكره)، أضف إلى ذلك أنّ المبرّد لم يقل شيئًا في رواية أخرى للبيت كما سيأتي، ولعلّ المبرّد كان قد قال ذلك في غير ما ورد إلينا من مصنّفاته؛ فقد نُسب إلى المبرّد ذلك عند كثيرين.

يورد القرطبيّ عن النّحّاس أنّ حذف الفاء في المجازة لا يميزه كثير من التّحوّيين إلّا في ضرورة الشّعر، ويورد بيت عبد الرّحمن بن حسنّان، ويورد قول بعضهم إنهم لا يميزونه ألبتّة، ثمّ يورد عن النّحّاس: "وسمعتُ عليّ بن سليمان يقول: حدّثني محمّد بن يزيد قال: حدّثني المازنيّ قال سمعت الأصمعيّ يقول: غير التّحوّيون هذا البيت، وإمّا الرّواية: مَنْ يَفْعَلِ الْخَيْرَ فَالرَّحْمَنُ يَشْكُرُهُ" ⁽⁴⁾.

ويورد صاحب الدّرّ المصون ذكر البيت، ثمّ يذكر بعده رواية أخرى في العجز، يقول: "وإنشأه: "من يفعل الصّالحات الله يحفظه" يجوز أن يكون رواية... إلّا أنّ سيبويه لم ينشده كذا، بل كما تقدّم (أي برواية: مَنْ يَفْعَلِ الْحَسَنَاتِ اللَّهُ يَشْكُرُهَا وَالشَّرُّ بِالشَّرِّ عِنْدَ اللَّهِ مِثْلَانِ) والمبرّد روي عنه أنّه لا يميز

(1) الأخفش، معاني القرآن، ط1، 168/1.

(2) انظر: عكاشة، الرّبط في اللفظ والمعنى، ط1، 172.

(3) انظر: الرّعبلاويّ، دراسات في النّحو، د.ط، 467-468.

(4) مكّي، مشكل إعراب القرآن، ط2، 368/8. وعليّ بن سليمان هو الأخفش الأصغر.

حذف الفاء مطلقاً، لا في ضرورة ولا غيرها، ويرويه: "من يفعل الخير فالرحمن يشكره"، وردّ النَّاس عليه بأنّ هذه ليست حجة على رواية سيبويه".⁽¹⁾

وقد نُسب -أيضاً- للمبرّد أنّه قال بمنع حذف الفاء من الجواب؛ فيقول شارح كتاب الضرائر (معلّقاً على قول المؤلّف محمود شكري الألوسي (ت: 1342هـ)⁽²⁾ - والمؤلّف من أحفاد شهاب الدّين أبو الثناء الألوسي الكبير صاحب روح المعاني - إنّ جمهور النّحاة على أنّ فاء الجزاء لا تسقط إلّا في الشّعْر وللضرورة): "والشّاهد فيه أنّه حذف الفاء من جواب الشّروط ضرورة؛ أي: فالله يشكرها. ومنع ذلك أبو العبّاس المبرّد فقال: لا يجوز ذلك حتّى في الشّعْر، وزعم أنّ البيت صحّحه الرّواة، وأصله: "مَنْ يَفْعَلُ الْخَيْرَ فَالرَّحْمَنُ يَشْكُرُهُ"⁽³⁾.

ومّا يدلّ على اضطراب صحّة ما نُقل عن المبرّد في قوله بامتناع حذف الفاء الرّابطة للجواب حتّى في الضّرورة ما جاء عند البغداديّ؛ إذ يورد في الشّاهد الحادي والتّسعين بعد السّتمائة (في أنّ الفاء الرّابطة محذوفة من جواب الشّروط ضرورة) بيت عبد الرّحمن بن حسان، ثمّ يذكر عن النّحاس أنّ المبرّد يُجيز حذف الفاء في الشّعْر، ثمّ يذكر عن العينيّ خلاف ذلك في أنّ المبرّد منع ذلك حتّى في الشّعْر.⁽⁴⁾

يقول المبرّد في المقتضب: "وأما ما لا يجوز إلّا في الشّعْر فهو: إنّ تأتي آتيك، وأنت ظالم إنّ تأتي؛ لأنّها قد جزمت، ولأنّ الجزاء في موضعه، فلا يجوز في قول البصريّين في الكلام إلّا أن توقع الجواب فعلاً مضارعاً مجزوماً أو فاء؛ إلّا في الشّعْر. فأما (إن تأتي آتيك) فإنّ بعضهم قد يجيزه في غير الشّعْر... وأما قول عبد الرّحمن بن حسان: (مَنْ يَفْعَلُ الْحَسَنَاتِ اللَّهُ يَشْكُرُهَا وَالشَّرَّ بِالشَّرِّ عِنْدَ اللَّهِ مِثْلَانِ) فلا اختلاف بين النّحويّين في أنّه على إرادة الفاء؛ لأنّ التّقديم فيه لا يصلح".⁽⁵⁾

(1) السّمين الحلبيّ، الدّر المصون، د.ط، 260/2-261.

(2) أبو المعالي محمود شكري بن عبد الله بن شهاب الدّين محمود الألوسي الحسينيّ (ت: 1342هـ). انظر: الزّركليّ، الأعلام، ط 15، 172/7-173.

(3) الألوسيّ، الضرائر، د.ط، 64.

(4) انظر: البغداديّ، خزنة الأدب، ط 4، 49/9-50.

(5) المبرّد، المقتضب، ط 2، 69/2-70.

ويعلّق الشيخ عُزيمة في أنّ المبرّد مع سيويه في أنّ البيت على تقدير الفاء، ويذكر أنّ ابن هشام والعينيّ والسيوطيّ ينسبون إلى المبرّد أنّه منع حذف الفاء حتّى في الشعر، وأشار إلى أنّ المبرّد في نقده لكتاب سيويه قال إنّهُ إنّما يجوز في الشعر على ضعف. (1)

يقول الباحث فتحي حسن -بعد ذكر البيت- إنّ الفاء حُذفت للضرورة؛ وهي صحّة الوزن، ويذكر أنّ المبرّد منع ذلك حتّى في الشعر، ويذكر الرواية التي نُقلت عن المبرّد، وينقل عن الأخفش أنّ ذلك واقع في النثر الصحيح. (2) إلّا أنّ الباحث فتحي حسن لم يأتِ إلى ذكر تناقض النقل عن المبرّد.

وأتى الباحث محمّد يحيى إلى ذكر البيت، وذكر الاختلاف في النقل عن المبرّد في مسألة الفاء؛ إذ ذكر أنّه قد نُقل عنه كمذهب الأخفش، ونُقل عنه منع حذفها مطلقًا. (3)

ومن الإنصاف في المسألة هذه ألاّ يُنسب إلى المبرّد ما لم يثبت عنه، ولا سيّما أنّ هناك اضطرابًا في النقل عنه، أضف إلى ذلك أنّه لم يثبت عنه ذلك فيما وصلنا إليه من مصنّفاته هو.

18- (حمل (كذا) على العدد الصّريح): (4)

يذكر ابن هشام أنّ لـ (كذا) وجهًا تكون فيه كلمة واحدة مركّبةً مكنيًا بها عن العدد؛ فهي ههنا توافق (كأبي) في أمور، وتخالفها في أمور؛ ومن أوجه المخالفة لها، أنّ تمييزها واجب النّصب؛ فلا يجوز جرّه بمن اتّفاقًا، ولا بالإضافة، ويصرّح ابن هشام بمخالفته الكوفيّين، الذين يجيزون جرّه بالإضافة؛ فأجازوا في غير تكرار ولا عطف أن يُقال: (كذا ثوبٍ، وكذا أثوابٍ) قياسًا على العدد الصّريح، ثمّ يذكر

(1) انظر: المبرّد، المقتضب، ط2، 71/2.

(2) خطّاب، "دلالة الفاء في العربيّة"، <http://majles.alukah.net/t61513>، استُعرض بتاريخ: 2016/07/28م.

(3) كعدان، "حرف الفاء"، http://www.arabiclanguageic.org/print_page.php?id=6507، استُعرض بتاريخ:

2016/07/28م.

(4) انظر: ابن هشام، مغني اللّيب، ط4، 248/1.

ابن هشام أنّ المبرّد والأخفش وابن كيسان والسّيرافيّ وابن عصفور قد وافقوا الكوفيّين في هذا، لكن في غير مسألة الإضافة.

ويذكر الدّسوقيّ أنّ الكوفيّين يمجّزون ذلك، سواء أكان التّمييز مفردًا أم جمعًا، ويشرح عبارة ابن هشام: (ووافقهم على هذه التّفاصيل -غير مسألتي الإضافة- المبرّد....) من أنّ المقصود بغير مسألتي الإضافة: "كذا درهم، وكذا دراهم، وإتّما لم يوافقوهم؛ لأنّهم من البصريّين، وهم لا يقولون بجرّ تمييز كذا بالإضافة، بل يقولون بنصبه".⁽¹⁾ يمثّل الدّسوقيّ بقوله: (كذا درهم، وكذا دراهم) على أنّهما مثالان على مسألتي الإضافة، وأنّ المبرّد ومن معه يوافقون الكوفيّين في قياسهم (كذا) على العدد الصّريح.

لم تتّضح مخالفة ابن هشام صراحةً للمبرّد وللقائلين بذلك، إلّا أنّ الباحث يرى أنّه يخالفهم؛ وذلك من وجوه:

أولها: مخالفته الكوفيّين في قولهم.

ثانيها: حصره للأعلام الموافقين مذهب الكوفيّين؛ وكأنّه يحصي من لا يوافقهم هو الرّأي.

ثالثها: استخدامه لضمير الغائبين، ولم يقل: (وأوافقهم) مثلاً، في قوله: "ووافقهم"؛ وكأنّه لا يقول بقولهم.

يذكر المراديّ أنّ مذهب البصريّين أنّ تمييز كذا لا يكون إلّا مفردًا ومنصوبًا سواء أكانت مفردة أم مكرّرة، وذهب الكوفيّون إلى أنّها تُعامل معاملة ما يكنى بها عنه؛ فكذا عبد كناية عن ثلاثة إلى عشرة، وكذا عبد من مائة فصاعدًا، وكذا وكذا عبدًا من أحد عشر إلى تسعة عشر، وكذا عبدًا من عشرين إلى تسعين، وكذا وكذا عبدًا من واحد وعشرين إلى تسعة وتسعين، ووافقهم على ذلك المبرّد، وابن الدّهان⁽²⁾

(1) الدّسوقيّ، الحاشية، ط2، 199/1.

(2) سعيد بن المبارك بن عليّ بن عبد الله الإمام ناصح الدّين بن الدّهان التّحويّ (ت: 569هـ). انظر: السيوطيّ، بغية الوعاة، ط1، 587/1.

وابن مُعَطٍ⁽¹⁾، ويروي المرادي أنّ صاحب البسيط نقله عن الأخفش. ويقول المرادي إنّ قال في شرح التسهيل: ومستند هذا التفصيل الرأى لا الرّواية، وذهب ابن عصفور إلى مذهب ثالث؛ وهو موافقتهم في المركّب والعقد والمعطوف ومخالفتهم في المضاف؛ وهو الثلاثة إلى العشرة؛ فيفسر بجمع معروف بالألف واللام مجرور بمن، ويقول المرادي إنّ زعم أنّه مذهب البصريّين بناء على ما نقله ابن السيّد (وهو البطلوسيّ) من أنّ البصريّين والكوفيّين اتّفقوا على أنّ كذا وكذا كناية عن الأعداد المعطوفة، وأنّ كذا كذا كناية عن الأعداد المركّبة، ويقول المرادي إنّ ليس كما نقل.⁽²⁾

يقول سيبويه نقلًا عن يونس: "قال: كذا وكأين عملت فيما بعدها كعمل أفضلهم في رجل حين قلت: أفضلهم رجلًا"⁽³⁾، وجاء عند سيبويه -أيضًا- نصب تمييز كذا في تكرارها.⁽⁴⁾ ولا بن هشام رسالة في (كذا)، يقول فيها إنّ ليس لها الصّدر، وإنّ تمييزها واجب النّصب، فلا يجوز جرّه بمن اتّفاقًا، ولا بالإضافة خلافًا للكوفيّين، ثمّ يذكر موافقة المبرّد ومن معه موافقتهم للكوفيّين غير مسألتي الإضافة، ويذكر أنّ ابن السيّد وهّم في نقله اتّفاق النّحويّين على إجازة ما أجازته المبرّد ومن ذكر معه، ويذكر ابن هشام -أيضًا- أنّها لا تستعمل غالبًا إلّا معطوفًا عليها.⁽⁵⁾ ويقول في اللفظ بتمييزها: "إنّ منصوب أبدًا، وهذا قول البصريّين، وهو الصّواب"⁽⁶⁾، ويثبت ذلك بدليلي: السّماع والقياس.

وجاء في (ضياء السّالك) أنّ (كذا) يُكتّى بها عن العدد القليل والكثير، ويجب في تمييزها النّصب، وليس لها الصّدر؛ فلذلك تقول: قبضت كذا وكذا درهمًا، ويعلّق المصنّف على ما سبق في إنّ

(1) يحيى بن معط بن عبد الثور أبو الحسين زين الدين الرّواويّ المغربيّ الحنفيّ النّحويّ (ت: 628هـ). انظر: السّيوطيّ، بغية الوعاة، ط1، 344/2.

(2) المراديّ، توضيح المقاصد، ط1، 1344/3.

(3) سيبويه، الكتاب، ط3، 171/3.

(4) السّابق، ط3، 170/3.

(5) انظر: ابن هشام، فوح الشّدا بمسألة كذا، د.ط، 68-69.

(6) السّابق، ط3، 86-87.

(كذا) مرّبة من (كاف التشبيه)، و(ذا) الإشاريّة، وأصبحت كلمة واحدة معناها: الإخبار عن عدد قليل أو كثير، وتعرب على حسب العوامل، وهي توافق "كأين"؛ في التّركيب، وفي البناء، والإبهام، والافتقار إلى التّمييز بمفرد. وتشبه "كم" الخبريّة؛ في الإخبار وفي الإبهام، وفي البناء، وفي الحاجة إلى تمييز، وتخالفا في أنّها لا تكون في الصّدر، وتمييزها واجب النّصب على الأرجح، والغالب أنّها تتكرّر مع العطف بالواو. ولا يجوز جرّ تمييز كذا بمن اتّفاقاً، ولا بالإضافة خلافاً للكوفيّين، وتأتي "كذا" كناية عن غير العدد؛ فيكتّى بها عن اللفظ الواقع في التّحدّث عن شيء حصل، أو عن قول، ويتكلّم بها من يخبر عن غيره، فتكون من كلامه لا من كلام المخبر عنه. ويكتّى -أيضاً- عن الحديث عن شيء وقع، أو خبر حدث، أو قول، ولا بدّ من تكرارها مع العطف بالواو؛ للإشعار بطول الكلام؛ تقول: كان من الأمر كيت وكيت، وقالوا: زيت وذيت.⁽¹⁾

19- ((كلا)) حرف معناه الرّدع والرّجر):⁽²⁾

يتكلّم ابن هشام على معنى الحرف (كلا)، ويعرض رأي سيبويه والخليل المبرّد والرّجاج وأكثر البصريّين بأنّ معناه الرّدع والرّجر عندهم، وأنّه لا معنى لها عندهم إلّا ذلك، حتّى إنهم يجيزون أبداً الوقف عليها، والابتداء بما بعدها، ويعرض كذلك رأي جماعة منهم: متى سمعت (كلا) في سورة فاحكم بأنّها مكّيّة؛ لأنّ فيها التّهديد والوعيد، وأكثر ما نزل ذلك بمكّة؛ لأنّ أكثر العتوّ كان بها، إلّا أنّ ابن هشام يردّ حجّتهم القائلة إنّ أكثر العتوّ كان بها، بقوله: وفيه نظر، ثمّ يأتي بحجّة أنّه إنّما يكون اختصاص العتوّ بها، لا عن غلبته، ثمّ لا تمتنع الإشارة إلى عتوّ سابق.

وفي ردّ ابن هشام السّابق لحجّتهم منطوق، وحسن نظر، وسيأتي -في هذه المسألة- كلام لاعتراض سجّله الدّسوقيّ نقلاً عن الشّمنيّ في تنبيه عقده الباحث برقم (1).

(1) النّجار، ضياء السّالك إلى أوضاع المسالك، ط1، 4/131-132.

(2) انظر: ابن هشام، مغني اللّبيب، ط4، 1/249-251.

ثم يردّ ابن هشام حجّتهم القائلة في إنّ (كلاً) حرف معناه الردع والزجر؛ وذلك باستناده إلى شواهد قرآنيّة لا يظهر فيما قبل (كلاً) معنى الزجر؛ ككلاً المسبوقه بقوله تعالى: ﴿فِي أَيِّ صُورَةٍ مَّا شَاءَ رَكَّبَكَ﴾ (كلاً بل تكذبون بالدين) ﴿(سورة الانفطار، الآيتان: 8-9)، وفي قوله تعالى: ﴿يَوْمَ يَقُومُ النَّاسُ لِرَبِّ الْعَالَمِينَ﴾ (كلاً إن كتب الفجار لفي سجين) ﴿(سورة المطففين، الآيتان: 6-7)، وفي قوله تعالى: ﴿ثُمَّ إِنَّ عَلَيْنَا بَيِّنَاتِهِ﴾ (كلاً بل تحبون العاجلة) ﴿(سورة القيامة، الآيتان: 19-20).

ثمّ يصف ابن هشام قولهم فيها بأنّه تعسّف؛ وذلك أنّهم قالوا: انتّه عن ترك الإيمان بالتصوير في أيّ صورة ما شاء الله، وبالبعث، وعن العجلة بالقرآن، أمّا حجّة ابن هشام في نعتهم كلامهم بالتعسّف فمن وجوه:

1- لأنّه لم يتقدّم في آيتي الانفطار والمطففين حكاية نفي ذلك عن أحد.

2- وأنّ الآية الأخيرة فيها طولٌ في الفصل بين (كلاً)، وذكر العجلة، ثمّ يعمد ابن هشام إلى إثبات أنّ طول الفصل فيه دليل على أنّها لا تفيد الردع والزجر، وفيه أنّ (كلاً) جاءت في افتتاح الكلام؛ بمعنى أنّه ليس فيها ما يردع ويزجر ما قبلها؛ وهي: ﴿كَلَّا إِنَّ الْإِنْسَانَ لِرَبِّهِ لَإِطْعَى﴾ (سورة العلق، الآية: 6).

وقد اعترض الدسوقي على ردّ ابن هشام عليهم بطول الفصل، وذكر العجلة في آية سورة القيامة، في تنبيهه رقم (2) في المسألة هنا.

3- يمتنع كونها للزجر في قوله تعالى: ﴿وَمَا هِيَ إِلَّا ذِكْرٌ لِلْبَشْرِ﴾ (كلاً والقمر) ﴿(سورة المدثر، جزء من الآية 31-32)؛ إذ ليس قبلها ما يصحّ ردّه.

ثمّ يعرض ابن هشام رأي الكسائي وأبا حاتم ومن وافقهما في أنّ معنى الزجر ليس مستمراً فيها، فزادوا فيها معنى يصحّ عليه أن يوقف دونها ويبتدأ بها، وقد اختلفوا في تعيين ذلك المعنى على ثلاثة أقوال، أوردها ابن هشام:

الأول: للكسائي ومتابعيه، قالوا: تكون بمعنى حقًا.

الثاني: لأبي حاتم ومتابعيه، قالوا: تكون بمعنى ألا الاستفتاحية.

الثالث: للنضر بن شميل (ت: 203هـ)⁽¹⁾ والفراء ومن وافقهما، قالوا: حرف جواب بمنزلة إي ونعم.

وحملوا عليه قوله تعالى: ﴿كَلَّا وَالْقَمَرَ﴾ (سورة المدثر، الآية: 32)، فقالوا: معناه إي والقمر.

والرأي الرابع من بينها عند ابن هشام هو الرأي الثاني؛ إذ يختار قول أبي حاتم ومتابعيه؛ لأنه

أولى من القولين الآخرين؛ لأنه أكثر اطّرادًا، ولك أن ترى تماشي ابن هشام مع الأكثر في الاطّراد.

تفنيده ابن هشام الرأيين الآخرين المرجوحين عنده بالحجة والدليل:

أ- رد رأي النضر والفراء:

1- لأن اختيار النضر لا يتأتى في قوله تعالى: ﴿حَتَّىٰ إِذَا جَاءَ أَحَدَهُمُ الْمَوْتُ قَالَ رَبِّ ارْجِعُونِ﴾ (سورة المؤمنون، الآيتان: 99-100)؛ فقد اختار ابن هشام فيها أنها قد تتعين للردع أو الاستفتاح؛ فلو كانت بمعنى نعم لكانت للوعد بالرجوع؛ لأنها بعد الطلب، كما يقال: (أكرم فلانًا) فتقول: نعم.

2- كذلك في قوله تعالى: ﴿فَلَمَّا تَرَاءَ الْجَمْعَانِ قَالَ أَصْحَابُ مُوسَىٰ إِنَّا لَمَدْرُكُونَ﴾ (سورة الشعراء، الآيتان: 61-62)؛ وذلك لكسر إن؛ ولأن نعم بعد الخبر للتصديق. (وفي هذا الردّ وإن لم يأت به ابن هشام مباشرة على قول النضر، ولم يصرح بذلك - تفنيده لقول النضر ومتابعيه).

ب- رد رأي الكسائي؛ لأنه لا يتأتى في:

1- قوله تعالى: ﴿كَلَّا إِنَّ كِتَابَ الْفَجَارِ لَفِي سِجِّينِ﴾ (سورة المطففين، الآية: 7).

(1) النضر بن شميل بن حرسة بن كلثوم بن عنزة بن زهير (ت: 203هـ). انظر: السيوطي، بغية الوعاة، ط1، 314-316/2.

2- وقوله تعالى: ﴿كَلَّا إِنَّهُمْ عَنْ رَبِّهِمْ يَوْمَئِذٍ لَمَحْجُوبُونَ﴾ (سورة المطففين، الآية: 15).

3- وقوله تعالى: ﴿كَلَّا إِنَّ كِتَابَ الْأَبْرَارِ لَفِي عَلَيِّينَ﴾ (سورة المطففين، الآية: 18).

4- وقوله تعالى: ﴿كَلَّا إِنَّهَا كَلِمَةٌ﴾ (سورة المؤمنون، جزء من الآية: 100) تصريح كذلك من ابن هشام بأن (كَلَّا) لو كانت بمعنى حقًا لما كُسرت همزة إن، وفي هذا ردّ - وإن لم يصرح ابن هشام بذلك - لقول الكسائي ومتابعيه.

أما حجة ابن هشام غير أنّ المعنى لا يتأتى؛ فهي من جانبين:

1- لأنّ (أنّ) تُكسر بعد ألا الاستفتاحية، ولا تُكسر بعد حقًا، ولا بعد ما كان بمعناها.

2- لأنّ تفسير حرف بحرف أولى من تفسير حرف باسم.

وردّ ابن هشام كذلك قول مكّي في أنّ (كَلَّا) على رأي الكسائي اسم إذا كانت بمعنى (حقًا)، ونعته بالبعيد؛ وذلك لأنّ فيه:

أ- اشتراك اللفظ بين الاسميّة والحرفيّة قليل.

ب- مخالفة للأصل.

ج- احتياج لتكلف دعوى علة لبنائها، وإلا فلم لا تُؤنث؟

ونعت ابن هشام قول الطبريّ (ت: 310هـ)⁽¹⁾ وجماعة بأنه متعسف؛ لأنّ الآية لم تتضمن

ذلك،

في قولهم: إنّه لما نزل عدد خزنة جهنّم في قوله تعالى: ﴿عَلَيْهَا تِسْعَةَ عَشَرَ﴾ (سورة المدثر، الآية: 30) قال بعضهم: اكفوني اثنين وأنا أكفيكم سبعة عشر؛ فنزل (كَلَّا) زجرًا له.

(1) محمد بن جرير بن يزيد الطبريّ (ت: 310هـ). - انظر: الزركلي، الأعلام، ط15، 6/69.

وجاء عند الطبري: "وقوله: ﴿عَلَيْهَا تِسْعَةَ عَشَرَ﴾ (سورة المدثر، الآية: 30) يقول تعالى ذكره: على سقر تسعة عشر من الخزنة. وذكر أنّ ذلك لما أنزل على رسول الله -صلى الله عليه وسلم- قال أبو جهل ما حدثني به محمد بن سعد قال: ثني أبي، قال: ثني عمي، قال: ثني أبي، عن أبيه، عن ابن عباس ﴿عَلَيْهَا تِسْعَةَ عَشَرَ﴾ (سورة المدثر، الآية: 30) إلى قوله: ﴿وَيَزِدَادُ الَّذِينَ آمَنُوا إِيمَانًا﴾ (سورة المدثر، جزء من الآية: 31)، فلما سمع أبو جهل بذلك قال لقريش: ثكلتكم أمهاتكم، أسمع ابن أبي كبشة يخبركم أنّ خزنة النار تسعة عشر وأنتم الدّهم، أفيعجز كلّ عشرة منكم أن يبطشوا برجل من خزنة جهنم؟ فأوحى إلى رسول الله -صلى الله عليه وسلم- أن يأتي أبا جهل، فيأخذ بيده في بطحاء مكة فيقول له: ﴿أَوْلَى لَكَ فَأَوْلَى﴾ (سورة القيامة، الآية: 34)، فلما فعل ذلك به رسول الله -صلى الله عليه وسلم- قال أبو جهل: والله لا تفعل أنت وربك شيئاً، فأخزاه الله يوم بدر". (1)

ويقول الصنعاني (ت: 211هـ) (2) في آية المدثر: "قال أبو جهل: يحدّثكم محمد أنّ خزنة جهنم تسعة عشر، وأنتم الدّهم، فيجتمع على كل واحد عشرة". (3)

أما التّنبهان اللذان جاء في هذه المسألة فهما:

تنبيه (1):

نقل الدسوقي عن الشّمني اعتراضاً على ابن هشام، حين عرض ابن هشام رأي سيبويه والخليل والمبرد والرّجاج وأكثر البصريين بأنّ معناه الرّدع والرّجر عندهم، وأنّه لا معنى لها عندهم إلا ذلك، حتّى إنهم يجيزون أبداً الوقف عليها، والابتداء بما بعدها، ويعرض كذلك رأي جماعة منهم: متى سمعت كلاً في سورة فاحكم بأنّها مكّية؛ لأنّ فيها التّهديد والوعيد، وأكثر ما نزل ذلك بمكّة؛ لأنّ أكثر العتوّ كان بها، ثمّ يردّ ابن هشام حجّتهم القائلة بأنّ أكثر العتوّ كان بها، بقوله: وفيه نظر.

(1) الطبري، جامع البيان، ط1، 28/24. والدّهم: الجماعة الكثيرة.

(2) عبد الرزاق بن همام بن نافع الحميري (ت: 211هـ). انظر: الرّكلي، الأعلام، ط15، 3/353.

(3) الصنعاني، تفسير القرآن، ط1، 2/329.

وذلك قول الشَّمنيّ: "وأقول: وأيضاً إنّما يلزم أن تكون الآية التي فيها كلاً مكّيّة لا السّورة بتمامها التي هي فيها كما هو المدّعى؛ لأنّ من السّور ما نزل آيات منها بمكّة وآيات بالمدينة، ولك أن تقول هذا الاعتراض لا يرد؛ لأنّ قصد هؤلاء الجماعة بقولهم "فاحكم بأنّها مكّيّة" أي: فاحكم بأنّها نزلت بمكّة قبل الهجرة للمدينة؛ لأنّ ذلك زمن العتوّ، ومعنى "نزلت": افتتح نزولها؛ لأنّ ذلك كافٍ في كونها مكّيّة؛ إذ لا شكّ أنّ كون آية من السّورة نزلت بمكّة يلزمه افتتاح تلك السّورة بمكّة قطعاً".⁽¹⁾

تنبيه (2):

اعترض الدّسوقيّ على ردّ ابن هشام في طول الفصل بين (كلاً)، وذكر العجلة في آية القيامة؛ إذ يقول الدّسوقيّ: "قد يُقال إنّ الفاصل من تتمّة السّياق لا أجنبيّ، ثمّ الزجر زجر تأديب وتربية له -صلّى الله عليه وسلّم- حيث غلبه الحرص والشّوق في تلقّي الوحي والإخبار به".⁽²⁾

وفي بحث موسوم ب: (الوقف على كلاً وبنى والابتداء بهما) ذكر فيه أشهر أقوال التّحاة والمفسّرين في (كلاً) -وهو ما تُعنى به هذه المسألة- وتمّت فيه مناقشتها، وترجيح بعضها؛ ومّا جاء فيه أنّ الوقف عليها والابتداء بها مبنيّ على اعتقاد أهل العربيّة فيه؛ فمذهب الخليل وسيبويه والأخفش والمبرد والزّجاج وأحمد بن يحيى أنّها ردّ لما قبلها وردع عنه وزجر، ومذهب الكسائيّ أنّها بمعنى (حقّاً)، وهي على مذهبه اسم؛ لأنّها بمعنى المصدر، والتّقدير أحقّ ذلك حقّاً. وقال ابن الأنباريّ: قال المفسّرون: معناها حقّاً.

وقال الزّجاج: حقّاً توكيد، والتّوكيد إنّما يقع بعد تمام الكلام. وقال أبو حاتم: هي بمعنى (ألا) لاستفتاح الكلام، وقال فيها أيضاً: إنّها تكون للردّ؛ وهو قريب ممّا قال الخليل وسيبويه. وقال الفراء فيما حكى عنه ابن الأنباريّ: إنّها حرف ردّ، فكأنّها نعم ولا في الاكتفاء، قال: وإن جعلتها صلة لما بعدها لم تقف عليها كقولك: كلاً وربّ الكعبة لا تقف على كلاً؛ لأنّها بمنزلة قولك: إي وربّ الكعبة.⁽³⁾

(1) الدّسوقيّ، الحاشية، ط2، 200/1.

(2) السّابق، 200/1.

(3) الدّاخل، "الوقف على كلاً وبنى والابتداء بهما"، <http://jamharah.net/showthread.php?t=22615#.V7U0DPI97IU>

استعرض بتاريخ: 18-08-2016م.

يقول الزركشي (ت: 794هـ)⁽¹⁾ في فصل عقده في تفسيره في الكلام على كلاً في القرآن

الكريم، ذكر فيه أهما على ثلاثة أقسام:

إحداها: ما يجوز الوقف عليه والابتداء به جميعاً باعتبار معينين.

والثاني: ما لا يوقف عليه ولا يُبتدأ به.

والثالث: ما يُبتدأ به ولا يجوز الوقف عليه، وجملته ثلاثة وثلاثون حرفاً تضمنها خمس عشرة سورة، وكلها

في النصف الأخير من القرآن، وليس في النصف الأول منها شيء. ويورد عن الشيخ عبد العزيز الديريني

– رحمه الله – قوله: وما نزلت (كلاً) بيثرب فاعلمن، ولم تأت في القرآن في نصفه الأعلى، وحكمة ذلك

أن النصف الآخر من القرآن الكريم قد نزل أكثره في مكة، وأكثرها جابرة؛ فتكررت على وجه التعنيف

والتهديد والإنكار عليهم، وهذا خلاف النصف الأول من القرآن العظيم.⁽²⁾

20- (اللام معترضة في قوله تعالى: ﴿قُلْ عَسَى أَنْ يَكُونَ رَدِفَ لَكُمْ بَعْضُ الَّذِي تَسْتَعْجِلُونَ﴾) (سورة

النمل، الآية: 72):⁽³⁾

يصنّف ابن هشام اللام المفردة إلى ثلاثة أقسام: العاملة للجرّ، والعاملة للجزم، وغير عاملة،

ويُصرّح أن ليس في القسمة لأم تكون عاملة للنصب، مخالفاً بذلك – صراحةً – الكوفيّين.

فابن هشام يخالف الكوفيّين في اللام العاملة للنصب؛ لأنّ الكوفيّين يرونها ناصبة بطريق الأصالة،

ويخالف ثعلب الذي يرى أنّ اللام نابت عن (أن)⁽⁴⁾. كما خالف ابن هشام الكوفيّين في قولهم إنّ لام

الجحود هو التّاصب بنفسه للمضارع، وينحو نحو البصريّين القائلين بأنّ التّصب للمضارع إنّما يكون بأن

مضمرة وجوباً.⁽⁵⁾

(1) أبو عبد الله بدر الدين محمد بن بهادر بن عبد الله الزركشي (ت: 794هـ). انظر: الزركشي، الأعلام، ط15، 60/6-61.

(2) الزركشي، البرهان، ط1، 368/1-369.

(3) انظر: ابن هشام، مغني اللبيب، ط4، 285/1.

(4) السابق، 277/1.

(5) السابق، 279/1.

يذكر ابن هشام اثنين وعشرين معنىً للّام العاملة للجرّ، وفي المعنى الحادي والعشرين؛ وهو التّوكيد، يتحدّث عن اللّام الزّائدة، ويذكر فيها أربعة أنواع:

1- اللّام المعترضة بين الفعل المتعدّي ومفعوله.

2- اللّام المسّماة بالمقحمة؛ وهي المعترضة بين المتضايين.

3- اللّام المسّماة لام التّقوية؛ وهي المزيدة لتقوية عامل ضعّف.

4- لام المستغاث.

وسياتي الباحث للحديث عن النّوع الأوّل؛ وذلك لأنّ فيه رأياً للمبرّد؛ وهو ما في صلب موضوع البحث، والنّوع الرّابع منها تمّ ذكره في موافقات ابن هشام للمبرّد.

ينسب ابن هشام للمبرّد ومن وافقه أنّهم جعلوا منه: ﴿رَدَفَ لَكُمْ﴾ (سورة النمل، جزء من

الآية: 72)، ويخالفهم صراحةً، ويورد ابن هشام أنّه ضمّن معنى (اقترب)؛ فهو مثل: ﴿أُقْتَرَبَ لِلنَّاسِ حِسَابُهُمْ وَهُمْ فِي غَفْلَةٍ مُّعْرِضُونَ﴾ (سورة الأنبياء، الآية: 1).

يقول الدّسوقيّ في شرح نقل ابن هشام عن المبرّد: "قوله: (خلافًا للمبرّد): أي القائل إنّهما منه؛

لأنّ (رَدَفَ) بمعنى تَبَعَ، وهو يتعدّى بنفسه أي تبعكم؛ وحينئذٍ فاللام زائدة بين الفعل المتعدّي ومفعوله" (1).

أمّا قول الدّسوقيّ: (إنّهما) فيقصد الفعل ومفعوله؛ أي إنّ المبرّد يرى أنّ الفعل (رَدَفَ) متعدّد،

وإنّ الضّمير (كم) في (لكم) مفعوله؛ أي إنّ اللّام زائدة بينهما.

وجاء عن المبرّد قوله بزيادتها في الآية من غير تصريح بذلك؛ إذ يرى أنّ الفعل حُمل على المصدر،

وأنّ هذه اللّام (أي الزّائدة) تدخل على المفعول فلا تغيّر معناه، ثمّ يورد أنّ بعض المفسّرين قالوا في:

(1) الدّسوقيّ، الحاشية، ط2، 227/1.

﴿رَدَفَ لَكُمْ﴾ أَنَّ مَعْنَاهُ رَدَفَكُمْ، وَلَعَلَّ الْمَبْرَدَ اسْتَحْسَنَ قَوْلَ بَعْضِ الْمَفْسِّرِينَ فِي ذَلِكَ؛ فَاسْتَشْهَدَ بِالآيَةِ تَمْثِيلًا عَلَى أَنَّ اللَّامَ زَائِدَةٌ، وَإِنْ لَمْ يَرْجَحْ قَوْلُهُمْ صِرَاحَةً، أَوْ يَبْدُ مِنْ كَلَامِهِ تَأْيِيدٌ وَاضِحٌ. (1)

ويرى المبرّد أنّ اللّام تُزاد في المفعول على معنى زيادتها في الإضافة؛ فيذكر أنّك تقول: هذا ضاربٌ زيدًا، وهذا ضاربٌ لزيدٍ؛ لأنّها لا تُغيّر معنى الإضافة إذا قلت: هذا ضارب زيدٍ وضارب له، ثمّ ينسب القول بزيادة اللّام في آية التّمل إلى التّحوّيين - من دون تحديد لأعلامهم - ولعلّها إشارة في أنّه مسبوق إلى هذا الرّأي. (2)

ويورد الباحث ما جاء في معنى ﴿رَدَفَ لَكُمْ﴾ في بعض التّفاسير:

- 1- عند ابن أبي حاتم الرّازي (ت: 327هـ) أنّ رَدَفَ لَكُمْ بمعنى اقترب لكم، وكذلك رَدَفَ بمعنى أَرَفَ. (3)
- 2- وقال البغويّ (ت: 410هـ) أنّ اللّام فيها زائدة للتّوكيد (4)، وأنّ (رَدَفَ) بمعنى دنا واقترب، وقيل تبعكم والمعنى ردفكم وأدخل فيه اللّام، ويذكر عن الفراء أنّ اللّام صلة زائدة؛ كما تقول نقدته مائةً ونقدت له.
- 3- وذكر القرطبيّ (ت: 437هـ) أنّ ردف أي اقترب ودنا، ينقله عن ابن عبّاس، وهو من: ردفه: إذا تبعه وجاء في أثره، وتكون اللّام أدخلت؛ لأنّ المعنى: اقترب لكم ودنا لكم. أو تكون متعلّقة بالمصدر. وقيل: معناه (معكم). وقال ابن شجرة: تَبَعَكُمْ. ونقل عن الجوهريّ: و (أَرَدَفَهُ أَمْرٌ) لغةٌ في رَدَفُهُ، مثل: تبعه وأتبعه بمعنى، ويورد القرطبيّ قول الفراء: ردف لكم دنا لكم؛ ولهذا قال: (لكم). وقيل: ردفه وردد له بمعنى فتزاد اللّام للتّوكيد. (5)
- 4- أورد الماورديّ (ت: 450هـ) ثلاثة أوجه في معنى ﴿رَدَفَ لَكُمْ﴾؛ وهي:

(1) انظر: المبرّد، المقتضب، ط2، 36/2.

(2) انظر: المبرّد، الكامل في اللّغة والأدب، ط3، 247/1.

(3) انظر: ابن أبي حاتم الرّازي، تفسير القرآن العظيم، ط3، 2917/9.

(4) انظر: البغويّ، معالم التنزيل في تفسير القرآن، ط1، 236/2، 512/3، 319/3.

(5) انظر: القرطبيّ، الجامع لأحكام القرآن، ط2، 230/13.

أحدها: معناه اقترب لكم ودنا منكم، قاله ابن عباس وابن عيسى. والثاني: أعجل لكم، قاله مجاهد.
والثالث: تبعكم، قاله ابن شجرة.⁽¹⁾

5- وعند الرّمحشريّ أنّ (رَدَفَ) ضُمِّنَ معنى فعل يتعدّى باللام نحو: دنا، وأزِفَ، ومعناه: تبعكم
ولحقكم، ويورد قراءة الأعرج (رَدَفَ)، ويذكر أنّ الكسر أفصح.⁽²⁾

6- وذكر السيوطي (ت: 911هـ) أقوالاً منسوبة إلى قائلها في معنى (رَدَفَ)؛ وهي:

اقترب منكم، وعَجَلَ لَكُمْ، وأزِفَ لكم⁽³⁾. كما جاء-أيضاً- في تفسير آخر أنّ رَدَفَ بمعنى (قُرِبَ)⁽⁴⁾.

7- ويقول محمد أبو زهرة (ت: 1394هـ) أنّ ردف لكم؛ أي دنا منكم، وصار ردفاً لكم قريباً منكم
بعض الذي تستعجلون.⁽⁵⁾

يشير الباحث كرم إلى مسألة القول بزيادة اللام في آية: ﴿رَدَفَ لَكُمْ﴾؛ إذ يقول عن هذا الرأي

إنّه يبدو أنّ هذا لأبي العباس المبرّد، ثمّ يشير إلى أنّ ابن عصفور وجماعة قد وافقوه في ذلك؛ وهم:

الرّمحشريّ، وابن الأنباري⁽⁶⁾، وابن يعيش⁽⁷⁾، والعكبري⁽⁸⁾، وأبو حيّان، ثمّ ينسب الباحث لابن هشام

مخالفتهم؛ مستدلاً بما جاء عند ابن هشام في المغني. ثمّ يذكر أنّ مجموعة من العلماء شاركوا ابن هشام في
مخالفته لهم، ومنهم الزركشي⁽⁹⁾.

(1) انظر: الماوردی، التکت والعیون، د.ط، 4/225.

(2) انظر: الرّمحشريّ، الکشاف، ط3، 2/444.

(3) انظر: السيوطي، الدر المنثور، د.ط، 6/375.

(4) انظر: المحلّي، والسيوطي، تفسير الجلالين، ط1، 1/503.

(5) انظر: أبو زهرة، زهرة التفاسير، د.ط، 10/5481.

(6) يقصد (أبو البركات الأنباري)؛ فقد وثّق كتاب البيان في بحثه؛ وهو لأبي البركات الأنباري؛ أما ابن الأنباري فجماعة؛ منهم: أبو
محمد القاسم بن محمد الأنباري (ت: 304هـ) (وهو أشهرهم)، وابنه (أبو بكر محمد الأنباري -328هـ). - انظر: أبو البركات
الأنباري، البيان، د.ط، 2/227.

(7) انظر: ابن يعيش، شرح المفصل، ط1، 4/479. يمثّل على زيادة اللام بآية التّمل.

(8) انظر: العكبريّ، التّبيان، د.ط، 2/1013. إلّا أنّه أجاز عدم زيادتها؛ فيكون الفعل متعدّياً؛ ويذكر قراءتها عند الجمهور بكسر
الدال، وأثما قرئت بالفتح، وهي لغة، واللام زائدة أي رَدَفَكُم. ويجوز ألا تكون زائدة، ويُحمل الفعل على معنى دنا لكم، أو قُرِبَ من
أجلكم، فالفاعل: بعض.

(9) زرنج، أحرف الجرّ الزائدة في العربية واستعمالها في القرآن الكريم، مجلّة الجامعة الإسلامية، م18، ع2، ص934-935.

لم ينفِ الزُّركشيّ قول المبرّد صراحةً؛ إذ يورد قول المبرّد في زيادة اللّام في الآية، ثمّ يذكر أنّ الأكثرين على تضمين الفعل معنى اقترب؛ مستشهداً بقوله تعالى: ﴿أَقْتَرَبَ لِلنَّاسِ حِسَابُهُمْ وَهُمْ فِي غَفْلَةٍ مُّعْرِضُونَ﴾⁽¹⁾ (سورة الأنبياء، الآية: 1)، وهي الآية التي استشهد بها ابن هشام؛ وعلى هذا قد يكون الزُّركشيّ وافق ابن هشام في اعتراضه على المبرّد؛ كونه قد تحدّث عن أنّ الأكثرين يجعلون الفعل متضمناً معنى اقترب، وكونه استشهد بالآية التي استشهد بها ابن هشام.

21- (يُنْعَمُ حَذْفُ اللَّامِ وَبَقَاءُ عَمَلِهَا حَتَّى فِي الشَّعْرِ): (2)

يعرض ابن هشام الحديث عن اللّام العاملة للجزم، وهي اللّام الموضوعية للطلب؛ فهي عاملة للجزم في كون الطلب أمراً، أو دعاءً، أو التماساً، وكذلك فهي عاملة لو أخرجت عن الطلب إلى غيره؛ كالتي يراد بها وبمصحوبها الخبر، أو التهديد، ويمثّل ابن هشام لذلك بأمثلة.

وفيما يتعلّق بذكر اللّام والاستغناء عنها يرى ابن هشام أنّه يُستغنى عنها غالباً إن كان مرفوع فعل الطلب فاعلاً مخاطباً بصيغة (افعل)؛ نحو: (قم واقعد)، وتجب اللّام إن انتفت الفاعليّة؛ نحو: (لثعن بحاجتي)، أو الخطاب؛ نحو: (ليقم زيد)، ثمّ يذكر أنّ دخول اللّام على فعل المتكلم قليل، سواء أكان المتكلم مفرداً أم مع غيره، وأقلّ منه دخوله في فعل المخاطب.

ويصرّح ابن هشام أنّ هذه اللّام قد تُحذف في الشّعْر ويقيم عملها، واستشهد لذلك بقوله:

فلا تَسْتَطِلُّ مِنِّي بِقَائِي وَمُدَّتِي ولكنْ يَكُنْ لِلخَيْرِ مِنكَ نَصِيبٌ⁽³⁾

(1) انظر: الزُّركشيّ، البرهان، ط1، 1، 85/3.

(2) انظر: ابن هشام، مغني اللبيب، ط4، 4، 294-298.

(3) ابن هشام، مغني اللبيب، ط4، 4، 297/1. يقول عنه المحققان إنّهما مجهول القائل. - وانظر: أبو البركات الأنباري، الإنصاف، د. ط، 2/433. المسألة (72): (فعل الأمر مبنيّ أو معرب؟). ذكر الشيخ محمّد محيي الدّين في تحقيقه للإنصاف البيّ في الهامش؛ فهو مثل بيت الشاهد الذي ذكره أبو البركات - في حذف لام الأمر وبقاء المضارع مجزوماً بعد حذفه - وهو من شواهد ابن النّاطم في شرح الألفيّة، وأراد: ولكن ليكن للخير منك نصيب؛ فحذف لام الأمر وأبقى المضارع - وهو "ليكن" - مجزوماً كما كان واللّام مقترنة

وقوله: مُحَمَّدٌ تَفَدَّى نَفْسَكَ كُلَّ نَفْسٍ إِذَا مَا خِفْتَ مِنْ شَيْءٍ تَبَالًا⁽¹⁾

ثمّ يذكر ابن هشام عن المبرّد منعه حذف اللّام وإبقاء عملها حتّى في الشّعْر، ونقل عنه في أنّ البيت: (مُحَمَّدٌ تَفَدَّى...) لا يعرف قائله؛ فابن هشام ينكر منع المبرّد حذف اللّام وبقاء عملها في الشّعْر؛ إي إنّ ابن هشام يرى إمكانيّة حذفها وبقاء عملها.

يرى الباحث أنّ ابن هشام ينكر على المبرّد ذلك بالرّغم من عدم تصريح ابن هشام بالإنكار؛ وذلك من عدّة وجوه:

أولاً: موافقته حذف اللّام في الشّعْر وبقاء عملها؛ فهو قد وافق ذلك بدايةً بصريح قوله.

ثانياً: استشهاده بالبيتين السّابقيين لتوجيه تلك الموافقة.

ثالثاً: تكراره البيت في المغني؛ فيورده في باب (حذف لام الطّلب).⁽²⁾

وبعد ذكر ابن هشام رأي المبرّد يقول إنّ البيت يحتمل أن يكون دعاء بلفظ الخبر؛ نحو: (يغفرُ اللهُ لك)، و(يرحمك اللهُ) وحذفت الياء تخفيفاً، واجتزأ عنها بالكسرة.

به. - وانظر: ابن النّاطم، شرح ابن النّاطم، ط1، 492. ذكره شاهداً على جواز حذف اللّام على المخاطب في الشّعْر وبقاء جزمها، دون نسبه إلى القائل. - وانظر: الصّبّان، حاشية الصّبّان، د.ط، 7/4. قال فيه العينيّ إنّّه يخاطب به ابنه لما تمّتي موته، وجاء في الهامش أنّ الشّاهد في: (يكن)؛ إذ أصله ليكن، فحذفت اللّام للضّرورة.

(1) ابن هشام، مغني اللّبيب، ط4، 297/1. يقول المحقّقان: ينسب لحسان والأعشى - وليس في ديوانيهما - ولأبي طالب عمّ النّبّي". - وانظر: أبو البركات الأنباريّ، الإنصاف، د.ط، 433/2. المسألة (72): (فعل الأمر مبنيّ أو معرب؟). أورد أبو البركات الأنباريّ: إنكار المبرّد للبيت، ويقول: "لئن سلمنا صحّته - وهو الصّحيح - فنقول: قوله "تفد نفسك" ليس مجزوماً بلام مقدرة، وليس الأصل فيه لتفد نفسك، وإنّما الأصل: تفدي نفسك، من غير تقدير لام، وهو خبر يراد به الدّعاء، كقولهم: غفر اللهُ لك، ويرحمك اللهُ، وإنّما حذف الياء لضرورة الشّعْر اجتزاء بالكسرة عن الياء". ولم ينسبه إلى قائل. - وانظر: ابن هشام، شرح شذور الدّهب، د.ط، 275.

(2) انظر: ابن هشام، مغني اللّبيب، ط4، 840/2. يقول: "والحقّ أنّ حذفها مختصّ بالشّعْر".

إنّ ابن هشام وجّه البيتَ توجيهًا في ظاهره أنّ ابن هشام يوافق المبرّد في حذف اللّام وبقاء عملها، إلّا أنّه ليس كذلك، بل إنّ باطنه أنّ ابن هشام يذكر احتماليّة كونه للدّعاء؛ فلا تناقض للاحتماليّة تلك مع موقفه المنكر لرأي المبرّد.

يقول الدّسوقيّ في شرحه كلام ابن هشام في أنّ المبرّد لا يعرف قائل البيت: "أي وما قيل من أنّه قول عبد المطّلب لم يثبت عند المبرّد، وسكت عن البيت الأوّل وهو ما فيه (لكن يكن)؛ لعدم الاطّلاع عليه، أو لعدم وقوفه على تخريج فيه، وتخرجه أنّ أصل (يكن) (يكون) فسكنت النّون لتدغم في اللّام بعدها ادغامًا جائزًا، ثمّ قلبت النّون لامًا وأدغم، ثمّ التقى ساكنان: الواو واللّام الأولى؛ فحذفه للضرورة لا لالتقاء الساكنين؛ لأنّ التّقاء الساكنين هنا جائز في السّعة؛ لأنّه على حدة؛ لأنّ حروف اللّين إذا وقع بعدها ساكن مشدّد يجوز إبقاؤهما كما في: ﴿وَلَا الضَّالِّينَ﴾" (1). (سورة الفاتحة، جزء من الآية: 7).

ورأي الباحث فيما أورد الدّسوقيّ من أنّ عدم ذكر المبرّد لبيت (محمّد تفد...) لعدم الاطّلاع عليه، أو لعدم وقوفه على تخريج فيه مردود؛ وذلك لما يلي:

أولًا: إنّ هذا تأويلٌ يفتقر إلى دليلٍ في أنّ ذلك مراد ابن هشام.

ثانيًا: لو افترض أنّ هذا شرح اجتهد فيه الدّسوقيّ، وهو رأي خاصّ بالدّسوقيّ -مع أنّه لم يصرّح به- لا أن يكون شرحًا لكلام ابن هشام فهو مردودٌ أيضًا؛ وذلك لأنّ المبرّد قد أورد في المقتضب، فكيف للدّسوقيّ أنّ يقول إنّ المبرّد لم يطّلع عليه؟ إلّا أن يكون قصد الدّسوقيّ أنّ المبرّد لم يقف على قائله. ثالثًا: كان من الأجود أن يبيّن الدّسوقيّ أنّ هذا كلامه وتأويله هو، أو أنّه نقلٌ عن غيره، أو أنّه يشرح قصد ابن هشام، مع أنّ الباحث يرى أنّ الدّسوقيّ يشرح كلام ابن هشام؛ وذلك لعدم وجود دليل يشير إلى أنّه كلامه هو، أو كلام شيخه، أو كلام أحد شُراح المصنّف قبله. وأيًا كان زاعمه فالكلام مردودٌ. رابعًا: إنّ قول الدّسوقيّ: (لعدم وقوفه على تخريج فيه) -يقصد المبرّد- كلام عارٍ عن الدّقة في أن يُقال في المبرّد، وهو محض ادّعاء لا أساس له، ولو افترضنا عدم معرفة التّخريج من المبرّد، فالدّسوقيّ ملزمٌ

(1) الدّسوقيّ، الحاشية، ط2، 236/1.

أن يأتي بالدليل.

خامساً: ورد في بعض الكتب؛ كخزانة الأدب⁽¹⁾، وعند محققِي المعنى أنّ المبرّد كان يُلجّن قائله، ويقول إنّه لا يُعرف قائله، ولا يُحتج به، ولا يجوز مثله. وكان الأولى بالدّسوقيّ أن يكتفي بالقول إنّ المبرّد أغفل الحديث عنه؛ لأنّه لا يعتدّ به، وهذا أسلم!

ثمّ ينسب ابن هشام للمبرّد أنّه قال في:

على مثل أصحابِ البعوضةِ فاحمُشي لكِ الويلُ حُرَّ الوجهِ أو ييكِ من بكي⁽²⁾

إنّه على قبحه جائز؛ لأنّه عطف على المعنى، إذ: احمشي ولتخمشي بمعنى واحد.

أي إنّ قصد المبرّد - كما يقول الدّسوقيّ - أنّ الفعل (بيك) عطف على معنى فاحمشي؛ لأنّ معناها فلتخمشي فاللام مسلّطة على المحذوف، لكنّ اللّام مأخوذة من المعطوف بحسب المعنى، وليست محذوفة، ويحتمل أنّ المبرّد يقول إنّ اللّام محذوفة من المعطوف ومحلّ منع حذف اللّام ما لم يوجد مسوّغ، وهنا وُجد؛ وهو العطف على المعنى، والأوّل أقرب، ووجه القُبح أنّه في الصّورة فيه حذف لام الأمر، ووجه الجواز أنّه في المعنى من تسليط لام الأمر التي في المعطوف عليه المتصيّد بواسطة العاطف، وليس فيه حذف.⁽³⁾

وجاء عند سيبويه القول إنّّه يجوز حذف اللّام في الشّعر، وأنها تعمل مضمرة؛ كأهمّ شَبَّهوها بأنّ

إذ أعملوها مضمرة، ومثل بيت متمم بن نويرة، وقال إنّّه أراد: لييك.⁽⁴⁾

(1) انظر: البغداديّ، خزانة الأدب، ط4، 629/3.

(2) انظر: سيبويه، الكتاب، ط3، 8/3-9. نسبه لمتمم بن نويرة.

(3) انظر: الدّسوقيّ، الحاشية، ط2، 236/1.

(4) انظر: سيبويه، الكتاب، ط3، 8/3.

واعلم أنّ في حديث ابن هشام عن اللّام العاملة للجزم - وإن لم يصرّح - موقفًا مخالفًا للمبرّد وللبصريّين؛ ذلك أنّ ابن هشام حينما ذكر أنّه إذا كان مرفوع فعل الطّلب فاعلاً استُغني عن اللّام بصيغة افعل غالبًا، وضرب له أمثلة؛ نحو: (قُمّ واقعد).

وهنا انتهج ابن هشام نهج الكوفيّين القائلين بإعراب الأمر؛ فابن هشام قد سبق له في المغني - قبل هذه المسألة - القول إنّ الأمر من (وأى) بمعنى وعد، الذي مضارعه يئي، هو (إه) بحذف اللّام للأمر وبالهاء للسّكت في الوقف.⁽¹⁾

وفي قوله السّابق يتّضح تماشيه مع نحاة الكوفة الذين يرون أنّ الأمر فعل معرب مع أنّه لم يصرّح بذلك في هذا الموضع؛ فهو يرى أنّ لام الأمر محذوفة.

يقول الدّسوقيّ: "(قوله بحذف اللّام): أي وهو الياء، والأصل: اوئي، ك(ارمي)، ثمّ حُذفت الياء بلام الأمر الدّاخله على الفعل تقديرًا؛ لأنّه مقتطع من المضارع، وهذا مذهب المصنّف، أو لأنّ الأمر المعتلّ مبنيٌّ على حذف حرف العلة، ثمّ حُذفت الواو التي هي فاء الكلمة لحذفها في المضارع، فتبعتهما همزة الوصل للاستغناء عنها حينئذٍ، وألحقت بقيّة الكلمة بهاء السّكت وجوبًا، فإذا أسندت هذا الأمر للمخاطبة تقول: إي يا هند؛ فهو فعل أمر مبنيٌّ على حذف النّون، والياء فاعل؛ لأنّها ياء المخاطبة".⁽²⁾ ولم يظهر من كلام الدّسوقيّ أنّ هذا الرّأي إنّما هو لنحاة أهل الكوفة، مع بيانه أنّ مذهب المصنّف يقوم على أنّ الأمر جزء من المضارع.

ثمّ يصرّح ابن هشام في موضع آخر أنّه وقف إلى جانب رأي الكوفيّين هذا، إذ يقول: "وزعم الكوفيّون وأبو الحسن أنّ لام الطّلب حذفت حذفًا مستمرًّا في نحو: قم، واقعد، وأنّ الأصل لتقم ولتقعد، فحذفت اللّام للتخفيف، وتبعها حرف المضارعة، وبقولهم أقول؛ لأنّ الأمر معنى حقّه أن يؤدّى بالحرف، ولأنّه أخو التّهي، ولم يُدلّ عليه إلّا بالحرف، ولأنّ الفعل إنّما وضع لتقييد الحدث بالزمان المحصّل، وكونه

(1) انظر: ابن هشام، مغني اللّبيب، ط4، 27/1.

(2) الدّسوقيّ، الحاشية، ط2، 16/1.

أمرًا أو خبرًا خارجًا عن مقصوده، ولأنّهم قد نطقوا بذلك الأصل ... ولأنّ البناء لم يُعهد كونه بالحذف". (1)

يشير الأستاذ الدكتور حسن الشاعر - رحمه الله تعالى - إلى أنّ قول ابن هشام في إعراب الأمر كان في المغني، وقد سبق أنّ ابن هشام في أربعة مصنّفات غير المغني قد تبع البصريين في قولهم ببناء فعل الأمر. (2) ويذهب الكوفيون إلى أنّ فعل الأمر للمواجه المعرّي عن حرف المضارعة مُعَرَّبٌ مجزوم، ويذهب البصريون إلى أنّه مبنيّ على السكون. (3)

ويرى الأستاذ عبد الفتاح الحموز رأي الكوفيّين في القول بإعراب الأمر أنّه خلاف ما جاء في المنهج الكوفيّ في التعليل، أو التّأويل، أو عدم احترام ظاهر النّص؛ من حيث إنّ فيه تأويلات، وتقديرات، وتخمينات تدلّ على عدم احترامهم لطبيعة اللّغة. (4)

وينسب المراديّ للمبرّد منع ذلك حتّى في الشّعر، وأثبت زعمه في أنّ البيت لا يُعرف قائله، مع احتمال أنه يكون خبرًا، وحذفت الياء، استغناء بالكسرة، ثمّ يذكر مذهب الكسائيّ في أنّه يجوز حذفها، بعد الأمر بالقول. (5)

ويقول المبرّد إنّ النّحويّون يجيزون إضمار هذه اللّام للشّاعر إذا اضطرّ، ويستشهدون على ذلك بقول متمّم بن نُويرة:

على مثل أصحابِ البُعوضةِ فاحْمُشي لِكِ الوَيْلِ حُرَّ الوَجْهِ أَوْ يَبْكُ مَنْ بَكَى
يُرِيدُ: أَوْ لِيَبْكُ مِنْ بَكَى. وقول الآخر:

مُحَمَّدٌ تَفَدَّ نَفْسَكَ كُلَّ نَفْسٍ إِذَا مَا خِفْتَ مِنْ شَيْءٍ تَبَالًا

(1) انظر: ابن هشام، مغني اللبيب، ط4، 300/1.

(2) انظر: الشاعر، تطوّر الآراء النّحويّة عند ابن هشام الأنصاريّ، ط1، 22-23. والمصنّفات الّتي ذكرها هي: شرح القطر، وشرح الشّذور، وأوضح المسالك، وشرح اللّمحة.

(3) انظر: أبو البركات الأنباريّ، الإنصاف، د.ط، 427/2-445. المسألة 72: (فعل الأمر معرب أو مبنيّ؟).

(4) انظر: الحموز، الكوفيّون في النّحو والصّرف والمنهج الوصفيّ المعاصر، ط1، 164. وتحدّث عن هذا الرّأي في الصّفحات: 63، 108، 171، وقع سهوٌ في العنوان في: 171؛ إذ يقول: "فعل الأمر للمواجه معرب منصوب"، والصّواب أنّه: مجزوم، وذكر أنّه معرب على رأي الكوفيّين في: 178.

(5) انظر: المراديّ، الجني الدّاني، ط1، 113.

ولا يرى المبرّد ذلك على ما قالوا؛ لأنّ عوامل الأفعال لا تضمّر، وأضعفها الجازمة؛ لأنّ الجزم في الأفعال نظير الخفض في الأسماء. ولكن بيت متمم -على ما يرى المبرّد- حُمِلَ على المعنى؛ لأنّه إذا قال: فاحمشي فهو في موضع فلتخمشي فعطف الثاني على المعنى. ثمّ يصرّح أنّ البيت الآخر ليس بمعروف، على أنّه في كتاب سيبويه، وتقول: ليقمّ زيد، ويقعد خالد، وينطلق عبد الله؛ لأنّك عطفت على اللّام. ولو قلت قمّ ويقعد زيد لم يجز الجزم في الكلام. ولكن لو اضطرّ شاعر فحملة على موضع الأوّل -لأنّه ممّا كان حقّه اللّام- كان على ما وصفت لك.⁽¹⁾ فالمبرّد يقصد: برغم أنّ البيت في كتاب سيبويه؛ فليس قصده أنّه ليس بمعروف وجوده في كتاب سيبويه، والبيت وارد عند سيبويه.⁽²⁾

22- (الفعل (يقيموا) في الآية: ﴿قُلْ لِعِبَادِيَ الَّذِينَ آمَنُوا يُقِيمُوا الصَّلَاةَ وَيُنْفِقُوا مِمَّا رَزَقْتَهُمْ سِرًّا وَعَلَانِيَةً مِّن قَبْلِ أَنْ يَأْتِيَ يَوْمٌ لَا بَيْعٌ فِيهِ وَلَا خِلَالٌ﴾ (سورة إبراهيم، الآية: 31) مجزوم بتقدير: قل لهم أقيموا يقيموا، والجزم في جواب أقيموا المقدر، لا في جواب قل: ⁽³⁾

يعرض ابن هشام تجويز الكسائيّ حذفها وبقاء عملها في الكلام -بعد أن فنّد رأي المبرّد في منع المبرّد حذف اللّام وبقاء عملها في الشعر؛ وهي المسألة السابقة- وجعل الكسائيّ شرطاً لعملها وهي محذوفة أن يتقدّمها (قل)، ويسجّل ابن هشام موافقة ابن مالك للكسائيّ، وزاد عليه أنّ ذلك يقع في النثر قليلاً بعد القول الخبري، وينسب ابن هشام للكسائيّ أنّه جعل منه (أي من حذف اللّام وبقاء عملها في الكلام) آية إبراهيم السابقة؛ أي إنّ الفعل (يقيموا) مجزوم باللّام المحذوفة؛ أي: ليقيموها.

ثمّ يعرض ابن هشام قول الجمهور في أنّ الجزم في الآية مثله مثل قولك: (ائتني أكرمك)، وبعد ذلك يذكر ابن هشام أنّ هناك خلافاً في ذلك؛ راميّاً إلى أنّ مقتضى الخلاف متأثّر من العامل للجزم فيها، ويذكر أنّ الخلاف في ذلك على ثلاثة أقوال.

(1) انظر: المبرّد، المقتضب، ط2، 130/2-131.

(2) انظر: سيبويه، الكتاب، ط3، 8/3.

(3) انظر: ابن هشام، مغني اللبيب، ط4، 298/1-300.

واعلم أنّ عدد ما ذكره ابن هشام من أقوال في هذا الخلاف ستّة أقوال؛ وهذا ليس بسهوّ منه؛ وإتّما هذا دأب ابن هشام وديدنه -غالبًا- في أنّه قد يذكر عددًا أكثر من الآراء التي يُصرّح بها، فيسقط منها غير ما ذكر عدده؛ فيهمله؛ وذلك لضعفه، ولضعف الحجّة فيه، أو قلّته وعدم شيوعه؛ ففي المحصّلة أنّه لا يلتفت إليها؛ فقد يكتفي بردها، وقد يناقشها داحضًا إياها.

يذكر ابن هشام ثلاثة آراء ويناقشها، ثمّ يتبعها بذكر رأي ابن مالك ويناقشه، ثمّ يأتي إلى ذكر رأي المبرّد ويناقشه، وثمّ يعرض رأيًا يرده من دون مناقشته، ويكتفي برده، حتّى إنّ الدّسوقيّ أهمل شرحه كليًّا، وكأنّ الرّأي غير المذكور.

وينبّه الباحث -أيضًا- على أنّ ما أورده سابقًا من أنّ ابن هشام ذكر أقوالًا مُختلّفًا فيها واثمّ مناقشتها أنّ هذا يعني اعتمادها من ابن هشام؛ فليس هذا المراد؛ وإتّما يعمد ابن هشام فيها إلى اختيار الأرجح والأقوى؛ مستندًا إلى الأصول في ذلك، وقد يُبقي رأيه مُعلّقًا؛ فذكره تلك الأقوال من باب عرض المسألة، وأشهر ما جاء فيها، وقد يدحضها منتهجًا لنفسه رأيًا خاصًّا.

وفي هذه المسألة سيذكر الباحث مواطن الخلاف، والحجج فيها كما نُسب إليهم من ابن هشام، ثمّ سيُتكلّم على شرح مقاصدهم في العامل والعلّة لاختيارهم، وبعدها سيُعرض رأي ابن هشام في التّرجيح بينها، ثمّ سيتمّ ذكر الآراء غير المعتدّ بها عنده، وشرحهما، وفي خاتمة المسألة سيُعرض حديث المبرّد، ومن ثمّ التّرجيح بين رأي ابن هشام والمبرّد.

خلاف الجمهور على عامل الجزم في الفعل: (يقيموا) في آية إبراهيم الواردة؛ وهو على أقول ثلاثة:

أولًا: للخليل وسيبويه: أنّه بنفس الطّلب؛ لما تضمّنه من معنى إن الشرطيّة كما أنّ أسماء الشرط إمّا جزمت لذلك.

ثانيًا: للسّيرافيّ والفارسيّ؛ أنّه بالطّلب؛ لنيابته مناب الجازم الذي هو الشرط المقدر، كما أنّ النّصب بـ (ضربًا) في قولك: (ضربًا زيدًا)، لنيابته عن (اضرب) لا لتضمّنه معناه.

ثالثًا: للجمهور؛ أنه بشرط مقدر بعد الطلب.

فقول الخليل وسيبويه -على ما أورد الدسوقي- عن شيخه الدردير يعني:

إنّ الجزم حصل بنفس فعل الطلب (وهو قُلْ)؛ لأنه تضمّن معنى التعليق الموضوع له (إنّ)، وحاصل وجه التّضمين أنّ الطلب إمّا أن يكون مقصودًا لذاته؛ كقَمّ واقعد، أو مقصودًا لغيره؛ وذلك بأن رتّب عليه شيء؛ نحو: (قُمْ أَكْرَمَكَ)؛ فالقيام مطلوبٌ لترتّب الإكرام عليه؛ وذلك الترتّب هو التعليق، وهو مدلول إن الشرطيّة؛ فصحّ كون الفعل متضمّنًا معنى التعليق؛ أي من حيث إنه مقصود لغيره؛ لترتّب غيره عليه، فقوله تعالى: ﴿قُلْ لِعِبَادِيَ الَّذِينَ ءَامَنُوا يُقِيمُوا الصَّلَاةَ﴾ (سورة إبراهيم، جزء من الآية: (31)) المقصود من الأمر إمّا هو إقامة الصلاة عليه، فصار (قُلْ) متضمّنًا للتوقّف الذي هو التعليق، ويتابع الدسوقيّ شرح عبارة ابن هشام عن الخليل وسيبويه: (إمّا جزمت لذلك)؛ أي للتضمّن؛ فأصل (متى) - مثلًا - للزمان، ثمّ ضمّن معنى الشرطيّة فجزم، وحيث جزم الاسم فعلى -لتضمّنه معنى الشرط- فلا يبعد أن يجزم الفعل بتضمّنه معنى الشرط فعلاً واحداً، فلا بُعد في إسناد الجزم لفعل الطلب.⁽¹⁾

أمّا رأي السّيرافيّ والفارسيّ -على ما أورد الدسوقيّ- فإنّه جُزم بالطلب؛ أي بفعل الطلب (وهو قُلْ)؛ لنيابته مناب الجازم؛ فهو قد وقع موقع (إنّ الجازمة وفعل الشرط)، والأصل: إنّ تقل أقيموا يقيموا؛ فحذف (إنّ وتقل)، ثمّ أُقيِمَ (قُلْ) مقامهما؛ فعمل ما يعمل ذلك الجازم.

ورأي الجمهور أنّ الفعل (يقيموا) جُزم بشرطٍ مُقدّر بعد الطلب؛ أي إنّ الشرط وفعله قد قُدّرا، و(يقيموا) جوابه مجزوماً.

واعلم أنّ المبرّد يقول برأي الجمهور، إلّا أنّه يختلف معهم في أنّ الجزم في جواب أقيموا المقدر، لا في جواب قُلْ؛ وهذا ما حمل ابن هشام على الاعتراض على رأيه هذا كما سيأتي.

قول ابن هشام في الجزم في الآية: يُصرّح ابن هشام بترجيح رأي الجمهور على الرّأيين الأوّل والثّاني.

(1) انظر: الدسوقيّ، الحاشية، ط2، 237/1.

حجّتا ابن هشام في ردّ الرّأي الأوّل:

أوّلًا: وذلك في أنّه يرى أنّ الحذف -حتّى وإن كان خلاف الأصل- فليس فيه تغيير لمعنى الأصل الذي وُضع لصيغة الطّلب؛ والأصل الذي وضع له الطّلب -كما يقول الدّسوقي- ليدلّ على طلب مدلوله لذاته، لا لترتّب غيره عليه؛ فجعلها من باب التّضمنين إخراجًا لصيغة الطّلب عن أصل وضعها.

ثانيًا: إنّ تضمين الفعل معنى الحرف إمّا غير واقع، أو غير كثير؛ وهو يعني بذلك أنّ تضمين الاسم معنى الحرف كثير في أسماء الشّروط والاستفهام؛ ولذلك تضمّن الفعل معنى فعل آخر؛ أمّا تضمين الفعل معنى حرف فهو غير واقع، أو قليل.

اعتراضا الدّسوقيّ على حجّتي ابن هشام:

الاعتراض على الحجّة الأولى:

قد يقال هذا (أي اعتراض ابن هشام في حجّته برّد قول الخليل وسيبويه) في التّضمنين بمعنى إشراب الكلمة معنى كلمة أخرى، وقصد الدّسوقيّ (أي إنّ قول ابن هشام يؤخذ به لو كان التّضمنين يعني إشراب الكلمة معنى كلمة أخرى؛ فيصحّ قول ابن هشام حينئذٍ)، إلّا أنّ الدّسوقيّ يوضّح مقصد الخليل وسيبويه في معنى التّضمنين؛ فيرى أنّه ليس المراد كما أورد ابن هشام؛ إذ لا يسع أحد أن يقول إنّ معنى (قل) في الآية تعليق الإقامة على القول، بل معناه طلب القول قطعًا، ومعنى تضمّنه معنى إن الشّروطيّة أنّ العرب لا يستعملون فعل الطّلب وبعده مضارع مجزوم إلّا في مقام يكون القصد فيه ترتّب مضمون على مضمون فعل الطّلب كالقول.

ويرى الباحث هنا حُسن تخريج الدّسوقيّ في توجيه رأي الخليل وسيبويه؛ لما فيه راحة في التّفكير، وحُسن منطق في فهم المراد، وكبير احتمال في واقع القصد، وبقول الدّسوقيّ يأخذ الباحث.

الاعتراض على الحجّة الثانية:

ينقل الدّسوقي عن الدّماميني قوله بوقوع كثير من تضمين الفعل معنى الحرف (خلافًا لما أورد ابن هشام)، ألا ترى نعم وبئس وحبّذا وعسى وصيغ التّعجب؟ فإنّها مضمّنة معنى الحرف الذي هو حقه أن يوجد؛ لأنّ كلّ معنى كالمدح والذّم والمقاربة حقه أن يؤدّي بالحرف.

ثمّ يجيب الدّسوقي بنقل إجابة الشّمني على قول الدّماميني في أنّ المراد بالحرف الموجود؛ وعليه فإنّما قال المصنّف "أو غير كثير"؛ لاحتمال وقوعه، وهو كذلك؛ ألا ترى (ليس) فإنّها مضمّنة معنى النّفي، مع أنّ أحرف النّفي موجودة كما ولا؟

ورأي الباحث أنّ الدّسوقي اعتمد إجابة الشّمني في الرّد على الدّماميني؛ فهي -أي إجابته له- إنّما هي بمنزلة القبول والاستحسان من الدّسوقي؛ فلا يرى اعتراض من الدّسوقي على إجابة الشّمني، ولا تأييد لكلام الدّماميني؛ وعلى هذا فالاعتراض من جهة الدّسوقي كان في ردّ ابن هشام لرأي الفريق الأوّل بحجّة واحدة، وهي على الاعتراض الأوّل لابن هشام.

وحجّة ابن هشام في ترجيح رأي الجمهور على الرّأي الثّاني:

لأنّ نائب الشّيء يؤدّي معناه، والطلب لا يؤدّي معنى الشّروط.

ويشرح الدّسوقي كلامه قائلاً: أي بحسب الشّأن، وإلا فقد يُقال كلامنا في النّيابة من حيث كونه عاملاً، وهي لا تستلزم ذلك، ألا ترى نيابة المفعول عن الفاعل مع اختلاف معناه؟

وبعدها يعرض ابن هشام الآراء التي لم يعتدّ بها في موضوع جزم (يقيموا) في الآية؛ وهي ثلاثة:

1- رأي ابن مالك.

2- رأي المبرّد.

3- رأي لم ينسبه إلى أحد.

رأي ابن مالك:

أبطل بالآية أن يكون الجزم في جواب شرط مقدّر؛ لأنّ تقديره يستلزم ألا يتخلف أحد من المقول له ذلك عن الامتثال؛ أي إنّ ابن مالك لا ينفي الجزم مطلقاً في الآية، وإنّما يرى أنّ الجزم ليس حاصلًا من تقدير لجواب شرط؛ وحجّته في ذلك أنّه لو كان كذلك لما تخلف أحد من المؤمنين عن الصلّاة؛ فهم المقول لهم ذلك.

وردّه ابن هشام بأنّ التخلف واقع:

أي إنّنا نجد كثيرًا من المؤمنين لا يمتثل لأمر الصلّاة. ثمّ يورد ابن هشام إجابة لكلام ابن مالك؛ وفيه وجهان:

الأوّل: إيراد ابن هشام لإجابة ابنه⁽¹⁾ بأنّ الحكم مُسند إليهم على سبيل الإجمال، لا إلى كلّ فرد؛ فيحتمل أنّ الأصل يقيم أكثرهم، ثمّ حذف المضاف وأنيب عنه المضاف إليه فارتفع واتّصل بالفعل.

الثاني: وباحتمال أنّه ليس المراد بالعباد الموصوفين بالإيمان مطلقًا، بل المخلصين منهم، وكلّ مؤمن مخلص قال له الرّسول -صلى الله عليه وسلّم- أقم الصلّاة أقامها.

ومعنى كلام ابنه في الوجه الأوّل أنّ القول مسند للعباد المؤمنين على العموم لا على التّخصيص؛ فحينها يحتمل أنّه مسند للمجموع من غير حذف مضاف، والحاصل أنّ الآية من باب الإسناد للمجموع، لكنّ إمّا مع حذف مضاف أو بدونه، والمضاف المحذوف هو (أكثر)، والمضاف إليه هو (هم)، فارتفع أي صار واوًا ورجعت الياء فصار يقيموا.

(1) أبو عبد الله بدر الدّين محمّد بن محمّد بن عبد الله بن مالك الطّائفيّ (ابن النّاطم) (686هـ/1287م). انظر: الرّكليّ، الأعلام، 15، 30/7-31. وهو من أشهر وأقدم شُرّاح الألفيّة، ولم يخرّجه المحقّقان، أو يشيران إليه، ولم يرد تفسير كلام ابن هشام في تعريف بعلميّة (ابنه) عند الدّسوقيّ؛ وذلك ربما لشهرته.

ورأي الباحث في إيراد ابن هشام الإجابة على قول ابن مالك لا يعني قبوله حجته؛ وذلك لأن ابن هشام إنما اعتمد رأي الجمهور صراحةً، وكلام ابن مالك خرج عن ذلك، وإن لم يكن ابن هشام قد نفى قول ابن مالك صراحةً؛ إلا أنه معلومٌ نفيه له.

ثمّ ينتقل ابن هشام لعرض رأي المبرّد في مسألة جزم (يقيموا) في الآية، ورأي المبرّد كما أسنده ابن هشام إليه:

إنّ التقدير: قل لهم أقيموا يقيموا، والجزم في جواب أقيموا المقدر، لا في جواب قل؛ فيقيموا مجزوم في جواب المقول لا في جواب القول كما هو في القول الأوّل، فتقدير الشرط إن تقيموا الصلّة يقيموا. يقول الدسوقي: "فعلى كلام المبرّد يُقدّر شرط محذوف، لكن من جنس المقول لا من جنس القول كما قال الجمهور؛ فالمبرّد موافق للجمهور في تقدير الشرط، لكن المخالفة في تقديره من جنس المقول المحذوف، لا من جنس القول".⁽¹⁾

يقول المبرّد: "وأما قوله: ﴿وَقُلْ لِعِبَادِي يَقُولُوا الَّتِي هِيَ أَحْسَنُ﴾ (سورة الإسراء، جزء من الآية: 53) وما أشبهه، فليس (يقولوا) جواباً (لقل). ولكن المعنى -والله أعلم- : قل لعبادي: قولوا يقولوا. وكذلك: ﴿قُلْ لِعِبَادِي الَّذِينَ آمَنُوا يُقِيمُوا الصَّلَاةَ﴾ (سورة إبراهيم، جزء من الآية: 31) وإّما هو: قل لهم يفعلوا".⁽²⁾

ردّ ابن هشام لرأي المبرّد:

يصرّح ابن هشام برّد قول المبرّد؛ وذلك من جهتين:

(1) الدسوقي، الحاشية، ط2، 238/1.

(2) المبرّد، المقتضب، ط2، 81/2-82.

أولهما: لأنّ الجواب والميجاب لا يجوز أن يتوافقا، ولا بدّ أن يخالفا؛ إمّا في: الفعل والفاعل؛ نحو: (إئتني أكرمك)، أو في الفعل؛ نحو: (أسلم تدخل الجنة)، أو في الفاعل؛ نحو: (قم أقم).

ثانيهما: إنّ الأمر المقدّر للمواجهة، و(يقيموا) للغيبة؛ فلا تُجاب المواجهة بلفظ الغيبة إذا كان الفاعل واحداً؛ والمقصود من المواجهة (الخطاب)؛ والمخاطب: أقيموا، والغيبة (الغائب)؛ وهو (يقيموا)، والفاعل واحد؛ وهو واو الجماعة.

أمّا الرّأي الذي لم ينسبه ابن هشام إلى أحد هو:

أنّ (يقيموا) مبنيّ؛ لحلوله محلّ أقيموا وهو مبنيّ، ويردّه ابن هشام من دون مناقشته بقوله: "وليس بشيء".

وكما تجاوز ابن هشام هذا الرّأي تجاوز الدّسوقيّ ذلك أيضاً؛ وكأنّه يشير إلى بُعد رأي القائلين به؛ فلا دليل ولا حجّة فيه، فيعرض عن شرح قول ابن هشام فيه؛ وكأنّ الدّسوقيّ يسقطه؛ إذ لو كان فيه ما يحتمل وجهاً - ولو كان ضعيفاً - لأشار إلى ذلك. فتأمل!

واعلم أنّ رأي المبرّد مرجوح عند العُكبريّ بالأدلة نفسها التي ساقها ابن هشام في ردّه رأي المبرّد، ولعلّ العُكبريّ أول من ردّ رأي المبرّد؛ لأنّه يقول إنّ رأي المبرّد قد حكاها جماعة من دون أن يتعرّضوا لإفساده⁽¹⁾؛ وسوق ابن هشام أدلة العكبريّ في ردّ الأخير على المبرّد تأثر واضح من ابن هشام بالعكبريّ، وإن لم يصرّح ابن هشام أنّ هذه الأدلة قد سبق إليها، ولم يذكر صاحبها كذلك.

وكذلك أنكر أبو حيّان الأندلسيّ على المبرّد قوله، وخرّج فساداً بالأدلة الواردة عند العُكبريّ نفسها.⁽²⁾

(1) انظر: العُكبريّ، التّبيان، د.ط، 770/2.

(2) انظر: أبو حيّان الأندلسيّ، البحر المحيط في التفسير، د.ط، 438/6.

واعلم أنّ رأي المبرّد هو الرّاجح عند أبي البركات الأنباريّ؛ فيذكر أنّ في جزم (يقيموا) ثلاثة أوجه، ويرجّح رأي المبرّد⁽¹⁾، وكذا رجّح ابن الشّجريّ رأي المبرّد.⁽²⁾

23- (دخول اللّام مقيسًا بعد أنّ المفتوحة، وهي لام الابتداء):⁽³⁾

مرّ في البحث أنّ ابن هشام قسّم اللّام أقسامًا ثلاثة: عاملة للجرّ، وعاملة للجزم، وغير عاملة، وأنّه استثنى من القسمة أن تكون عاملة للنّصب مصرّحًا أنّه مخالف الكوفيّين.⁽⁴⁾

يفرد ابن هشام للّام غير العاملة سبعة أقسام: لام الابتداء، واللّام الزّائدة، ولام الجواب، واللّام الدّاخلية على أداة شرط للإيذان بأنّ الجواب بعدها مبنيّ على قسّم قبلها، لا على شرط (اللّام المؤذنة أو الموطئة)، ولام أل كالرّجل، واللّام اللاحقة لأسماء الإشارة، ولام التّعجب غير الجارّة.

وفي النوع الثّاني من اللّام غير العاملة (اللّام الزّائدة)، ويذكر ابن هشام أنّها داخلة في:

أ- خبر المبتدأ؛ في نحو قوله: أمّ الخليس لعجوزٌ شهريّة.⁽⁵⁾

(1) انظر: أبو البركات الأنباريّ، البيان، د.ط، 59/2.

(2) انظر: ابن الشّجريّ، أمالي ابن الشّجريّ، ط1، 61/1، 477/2.

(3) انظر: ابن هشام، مغني اللّبيب، ط4، 307/1.

(4) انظر: المسألة رقم (20) في هذا الفصل.

(5) انظر: ابن هشام، مغني اللّبيب، ط4، 304/1. حين تكلم على (لام الابتداء) أفرد مسألة للحديث فيها عن هذه اللّام، عرضَ فيها أقوالًا في اللّام في: "أمّ الخليس لعجوزٌ شهريّة" فقيل: زائدة، وقيل للابتداء. وساق كلامًا فيه فائدة. يثبت المحقّقان أنّ بعده: "ترضى من اللّحم بعظم الرّقية"، وينسبان الرّجز لرؤبة أو لعنترة بن عروس، أو ليزيد بن ضبة. - وانظر: ابن دريد، جمهرة اللّغة، ط1، 1121/2. ولم ينسبه إلى قائل. - وانظر: ابن جنيّ، سرّ صناعة الإعراب، ط1، 56/2، وفي هامش التّحقيق: الشّاهد في البيت قوله: "لعجوز" حيث زادت اللّام في خبر المبتدأ، وليس خبر (إنّ) أو اسمها، والرّيادة هي أحد تخريجات هذا البيت. وتكرّر صدره في: 59/2. وقال ابن جني: "أدخل اللّام على الخبر ضرورة".

ويخالف ابن هشام المبرّد بقوله: "وليس دخول اللّام مقيسًا بعد (أنّ) المفتوحة خلافًا للمبرّد".⁽¹⁾

ويستنتج الباحث أنّ ابن هشام يحكم على زيادة اللّام فيه، حتّى وإن كان قد أورد فيها قولًا آخر؛ إذ عنون لهذا القسم بـ (اللّام الزائدة)؛ أي فهو حكم مسبق منه على نوعها، وأنّ ما سيأتي من خلاف في نوعها، هو من باب عرض المسألة والتّوسّع فيها.

ثمّ يتكلّم ابن هشام على قول فيها؛ إنّ الأصل لهي عجوز؛ أي إنّّه يقصد أنّها لام الابتداء، وكان ابن هشام قد تحدّث عن قول سابق فيها.

ب- خبر (أنّ) المفتوحة؛ كقراءة سعيد بن جبير: بفتح همزة (ألا) وهمزة (أهم) في قوله تعالى: ﴿إِلَّا إِنَّهُمَّ لِيَأْكُلُونَ الطَّعَامَ﴾ (سورة الفرقان، جزء من الآية: 20).⁽²⁾

ج- خبر لكنّ: وسيأتي عليه الكلام مُفصّلًا في المسألة التّالية؛ وذلك لأنّ ابن هشام يخالف المبرّد القائل إنّها لام الابتداء.

د- في خبر زال.

ه- في المفعول الثّاني.

- وانظر: ابن منظور، لسان العرب، ط3، 510/1. مادّة (شهرب): اللّام مقحمة في لعجوز، وأدخل اللّام في غير خبر إنّ ضرورة ولا يقاس عليه، والوجه أن يقال: لأُمّ الحليّس عجوزٌ شهريّة، كما يُقال: لزيّد قائمٌ. - وانظر: الأشمونيّ، شرح الأشمونيّ، ط1، 306/1-307. وفي هامش 307: "وأصل الكلام: أم الحليس لهي عجوز".

(1) ابن هشام، مغني اللّبيب، ط4، 304/1.

(2) انظر: ابن السّراج، الأصول في النّحو، ط3، 274/1. ينقل عن المازنيّ قراءة سعيد بن جبير؛ بفتح همزة (أن)، وكسر همزة

(إلا). - وانظر: عُضيمة، دراسات لأسلوب القرآن الكريم، د.ط، 506/1. تُسبت القراءة لسعيد بن جبير، بفتح همزي (أن)، و(ألا).

24- (اللام بعد (لكنّ) للابتداء):⁽¹⁾

يصرّح ابن هشام بمخالفته الكوفيّين الذين يقولون بقياس دخول اللام بعد (لكنّ)، ويخالفهم كذلك -صراحةً- في رأيهم القائل إنّ اللام بعدها لام الابتداء، ويصرّح بمخالفته للمبرّد من البصريّين القائل بقول الكوفيّين في أنّ اللام بعد (لكنّ) لام الابتداء.

فابن هشام يقول بزيادة هذه اللام، ويستشهد على ذلك بقوله:

يَلُومُونَنِي فِي حُبِّ لَيْلَى عَوَاذِلِي وَلَكِنِّي مِنْ حُبِّهَا لَعَمِيدُ⁽²⁾

لعميد: خبر لكنّ، ودخلت عليه اللام، وليست للابتداء؛ لأنّ لام الابتداء خاصّة بالمبتدأ، أو بالخبر المقدّم على المبتدأ، والعميد: القتل من العشق.⁽³⁾

ثمّ يورد ابن هشام البيت المذكور، ويردّه مصرّحاً أنّه لا يُعرف له قائل، ولا تتمة ولا نظير، ويحمل اللام فيه على الزيادة، وينفي مذهب الكوفيّين في دخولها على خبر لكنّ، أو أنّ أصله: لكنّ إنّني، ثمّ حذفت الهمزة تخفيفاً، ونون لكنّ للسّاكنين.⁽⁴⁾

فإنكار ابن هشام قول الكوفيّين في نوع اللام لم يكن إنكاراً في استعمال المصطلح؛ بل ينكر كونها لام الابتداء، بغض النظر عن المصطلح، أهو بصريّ أم كوفيّ، إلّا أنّ ابن هشام يستخدم المصطلح البصريّ ههنا، وكذلك في أكثر مصطلحاته في المغني، ومعلوم أنّ البصريّين يسمون اللام الداخلة على

(1) انظر: ابن هشام، مغني اللبيب، ط4، 307/1.

(2) أثبت المحققان صدره، ويقولان فيه إنّه مجهول القائل. - وانظر: السيوطي، شرح شواهد المغني، د.ط، 605/2. يقول: "قال الأئمة: هذا الشطر (يقصد الثاني) لا يعرف له قائل ولا تتمة ولا نظير، وإنما أنشده الكوفيّون، والعميد والعمود: الذي هدّه العشق. ويروى: لكميد بالكاف، وهو الحزين". - وانظر: ابن عقيل، شرح ابن عقيل، ط20، 363/1. يقول: "ولا تدخل هذه اللام على خبر باقي أخوات إنّ، فلا تقول: لعلّ زيداً لقائم، وأجاز الكوفيّون دخولها في خبر لكنّ" ثمّ يذكر البيت شاهداً أنشده الكوفيّون. وذكر المحقق في هامش الصّفحة: "هذا البيت ممّا ذكر النّحاة أنّه لا يعرف له قائل، ولم أجد أحداً ذكر صدره قبل الشّارح العلامة". - وانظر: الأمير، حاشية الأمير، ب.ط، 192/1.

(3) انظر: الدسوقي، الحاشية، ط2، 244/1.

(4) انظر: ابن هشام، مغني اللبيب، ط4، 385/1.

المبتدأ (لام الابتداء)، أما الكوفيون فيسمونها (لام جواب القسم)⁽¹⁾، والقول في زيادة اللام في خبر (لكنّ) مسألة خلافية بين البصريين والكوفيين؛ إذ يذهب الكوفيون إلى أنه يجوز دخول اللام في خبر (لكنّ) كما يجوز في خبر إنّ، ويذهب البصريون إلى أنه لا يجوز دخولها في خبر (لكنّ).⁽²⁾ ولم يرد في كتاب سيبويه أنّ اللام تُزاد في خبر لكنّ.⁽³⁾

والخلاف في المصطلح، والقول بزيادتها أو أنّها للابتداء ناشئ من القول بأصالة (لكنّ)، أو أنّ أصلها (إنّ)، وينتهج الباحث نهج البصريين وابن هشام في القول بزيادة اللام، وإنّ دخولها في خبر (لكنّ) غير مقيس.

25- (اسم لا النافية للجنس معربٌ في التثنية والجمع إن كان غير عاملٍ):⁽⁴⁾

يذكر ابن هشام في وجه من أوجه (لا) تكون فيه نافية، ويتحدّث فيه عن خمسة أوجه لها؛ وفي الوجه الأول منها: (أن تكون عاملة عمل إنّ) إن أريد بها نفي الجنس على سبيل التنصيص، وتُسمّى (لا) حينئذٍ تبرئة؛ ويظهر نصب اسمها إذا كان خافضاً (مضافاً) نحو لا صاحبٍ جودٍ ممقوتٍ، أو رافعاً (شبيه بالمضاف) نحو لا حسناً فعله مذمومٌ، أو ناصباً (شبيه بالمضاف) نحو لا طالعاً جبلاً حاضرٌ. وقد ساق سبعة أوجه لمخالفة (لا) (إنّ)، والوجه الثاني من أوجه المخالفة: (أنّ اسمها إذا لم يكن عاملاً فإنّه يُبنى).

وفي علة بنائه -على ما يذكر- قولان:

(1) انظر: أبو البركات الأنباري، الإنصاف، د.ط، 1/330-333. المسألة (58): (اللام الداخلة على المبتدأ، لام الابتداء أو لام جواب القسم؟).

(2) انظر: أبو البركات الأنباري، الإنصاف، د.ط، 1/169-176. المسألة (25): (القول في زيادة لام الابتداء في خبر لكنّ). ولم يذكر عن المبرد تماثيه مع الكوفيين.

(3) انظر: سيبويه، الكتاب، ط3، 2/206-207، 237، 278.

(4) انظر: ابن هشام، مغني اللبيب، ط4، 1/313. - وانظر: بوريني، آراء ابن هشام التحوية بين البصرة والكوفة في كتاب مغني اللبيب، رسالة ماجستير، ص69-71.

أولهما: لتضمّنه معنى (من) الاستغراقية.

ثانيهما: لتركيبه مع (لا) تركيب خمسة عشر.

فاسمها يُبنى على ما يُنصب به لو كان مُعرباً؛ فيُبنى على الفتح؛ في نحو: (لا رجل، ولا رجال)،
ويُبنى على الياء؛ في نحو: (لا رجلين). و(لا قائمين). (وقصد ابن هشام أي ويُبنى في الجمع أيضاً).

وفي هذا -أي في حالة التثنية والجمع- يورد ابن هشام رأي المبرّد؛ وهو: إنّ اسم (لا) في حالتي
التثنية والجمع معرب؛ وذلك لبعده بالتثنية والجمع عن مشابهة الحرف.

يخالف ابن هشام قول المبرّد بدليلين:

أولهما: أنّ ابن هشام يذكر في أوجه مخالفة (لا) (إنّ) أنّ اسمها إذا لم يكن عاملاً فإنه يُبنى، ثمّ يذكر أنّ
بناءه على ما يُنصب به لو كان مُعرباً، ثمّ يذكر أمثلة لبنائه على الفتح في الأفراد والجمع من غير السّالم،
ثمّ ذكر بناءه في المثني والجمع السّالم.

ثانيهما: أنّ ابن هشام يردّ قول المبرّد بقوله إنّه ولو صحّ هذا للزم الإعراب في: (يا زيدان، يا زيدون)، ولا
قائل به.

يقول الدّسوقي -في شرح ردّ ابن هشام رأي المبرّد- إنّ كلام المبرّد لو صحّ ما قاله من الإعراب
لبعده بالتثنية والجمع عن مشابهة الحرف -أي لتضمّن الاسم معنى الحرف- للزم الإعراب في المثني
والجموع الذي يُبنى في باب النّداء على ما يُرفع به اتّفاقاً؛ وهو الألف في المثني والواو في الجموع، ولو
صحّ ما قاله من أنّ المثني والجمع معرب في باب (لا) للزم الإعراب لهما في باب النّداء فكانا يُنصبان
بالياء؛ لأنّهما مفعولاً لأدعو، والإجماع على عدم إعرابه؛ فلا إعراب في: (يا زيدان) و(يا زيدون)؛ لبعده

شبههما بالتثنية والجمع من كاف الخطاب في أدعوك التي حلا محلها؛ فبطل ما قاله. (1) ويُلاحظ حُسن فهم الدسوقي، وسلامة منطقته في التخريج على القياس.

من خلال هذه المخالفات التي عرضها ابن هشام تتضح معالم انتهاجه نهج البصريين - وإن لم يصرح بذلك - ومخالفته للكوفيين؛ إذ يذكر أن اسم (لا) إذا لم يكن عاملاً فإنه يُبنى على ما ينتصب به لو كان معرباً.

ومعلوم أن البصريين يذهبون إلى أن اسمها مبني على الفتح، أما الكوفيون فيقولون إن اسمها معرب منصوب بها، وعلّة بنائه عند البصريين هي لتركيب (لا) تركيب خمسة عشر. (2) وفي ذلك يقول سيبويه: "(لا) تعمل فيما بعدها فتنصبه بغير تنوين، ونصبها لما بعدها كنصب إن لما بعدها، وترك التنوين لما تعمل فيه لازم؛ لأنها جعلت وما عملت فيه بمنزلة اسم واحد نحو خمسة عشر؛ وذلك لأنها لا تشبه سائر ما ينصب مما ليس باسم، وهو الفعل وما أُجري مجراه؛ لأنها لا تعمل إلا في التكرة، ولا وما تعمل فيه في موضع ابتداء، فلما خولف بها عن حال أخواتها خولف بلفظها كما خولف بخمسة عشر". (3)

يؤيد ابن هشام سيبويه فيما خالف به سيبويه البصريين في ارتفاع خبرها عند إفراد اسمها؛ إذ إن سيبويه يرى أنه ارتفع بما كان مرتفعاً قبل دخولها لا بها، وهذا قال به سيبويه: "فزعم الخليل - رحمه الله - أن هذا يجري على الموضع لا على الحرف الذي عمل في الاسم". (4) وغيره من المواضع التي قال فيها ذلك. (5)

فحاصل الخلاف بين سيبويه وأصحابه البصريين فيما إذا كان الاسم مفرداً، وأما غير المفرد فلا يخالف

(1) انظر: الدسوقي، الحاشية، ط2، 248/1.

(2) انظر: أبو البركات الأنباري، الإنصاف، د.ط، 302/1-305. المسألة (53): (اسم لا المفرد التكرة، مُعْرَبٌ أو مَبْنِيٌّ؟).

(3) سيبويه، الكتاب، ط3، 274/2.

(4) السابق، 292/3.

(5) السابق، 291/2-295. 292/3.

أصحابه فيه.

وهناك موافقة من ابن هشام لمذهب البصريين حاصلها أنّ ارتفاع الخبر يكون بلا إذا كان اسمها عاملاً، وأمّا الكوفيون فيقولون إنّ (أنّ) لا تعمل في الخبر، فكذلك ما قيس عليها وهو (لا)، والحاصل أنّ الكوفيّين يقولون إنّما تعمل (لا) في الاسم، ولا عمل لها في الخبر مطلقاً مثل إنّ، أمّا البصريّون فاتّفقوا على أنّها تعمل في الاسم مطلقاً، وكذا في الخبر إن كان مضافاً أو شبيهاً به⁽¹⁾.
لكنّ الخلاف إنّما بدا بين سيبويه وأصحابه في إفراد الاسم كما مرّ؛ فسيبويه يذهب إلى أنّه لا عمل ل(لا)، وأصحابه أوجبوا العمل فيه بلا نفسها، ويسميها سيبويه (لا العاملة عمل (إنّ)).

26- ((لولاي، ولولاك، ولولاه) غير مسموع):⁽²⁾

يقف ابن هشام على مسألة رافع الاسم بعد (لولا) - حينما عرض الوجه الأوّل ل (لولا)؛ وهو:
(أن تدخل على جملتين اسميّة ففعلية لربط امتناع الثانية بوجود الأولى)؛ نحو: لولا زيدٌ لأكرمْتُكَ - إذ ينفي أن يكون المرفوع فاعلاً بفعل محذوف، ولا هو مرفوع بلولا لنيابتها عنه، وينفي كذلك رفعه ب (لولا) أصالةً، ويصرّح بأنّه مخالفٌ لزاعمي ذلك من دون إشارة منه إلى زاعمي تلك الأقوال، ويصرّح أنّ الرافع هو الابتداء.

وينسب الدسوقيّ تلك الأقوال إلى أصحابها⁽³⁾؛ فبيّن أنّ القائل برفع الاسم بعد لولا بفعل محذوف إنّما هو الكسائيّ؛ أي فإذا قيل: "لولا عليّ هلكَ عمرٌ" فتقديره: لولا وُجدَ عليّ هلكَ عمرٌ. ولا يخفى أنّ (عليّ) في المثال ارتفع كونه نائب فاعل؛ وذلك لبناء (وُجدَ) للمجهول، فليس

(1) سيبويه، الكتاب، ط3، 249/1.

(2) انظر: ابن هشام، مغني اللبيب، ط4، 359/1-361.

(3) انظر: الدسوقيّ، الحاشية، ط2، 278/1. نسب الآراء الثلاثة إلى أصحابها، ثم ناقشها.

(عليّ) فاعلاً، لكن لا يبطل زعمهم بالقول بالفاعليّة؛ فإنّما أراد بالفاعل الفاعل ونائبه على حدّ سواء.

وبعد أن نسب الدسوقيّ القول إلى صاحبه، يبيّن رأي الرضويّ في قول الكسائيّ ههنا؛ إذ إنّ الرضويّ يقول إنّ -أي رأي الكسائيّ- قريب من وجه؛ وذلك أنّ الظاهر منها (لو) الامتناعيّة دخلت على (لا)؛ فمعنى المثال المتقدّم: (انتفى هلاك عمر لامتناع عدم عليّ)، وامتناع عدمه وجوده، والبصريّون عدلوا عن هذا، وجعلوا (لولا) كلمة بنفسها؛ لأنّ الفعل إذا أضمر وجوباً فلا بدّ من الإتيان بمفسّر، وهو منتفٍ هنا، وأيضاً لفظ (لا) لا يدخل على الماضي في غير الدعاء وجواب القسم إلّا مع التكرار. أمّا نسبة القول الثّاني عند الدسوقيّ؛ وهو: (أن الاسم مرفوع بعد (لولا) لنيابتها عنه) فهو كما حكاه الفراء نقلاً عن بعضهم؛ فقد نقل عن بعضهم إنّ مرفوع بلولا؛ لمنابتها منابة (لو لم يوجد)، ورُدّ بأنك تقول: (لو زيد لا عمرو لأتيتك)، ولا يُعطف بلا بعد النفي.

يقول الفراء: "وقد استعملت العرب (لولا) في الخبر وكثر بها الكلام حتّى استجازوا أن يقولوا: لولاك ولولاي، والمعنى فيهما كالمعنى في قولك: لولا أنا ولولا أنت فقد توضع الكاف على أنّها خفض، والرّفع فيها الصّواب؛ وذلك أنّا لم نجد فيها حرفاً ظاهراً خُفض، فلو كان ممّا يخفض لأوشكت أن ترى ذلك في الشّعر فإنّه الذي يأتي بالمستجاز: وإمّا دعاهم إلى أن يقولوا: لولاك في موضع الرّفع؛ لأنّهم يجدون المكثّى يستوي لفظه في الخفض والنّصب، فيقال: ضربتك ومررت بك، ويجدونه يستوي أيضاً في الرّفع والنّصب والخفض، فيقال ضربنا ومرّينا، فيكون الخفض والنّصب بالنّون، ثمّ يُقال قمنا ففعلنا؛ فيكون الرّفع بالنّون. فلما كان ذلك استجازوا أن يكون الكاف في موضع (أنت) رفعاً إذ كان إعراب المكثّى بالدلالات لا بالحركات".⁽¹⁾

يرى الباحث عدم قوّة رأي الفراء في قوله؛ وذلك من وجوه:

1- إنّ تفرّد الفراء في هذا التّخريج -مع ما للفراء من رجاحة عقل، ومكانة علميّة عالية- إلّا أنّه رأي فرديّ، لا يوجب بالضرّورة الأخذ به.

(1) الفراء، معاني القرآن، ط1، 85/2.

2- لضعفه في منطق اللّغة.

3- عدم تبيان منه للذين حكى عنهم ذلك القول.

4- عدم كثرةٍ واطّراد له.

5- رجاحة الردّ عليه بالمثال.

وعلى ما سبق فإنّ الباحث يرى ضعف التّسليم بهذا المرويّ في علّة الرّفْع للاسم بعد (لولا).

أما نسبة الرّأي الثّالث -على ما أورده الدّسوقيّ- القائل إنّ الرّافع للاسم بعد (لولا) هو (لولا) أصالةً، إنّما هو مذهب الفراء؛ وعلّله باختصاصها بالأسماء، ثمّ يورد الدّسوقيّ ردّاً لحجّة الفراء؛ بأنّ الحرف المختصّ يعمل العمل الخاصّ بما اختصّ به كالجرّ في الأسماء، وقد يخرج لعمل التّصّب مع الرّفْع كإنّ وأخواتها، وما الحجازيّة وأخواتها، وأما عمل الرّفْع فلا نظير له.

يتضح للباحث نهج البصريين في سَوِّق الرّدّ الموجّه على الفراء عند الدّسوقيّ في أن ذكر عمل العاملين لأنّ وأخواتها؛ لأنّ تلك مسألة خلافيّة بين مدرستي: البصرة والكوفة، في عمل واحد أم عملين، وسيأتي تنبيهه في نهاية المسألة يوضّح توجّه ابن هشام توجّه البصريين في عمل (إنّ) عملين؛ وهو التّنبيه

الأوّل، كما يتراءى للباحث صواب الرّدّ الموجّه للفراء؛ فلم يثبت فعلاً اختصاص حرف بالرّفْع.

وابن هشام يفصّل القول في مسألة خبر المبتدأ:

1- بين وجوب الحذف إن كان الكون مطلقاً، وعدم الحذف إن كان الكون مقيّداً.

2- وحين دخول (لولا) على (أنّ) ثمّ الاسم الذي كان في أصله مرفوعاً، فإنّ الخبر محذوف وجوباً، أو لا خبر للمبتدأ، أو المرفوع يصير فاعلاً بثبّت محذوفاً.

3- ويبيّن رأي من قال في كونه كوناً مطلقاً فيجب حذفه، وكوناً مقيّداً فوجب ذكره إن لم يُعلم.

4- جواز الأمرين إن عُلم.

كما أورد أقوالاً أخرى وردّها.

يقول الباحث إنّ توجّه ابن هشام في -أول المسألة- أنّ رافع الاسم بعد (لولا) هو الابتداء إنّما يتماشى فيه -وإن لم يذكر موافقته لرأيهم- مع البصريين؛ ذلك أنّ القارئ للنحو البصريّ يعلم هذا الرأى، فلا تخفى هذه المسألة الخلافية بين البصريين والكوفيّين، وسيعقد الباحث تنبيهًا يتكلّم فيه - بإيجاز- على هذه المسألة الخلافية؛ وهو في التنبيه الثّاني.

ثمّ يعرض ابن هشام حكم المضمّر بعد (لولا)؛ فحقّه - أي الضّمير - أن يكون ضمير رفع؛ ممثلاً على ذلك بقوله تعالى: ﴿لَوْلَا أَنْتُمْ لَكُنَّا مُؤْمِنِينَ﴾ (سورة سبأ، جزء من الآية: 31).

ينبّه الباحث ههنا إلى أنّ ابن هشام لا يعني بالمضمّر الضّمير على الإطلاق؛ أي سواء أكان متصلاً أم منفصلاً؛ وقصده إنّما في الضّمير المنفصل الواقع للرفع؛ لأنّه لم يقصد المتّصل؛ ويدلّل الباحث على صحّة ما يرى بما يلي:

أولاً: استشهاده بآية سورة سبأ المذكورة؛ والضّمير فيها منفصل.

ثانياً: إيراده مثلاً بعدها لضمير متّصل؛ ليدلّل على مراده بالمضمّر الأوّل.

ثالثاً: عرضه مواطن الخلاف في حكم المتّصل بعد إتيانه بمثال المتّصل، ولو كان يقصد بالمضمّر (المتّصل والمنفصل) على حدّ سواء؛ لأنّى إلى ذكر الخلاف بعد الحديث عن الآية مباشرة.

رابعاً: أنّ الخلاف في المتّصل؛ وعليه يُبنى عمل (لولا).

خامساً: أنّ الخلاف في المتّصل مسألة مشهورة.

وبعد ذكر ابن هشام رأيه في المضمّر بعد (لولا) بأنّ حقّه الرفع، يقرّ أنّه سُمع (لولاي، ولولاك، ولولاه) مع تحرّزه بذكر أنّه قليل، مصرّحاً لمخالفته المبرّد الذي يُنكر قول: (لولاي، ولولاك، ولولاه). وسيأتي الكلام على إنكار المبرّد لذلك في المسألة هذه.

يتابع ابن هشام مسألة الضمير المتصل بـ(لولا)؛ فيعرض قول سيبويه والجمهور؛ إذ يقولون إنّ (لولا) جازة للضمير مختصة به، كما اختصت (حتى) و(الكاف) بالظاهر، ولا تتعلّق (لولا) بشيء، وموضع المجرور بها رفع على الابتداء، والخبر محذوف.

ثمّ يأتي ابن هشام إلى رأي الأخفش القائل إنّ الضمير مبتدأ، و(لولا) غير جازة، ولكنهم أنابوا الضمير المخفوض عن المرفوع، كما عسكوا؛ إذ قالوا: (ما أنا كَأَنْتَ)، (ولا أَنْتَ كَأَنَا).

وبرأي الباحث أنّ ابن هشام تبع سيبويه والجمهور فيما قالوا؛ وذلك من أوجه:

أولها: أنّ ابن هشام أنكر على الأخفش حجّته⁽¹⁾؛ إذ يرى ابن هشام أنّ النياحة وقعت في الضمائر المنفصلة؛ وذلك لشبهها في استقلالها بالأسماء الظاهرة.

ثانيها: أنّ ابن هشام أورد في باب (عسى) رأياً مماثلاً في الإنابة؛ إذ قال إنّ إنابة ضمير عن ضمير إنّما ثبتت في المنفصل، وهذه كانت أولى الحجّتين في ردّ قول الأخفش أيضاً، الذي قال إنّ (عسى) باقية على عملها كان، ولكن استعير ضمير النصب مكان ضمير الرفع. وذلك قول الأخفش في (عساي، وعسأك، وعساه)، وثاني الحجّتين في ردّه للأخفش في باب (عسى) أنّ الخبر ورد مرفوعاً في قوله: فقلتُ عساها نازُ كأسٍ وعلّها تشكّي فآتي نحوها فأعودُها⁽²⁾

ثالثها: أنّ تفنيد ابن هشام لرأي الأخفش في باب (عسى)، وتفنيده لرأي المبرد والفراسي اللذين قالوا إنّ عسى في: (عساي، وعسأك، وعساه) باقية على عمل كان، إلّا أنّ فيه قلباً للكلام، فجعل المخبر عنه خيراً وبالعكس؛ وهذا يعني قبول ابن هشام رأي سيبويه القائل إنّها أجريت مجرى (لعل)، وقبوله رأي سيبويه في (عسى) دلالة واضحة على قبوله رأي سيبويه في (لولا).

وهذا فيه قياس من الباحث في قبول ابن هشام لرأي سيبويه في (لولاي، ولولاك، ولولاه).

(1) انظر: ابن هشام، مغني اللبيب، ط4، 203/1-204.

(2) انظر: المسألة (15) من هذا الفصل.

على قبوله برأي سيبويه في: (عساي، وعساك، وعساة).

رابعها: أنّ ابن هشام لم يردّ قول سيبويه، لا تصريحًا ولا تلميحًا، بل على العكس من ذلك، يرى الباحث أنّه يوافق كلّ الموافقة.

خامسها: أنّ ابن هشام يوجب الرفع في الاسم الظاهر إن عطف على الضمير المتصل؛ نحو: (لولاك وزيد)؛ وليس في ذلك - كما قد يُتوهم بقولهم إنّها جازة للضمير - ردّ على سيبويه والجمهور؛ وذلك لأنّ موضع الضمير المجرور بعدها عندهم رفع بالابتداء، والخبر محذوف.

ووجهة نظر الباحث أنّ ابن هشام في هذا إنّما يردّ على الأخفش - من غير تصريح منه بذلك - بردّ ثانٍ؛ مفاده أنّ الرفع في الاسم الظاهر ليس متأتيًا من عطف مرفوع على مرفوع؛ وذلك لأنّ الأخفش يقول برفع الضمير المتصل بلولا على الابتداء؛ أي فحكمه الرفع.

ويأخذ الباحث على الدسوقيّ عدم شرحه عبارات ابن هشام السابقة؛ فقد أغمض شرح كلام المصنّف في هذا، واقتضب فيه؛ إلاّ أنّه من الممكن أن يُقال إنّ غضّ الطّرف عن عباراته؛ لتشابهها مع عباراته في باب عسى، وقد أحسن تفصيلها هناك؛ فاكتفى بذلك؛ فتركها هنا، ومن الممكن - كذلك - القول إنّ تركها؛ لعلمه أنّ القارئ قادرٌ على كشف المقصود.

وجاء عن سيبويه قوله في: (لولاك، ولولاي)، إذا أضمرت الاسم فيه جُزّ، وإذا أظهرت رُفع، ولو جاءت علامة الإضمار على القياس لقلت: لولا أنت، ولكنّهم جعلوه مضمراً مجروراً، وأمّا قولهم في: (عساك) فالكاف منصوبة، قال الرّاجز؛ وهو رؤبة: (يا أبتا علك أو عساكا)، والدليل على أنّها منصوبة أنّك إذا عنيت نفسك كانت علامتك (ني)، ويذكر بعضًا من الشّواهد.⁽¹⁾

(1) انظر: سيبويه، الكتاب، ط3، 373/2-376. - وانظر: البغداديّ، خزنة الأدب، ط4، 336/5-338. وينقل قول الأعلام 338/5: "الشّاهد في هذا البيت إتيان ضمير الخفض بعد لولا التي يليها المبتدأ، ولما كان مبتدؤها محذوف الخبر أشبه المجرور؛ لانفراد، والمضمر لا يتبيّن فيه الإعراب فوق مجروره موقع مرفوعه، والأكثر لولا أنت كالظّاهر. وردّ هذا المبرّد وسقّه قائله تحاملاً منه وتعضُّفاً".

أما المبرّد فيقول إنّ الاسم يرتفع بالابتداء بعد (لولا)، وخبره محذوف لما يدلّ عليه، و(لولا) حرف
يوجب امتناع الفعل لوقوع اسم، وهي: لو، ولا، وقد جعلنا شيئاً واحداً، فإن حذفت (لا) من (لولا)
انقلب المعنى، فصار الشيء في (لو) يجب لوقوع ما قبله⁽¹⁾. ولم يورد المبرّد في المقتضب إنكاره قولهم:
(لولا، ولولاي، ولولاك)، ويذكر في الكامل: "أما قوله: (لولاك) فإنّ سيبويه يزعم أنّ لولا تخفض المضمّر
ويرتفع بعدها الظاهر بالابتداء. فيقال: إذا قلت لولاك، فما الدليل على أنّ الكاف مخفوضة دون أن
تكون منصوبة، وضمير التّصب كضمير الخفض؟ فتقول: إنّك تقول لنفسك: لولاي، ولو كانت منصوبة
لكانت النون قبل الياء، كقولك: رماني وأعطاني... فيقال له: الضمير في موضع ظاهره، فكيف يكون
مختلفاً؟ وإن كان هذا جائزاً فلم لا يكون في الفعل وما أشبهه؛ نحو إن وما كان معها في الباب؟ وزعم
الأخفش سعيد أنّ الضمير مرفوع، ولكن وافق ضمير الخفض، كما يستوي الخفض والتّصب، فيقال:
فهل هذا في غير هذا الموضع؟ قال أبو العباس: والذي أقوله إنّ هذا خطأ لا يصلح، إلا أن تقول: لولا
أنت".⁽²⁾

وجاء عند محقق أماليّ ابن الشّجريّ أنّ ابن الشّجريّ يجلّ الشعر القديم، وهو محتجّ به عنده،
وظهر ذلك الإجلال في تعقّب أبي العباس المبرّد، في طعنه -أي المبرّد- على قصيدة يزيد بن الحكم
الثّقفيّ، وقوله: "إنّ في هذه القصيدة شذوذاً في مواضع، وخروجاً عن القياس، فلا معرّج على هذا
البيت". فقال ابن الشّجريّ: إنّ الحرف الشاذ أو الحرفين أو الثلاثة، إذا وقع ذلك في قصيدة من الشعر
القديم، لم يكن قادحاً في قائلها، ولا دافعاً للاحتجاج بشعره، وقد جاء في شعر لأعرابيّ: لولاك هذا العام
لم أحجج.⁽³⁾

وما قال به الأخفش قال به الكوفيّون؛ فقد ذكر أبو البركات الأنباريّ مسألة (لولاي، ولولاك)
في المسائل الخلافية، وفيها نسب مذهب الأخفش إلى الكوفيّين، وصحّح مذهب الكوفيّين في هذه

(1) انظر: المبرّد، المقتضب، ط2، 76/3.

(2) المبرّد، الكامل في اللغة والأدب، ط3، 247/3.

(3) انظر: ابن الشّجريّ، أماليّ ابن الشّجريّ، ط1، 106/1. ثمّ فصل الأقوال في مذاهب النّحاة في لولا، 276/1-278.
والظاهر أنّ ابن الشّجريّ اختار مذهب سيبويه؛ فهو يقول: "وإن شئت جئت بالمتّصل المخفوض فقلت: لولاك، ولولاي، ولولاكم،
قال يزيد ابن الحكم الثّقفيّ: وكم موطن لولاي طحت كما هو... بأجرامه من قلة التّيق منهوى". 512/2.

المسألة، وقد كلام سيبويه بأن قوله إنّ الياء والكاف لا يكونان علامة مرفوع غير مسلم؛ فإنه يجوز أن يستعار للمرفوع علامة المخفوض، كما يستعار له علامة المنصوب في نحو (عساك). ثم قال: والذي يدلّ على أنّ لولا ليس بحرف خفض أنّه لو كان كذلك لوجب أن يتعلّق بفعل أو معنى، وليس هنا ذلك، ثم ذكر رأي المبرّد المخالف لرأي البصريين.⁽¹⁾

ينكر الباحث رأي المبرّد؛ وذلك لما ورد من شواهد يدعمها السّماع، ويقف الباحث إلى ما جاء عند الكوفيّين والأخفش من الأخذ بما ورد عندهم، وما أيّدهم به أبو البركات الأنباري.

التّنبية الأولى:⁽²⁾

انتهج ابن هشام نهج البصريين في القول إنّ (إنّ) تعمل في الاسم والخبر؛ فيقول إنّها حرف توكيد، تنصب الاسم وترفع الخبر⁽³⁾، ويكرّر ابن هشام أنّها عملت عملين - في موضع آخر من المغني - من دون الإشارة إلى أنّه مذهب البصريين.⁽⁴⁾

فهي - كما ذكر الأمير - حرفٌ للتّوكيد؛ لهذا يجاب بها القسم؛ فتنصب الاسم وترفع الخبر؛ أي إنّ اسمها أضعف إليها من حيث العمل، وكذا الخبر، ولاحظوا فيه ما كان من دون المبتدأ؛ لظهور منافاة سبقها للابتداء، وعملت للاختصاص، كما اختصت الأفعال بالأسماء عند ابن عصفور، وقال الجمهور لشبهها بالأفعال في الثلاثية وفتح الآخر وحذف التّون؛ نحو: (لم يك)، ولأنّ معناها (أكدت) ونحوه، زيد ولا اتصال نون الوقاية والضّمير بها.⁽⁵⁾ وتفيد توكيد النسبة - كما ذكر الدّسوقي - لذلك يجاب بها القسم، كما يجاب باللام نحو: (والله إنّك لفطين). والسبب في عملها على هذا الوجه - كما ذكر الدّسوقي - أنّ هذه الحروف مشابهة للأفعال المتعدّية معنى، وشابهت مطلق الأفعال الماضية من حيث كونها على

(1) انظر: أبو البركات الأنباري، الإنصاف، د.ط، 564/2-569. المسألة (97): (القول في هل يُقال "لولاي" و"لولاك"؟ وموضع الضّمائر).

(2) انظر: بوريني، آراء ابن هشام التّحوية بين البصرة والكوفة في كتاب مغني اللّبيب، رسالة ماجستير، ص 26-27.

(3) انظر: ابن هشام، مغني اللّبيب، ط 4، 55/1.

(4) السّابق، 875/2.

(5) انظر: الأمير، حاشية الأمير، د.ط، 35/1.

ثلاثة أحرف فصاعداً، ومن حيث فتح أواخرها، ومشابقتها للأفعال أقوى من مشابهة (ما) الحجازية؛ لذلك جعل عملها أقوى بأن قُدِّم منصوبها على مرفوعها؛ وذلك لأنَّ العمل الطبيعي عندهم أن يُرفع ثمَّ ينصب، فعكسه عمل غير طبيعيٍّ، فهو تصرّف في العمل. وقيل: قُدِّم المنصوب على المرفوع قصداً إلى الفرق بينها وبين الأفعال التي هي أصلها من أوّل الأمر، وتبنيهاً يجعل عملها فرعياً على كونها فروغاً للفعل هنا. (1)

يقول سيبويه: "وزعم الخليل أنّها عملت عملين: الرفع والنصب، كما عملت كان الرفع والنصب". (2) وجاء كلام سيبويه حين عقد باب الحروف الخمسة التي تعمل فيما بعدها كعمل الفعل فيما بعده. وللمتسائل أن يقول إنَّه ستنّ، والجواب أنّه جعل من (إنّ) (أنّ) أيضاً. ويقول كذلك - في موضع آخر - إنّ الخبر منتصب بها، وانتصابه إذا صار ما قبله مبنياً على الابتداء، فيقول: "لأنّ المعنى واحد في أنّه حال؛ وأنّ ما قبله قد عمل فيه، ومنعه الاسم الذي قبله أن يكون محمولاً على (إنّ)، وذلك قولك: إنّ هذا عبدُ الله منطلقاً". (3) ثمَّ إنّ سيبويه يؤكّد عمل (إنّ) وأخواتها عملين؛ إذ يقول: "... فلعلّ وأخواتها قد عملن فيما بعدهنّ عملين: الرفع، والنصب". (4)

أمّا أمرُ عمل (إنّ) عملين أم عمل واحد فمسألة خلافية بين نحاة أهل البلدين؛ إذ لا يرى الكوفيون أنّها ترفع الخبر، والبصريّون يذهبون إلى أنّها ترفعه، وحجّة الكوفيّين في ذلك أنّها تشبه الفعل فانحطّت عن الأصل، والبصريّون على أنّها قويت بمشابهتها للفعل، والفعل يكون له مرفوع ومنصوب؛ فالمنصوب قُدِّم؛ لأنّ عمل (إنّ) فرع، فألزموا الفرع للفرع. (5)

(1) انظر: الدسوقي، الحاشية، ط2، 37/1.

(2) سيبويه، الكتاب، ط3، 131/2.

(3) السابق، 147/2.

(4) السابق، 148/2.

(5) انظر: أبو البركات الأنباري، الإنصاف، د.ط، 144/1-150. المسألة (22): (القول في رفع الخبر بعد إنّ المؤكّدة). الخبر باقٍ على وضعه قبل دخول إنّ عند الكوفيّين. - وانظر: أبو البركات الأنباري، الإنصاف، د.ط، 151/1-158. المسألة (23): (القول في العطف على اسم إنّ بالرفع قبل مجيء الخبر) ذكر عن الكوفيّين أنّهم يُعملون (إنّ) في الاسم فقط دون الخبر، والبصريّون يعملون إنّ كما يُعملون إنّ. - وانظر: أبو البركات الأنباري، الإنصاف، د.ط، 159/1-168. المسألة (24): (القول في عمل إنّ المخففة النَّصب في الاسم). - وانظر: أبو البركات الأنباري، الإنصاف، د.ط، 177/1-183. المسألة (26): (القول في لام لعلّ

ويرى الفراء ضعفها، بأنها لا عمل لها في الخبر؛ فيقول: "يقع على الاسم ولا يقع على الخبر".⁽¹⁾ ويذكر بعض الباحثين هذه المسألة الخلافية بإيجاز⁽²⁾، ويذكر الصّبّان أنّ (إنّ وأخواتها) تنصب الاسم وترفع الخبر.⁽³⁾

ويظهر ممّا تقدّم توجّه ابن هشام توجّه مذهب البصريّين - وإن لم يكن قد صرح برأيهم هذا - في قولهم إنّها تعمل عملين، ولم يوضح الدسوقيّ والأمير ذلك النزوع من ابن هشام نحو البصريّين.

التّنبیه الثّاني: (4)

ينكر ابن هشام أن يكون المرفوع بعد (لولا) فاعلاً بفعل محذوف، كما ينكر رفعه بـ (لو) لنيابة (لولا) عنه، ولا لولا أصالةً، خلافاً لزاعمي ذلك، ولم يصرّح بأصحاب هذا الرّعم، ويصرّح أنّ رفعه بالابتداء، ثمّ ينقل عن أكثرهم أنّه يجب كون الخبر كوناً مطلقاً محذوفاً.⁽⁵⁾ فهو في هذا ينفي رأي الكسائيّ ورأي الفراء، ويتبع البصريّين في القول إنّ المرفوع ارتفع بالابتداء⁽⁶⁾. وليس هناك من خفاء أنّ القول بارتفاع الاسم على الابتداء إنّما هو رأي بصريّ؛ فابن هشام - وإن لم يُشر صراحةً أنّ هذا قولهم - ينحو نحوهم في ذلك.

الأولى، زائدة هي أم أصلية؟) وفيها أنّ البصريّين يقولون إنّ (إنّ وأخواتها) تعمل التّصّب والرفع، فهي عندهم تشبه الفعل لفظاً فقط، والكوفيّون يشبهونها بالفعل.

(1) رضيّ الدّين الأستراباديّ، شرح الرّضيّ على الكافية لابن الحاجب، 110/1.

(2) انظر: المخزوميّ، مدرسة الكوفة، ط2، 285. - وانظر: السّيد، مدرسة البصرة، ط1، 114-182.

(3) انظر: الصّبّان، حاشية الصّبّان، د.ط، 421/1.

(4) انظر: بوريني، آراء ابن هشام التّحوية بين البصرة والكوفة في كتاب مغني اللّبيب، رسالة ماجستير، ص71.

(5) انظر: ابن هشام، مغني اللّبيب، ط4، 359/1. - وانظر: الأشمونيّ، شرح الأشمونيّ، ط1، 197/1، 205/1-207،

119/2. يقول الأشمونيّ في: 207-206/1: "وذهب الجمهور إلى أنّ الخبر بعد "لولا" واجب الحذف مطلقاً، بناء على أنّه لا

يكون إلّا كوناً مطلقاً، وإذا أريد الكون المقيّد جعل مبتدأ، فتقول: لولا مسالمة زيد إيانا ما سلم، أي: موجودة".

(6) انظر: الدسوقيّ، الحاشية، ط2، 278/1.

وفي ذلك يقول سيبويه: "ولولا تبتدأ بعدها الأسماء"⁽¹⁾، وكذلك قوله: "وارتفع بالابتداء كما يرتفع بعد ألف الاستفهام"⁽²⁾. وهذا قد جاء تعليقًا على جملة: (لولا عبد الله لكان كذا وكذا) في حديثه عن ارتفاع الاسم (عبد الله).

يُخَلَّصُ إِلَى أَنَّهُ لَا خِلَافَ فِي رِثَاعِ الْأِسْمِ بَعْدَ (لَوْلَا)، إِلَّا أَنَّ الْخِلَافَ فِي مَوْضِعِهِ وَعَامِلِ رَفْعِهِ؛ فَالْبَصْرِيُّونَ يَرَفَعُونَهُ بِعَامِلِ الْإِبْتِدَاءِ، وَالْكُوفِيُّونَ يَرَفَعُونَهُ بِلَوْلَا أَصَالَةً.⁽³⁾

27- ((لَنْ أَفْعَلْ) كَلَامٌ غَيْرُ تَامٍّ؛ فَهِيَ مُبْتَدَأٌ مَحذُوفٌ الْخَبْرُ):⁽⁴⁾

يَعْرِضُ ابْنُ هِشَامٍ الْحَدِيثَ عَنِ (لَنْ)؛ فَهِيَ حَرْفٌ نَصَبٌ وَنَفْيٌ وَاسْتِقْبَالٌ، نَافِيًا أَنَّ (لَا) أَصْلُهَا وَأَصْلُ (لَمْ)، خِلَافًا - كَمَا قَالَ - لِلْفَرَاءِ، كَذَلِكَ فَإِنَّ ابْنَ هِشَامٍ يَنْفِي أَنْ يَكُونَ أَصْلُ (لَنْ): (لَا أَنْ) مَخَالَفًا الْخَلِيلِ وَالْكَسَائِيِّ بِتَصْرِيحِهِ فِي قَوْلِهِمَا بِحَذْفِ الْهَمْزَةِ تَخْفِيفًا وَالْأَلْفِ لِلْسَّاكِنِينَ، رَادًّا قَوْلَهُمَا بِ:

1- جَوَازُ تَقْدِيمِ مَعْمُولٍ مَعْمُولُهَا عَلَيْهَا؛ نَحْوُ: (زَيْدًا لَنْ أَضْرِبَ) خِلَافًا لِلْأَخْفَشِ الصَّغِيرِ، وَامْتِنَاعُ نَحْوِ: (زَيْدًا يَعْجِبُنِي أَنْ تَضْرِبَ) خِلَافًا لِلْفَرَاءِ.

2- وَلِأَنَّ الْمَوْصُولَ وَصَلْتَهُ مَفْرُودًا، وَ(لَنْ أَفْعَلْ) كَلَامٌ تَامٌّ.

(1) سيبويه، الكتاب، ط3، 3/139-140.

(2) سيبويه، الكتاب، ط3، 2/129.

(3) انظر: أبو البركات الأنباري، الإنصاف، د.ط، 1/60-65. المسألة (10): (القول في عامل النَّصْبِ فِي الْمَفْعُولِ).

(4) انظر: ابن هشام، مغني اللبيب، ط4، 1/373.

يأخذ الدسوقيّ على ابن هشام عدم تصريحه بنوع (لا) و(أن)؛ فيوضح الدسوقيّ أنّ المقصود (لا) النافية، و(أن) المصدرية، وإن كان قصد ابن هشام من أنّ (لا) نافية، و(أن) مصدرية يؤخذ من كلامه فيما يأتي.⁽¹⁾

واعلم أنّ تفسير اعتراض ابن هشام في حجته الأولى على تركيب (لن) فيما زعمه الخليل والكسائيّ؛ يعني أنّ (زيدًا) معمول للفعل (أضرب)؛ فقد تقدّم على (لن)، فلو صحّ تركيب (لن) من (لا) و(أن)، لما جاز تقديم (زيدًا) على (لن).

لكنّ الدسوقيّ يسجّل اعتراضًا على ابن هشام بأنّ قول ابن هشام قد يُقال فيه إنّ جواز تقديم معمولها حدث بالتركيب؛ إذ لا مانع من حدوث حكم بالتركيب غير ما كان قبله، وهذا الاعتراض من الدسوقيّ سجّله -أيضًا- على الحجّة الثانية لابن هشام. والحقّ أنّ هذا الاعتراض من الدسوقيّ لم يكن اعتراضًا خاصًا به؛ إذ ورد هذا الاعتراض في مفصلّ ابن يعيش.⁽²⁾

كما أنّ اعتراض ابن هشام على الخليل والكسائيّ لم يكن اعتراضًا خاصًا به؛ فهو اعتراض سيبويه على الخليل.⁽³⁾

وبرأي الباحث أنّ الأحرى بابن هشام أن يردّ قول الخليل والكسائيّ بقوله: إنّ الأصل عدم التركيب، والتركيب فرع على الأصل.

وقد وردت ردود أجود على الخليل ممّا جاء عند ابن هشام؛ فقد أورد ابن الورّاق (ت: 381)⁽⁴⁾ بعد أن ذكر رأي الخليل في تركيب (لن) من: (لا أن)، يورد أنّه ردّ عليه بأن قالوا: إنّ ما بعد (أن) لا

(1) انظر: الدسوقيّ، الحاشية، ط2، 287/1.

(2) انظر: ابن يعيش، شرح المفصل، ط1، 225/4-226. ينكر على الفراء ذهابه إلى أنّ الأصل في (لن)، و(لم)، و(لا)، وإمّا أبدال من ألف (لا) التّون في (لن)، والميم في (لم).

(3) انظر: سيبويه، الكتاب، ط3، 5/3.

(4) أبو الحسن محمّد بن عبد الله بن العباس التّحويّ المعروف بابن الورّاق (ت: 381هـ). انظر: السّيوطيّ، بغية الوعاة، ط1،

130-129/1.

يعمل فيما قبلها، ولو كانت (لن) على ما زعم الخليل لم يجوز: زيداً لن أضرب، فتقدّم ما بعد (لن) عليها، ثمّ يذكر أنّ للخليل أن ينفصل من هذا بأن يقول: وجدت الحروف متى رُكبت خرجت عمّا كانت عليه، فمن ذلك (هل) أصلها الاستفهام، ولا يجوز أن يعمل ما بعدها فيما قبلها، لو قلت: زيداً هلاًّ ضربت، لم يجوز، فإذا زيد على (هل) (لا) ودخلها معنى التّحضيض، جاز أن يتقدّم ما بعدها عليها، قولك: زيداً هلاًّ ضربت. فإذا كان تركيب الحروف يخرجها عن حكم ما كانت عليه قبل التّركيب، لم يلزم الخليل الذي ذكره ابن الورّاق، ويذكر أنّ قول الخليل ضعيف من وجه آخر؛ وهو أنّ اللفظ متى جاءنا على صفة ما، وأمکن استعمال معناه، لم يجوز أن يعدل عن ظاهره إلى غيره من غير ضرورة تدعو إلى ذلك، ويقول إنّه لما وجدنا أنّ معناها مفهوم بنفس لفظها لم يجوز أن ندّعي أنّ أصلها شيء آخر من غير حجّة قاطعة، ولا ضرورة، ويدلّل ابن الورّاق على ضعف قول الخليل -أيضاً- بأنّه يجوز أن يليها الماضي، وأنّ (أن) لا يليها إلّا المستقبل، فعلمنا أن حكم (أن) ساقط، وأنّ (لن) حرف قائم بنفسه وضع للفعل المستقبل. فإن قال قائل: من أين زعمتم أنّ (أن) تُضمّر بعد (حتّى) واللام والفاء والواو (أو)، ولم تجعلها مقدّرة بعد (إذن وكى ولن)؟ ويجيب على ذلك: أنّ (لن وإذن وكى) تلزم الأفعال، ويحدث فيها معنى، وإن كان بعض العوامل قد يقع عمله بالتّشبيه باللفظ دون المعنى، فإذا كان كذلك وجب أن يكون حكم هذه الحروف في أنّها عاملة فيما بعدها كحكم (أن، ولن) لاشتراكهما في لزوم الفعل، وأمّا (حتّى) والفاء والواو) فالدّلالة قد دلّت على أنّ (أن) مضمرة بعدها، وذلك أنّ (حتّى) قد ثبت حكمها أن تخفض الأسماء، ولا يجوز لعامل الاسم أن يعمل في الفعل، فلمّا وجدنا الفعل بعد (حتّى) منصوباً، وقد استقرّ لها الخفض، وأمکن أن تجعل في هذا الموضع على بابها، بأن تقدّر بعدها (أن)؛ لأنّ (أن) والفعل بمنزلة المصدر، فتصير (حتّى) في المعنى خافضة لـ (أن) وما تعلّق بها، وجب أن تقدر (أن) بعدها؛ لئلاّ يُخرجها عن أصلها وعن أحكام العوامل.⁽¹⁾

(1) انظر: ابن الورّاق، علل التّحو، ط1، 192-194.

مخالفة ابن هشام رأي المبرّد:

يورد ابن هشام - بعد أن ساق الحجّة الثانية في اعتراضه على الخليل والكسائي - قوله إنّ (لن أفعل) كلام تامّ، ويذكر قول المبرّد إنّّه مبتدأ حذف خبره أي: (لا الفعل واقع) ويخالفه:

أ- لأنّه لم يُنطق به مع أنّه لم يسدّ مسدّه شيء، بخلاف نحو: (لولا زيد لأكرمئك).

ب- وبأنّ الكلام تامّ من دون مقدر.

ج- وبأنّ الدّاخل على الجملة الاسميّة واجبة التّكرار إذا لم تعمل. وينكر ابن هشام على المبرّد عدم قوله وجوب ذلك؛ لأنّ الاستقراء يشهد بذلك.

وسياتي هذا الاعتراض في مسألة منفصلة في هذا الفصل؛ وذلك لأنّها من الاعتراضات الموجهة من ابن هشام على المبرّد، ولأنّها بحاجة إلى تفصيل كذلك.

وحاصل الرّد الأوّل من ابن هشام على المبرّد - كما أورد الدّسوقي - إن كان الخبر محذوفًا جوازًا، فلا بدّ من أن يُنطق به ولو مرّة في تركيب، وإن كان الحذف وجوبًا فلا بدّ أن يسدّ شيء مسدّه بالاستقراء؛ كالواو التي بمعنى مع ومدخولها، والحال التي لا تصلح خبرًا، وجواب لولا، وهنا لم يسدّ شيء مسدّه؛ أي مع أنّ الخبر المحذوف إمّا أن يُنطق به ولو مرّة في تركيب، وإمّا أن يسدّ شيء مسدّه، وجملة: (لولا زيد لأكرمئك) فإنّ أكرمئك خبر لولا، ولا خبر للمبتدأ؛ لإغناء خبر لولا عنه.

وكان ابن هشام قد ذكر حذف خبر (لولا) حين دخول أنّ على المبتدأ، فيقول: "فتقول: (لولا أنّ زيدًا قائم) وتصير أنّ وصلتها مبتدأ محذوف الخبر وجوبًا، أو مبتدأ لا خبر له، أو فاعلاً بثبت محذوفًا".⁽¹⁾

يقول الباحث إنّ مراد ابن هشام في اعتراضه الثّاني - وقد تجاوز الدّسوقي عن شرحه؛ لوضوح معناه - الموجه على المبرّد، هو أنّه ما من ضرورة تقتضي تقدير الخبر (واقع)، في: (لن أفعل)؛ وذلك لأنّ الكلام تامّ.

(1) ابن هشام، مغني اللبيب، ط4، 360/1.

أما حاصل ردّ ابن هشام الثالث - عند الدسوقي - على المبرّد فهو أنّ (لا) الداخلة على الجملة الاسميّة واجبة التكرار مع معطوف آخر؛ بحيث يُقال: لا أرقد ولا أكل؛ وهنا لم تُكرّر فدلّ على أنّ كلامه لا يصحّ. وسيأتي الكلام على ذلك.

ردّ الدسوقي على اعتراض ابن هشام:

يورد الدسوقي ردّاً على اعتراض ابن هشام بأنّه لا يصحّ إلا إذا كانت (لا) غير مركّبة، وهنا رُكّبت مع (أنّ) فصارت لها حالة أخرى غير الحالة الأولى.

فلا يلتفتُ ابن هشام لقول المبرّد في عدم وجوب تكرار (لا) إذا دخلت على الجملة الاسميّة ولم تعمل؛ فابن هشام يرى في أنّ هذا مخالفٌ للاستقراء فلا يُحتجّ به.

يشير الباحث هنا إلى أنّه قد يُتوهم أنّ المبرّد قد تماشى مع الخليل والكسائيّ بالقول في تركيب (لن) من (لا أن)، وليس كذلك، وإمّا قال بأصالتها، إلا أنّه يرى أنّها تعمل عملها؛ فيقول المبرّد في باب ما جاء على الكلم من حرفين: "ومن هذه الحروف (لن)، وإمّا تقع على الأفعال نافية لقولك سيفعل؛ لأنّك إذا قلت هو يفعل جاز أن تخبر به عن فعل في الحال، وعمّا لم يقع نحو هو يصليّ، أي هو في حال صلاة، وهو يصليّ غداً. فإذا قلت: سيفعل، أو سوف يفعل فقد أخلصت الفعل لما لم يقع، فإذا قلت: لن يفعل فهو نفي لقوله: سيفعل؛ كما أنّ قولك: ما يفعل نفي لقوله: هو يفعل".⁽¹⁾

ويعلق الشّيخ عُزيمة على كلام المبرّد السّابق بقوله: "حديث المبرّد عن (لن) هنا وفيما سيأتي موافق لما يقوله سيبويه من أنّ (لن) حرف لنفي المستقبل، وابن هشام في المغني ينسب إلى المبرّد القول بأن (لن أفعل) مبتدأ حُذف خبره، أي (لا الفعل واقع)، ويبطل كلام ابن هشام أنّ المبرّد سيردّ فيما يأتي

(1) المبرّد، المقتضب، ط2، 185/1.

على الخليل في زعمه بأنّ (لن) مركّبة من (لا وأن)⁽¹⁾، ثمّ يذكر قول ابن هشام عن المبرّد: إنّهُ مبتدأ حُذِف خبره: أي لا الفعل واقع مردود بأنّه يُنطق به.

ينفي المبرّد قول الخليل صراحةً؛ فيقول في (هذا باب الحروف التي تنصب الأفعال): "وكان الخليل يقول: إنّ (أنّ) بعد إذن مضمرة، وكذلك (لن) وإثما هي (لا أنّ) ولكنك حذف الألف من (لا)، والهمزة من (أنّ) وجعلتها حرفاً واحداً. وليس القول عندي كما قال؛ وذلك أنّك تقول: (زيداً لن أضرب)؛ كما تقول: (زيداً سأضرب). فلو كان هذا كما قال الخليل لفسد هذا الكلام؛ لأنّ زيداً كان ينتصب بما في صلة (أنّ)، ولكن (لن) حرف بمنزلة (أنّ)".⁽²⁾

وقد عرض ابن هشام في مبحث (لن) عدم إفادتها توكيد النفي خلافاً للرّمحشريّ في كشفه،

وعدم إفادتها تأييد النفي خلافاً للرّمحشريّ في أمودجه.

وقد نسب السيوطي إلى الرّمحشريّ أنّه تكلم على معنى (لن) في قوله تعالى: ﴿لَنْ يَخْلُقُوا ذُبَابًا﴾ (سورة الحجّ، جزء من الآية: 73) في كتاب الأمودج⁽³⁾، والحقيقة أن الرّمحشريّ لم يذكر الآية في الأمودج، بل تكلم على ذلك في تفسيره (الكشاف)، وليس في الأمودج. فالرّمحشريّ يقول في الكشاف: "فإن قلت: ما معنى لن؟ قلت: تأكيد النفي الذي تعطيه (لا) وذلك أنّ (لا) تنفي المستقبل. تقول: (لا أفعل غداً)، فإذا أكّدت نفيها قلت: (لن أفعل غداً). والمعنى: أنّ فعله ينافي حالي".⁽⁴⁾ ويقول كذلك: (لن) أخت (لا) في نفي المستقبل، إلّا أنّ (لن) تنفيه نفيًا مؤكّداً".⁽⁵⁾ أمّا في الأمودج فيقول الرّمحشريّ: "و (لن) نظيرة (لا) في نفي المستقبل، ولكن على التأكيد".⁽⁶⁾

(1) المبرّد، المقتضب، ط2، 185/1.

(2) المبرّد، المقتضب، ط2، 8-7/2.

(3) السيوطي، مع الهوامع، ط1، 286/2.

(4) الرّمحشريّ، الكشاف، ط3، 154/2.

(5) السابق، 171/3.

(6) الرّمحشريّ، الأمودج، ط1، 32.

28- (لا) النافية المهمله الداخلة على الجملة الاسمية غير واجبة التكرار):

يقول ابن هشام في معرض حديثه عن (لن): "ولن أفعل كلام تام، وقول المبرّد إنّه مبتدأ حُذف خبره؛ أي "لا الفعل واقع" مردودٌ بأنّه لم يُنطق به مع أنّه لم يسدّ شيء مسدّه، بخلاف نحو: (لولا زيد لأكرمئك)، وأنّ الكلام تامّ بدون المقدّر، وبأنّ الداخلة على الجملة الاسمية واجبة التكرار إذا لم تعمل، ولا التفات له في دعوى عدم وجوب ذلك؛ فإنّ الاستقراء يشهد بذلك".⁽¹⁾

وفي حديث ابن هشام عن (لن) فقد ردّ - كما مضى في المسألة السابقة - قول المبرّد الذي يرى أنّ (لن أفعل) كلام غير تامّ، ثمّ يتابع كلامه بالحديث عن مخالفة العبارة التي فيها لن، عبارة (لولا)، ثمّ يتابع مخالفته للمبرّد في أنّ (لا) الداخلة على الجملة الاسمية واجبة التكرار إذا لم تعمل؛ وهنا لم يوضّح ابن هشام مقصده في ذلك؛ أي فالواضح أنّ ابن هشام ينكر على المبرّد عدم وجوب التكرار إذا لم تعمل حين تدخل على الجملة الاسمية؛ إلا أنّ هذه الداخلة على الجملة الاسمية لم تتّضح، فهل عنى ابن هشام (لن)؛ كونه يتحدّث عنها؟ أم هو يتكلّم على (لولا)؟

الحاصل أنّ ابن هشام لا يقصد (لن)، ولا يقصد (لولا)، بل يقصد (لا) النافية؛ إذ إنّ نصّ كلام ابن هشام عند الدسوقي: "وبأنّ (لا) الداخلة على الجملة الاسمية واجبة التكرار إذا لم تعمل".⁽²⁾ وكذلك جاء نصّ كلام ابن هشام في كتاب مغني اللبيب بتحقيق الشيخ محمّد محيي الدّين عبد الحميد.⁽³⁾ ويشرح الدسوقي قول ابن هشام في ردّه على المبرّد في أنّ (لا) الداخلة على الجملة الاسمية واجبة التكرار أي مع معطوف آخر؛ بحيث يُقال: (لا أرقد ولا آكل)؛ وهنا لم تُكرّر فدلّ على أنّ كلام المبرّد من وجهة نظر ابن هشام لا يصحّ.

(1) ابن هشام، مغني اللبيب، ط4، 374/1.

(2) الدسوقي، الحاشية، ط2، 287/1. أي سقطت (لا) من النسخة التي اعتمدها الباحث، ولم يشر محققا النسخة إلى ذلك؛ وكان الأحرى أن يُشار إليه؛ لأنّ المعنى لا يستقيم بإسقاط (لا) من عبارات ابن هشام.

(3) انظر: ابن هشام، مغني اللبيب، د.ط، 313/1.

أما وجه اعتراض ابن هشام على المبرّد فلأنّ المبرّد لا يقول بوجوب تكرار (لا) إذا دخلت على الجملة الاسميّة، وفي هذا يخالف المبرّد جمهور النحاة القائلين بوجوب تكرارها؛ فيقول المبرّد في باب (لا) التي للتّفي: "وكذلك إن جعلتها جواباً لقولك: رجل في الدّار، أو أهل رجل في الدّار؟ قلت: لا رجل في الدّار".⁽¹⁾

وقد تماشى المبرّد مع الجمهور في القول بإهمال (لا) التّبرئة (لا التّافية للجنس) إن دخلت على اسم معرفة، أو فُصل بينها وبين اسمها، موافقاً بذلك النحاة، إلّا أنّه تفرّد عن الجمهور في عدم قوله بوجوب تكرار (لا)، كما سيأتي.

وفي هذا يقول الباحث خنفور عن رأي المبرّد: "فقول المبرّد: لا رجل في الدّار، وقوله: لا زيد في الدّار، ثمّ ذكر البيت: (أنّ لا إلينا رجوعها)، يفيد أنّه يجوز عدم تكرير (لا) في المواضع الثلاثة في الاختيار: التّكرة المتّصلة التي ألغى عمل (لا) فيها جوازاً، والمعرفة، والاسم المفصول عنها. ولم يسبق المبرّد فيما قال أحد، وتابعه من النحاة ابن كيسان".⁽²⁾

ثمّ يسوق المبرّد ثلاثة شواهد شعريّة على عدم تكرار (لا) فيها، إلّا أنّ أول هذه الشّواهد جاء عند سيبويه على الضّرورة على ضعفه⁽³⁾، وجاء الثّاني عند سيبويه على إعمال (لا) عمل ليس، وقال إنّها لغة قليلة⁽⁴⁾، والأخير جاء عند سيبويه للضّرورة الشعريّة.⁽⁵⁾

وحاصل إجماع النحاة على تكرار (لا) المهملة مع المعرفة، ومع التّكرة المفصولة عنها، ومع التّكرة المتّصلة أنّهم قالوا بوجوب تكرارها؛ فسيبويه يقول في (باب ما لا تُغيّر فيه لا الأسماء عن حالها التي كانت عليها قبل أن تدخل لا): "ولا يجوز ذلك إلّا أن تُعيد (لا) الثّانية؛ من قبل أنّه جواب لقوله: أغلام

(1) المبرّد، المقتضب، ط2، 359/4.

(2) خنفور، آراء المبرّد النحويّة في نظر ابن مالك، رسالة ماجستير، ص 157-158.

(3) انظر: سيبويه، الكتاب، ط3، 305/2. وفيه: وأنت امرؤ منّا خلقت لغيرنا حياتك لا نفع وموتك فاجع. ونسب البيت

لرجل من بني سلول. - وانظر: البغداديّ، خزانة الأدب، ط4، 38/4. نسب البيت للضحّاك بن هنام.

(4) انظر: سيبويه، الكتاب، ط3، 58/1. وفيه: من فرّ عن نيرانها فأنا ابن قيس لا براخ. ونسب البيت لسعد بن مالك القيسيّ،

وورد في: 296/2. وروايته: من صدّ عن نيرانها فأنا ابن قيس لا براخ

(5) السّابق، 298/2. يقول: "وقد يجوز في الشّعر رفع المعرفة، ولا تثني لا". قال الشّاعر: بكث جُرّعًا واسترجعت ثم آذنت

ركاؤها أن لا إلينا رجوعها". ولم ينسب البيت.

عندك أم جارية؟ إذا ادّعت أنّ أحدهما عنده. ولا يحسن إلّا أن تُعيد (لا)، كما أنّه لا يحسن إذا أردت المعنى الذي تكون فيه (أم) إلّا أن تذكرها مع اسم بعدها. وإذا قال: لا غلام، فأما هي جوابٌ لقوله: هل من غلام؟ وعملتُ (لا) فيما بعدها وإن كان في موضع ابتداء، كما عملتُ من في الغلام وإن كان في موضع ابتداء".⁽¹⁾ ويقول في الباب ذاته: "واعلم أنّك إذا فصلت بين لا وبين الاسم بحشو لم يحسن إلّا أن تعيد (لا) الثانية، لأنّه جعل جواب: إذا عندك أم ذا؟ ولم يُجعل لا في هذا الموضع بمنزلة ليس، وذلك لأنّهم جعلوها، إذا رفعت، مثلها إذا نصبت؛ لا تفصل لأنّها ليست بفعل".⁽²⁾ فتعيّن عند سيوييه أن يكون الجواب بالعطف والتكرير؛ وذلك ليطابق الجواب السؤال.

ويقول ابن السّراج في (باب ما إذا دخلت عليه (لا) لم تغيّره عن حاله): "ولا يحسن أن تدخل (لا) على معرفة مبتدأة غير معطوفة على كلام، فقد تقدّم فيه (لا) فإن كرّرت (لا) جاز. فأما الذي لا يجوز فقولك: (لا زيد في الدار)؛ لأنّ هذا موضع (ما) إلّا أن يضطرّ شاعر فيرفع المعرفة ولا يثني (لا)... فأما الذي يحسن ويجوز فقولك: لا زيد في الدار ولا عمرو، ولما ثبت حسن".⁽³⁾ ويقول -أيضاً- في حال فصل بين (لا) واسمها: "وكذلك إذا فصلت بين (لا) والاسم بحشو، لم يحسن إلّا أن تعيد الثانية؛ لأنّ جعل جواب: إذا عندك أم ذا".⁽⁴⁾

ويشير الباحث خنفور إلى أنّ أكثر من اثني عشر نحوياً قالوا بوجوب التكرار ممّن سبقوا ابن مالك، كما يشير إلى أكثر من اثني عشر نحوياً ممّن عاصروا ابن مالك أو جاؤوا بعده ارتضوا هذا المذهب، ثمّ يشير إلى مخالفة ابن مالك للمبرّد صراحة.⁽⁵⁾

(1) سيوييه، الكتاب، ط3، 295/2.

(2) السابق، 298/2-299.

(3) ابن السّراج، الأصول في النحو، ط3، 392/1-393.

(4) السابق، 394/1.

(5) خنفور، آراء المبرّد النحويّة في نظر ابن مالك، رسالة ماجستير، ص161-162.

وعلة تكرار (لا) المهملة مع المعرفة عند ابن مالك أنّ في التّكرار عوضاً ممّا فاتها من مصاحبة ذي العموم، فإنّ في التّكرار زيادة كما أنّ في العموم زيادة، وعلة تكرارها إذا فُصلت عن معمولها بفاصل؛ فحماً على التي تليها المعرفة؛ وذلك لتساويها في وجوب الإهمال.⁽¹⁾

أما وجهة نظر الباحث فهي الوقوف مع جمهور النّحاة، وتضعيف رأيي المبرّد وابن كيسان؛ وذلك لأنّ أدلة المبرّد التي ساقها ضرورة كما قالوا، وفيها احتمال من دون دليل قاطع، كما أنّ المسموع لا يدعمه.

29- ((ما) المتصلة بالأفعال: (قلّ)، و(كثّر)، و(طال) زائدة، وهذه الأفعال عاملة):⁽²⁾

يعقد ابن هشام في حديثه عن (ما)، حديثاً عن حرفيّتها، ثمّ يذكر (ما) الزّائدة، ويذكر في (ما) الزّائدة (ما) الكافة عن الرّفْع، ويصرّح أنّها -أي (ما)- لا تتصل إلا بثلاثة أفعال (أي حتى تكون فيها كافة عن الرّفْع)؛ وهي: (قلّ، وكثّر، وطال)؛ والعلة في ذلك شبه هذه الأفعال برُبّ، ولا يدخلن حينئذٍ إلا على جملة فعليّة، ثمّ يشير ابن هشام إلى بيت المرّار:

صَدَدَتْ فَأَطُولَتِ الصُّدُودَ وَقَلَّمَا وَصَالَ عَلَى طُولِ الصُّدُودِ يَدُومُ⁽³⁾

(1) ابن مالك، شرح التّسهيل، ط1، 65/2.

(2) انظر: ابن هشام، مغني اللّبيب، ط4، 403/1-404.

(3) السّابق، 403/1. نسبه المحققان للمرّار بن سعيد الفقعسيّ، وذكر أنّ البيت في ديوان عمر بن أبي ربيعة. - وانظر: عمر بن أبي ربيعة، شرح الديوان، ط2، 502/3. والبيت ورد منفرداً لا ضمن قصيدة. - وانظر: القزّاز، ما يجوز للشّاعر في الصّورة، د.ط، 309. ممّا يجوز للشّاعر: وضع الكلام غير موضعه، ولم ينسبه. - وانظر: ابن عصفور، ضرائر الشّعر، ط1، 202. بدون نسبة. - وانظر: يعقوب، المعجم المفصّل في شواهد العربيّة، ط1، 208/7. ينسبه للمرّار الفقعسيّ. - وانظر: شُرّاب، شرح الشّواهد الشّعريّة، ط1، 66/3، ينسبه للمرّار الفقعسيّ، وينسبه لعمر بن أبي ربيعة في: 92/3.

فيعرض قول سيويه فيه على أنه ضرورة؛ ووجهها أنّ (قلّما) حقّها أن يليها الفعل صريحًا، والشاعر قد أولاها فعلًا مقدّرًا، و(وصال) مرتفعٌ بيدوم محذوفًا مفسّرًا بالمذكور، ثمّ يذكر ابن هشام أنّه قيل إنّ وجه الضرورة أنّ الشاعر قدّم الفاعل، ثمّ يورد ردّ ابن السيّد في أنّ البصريين لا يجيزون تقديم الفاعل في شعر ولا نثر، ثمّ يورد وجهًا آخر في وجه الضرورة هنا؛ وهو أنّ الشاعر أناب الجملة الاسميّة عن الفعلية، وبعدها يورد ابن هشام قول المبرد مقرونًا بالرّعم؛ إذ إنّ المبرد يرى أنّ (ما) زائدة، و(وصال) فاعل لا مبتدأ، ويورد قول بعضهم في أنّ (ما) مع هذه الأفعال مصدرية لا كافّة.

ولربما أنّ كثرة تأويلات وجه الضرورة في قول سيويه في البيت، مرجعها أنّ سيويه نفسه لم يفصّل في ذلك؛ وحمل البيت على أنّ أصل الكلام فيه: وقلّ ما يدوم وصال⁽¹⁾؛ ثمّ يذكر سيويه البيت في موضع آخر، ويقول إنّّه قد يجوز في الشّعر تقديم الاسم⁽²⁾، ولم يُبَيّن سيويه في الموضوعين إن كان الفعل (يدوم) في أصل الكلام الذي ذكره قد تأخّر، أم كان محذوفًا مقدّرًا يفسّره الفعل المذكور؛ لذا جاء قول بعضهم إنّ (وصال) فاعل مقدّم، وحملهم ذلك أنّهم فهموا كلام سيويه على أنّ الفعل (يدوم) في أصل الكلام قد تأخّر، وفي إيراد ابن هشام ردّ ابن السيّد لقولهم؛ وعدم اعتراض من ابن هشام لقوله تسليم من ابن هشام بصحّة ما قاله ابن السيّد عن البصريين، واعتماد ابن هشام لردّه لهم.

وقد فهم أبو زكريّا التبريزي (ت: 502هـ)⁽³⁾ وجه الضرورة عند سيويه في البيت على أنّ (وصال) مبتدأ.⁽⁴⁾

(1) انظر: سيويه، الكتاب، ط3، 31/1.

(2) السابق، 115/3.

(3) أبو زكريّا يحيى بن عليّ بن محمّد بن الحسن بن محمّد بن موسى ابن بسطام الشيبانيّ، ابن الخطيب التبريزي (ت: 502هـ). انظر:

انظر: السّيوطي، بغية الوعاة، ط1، 338/2.

(4) انظر: التبريزي، شرح القصائد العشر، د.ط، 260.

يقول المبرّد: "ولو احتاج شاعر إلى فصل الألف واللام لاستقام ذلك. وكان جائزاً للضرورة، كما يجوز مثله في (سوف)، و(قلّما)، و(قد)، ونحوها من الحروف التي تكون أصلاً للأفعال كما قال حيث اضطرّ الشاعر:

صَدَدَتْ فَأَطَوَّلَتِ الصُّدُودَ وَقَلَّمَا وَصَالَ عَلَى طُولِ الصُّدُودِ يَدُومُ
وإِثْمًا (قَلَّمَا) لِلْفِعْلِ".⁽¹⁾

وكذلك يقول المبرّد: "تقول: قَلَّ رجلٌ يقول ذلك، فإن أدخلتَ (ما) امتنعتَ من الأسماء وصارت للأفعال، فقلت: قَلَّمَا يقوم زيد".⁽²⁾

ويرى الباحث أن ليس في كلام المبرّد ما يعارض كلام سيبويه في الموضوعين الآنفين؛ فالمبرّد يصرّح أنّ (قَلَّمَا) للفعل، وأنّ البيت على الضرورة؛ لذا فلا صحّة لما نُسب إليه في أنّه يرى أنّ (ما) زائدة، وأنّ (ما) لا تكفّ (قلّ) عن عملها؛ إلا أن يكون الرّأي قد اشتهر عنه وقال به قبل فراغه من المقتضب. ويقول محقق المقتضب أنّه لا خلاف بين سيبويه والمبرّد في (قَلَّمَا)، ولا خلاف بينهما في القول بالضرورة في البيت، ويذكر أنّ ابن هشام في المغني ينسب إلى أنّ المبرّد خالف سيبويه، وجعل - أي المبرّد - (ما) في (قَلَّمَا) زائدة، و(وصال) فاعل للفعل.⁽³⁾

والحق أنّ ابن هشام مسبوق بنسبة هذا الرّأي إلى المبرّد؛ لذا كان الأحرى بمحقق المقتضب الإشارة إلى ذلك، وعدم الاكتفاء بذكر نسبة ابن هشام هذا الرّأي إلى المبرّد.

إذ يذكر ابن الشّجريّ أن المبرّد يقول بزيادة (ما)، وأنّ الاسم مرتفع ب(قلّ)⁽⁴⁾، وكذلك يورد البغداديّ البيت في الشّاهد الأربعين بعد التّمائمه، ويذكر أنّه من شواهد سيبويه، وأنّ (ما) عنده كافّة، ووصال: مبتدأ. ويقول إنّ (ما) في (قَلَّمَا) عند بعضهم زائدة، ووصال: فاعل (قَلَّمَا)، ويعرض قول النّحاس في أنّ المبرّد خالف سيبويه في هذا، وجعل (ما) زائدة، وقدّره: وقلّ وصال يدوم على طول

(1) المبرّد، المقتضب، ط2، 222/1.

(2) السّابق، 54/2.

(3) السّابق، 222/1.

(4) انظر: ابن الشّجريّ، أمالي ابن الشّجريّ، ط1، 567/2.

الصّدود. ويذكر البغدادي أنّ الصّواب عند التّحّاس ما ذهب إليه سيبويه؛ لأنّه إنّما أراد تقليل الدّوام، و(قلّما) نقيضه (كثر ما). ويذكر البغدادي رأي الأعلّم فيما جاء عن المبرّد؛ بأنّ قول المبرّد ضعيف؛ لأنّ (ما) إنّما تزداد في (قلّ)، و(رُبّ)؛ لتلبيهما الأفعال، ويصيرا من الحروف المخترعة لها.⁽¹⁾

على أنّ القول بفاعليّة (وصال) مسألة متذبذبة عند أبي عليّ الفارسيّ؛ إذ يعترض على تخريج سيبويه، ويرى أنّ (ما) صلة، وأنّ (وصال) فاعل للفعل (قلّ)؛ لأنّه لم يرد في سائر كلامهم الفعل بلا فاعل، وأنّ الفعل على تأويله يصير داخلاً على فعل، وأنّ الفعل (قلّ) دالّ على ما كان عليه قبل دخول (ما) من الحدث والزّمان.⁽²⁾

وفي مصنّف آخر للفارسيّ يرى أنّ (قلّما) فعل بلا فاعل في البيت؛ لما فيه من معنى التّفني.⁽³⁾ ويدعم كلامه الأخير في مصنّف آخر؛ إذ يرى أنّ (ما) إذا أُدخلت على (قلّ) كفته وهيأته للدّخول على الفعل؛ وعليه كان حكم (قلّما) أن يليه (يدوم) دون (وصال)، ولا يجوز أن يرفع (وصال) ب (يدوم) وقد تأخّر عن الاسم، ولكن ب (يكون) ونحوه؛ لأنّه لا يصلح أن ترفعه بالابتداء على ما قدّره.⁽⁴⁾ ولربما لا تناقض في ذلك؛ فلعّله عائداً إلى تطوّر في الرّأي عنده، والله أعلم.

يشير الباحث إلى أنّه قد يقع في الوهم من يظنّ أنّ ابن هشام وافق المبرّد في رأيه، أو أن يظنّ ألاّ تعارض في موقف ابن هشام وموقف المبرّد من القول إنّ (ما) زائدة؛ وذلك لأنّ مصطلح الزّيادة عن ابن هشام -هنا- لا يوافق مصطلح الزّيادة عند المبرّد؛ فابن هشام يرى (ما) زائدة كافّة للفعل (قلّ)، والمبرّد يرى (ما) زائدة غير كافّة للفعل (قلّ).

(1) انظر: البغداديّ، خزّانة الأدب، ط4، 226/10. وينسب البيت نقلاً عن أبي محمّد الأعرابيّ إلى المرّار الفقعسيّ في:

231/10. ويذكر فيه روايةً أخرى نقلاً عن أبي محمّد الأعرابيّ؛ وهي:

صددت فأطولت الصّدود ولا أرى وصالاً على طول الصّدود يدوم

ويقول: "وعليه لا شاهد فيه".

(2) انظر: الفارسيّ، المسائل المشكّلة، ط1، 109.

(3) انظر: الفارسيّ، كتاب الشّعْر أو شرح الأبيات المشكّلة الإعراب، ط1، 91.

(4) انظر: الفارسيّ، التعلّيق على كتاب سيبويه، ط1، 54/1.

ويُتَّضح للباحث أنّ ابن هشام يعارض - وإن لم يصرِّح بذلك - رأي المبرِّد، ويرى - كما - يقول سيبويه إنّ (ما) كافّة عن العمل، وأنّ (وصال) فاعل لفعل محذوف (يدوم) يفسّره الفعل المذكور، ويدلّل الباحث على أنّ ابن هشام يعارض المبرِّد في هذا الرّأي بأوجه:

أولها: أنّ ابن هشام يشير إلى رأي المبرِّد مقرونًا بالرّغم؛ وإن لم يكن في ذلك دلالة قويّة؛ لأنّ الرّغم لا يعني النّفي على إطلاقه، إلّا أنّه قريب من الإشارة للاعتراض على غير إطلاق.

ثانيها: أنّ ابن هشام يقدّم قول سيبويه في تخريجه للبيت على أنّه من الضّرورة، ثمّ يذكر وجوهًا في تخريج الضّرورة، وفي ذلك التّقديم إشارة في استحسان ابن هشام قول سيبويه، وإن لم يكن في هذا دليل مطلق.

ثالثها: أنّ ابن هشام - وهذا دليل قويّ - يعقد الحديث عن (ما) الكافّة، ويصرِّح أنّها (ما) التي تلحق بثلاثة أفعال: (قلّ)، و(كثّر)، و(طال)، وفي ذلك إشارة قويّة لرفضه رأي المبرِّد الذي يرى أنّ (وصال) فاعل للفعل (قلّ).

رابعها: أنّ ابن هشام - وهذا أقوى الأدلّة - يذكر البيت في موضعين آخرين في المغني؛ فيقول بعد أن ذكر قول بعضهم إنّ (وصال) مبتدأ: "والصّواب أنّه فاعل بـ"يدوم" محذوفًا مفسّرًا بالمذكور"⁽¹⁾، وقوله: "ومن الوهم في الثّاني قول بعضهم في بيت الكتاب: (...وقلّما وصالٌ على طول الصّدودِ يدوم)... والصّواب أنّ (وصال) فاعل (يدوم) محذوفًا مدلولًا عليه بالمذكور"⁽²⁾.

(1) ابن هشام، مغني اللّبيب، ط4، 758/2.

(2) السّابق، 768/2. يقصد الوهم في المعمولات التي أوجبوا تأخيرها.

30- (من) لا ابتداء الغاية الزمانية: (1)

يتكلم ابن هشام على (من)، فعقد لها خمسة عشر وجهًا، وفي الوجه الأول منها أنّها لا ابتداء الغاية، وهو الغالب عليها، حتى ادعى جماعة أنّ سائر معانيها راجعة إليه، ثم يقول إنّها تقع لهذا المعنى في غير الزمان؛ نحو قوله تعالى: ﴿مَنْ أَلْمَسَ حِدِ الْحَرَامِ﴾ (سورة الإسراء، جزء من الآية: 1) وقوله تعالى: ﴿إِنَّهُ مِنْ سُلَيْمَانَ﴾ (سورة النمل، جزء من الآية: 30).

يرى الباحث أنّ ابن هشام إنّما يقصد البصريين في قوله حتى ادعى جماعة أنّ سائر معانيها -أي (من) - راجع إلى ابتداء الغاية؛ فالبصريون لا يقولون بتناوب حروف الجرّ؛ لذا نعت هذا القول بالادّعاء؛ لأنّ ابن هشام يتماشى مع الكوفيين - كما هو معلوم عنهم - القائلين بتناوب حروف الجرّ.

وما حمل الباحث على هذا التفسير أوجه:

أولها: أنّ البصريين يرون فيها أنّها لا تكون إلا لا ابتداء الغاية، أو ما يؤوّل في معناه.

ثانيها: أنّ ابن هشام قد عرض كثيرًا من معانٍ في (من) جعلها فيها مرادفة (عن)، و(في)،

و(عند) و(على). (2)

ثالثها: نعت ابن هشام رأي القائلين بأنّ سائر معانيها راجع لا ابتداء الغاية بالادّعاء؛ والادّعاء موجب طلب الدليل.

يورد ابن هشام قول الكوفيين والمبرّد وابن درستويه في أنّ (من) تقع للزمان أيضًا؛ مستدلين بأكثر من شاهد؛ منها: قوله تعالى: ﴿مِنْ أَوَّلِ يَوْمٍ﴾ (سورة التوبة، جزء من الآية: 108)، وبقول التابعين:

(1) انظر: ابن هشام، مغني اللبيب، ط4، 419/1.

(2) السابق، 423/1-424.

تُخَيَّرَنَّ مِنْ أَرْزَمَانِ يَوْمِ حَلِيمَةَ إِلَى الْيَوْمِ قَدْ جُرِبْنَ كُلَّ التَّجَارِبِ (1)

ثمّ يذكر ابن هشام أنّه قد قيل في الآية: إنّ التقدير من تأسيس أوّل يوم، وفي بيت النّابغة: من مضى أزمان يوم حلّيمة، ويورد ردّ السّهيليّ - وقد يتوهّم أنّ السّهيليّ ردّ قول الكوفيّين والمبرد وابن درستويه، بل على عكس كذلك - بأنّه لو قيل هكذا (أي قيل بالتقدير) لاحتجج إلى تقدير الزّمان.

ومراد ابن هشام - كما أورد الدّسوقيّ - في عبارة (ابتداء الغاية): أي ذي الغاية، أو المراد بالغاية المسافة بتمامها، وقول ابن هشام في (غير الزّمان): أي بأن يكون مجرورها اسم عين، أو اسم مكان، وكلام السّهيليّ يعني أنّنا لو احتجنا إلى تقدير الزّمان فسيكون الأصل: (من وقت تأسيس أوّل يوم)، و(من وقت مضى أوّل أزمان). (2)

أمّا ما حمل الباحث على تصنيف هذا الرّأي في اعتراضات ابن هشام على المبرد فلسّته وجوه؛ وهي أنّ ابن هشام:

أولها: يقرّ صراحةً أنّ (من) تقع لمعنى ابتداء الغاية في غير الزّمان.

ثانيها: يورد قول الكوفيّين والمبرد وابن درستويه في مقابل ما توجّه إليه، وليس استثناءً منه برأيهم.

ثالثها: يذكر من معاني (من) أنّها للغاية (وهو المعنى الثالث عشر)؛ وهي فيه للمكان، لا في الزّمان.

(1) انظر: النّابغة الدّيبائيّ، ديوان النّابغة الدّيبائيّ، ط3، 32. برواية (تُؤرّثن) بدلاً من (تُخَيَّرَنَّ). - وانظر: المفضل الضّبيّ، أمثال العرب، ط1، 169-170. المثل: (ما يوم حلّيمة بسرّ)، ويوم حلّيمة: واقعة مشهورة في الجاهليّة، قُتل فيها المنذر بن ماء السّماء. - وانظر: ابن سلّام، الأمثال، ط1، 92. وحليمة بنت الحارث بن أبي شمر، والدها وجّه جيشاً لقتل المنذر بن ماء السّماء. وقد يضرب يوم حلّيمة لكلّ أمر متعالّم مشهور. والبيت في وصف السيّوف. - وانظر: ابن قتيبة الدّينوريّ، الشّعور والشّعراء، د.ط، 266/1. - وانظر: العسكريّ، جمهرة الأمثال، د.ط، 233/2. - وانظر: الثّعاليّ، ثمار القلوب في المضاف والمنسوب، د.ط، 311.

(2) انظر: الدّسوقيّ، الحاشية، ط2، 317/1-318.

رابعها: يورد مثال سيبويه في المعنى الثالث عشر؛ فيقول ابن هشام: "وتقول رأيته من ذلك الموضوع) فجعلته غاية لرؤيتك؛ أي محلاً للابتداء والانتهاء، قال (وكذا أخذته من زيد) وزعم ابن مالك أنّها في هذه للمجازة، والظاهر عندي أنّها للابتداء؛ لأنّ الأخذ ابتداءً من عنده وانتهى إليك".⁽¹⁾

يقول سيبويه في (من): "وأما (من) فتكون لابتداء الغاية في الأماكن، وذلك قولك: (من مكان كذا إلى مكان كذا وكذا). وتقول إذا كتبت كتاباً: (من فلان إلى فلان)".⁽²⁾ ويقول أيضاً: "وتقول رأيته من ذلك الموضوع، فجعلته غاية رؤيتك كما جعلته غاية حيث أردت الابتداء والمنتهى".⁽³⁾

أمّا الكوفيون فيجوزون استعمال (من) في الزمان والمكان، والبصريون يمنعونه في الزمان؛ لإجماعهم أنّ (من) في المكان نظير (مذ) في الزمان، ووضعت (من) لتدلّ على ابتداء الغاية في المكان، كما أنّ (مند) لتدلّ على ابتداء الغاية في الزمان.⁽⁴⁾

يرى الباحث أنّ الأحرى بابن هشام أن يضمّ هذا المعنى؛ (أي الثالث عشر: (للغاية)) إلى المعنى الأوّل؛ وهو (ابتداء الغاية)؛ كأن يقول في المعنى الأوّل مثلاً: (أحدها: ابتداء الغاية وانتهاءها)، أو أن يقول في المعنى الأوّل: (ابتداء الغاية)، ويقول في الثالث عشر: (انتهاء الغاية)، أو ألا يأتي بمثالي سيبويه؛ لأنّ فيهما ابتداء الغاية وانتهاءها، وأن يأتي بمثال أو أكثر تكون (من) لمعنى انتهاء الغاية فقط، ومن وجهة نظر الباحث -أيضاً- أنّه كان حريّ بابن هشام أيضاً -إن كان يريد فصل المعنيين- أن يجعل المعنيين متقاربين، لا أن يفصل بينهما بأحد عشر معنى!

(1) ابن هشام، مغني اللبيب، ط4، 425/1.

(2) سيبويه، الكتاب، ط3، 224/4.

(3) السابق، ط4، 225.

(4) انظر: أبو البركات الأنباري، الإنصاف، د.ط، 370/1-376. المسألة (54): (هل تقع (من) لابتداء الغاية في الزمان؟). -

وانظر: الشرحي، إئتلاف النصرة، ط1، 142.

خامسها: أنه لم يقل في تضمين (قط) معنى (من)؛ فهي تتضمن معنى مُد وإلى⁽¹⁾. وفي هذا يقول
الدسوقي إن ابن هشام لم يقل إنها تضمنت معنى (من) و(إلى)؛ لأن (من) عند أكثر البصريين لا تكون
لابتداء الغاية في الزمان، و(مُد) تكون له⁽²⁾.

وابن هشام يتماشى في هذا مع البصريين؛ فقد جاء القول ببناء (قط) على الضم، وتضمنها
معنى (منذ) عند سيبويه: "وحرّكوا قَطُّ وحسبُ بالضمة؛ لأتّهما غايتان، فحسبُ للانتهاء، وقطُّ كقولك:
منذُ كنتُ"⁽³⁾.

سادسها: أكد في موطن آخر في المغني أن (من) لا تكون لابتداء الزمان؛ وذلك أنه يراها تدخل على
(قبل) و(بعد)؛ فإتّهما غير متأصلتين في الظرفية، وإتّهما في الأصل صفتان للزمان، فمعنى "جئتُ
قبلك" جئتُ زماناً قبل مجيئك⁽⁴⁾. وهذا الوجه أقوى الوجوه للتدليل على صحّة ما يراه الباحث.

ومما تجدر الإشارة إليه أن ابن هشام عدل عن رأيه الذي اعتمده في (أوضح المسالك)؛ إذ كان
توجهه مع الكوفيّين والمبرّد وابن درستويه في القول بالغاية الزمانية في (من)؛ إذ يخالف فيه البصريين
صراحة⁽⁵⁾، أمّا في المغني فإنه توجهه مع البصريين، مخالفاً الكوفيّين والمبرّد وابن درستويه.

ولم يرد عن المبرّد قولاً في أن (من) للغاية الزمانية، حتّى إنّ المثال الذي ذكره لم يكن في الزمان،
وإتّما في المكان؛ فيقول في (هذا باب ما جاء من الكلم على حرفين): "ومنها (من) وأصلها ابتداء الغاية؛
نحو: سرتُ من مكّة إلى المدينة. وفي الكتاب: "من فلان إلى فلان" فمعناه: أن ابتداءه من فلان، ومحلّه
فلان"⁽⁶⁾.

(1) انظر: ابن هشام، مغني اللبيب، ط4، 233/1.

(2) انظر: الدسوقي، الحاشية، ط2، 187/1.

(3) سيبويه، الكتاب، ط3، 286/3.

(4) انظر: ابن هشام، مغني اللبيب، ط4، 429/1.

(5) انظر: ابن هشام، أوضح المسالك، د.ط، 20-19/3.

(6) المبرّد، المقتضب، ط2، 182/1.

كما أنّ الباحث لم يجد -فيما أطلع- من أشار قبل ابن هشام إلى أنّ المبرّد يقول إنّ (من) للغاية الزّمانية، إلاّ إشارة إلى أنّ ابن يعيش نسب إلى المبرّد ذلك⁽¹⁾، وبالرجوع إلى مفصلّ ابن يعيش وُجد أنّه لم ينسب ذلك إلى المبرّد، بل نسبه إلى الكوفيّين وحسب.⁽²⁾ ولعلّ الإشارات إلى رأي المبرّد في القول إنّ (من) للغاية الزّمانية بدأت بعد إشارة المراديّ -التي لم تثبت- وابن هشام بعده. حتّى إنّ بعض الباحثين المحدثين يتماشون مع نسبة القول بالغاية الزّمانية والمكانية في (من) إلى المبرّد، والحقّ أنّ هذا ليس بثابت عنه.⁽³⁾

31- (التنوين في (جوارٍ وغواشٍ) عوضٌ من ضمّة الياء وفتحها النّائبة عن الكسرة):⁽⁴⁾

يتحدّث ابن هشام عن تنوين العوض؛ فهو اللاحق عوضاً من حرف أصليّ، أو زائد، أو مضاف إليه: مفرداً أو جملة، ثمّ يوافق ابن هشام سيبويه والجمهور في أنّ التنوين في (جوارٍ وغواشٍ) هو تنوين عوض من الياء، ويخالف بذلك -صراحة- المبرّد؛ إذ ينسب ابن هشام للمبرّد القول إنّ التنوين فيهما هو عوض من ضمّة الياء وفتحها النّائبة عن الكسرة، أمّا حجة ابن هشام في ردّ قول المبرّد فهي أنّه لو صحّ قول المبرّد لعوّض عن حركات؛ نحو حبلى.

وقد ردّ ابن هشام رأي الأخفش -صراحة- الذي يرى أنّ التنوين فيهما تنوين تمكين، ورأي الأخفش أنّه لما حذفت الياء التحق الجمع بأوزان الأحاد كسلامٍ فصُرِف، وحجّة ابن هشام لأنّ حذفهما عارض للتخفيف، وهي منويّة؛ بدليل أنّ الحرف الذي بقي أخيراً لم يُحرّك بحسب العوامل، وقد وافق على أنّه لو سميّ بكتف امرأةٍ ثمّ سكن تخفيفاً لم يُجزّ صرفه كما جاز صرف هند، وأنّه إذا قيل في جيالٍ علماً

(1) انظر: المراديّ، الجنى الداني، ط1، 309.

(2) انظر: ابن يعيش، شرح المفصلّ، ط1، 116/3.

(3) انظر: الخالدي، وزنك، الخلاف في الزمن في ضوء السّياق والحال وأسباب النزول، مجلّة كليّة التربية الأساسيّة، ع75، ص32.

(4) انظر: ابن هشام، مغني اللبيب، ط4، 446/1.

لرجل جَيْلٍ بالتَّقل لم ينصرف انصراف قَدَمٍ علمًا لرجل؛ لأنَّ حركة تاء كَتِفٍ وهمزة جَيْلٍ منويًا الثَّبوت، ولهذا لم تُقلب ياء جيل ألفًا لتحركها وانفتاح ما قبلها.

وحاصل المسألة - كما يقول الدَّسوقي - عند سيبويه والجمهور، والمبرِّد، والأخفش ما يأتي: (1)
عند سيبويه والجمهور أنَّ الياء محذوفة بناءً على أنَّ الإعلال مقدَّم على منع الصَّرف، فأصل (جوارٍ وغواشٍ) جوارِي وغواشِي؛ وهما على صيغة منتهى الجموع، استثقلت الضمَّة على الياء فحُذفت، ثمَّ حذفت الياء لالتقاء الساكنين، فصارتا (جوارٍ وغواشٍ)؛ لأنَّهما ممنوعان من الصَّرف؛ فهما على زنة (مفاعل) تقديرًا؛ إذ المحذوف لعله كالثَّابت؛ فصارتا (جوارٍ وغواشٍ) فأُتي بالتَّنوين عوضًا عن الياء المحذوفة مخافة عودها في اللَّفظ؛ لزوال الموجب لحذفها، وهو التَّنوين. أمَّا المبرِّد فيقول إنَّ منع الصَّرف مقدَّم على الإعلال؛ فالأصل عنده (جوارِي) بتقديم منع الصَّرف؛ فاستثقلت الضمَّة والفتحة النَّائبة عن الكسرة على الياء فحُذفت، وأمَّا الفتحة الأصليَّة؛ فهي خفيفة فهي ظاهرة، وحينئذٍ صارت (جوارِي) ثمَّ عُوض التَّنوين عن كلِّ الحركة أي الضمَّة، والفتحة النَّائبة عن الكسرة فصارت (جوارِي) فحُذفت الياء؛ لالتقاء الساكنين فصارت (جوارٍ)، والفتحة النَّائبة عن الكسرة إشارة لجواب عن استشكال بعضهم استثقال الفتحة على الياء مع أنَّها نفسها خفيفة؛ وذلك لأنَّها هنا نائبة عن الكسرة التي حقَّ هذه الكلمة أن تُعرب بها، والكسرة على الياء ثقيلة بلا شكٍّ؛ فأعطى نائبها وهو الفتحة حكمها في الاستثقال فحذفت. ولو صح قول المبرِّد أي إنَّ التَّنوين عوض عن الحركة لعوض التَّنوين عن حركة حبلِي؛ بحيث يقال (حبالا)؛ لأنَّ أصله حبلِي، بل قد يُقال إنَّ التَّعويض في (حبلِي) أولى؛ لأنَّ حركة (حبلِي) متعذِّرة لا يمكن التَّطوق بها، بخلاف حركات (جوارٍ) فإنَّ حركاتها إمَّا هي ثقيلة يمكن التَّطوق بها، والتَّعدُّر خوف التَّثقل. والأخفش يقول إنَّ التَّنوين للتَّمكين؛ فالأصل عنده (جوارِي) بمنعها من الصَّرف؛ لصيغة منتهى الجموع؛ فاستثقلت الحركة على الياء فحذفت، ثمَّ حذفت الياء للتَّخفيف، فالتحق الجمع بأوزان الأحاد، فنُونٌ للتَّمكين.

(1) انظر: الدَّسوقي، الحاشية، ط2، 2، 4/2-5.

وردّ ابن هشام كلام الأخفش؛ لأنّ حذف الياء عارض والعارض لا يُعتدّ به، والياء منويّة أي كأثما موجودة؛ فالرّاء حرف لم يُحرّك في جوارٍ، ولم يُحرّك الشّين في غواشٍ كذلك، وعدم تحريكه لكونه غير آخر بنيّة الياء بعده؛ وحيث كانت الياء منويّة لم يلتحق الجمع بأوزان الآحاد، وقد وافق الأخفش لو سُمّي بكتف امرأة ثمّ سُكّن تخفيفًا لم يُجزّ صرفه؛ أي يُمنع صرفه؛ لأنّه محرّك الوسط أصالة، وجاز الصّرف في (هند) الثّلاثي الساكن الوسط أصالة؛ فيجوز فيه الصّرف وعدمه، والحاصل أنّ المؤنّث إذا كان رباعيًّا امتنع صرفه، وأمّا إذا كان ثلاثيًّا ساكن الوسط جاز فيه الأمران، لا إن كان مُحركًا؛ لأنّ تحرّك الوسط منزل منزلة حرف رابع. فلم يجوز صرفه نظرًا إلى أنّ الحركة مقدّرة، وهذا السّكون عارض للتّخفيف، والعارض لا يُعتدّ به. وإذا قيل في جيّال (اسم مؤنث الضّبع) ومذكّره يقال له ضبعان علمًا لرجل (جيل) بالنّقل؛ أي نقل حركة الهمزة للياء، وحذف الهمزة، لم ينصرف انصراف قدم؛ لأنّه ثلاثيٌّ مسمّى به مذكر بخلاف زينب وسعاد وجيل إذا سُمّي به مذكّر؛ لأنّه رباعيٌّ فيمتنع للتّأنيث الأصليّ، ولم تُقلب ياء جيّال ألفًا لتحرّكها وانفتاح ما قبلها؛ أي لأجل كون همزة جيل منويّة الثّبوت لم تُقلب ألفًا؛ لتحرّكها بحركة عارضة وما قبلها مفتوح.

يقول سيبويه: "كلّ شيء كانت لامه ياء أو واوًا، ثمّ كان قبل الياء والواو حرفٌ مكسور أو مضموم، فإنّها تعتلّ وتحذف في حال التّنوين، واوًا كانت أو ياءً، وتلزمها كسرة قبلها أبدًا، ويصير اللفظ بما كان من بنات الياء والواو سواء. واعلم أنّ كلّ شيء من بنات الياء والواو كان على الصّفة فإنّه ينصرف في حال الجرّ والرّفْع. وذلك أنّهم حذفوا الياء فحفتّ عليهم؛ فصار التّنوين عوضًا. وإذا كان شيء منها في حال النّصب نظرت: فإن كان نظيره من غير المعتلّة مصروفًا صرفته، وإن كان غير مصروف لم تصرفه؛ لأنّك تتمّ في حال النّصب كما تتمّ غير بنات الياء والواو. وإذا كانت الياء زائدة وكانت حرف الإعراب، وكان الحرف الذي قبلها كسرًا فإنّها بمنزلة الياء التي من نفس الحرف، إذ كانت حرف الإعراب. وكذلك الواو تبدل كسرًا إذا كان قبلها حرف مضموم وكانت حرف الإعراب وهي زائدة: تصير بمنزلتها إذا كانت من نفس الحرف؛ وهي حرف الإعراب. فمن الياءات والووات اللّواتي ما قبلها مكسور قولك:

هذا قاضٍ، وهذا غازٍ، وهذه مغازٍ، وهؤلاء جوارٍ. وما كان ما منهه ما قبله مضموم فقولك: هذه أدلّ وأظب، ونحو ذلك".⁽¹⁾

ويقول المبرّد: "ويجوز له صرف ما لا ينصرف؛ لأنّ الأصل في الأشياء أن تنصرف. فإذا اضطر إلى الياء المكسور ما قبلها أن يعربها في الرفع والخفض فعل ذلك؛ لأنّه الأصل... فإنّما انصرف باب (جوارٍ) في الرفع والخفض؛ لأنّه أنقص من باب ضوارب في هذين الموضعين. وكذلك قاضٍ فاعلم لو سمّيت به امرأة لانصرف في الرفع والخفض؛ لأنّ التّنوين يدخل عوضاً ممّا حذف منه. فأما في النصب فلا يُجرى؛ لأنّه يتمّ فيصير بمنزلة غيره ممّا لا علّة فيه. فإن احتاج الشّاعر إلى مثل (جوارٍ) فحطّه - إذا حرّك آخره في الرفع والخفض - ألا يُجرّيه، ولكنّه يقول: مرّرت بجوارٍ".⁽²⁾

وقد اختار ابن جنيّ - من دون الإشارة إلى رأي المبرّد - مذهب الخليل وسيبويه في الإجابة عن التّنوين في (جوارٍ وغواشٍ) وعلّة لحق التّنوين بهذه المفردات ونحوها وهي غير منصرفة؛ لأنّها على وزن مفاعل، وذلك أنّهما ذهبا إلى أنّ هذا لما كان جمعا، والجمع أثقل من الواحد، وهو أيضا الجمع الأكبر الذي تتناهى إليه الجموع. ووقف ابن جنيّ من تخرّيج أبي إسحاق في أنّ التّنوين في (جوارٍ) ونحوه إنّما هو بدل من الحركة الملقاة؛ لثقلها عن الياء فلمّا جاء التّنوين حذفت الياء؛ لالتقاء الساكنين هي والتّنوين، كما حذفت من المنصرف في نحو: قاضٍ وغازٍ ومشتريّ ومتعالٍ، موقف الرّافض له؛ فهو غير مرضٍ، ولا سائغ في القياس؛ فيقول ابن جنيّ: "وذلك أنّ الياء في باب (جوارٍ) ونحوه في الرفع والجرّ قد عاقبت الحركة، فلم تجتمع معها، فلمّا ناوبتها فلم تجامعها صارت بدلا منها ووسيلة لها، فكما لا ينبغي أن يعوّض من الحركة وهي موجودة، فكذلك لا ينبغي أن يعوّض من الحركة وهناك من الياء ما يعاقبها ويكون بدلا منها. وأيضا فلو كان التّنوين في (جوارٍ) إنّما هو عوض من حركة الياء في الرفع والجرّ لوجب أيضا أن يعوّضوا من ضمة الياء والواو في نحو: يقضي ويغزو. فإن قلت: إنّهم إنّما رفضوا ذلك في الفعل من قبل أنّ الأفعال لا يليق التّنوين بها، ولا له مدخل فيها. فالجواب: أنّ الفعل إنّما يمتنع فيه من التّنوين

(1) سيبويه، الكتاب، ط3، 308/3.

(2) المبرّد، المقتضب، ط2، 280/1-281.

ما كان دالاً على الحقة والتمكّن، فأما غير ذلك من التنوين فقد أدخل عليه".⁽¹⁾ ويشير ابن يعيش إلى تنوين (جوارٍ وغواشٍ)، ويختار مذهب سيبويه والجمهور، ويضعف مذهب الزّجاج.⁽²⁾ واختار ابن الحاجب في أماليه مذهب سيبويه في أنّ (جوارٍ) في الرّفْع والجرّ ممنوع من الصّرف، والتنوين فيه تنوين عوض خلافاً لبعضهم، ويشير المحقّق إلى أنّ خلافاً وقع في فهم كلام سيبويه؛ فمنهم من فسّرها أنّ منع الصّرف مقدّم على الإعلال، ومنهم من فسّرها أنّ الإعلال مقدّم على منع الصّرف، ويشير المحقّق - كذلك - إلى أنّ مذهب أبي إسحاق الزّجاج أنّ التنوين في (جوارٍ وغواشٍ) ونحوه بدل من الحركة الملقاة عن الياء في الرّفْع والجرّ؛ لثقلهما.⁽³⁾ وكذلك مذهب ابن عصفور أنّ التنوين في (جوارٍ وغواشٍ) تنوين عوض من الحرف المحذوف.⁽⁴⁾ ويذكر المراديّ - من دون ترجيح - أنّ تنوين (جوارٍ وغواشٍ) تنوين عوض من الياء المحذوفة بحركتها عند سيبويه، ويذكر عن المبرّد والزّجاجيّ أنّه تنوين عوض من حركة الياء فقط، ويذكر قول الأخفش في أنّه تنوين الصّرف.⁽⁵⁾ وقد نُسب إلى المبرّد في حاشية الصّبّان ما نسبه إليه ابن هشام؛ فيقول: "ومقابل مذهب سيبويه والجمهور ما قاله المبرّد والزّجاج أنّه عوض عن حركة الياء، ومنع الصّرف مقدّم على الإعلال فأصله بعد منع صرفه جوارِي بإسقاط التنوين استثقلت الضّمّة على الياء، فحذفت وأتى بالتنوين عوضاً عنها ثم حذفت الياء لالتقاء الساكنين، وكذا يُقال في حالة الجرّ".⁽⁶⁾

ويلحظ الباحث أنّ الأقدمين لم ينسبوا إلى المبرّد ما نُسب إليه في المغني، وإمّا اشتهر هذا عن الزّجاج عندهم، وأنّ نسبة الرّأي إلى المبرّد كانت عند المتأخّرين، وأوّل إشارة عنه - فيما اطّلع الباحث - عند المراديّ، ويميل الباحث إلى ترجيح رأي سيبويه والجمهور؛ وذلك لما ظهر له من قوّة رأيهم، ورجاحة القياس فيه، وحسن الاستدلال.

(1) ابن جيّ، سرّ صناعة الإعراب، ط1، 169/2-171.

(2) انظر: ابن يعيش، شرح المفصل، ط1، 179/1.

(3) انظر: ابن الحاجب، أمالي ابن الحاجب، د.ط، 484/2.

(4) انظر: ابن عصفور، الممتع، ط1، 353.

(5) انظر: المراديّ، الجني الداني، ط1، 145.

(6) الصّبّان، حاشية الصّبّان، د.ط، 77/1.

32- (تأتي (هل) بمعنى (قد) إن وليها الفعل):⁽¹⁾

يقفُ ابن هشام على معنى (هل)، ثم يعقد فروقاً بينها وبين والهمزة، ويذكر في الفرق العاشر موضوع إتيان (هل) بمعنى (قد) مع الفعل، ويُشير الباحث هنا إلى أنه قد يُتوهم من أنّ ذكر ابن هشام هذا الفرق بينهما يعني أنه يُقرّ به، وليس كذلك.

ثمّ يورد ابن هشام أنّ إفادة (هل) مع الفعل معنى (قد) قد فسّر به جماعة قوله تعالى: ﴿هَلْ أَتَى عَلَى الْإِنْسَانِ حِينٌ مِّنَ الدَّهْرِ﴾ (سورة الإنسان، جزء من الآية: 1)، ومنهم: ابن عباس -رضي الله عنه- والكسائي والفرّاء والمبرّد.

ويذكر ابن هشام قول المبرّد: "هل للاستفهام؛ نحو: هل جاء زيد؟، وتكون بمنزلة قد؛ في قوله عزّ وجلّ: ﴿هَلْ أَتَى عَلَى الْإِنْسَانِ﴾"⁽²⁾. وما نقله ابن هشام عن المبرّد وردَ عند المبرّد في المقتضب.⁽³⁾

ويأتي ابن هشام إلى ذكر رأي الرّمحشريّ في معنى (هل) في آية الإنسان، واصفًا كلامه بالمبالغة؛ فالرّمحشريّ يزعم أنّها أبدًا بمعنى قد، وأنّ الاستفهام إنّما هو مستفاد من همزة مُقدّرة معها، وينسب ابن هشام للرّمحشريّ أنّه نقله في المفصل عن سيبويه؛ فيقول عن الرّمحشريّ: "فقال: وعند سيبويه أنّ هل بمعنى قد، إلّا أنّهم تركوا الألف قبلها؛ لأنّها لا تقع إلّا في الاستفهام، وقد جاء دخولها عليها في قوله:

سائلٌ فوارسٍ يربُّوعٍ بِشَدَّتْنَا أَهْلُ رَاوْنَا بِسَفْحِ الْقَاعِ ذِي الْأَكْمِ"⁽⁴⁾

(1) انظر: ابن هشام، مغني اللبيب، ط4، 460/1-462.

(2) المبرّد، المقتضب، ط2، 181/1.

(3) السابق، 181/1-182. وكرّر ذكر الآية في أنّ (هل) تصير بمنزلة (قد) في: 289/3.

(4) ابن هشام، مغني اللبيب، ط4، 460/1. - وانظر: زيد الخيل، شعر زيد الخيل، ط1، 155. والبيت في قصيدة يذكر وقائعه

في بني تميم، وإيقاعه برجال منهم. - وانظر ترجمته في: ابن الأثير، أسد الغابة، ط1، 376/2. - وانظر: السبكي، عروس الأفراح،

ط1، 435/1. - وانظر: ابن عادل، اللباب، ط1، 4/20.

وقد أورد الزّخشيّ في المفصّل ما نسبه إليه ابن هشام.⁽¹⁾

ويردّ ابن هشام قول الزّخشيّ بأمرين؛ وهما:

أولهما: أنّه لو كان كما زعم لم تدخل إلّا على الفعل كقد.

ثانيهما: أنّه ثبت في كتاب سيبويه ما نقله عنه، ذكره في باب أم المتصلة، ولكن فيه أيضًا ما قد يخالفه؛ فإنّه قال؛ (أي سيبويه) في باب عدّة ما يكون عليه الكلم: "وهل وهي للاستفهام"⁽²⁾. ولم يزد على ذلك.

ويورد ابن هشام أنّ الزّخشيّ قال في كشّافه: (هل أتى) أي قد أتى، على معنى التّقرير والتّقريب جميعًا؛ أي أتى على الإنسان قبل زمان قريب طائفة من الزّمان الطّويل الممتدّ لم يكن فيه شيئًا مذكورًا، بل شيئًا منسيًا نطفة في الأصلاب، والمراد بالإنسان الجنس؛ بدليل قوله تعالى: ﴿إِنَّا خَلَقْنَا الْإِنْسَانَ مِنْ نُطْفَةٍ﴾ (سورة الإنسان، جزء من الآية: 2). وما نقله ابن هشام عن الزّخشيّ وارد في الكشّاف.⁽³⁾ يقول الزّخشيّ: "فإن قلت: كيف دخل حرف الجرّ على (من) المتضمّنة لمعنى الاستفهام، والاستفهام له صدر الكلام؟ ألا ترى إلى قولك: أعلى زيدٍ مررت؟ ولا تقول: على أزيدٍ مررت؟ قلت: ليس معنى التّضمّن أنّ الاسم دلّ على معنيين معًا: معنى الاسم، ومعنى الحرف، وإثما معناه: أنّ الأصل أمن، فحذف حرف الاستفهام واستمرّ الاستعمال على حذفه، كما حذف من (هل) والأصل: أهل. قال: أهل رأونا بسفح القاع ذي الأكم"⁽⁴⁾.

ويتابع ابن هشام ردّه على الزّخشيّ في أنّ غيره فسّرها بقدر خاصّة، ولم يحملوا قد على معنى التّقريب، بل على معنى التّحقيق، وقال بعضهم معناها التّوقع.

— وانظر: ابن عرفة، تفسير ابن عرفة، ط1، 404/1. — وانظر: الفيروزآبادي، بصائر ذوي التّمييز، د.ط، 335/5. — وانظر:

التيسابوري، غرائب القرآن، ط1، 409/6.

(1) انظر: الزّخشيّ، المفصّل، ط1، 437.

(2) سيبويه، الكتاب، ط3، 220/4.

(3) انظر: الزّخشيّ، الكشّاف، ط3، 665/4.

(4) السّابق، ط3، 342/3.

ثمَّ يورد ابن هشام أنَّه جاء عن ابن مالك في التَّسهيل أنَّه يتعيَّن مرادفة (هل) ل(قد) إذا دخلت عليها الهمزة، كما في البيت، ومفهومه أنَّها لا تتعيَّن لذلك إذا لم تدخل عليها، بل قد تأتي لذلك كما في الآية، وقد لا تأتي له.

وبعد ذلك يذكر ابن هشام رأي قومٍ يقولون عكس ما قاله الزَّخشي؛ فزعموا أنَّ (هل) لا تأتي بمعنى (قد) أصلاً، ويتوجَّه ابن هشام توجَّههم ويرتضي قولهم، فيرى أنَّ هذا هو الصَّواب، ووجَّه ابن هشام اختياره رأيهم بأدلة:

أولها: أنَّه يرى أنَّ قول ابن عبَّاس -رضي الله عنه- أراد به الاستفهام على التَّقرير، لا أنَّه استفهام حقيقي، وينفي ابن هشام قول بعضهم أنَّ (هل) لا تكون للاستفهام التَّقرير، وينفي رأي من قال إنَّ (هل) تكون بمنزلة (إنَّ) في إفادة التَّوكيد والتَّحقيق، وحملوا على ذلك قوله تعالى: ﴿هَلْ فِي ذَلِكَ قَسَمٌ لِذِي حِجْرٍ﴾ (سورة الفجر، الآية: 5).

ثانيها: إنَّ سيبويه لم يقل ذلك فيها على الإطلاق؛ فابن هشام يقصد أنَّ لسيبويه رأياً آخر أورده سيبويه في باب عدَّة ما يكون عليه الكلم.

ثالثها: الحرف لا يدخل على مثله في المعنى؛ ويستدلُّ ابن هشام أنَّ الرِّواية الصَّحيحة للبيت وردت عند السِّيرافي: (أم هل) وأم هذه بمعنى بل؛ فهي منقطعة، ويخرِّج البيت برواية غير السِّيرافي على الشَّدوذ.

وحاصل القول -كما أورد الدَّسوقي- في هذه المسألة ما يأتي: (1)

أنَّ (هل) بخلاف الهمزة؛ فقد تأتي (هل) بمعنى (قد)، والهمزة لا تأتي لذلك؛ ولا يصحَّ جعل آية الإنسان على الاستفهام الحقيقي؛ لأنَّ الله تعالى عالم بكون الإنسان أتى عليه حين من الدَّهر كان فيه غير المذكور، وتمَّ إنكار ابن هشام على الزَّخشي الذي يرى في (هل) أنَّها دائماً بمعنى قد، سواءً أدخلت على فعل أم على اسم، والاستفهام مستفاد من الهمزة المقدَّرة، وحُذفت تلك الهمزة؛ لأنَّ (هل) لا تدخل إلا على شيء مستفهم عنه؛ فحينئذٍ تُسومح في الهمزة وحُذفت، والقريظة عليها هل؛ وقد نقل الزَّخشي عن سيبويه أنَّ (هل) بمعنى (قد)، إلا أنَّهم تركوا الألف قبلها؛ لأنَّها لا تقع إلا في الاستفهام؛ أي في

(1) انظر: الدَّسوقي، الحاشية، ط2، 15/2-16.

الكلام الذي فيه الاستفهام بهمزة لا بهل. وقد مرّ أنّ ابن هشام أنكر ذلك على الرّمخشريّ؛ لأنّه ورد عن سيبويه قوله في باب آخر أنّ هل تكون للاستفهام.

يسجّل الدّسوقيّ اعتراضاً على ابن هشام في نقل ابن هشام عن سيبويه بعبارة: (ولم يزد على ذلك)؛ بأنّ هذا مخالف لما ذكره سيبويه في باب أم المتّصلة، ووجه اعتراض الدّسوقيّ -أيضاً- أنّه قد يُقال معنى قوله وهي للاستفهام: أي إنّ الكلام معها على الاستفهام؛ وذلك لتقدير الألف فلا تنافي. ويشير الباحث إلى أنّ نسخة المغني في حاشية الدّسوقيّ ورد فيها أنّ الرّمخشريّ قد قال في كشّافه: (هل أتى): (أي أقدم أتى على معنى التّقرير والتّقريب جميعاً)؛ أي بإضافة الهمزة قبل قد؛ وهو المقصود، والتّقرير بمعنى حمل المخاطب على الإقرار بما بعد الأداة، ولما كان التّقرير فيها ظاهراً والتّقرير فيها خفيّ تعرّض لبيانه بقوله أي أتى على الإنسان، ولو أريد بيان الأمرين لقليل أقرّ واعترف بأنّه أتى. وتفسير غير الرّمخشريّ أنّ هل تارة تكون للاستفهام، وتارة تكون بمعنى قد؛ وهذا ما تماشى معه ابن هشام في قول المبرّد أوّلاً، إلّا أنّه لا يمكن التّسليم بأنّ ذلك قول مطلق ورأي أخير لابن هشام في المسألة؛ وإلّا لما كان اعتراض ابن هشام على المبرّد قائماً؛ لذلك وُجد أنّ الدّسوقيّ يقول فيه إنّ ما يوافق ما مشى عليه المصنّف أوّلاً في قوله والعاشر، ولما ذكره المبرّد في المقتضب.

وقول ابن هشام في أنّ قوماً عكسوا قول الرّمخشريّ؛ أي إنّ قول آخر في الأقوال في (هل)؛ وهو أنّ (هل) تكون بمعنى (قد) وتارة لا تكون، من غير تعيين أنّ تكون داخلة عليها الهمزة أم لا. والأقوال في (هل) هي:

- أنّها تكون بمعنى (قد) دائماً.

- أنّها يتعيّن كونها بمعنى (قد) إن دخلت عليها الهمزة، وإلّا فلا يتعيّن كونها بمعناها، بل تارة تكون، وتارة لا تكون.

- أنّها لا تكون بمعنى (قد) أصلاً.

وكما ينفي ابن هشام وقوع (هل) بمعنى (قد) أصلاً، فهو ينفي -كذلك- أنّ (قد) تفيد التّوقع أصلاً مع الماضي والمضارع شاقاً لنفسه طريفاً آخر متفرّداً به عن النّحاة؛ فابن هشام يقف عند معاني الحرف (قد)، ويذكر له خمسة معاني؛ وهي: (التّوقع، وتقريب الماضي من الحال، والتّقليل، والتّكثير،

والتحقيق)⁽¹⁾، وفي المعنى الأول (التوقع) يذكر ابن هشام إفادة (قد) مع المضارع، وهو واضح كقولك: (قد يقدم الغائب اليوم) إذا كنت تتوقع قدومه، ثم يتحدث عن وقوعها مع الماضي، وقد أثبتته الأكثرون، ثم ينقل عن الخليل قوله في دخولها على الماضي: "قال الخليل: يقال (قد فعل) لقوم ينتظرون الخبر، ومنه قول المؤذن: قد قامت الصلاة؛ لأن الجماعة منتظرون لذلك، قال بعضهم: تقول: (قد ركب الأمير) لمن ينتظر ركوبه، وفي التنزيل: ﴿قَدْ سَمِعَ اللَّهُ قَوْلَ الَّتِي تُجَادِلُكَ﴾ (سورة المجادلة، جزء من الآية: 1)؛ لأنها كانت تتوقع إجابة الله سبحانه وتعالى لدعائها"⁽²⁾. ثم يذكر ابن هشام أن بعضهم - دون الإشارة إلى أعلام - أنكروا كونها للتوقع مع الماضي؛ فالتوقع انتظار الوقوع، والماضي قد وقع. ومراد المثبتين أنها تدل على التوقع مع الماضي كان قبل الإخباريّة متوقعًا، لا أنه الآن متوقع - كما ذكر ابن هشام - فهذا هو قولهم.

ويظهر لابن هشام رأي ثالث في المسألة⁽³⁾؛ إذ إن أول الرايين السابقين يثبت وقوع (قد) مع الماضي لمعنى التوقع، والرأي الثاني ينكر وقوع (قد) مع الماضي لمعنى التوقع. أما رأي ابن هشام: أن (قد) لا تفيد التوقع أصلاً، لا مع المضارع، ولا مع الماضي. أما المضارع فإن (قد) لا تفيد التوقع في قولك: (يقدم الغائب)؛ إذ يعلل ابن هشام عدم إفادتها التوقع في المضارع بأن معنى التوقع يفيد من دون ذكر (قد)؛ إذ المخبر ظاهر من حاله حين أخبر عن مستقبل أنه متوقع له، أما علته في أنها لا تفيد (التوقع) في الماضي بأنه لو صح إثبات التوقع لها بمعنى أنها داخلة على ما هو متوقع لصح أن يقال في: (لا رجل) بالفتح إن (لا) هي للاستفهام؛ لأنها لا تدخل إلا جواباً لمن قال: (هل من رجل؟)، فما بعد (لا) مستفهم عنه من جهة شخص آخر، كما أن الفعل الماضي الواقع بعد (قد) متوقع كذلك. ثم يشير ابن هشام إلى عبارة ابن مالك بأنها حسنة، فقد قال في (قد): إنها تدخل على ماضٍ متوقع، ولم يقل إنها تفيد التوقع. ثم يصرح ابن هشام أن ابن مالك لم يتعرض للتوقع في (قد) التي تدخل على المضارع ألبتة، وينعت ابن هشام ما نقله عن ابن مالك بأن هذا هو الحق.

(1) انظر: ابن هشام، مغني اللبيب، ط4، 1/226-233. ويورد من معانيها معنى سادساً؛ وهو النقي، ولم يأخذ ابن هشام به؛ لذا لم يذكره، فجعل معانيها خمسة.

(2) السابق، 1/228.

(3) انظر: بوريني، آراء ابن هشام النحوية بين البصرة والكوفة في كتاب مغني اللبيب، رسالة ماجستير، ص199-201.

فقصد ابن هشام أنّ كلام ابن مالك في أنّها لا تفيد التّوقّع مع الماضي؛ لأنّ الماضي متوقّع في ظاهر حال المخبر، وعدم ذكر ابن مالك (قد) إنّ تلاها المضارع بأنّها تفيد التّوقّع هو حقٌّ؛ لأنّها لا تفيده. ولا يُفهم من كلام ابن هشام حينما تحدّث في بداية معنى (التّوقّع) ل(قد) الدّاخله على المضارع بأنّ التّوقّع واضح فيها حين اتّصلت به، بل هو يعني أنّ التّوقّع واضح من الفعل في ذاته، لا من وجود (قد).

يقول سيبويه في باب (الحروف التي لا يليها بعدها إلّا الفعل ولا تعيّر الفعل عن حاله التي كان عليها قبل أن يكون قبله شيء منها): "فمن تلك الحروف (قد)، لا يفصل بينها وبين الفعل بغيره، وهو جوابٌ لقوله أفعل كما كانت ما فعل جوابًا هل فعل؟ إذا أخبرت أنّه لم يقع. ولما يفعل وقد فعل، إنّما هما لقوم ينتظرون شيئًا. فمن ثمّ أشبهت قد لما، في أنّها لا يفصل بينها وبين الفعل".⁽¹⁾ ويقول أيضًا: "وأما قد فجواب لقوله لما يفعل، فتقول: قد فعل. وزعم الخليل أنّ هذا الكلام لقوم ينتظرون الخبر".⁽²⁾ وبكلام ابن هشام يقول الباحث؛ وذلك لصحّة رأيه، وقبوله عقلاً ومنطقاً، وسلامةً في الاستدلال.

33- (واو ربّ جارة بنفسها):⁽³⁾

يستشهد ابن هشام تمثيلاً ل(واو ربّ) في أنّها واو ينجرّ ما بعدها بيت امرئ القيس:

وليلِ كموجِ البحرِ أرخى سُدُولَهُ عَلَيَّ بِأنواعِ الهُومِ لِيَبْتَلِي⁽⁴⁾

(1) سيبويه، الكتاب، ط3، 114/3-115.

(2) السابق، 223/4.

(3) انظر: ابن هشام، معني اللبيب، ط4، 473/1.

(4) انظر: امرؤ القيس، ديوان امرئ القيس، ط5، 117. - وانظر: أبو زيد القرشي، جمهرة أشعار العرب، د.ط، 132. -

وانظر: ابن سلام الجَمَحِي، طبقات فحول الشعراء، د.ط، 85/1. - وانظر: ابن طباطبا، عيار الشعر، د.ط، 40. - وانظر:

وهذه الواو - كما يذكر ابن هشام - لا تدخل إلا على مُنكّرٍ، ولا تتعلّق إلا بمؤخّرٍ، وهي عنده واو العطف، والجرّ بزُبّ محذوفةٌ، ويخالف بذلك -صراحةً- الكوفيّين والمبرد، وحجّتهم أنّ القصائد افتتحت بها. ويذكر ابن هشام بأنّه قد أجيب على حُجّتهم بجواز تقدير العطف على شيء في نفس المتكلّم، ويوضّح كونها عاطفة أنّ واو العطف لا تدخل عليها كما تدخل على واو القسم.

فربّ حرف شبيه بالزائد - كما قال الدسوقي - لا يتعلّق إلا بمؤخّر في البيت، وقول الكوفيّين والمبرد من أنّهم احتجّوا بافتتاح القصائد بها؛ أي لم يتقدّم عليها ما يُعطف به، والجواب عليهم بجواز أنّ تقدير العطف على شيء في نفس المتكلّم، ... ويُبعد الدسوقي احتمال ما قاله الشُّمّنيّ في تفسيره لتقدير العطف على شيء في نفس المتكلّم؛ أي كون الزاوي حذف من أول القصيدة شيئاً، فمن

الممكن دخول واو العطف على واو القسم؛ لاختلاف معناهما.⁽¹⁾

يرى الباحث أنّه لا تناقض بين قول ابن هشام -هنا- بمنع دخول واو العطف على واو القسم، وما قاله في منعه دخول الهمزة على هل في المسألة السابقة؛ ذلك وإن تشابه حرفا الواو هنا، إلا أنّ المعنى مختلف بينهما، وإن اختلفا شكلاً بين الهمزة و(هل) فلا تعارض؛ لأنّهما للغرض ذاته.

وقد ذكر ابن هشام في موطن سابق في المغني أنّ (زُبّ) تعمل محذوفة بعد الفاء كثيراً، وبعد الواو أكثر، وبعد (بل) قليلاً، وبدونهنّ أقلّ.⁽²⁾

وقد جاء عند سيبويه أنّ (زُبّ) تعمل مضمرة وتكون الواو ظاهرة، يقول: "وإذا عملت العربُ شيئاً مضمراً لم يخرج من عمله مظهرًا في الجرّ والنصب والرفع؛ تقول: وبلدٍ، تُريدُ زُبّ بلدٍ. وتقول: زيدًا،

الزجاجي، مجالس العلماء، ط2، 208/1. - وانظر: العسكري، الصناعتين، د.ط، 247، 282. - وانظر: العسكري، ديوان المعاني، د.ط، 345/1. - وانظر: التويري، نهاية الأرب في فنون الأدب، ط1، 138/1. وغيرها.

(1) انظر: الدسوقي، الحاشية، ط2، 23/2.

(2) انظر: ابن هشام، مغني اللبيب، ط4، 181/1.

تريد: عليك زيدًا. وتقول: الهلال، تريد: هذا الهلال. فكله يعمل عمله مظهرًا".⁽¹⁾ ويقول سيويه كذلك: "ولا يجوز أن يضم الجاز، ولكنهم لما ذكروه في أول كلامهم شبهوه بغيره من الفعل، وكان هذا عندهم أقوى إذا أضمرت رُبّ ونحوها".⁽²⁾ ويذكر واو رُبّ في مواضع متعدّدة.⁽³⁾

فابن هشام ينحو نحو البصريين القائلين إنّ الجر يكون بـ (رُبّ) وليس بـ(واو رُبّ)، فمسألة القول في عامل الجرّ للنكرة بعدها أهو لرُبّ أم للواو إنّما هي من المسائل الخلافية بين البصريين والكوفيين؛ إذ ذهب البصريون إلى أنّ عمل الجرّ لرُبّ، وأن واو رُبّ لا تعمل، وحجّتهم على أنّ الواو السابقة لرُبّ واو العطف وأنّ رُبّ مضمرة بعدها أنّه يجوز ظهورها معها، وذهب الكوفيون إلى أنّ واو رُبّ تعمل في النكرة الخفض بنفسها، وذهب المبرّد من البصريين مذهب الكوفيين، وحجّتهم أنّها نابت عن رُبّ.⁽⁴⁾

والذي يتماشى معه الباحث إنّما هو رأي البصريين الذي انتهجه ابن هشام لنفسه؛ وذلك لقوّة حججهم، وحسن تعليلهم.

34- (يجوز حذف عامل الحال إذا كان معنويًا):⁽⁵⁾

يورد الباحث مقدّمة مهمّة تفضي إلى الحديث عن رأي المبرّد، ثمّ إنكار ابن هشام له، وسبب إيراد المقدّمة قبل الحديث عن رأي المبرّد ثمّ إنكار ابن هشام له؛ لارتباط هذه المقدّمة بالنتائج.

(1) سيويه، الكتاب، ط3، 106/1.

(2) السابق، 263-262/1.

(3) السابق، 9/3، 104، 128، 498. 163/2.

(4) انظر: أبو البركات الأنباري، الإنصاف، د.ط، 311-315. المسألة (55): (واو رُبّ، هل هي التي تعمل الجرّ؟).

(5) انظر: ابن هشام، مغني اللبيب، ط4، 475/1.

يعرض ابن هشام الحديث عن واو الثمانية، إلا أنّ حديثه عن واو الثمانية لا يعني تسليمه بوجودها؛ إذ يذكر ابن هشام أنّ جماعة من الأدباء ذكروها كالحريّ⁽¹⁾، ومن النحويين الضّعفاء كابن خالويه (ت: 370هـ)⁽²⁾، ومن المفسّرين كالثعلبيّ⁽³⁾.

وهذه إشارة من ابن هشام في عدم قوله بواو الثمانية؛ إذ ألحق ابن خالويه بالنحويين الضّعفاء، وقد يكون ابن خالويه في نظر ابن هشام ضعيفاً، سواء أقال بواو الثمانية أم لم يقل، ولعلّ ابن هشام لم يصف الأدباء والمفسّرين القائلين بواو الثمانية ما وصف به ابن خالويه، أو لم ترد إشارة منه في نعتهم بالضّعف مثلاً؛ على تقدير أنّهم من غير النحاة؛ فقولهم بها أو عدمه ليس بذي أهميّة كبيرة، أو أنّ قول الأدباء فيها ليس بدرجة أهميّة قول نحويّ بها، إلا أنّ قول المفسّرين يبقى ذا أهميّة.

وقد سبقت إشارة أخرى من ابن هشام تدلّ على عدم قوله بواو الثمانية؛ وذلك أنّه قد سبق له القول في آية: ﴿حَتَّىٰ إِذَا جَاءُوهَا وَفُتِحَتْ أَبْوَابُهَا﴾ (سورة الزّمر، جزء من الآية: 73) أنّه ذكر أنّ من معاني الواو ههنا دخولها كخروجها؛ وهي الزّائدة، أو أنّها عاطفة، وقد ذكر ابن هشام إثبات الكوفيّين والأخفش وجماعة زيادتها، ولم يُشر إلى المبرّد الذي يثبتها كالكوفيّين والأخفش⁽⁴⁾، ولم يُبين ابن هشام عن موقفه في الاختيار بين الرّأيين: القول بزيادتها، أو القول إنّها عاطفة، وقد ذكرها قبل أفراد الحديث عن واو الثمانية؛ ولم يقل إنّها واو الثمانية.

ومّا تجدر الإشارة إليه أنّ القول في جواز وقوع الواو العاطفة زائدة مسألة خلافية؛ إذ يجوز الكوفيّون أن تقع الواو العاطفة زائدة، ومعهم من البصريّين أبو الحسن الأخفش والمبرّد وأبو القاسم بن

(1) أبو محمّد القاسم بن عليّ بن محمّد بن عثمان الحريّ البصريّ (ت: 516هـ)، صاحب "المقامات الحريّة". انظر: الزركليّ، الأعلام، ط15، 177/5-178. وفي ذكر واو الثمانية -انظر: الحريّ، درة الغواص، ط1، 31.

(2) أبو عبد الله الحسين بن أحمد بن خالويه بن حمدان الهمدانيّ النّحويّ (ت: 370هـ). انظر: السيوطي، بغية الوعاة، ط1، 529/1-530.

(3) أبو إسحاق أحمد بن محمّد بن إبراهيم التيسابوريّ (ت: 427هـ)، مفسّر له اشتغال بالتأريخ. انظر: الزركليّ، الأعلام، ط15، 212/1. وقد ذكر واو الثمانية في تفسيره. انظر: الثعلبيّ، الكشف والبيان، ط1، 162/6-163، 257/8-258.

(4) انظر: ابن هشام، مغني اللبيب، ط4، 473/1-474.

برهان (ت: 456هـ)⁽¹⁾، وذهب البصريون إلى أنه لا يجوز. وجعل الكوفيون آية الزمر وغيرها من الآيات منها، وخرّجها البصريون على العطف.⁽²⁾

إلا أنّ الباحث لا يُسلم أنّ المبرّد يتوجّه توجّه الكوفيين في القول بزيادة الواو؛ وذلك لأنّ الواضح من كلام المبرّد أنّه مع البصريين في القول بعدم جواز ذلك بصريح قوله: "وهو أبعد الأفاويل، أعني زيادة الواو".⁽³⁾ كما إنّ محقق المقتضب يرى أنّ صنيع المبرّد (أي القول بزيادة الواو) يُشعر بأنّه مع البصريين في القول بعدم زيادة الواو.⁽⁴⁾

وحجّة القائلين بواو الثمانية - كما يورد ابن هشام - أنّهم زعموا أنّ العرب إذا عدّوا قالوا: ستّة، سبعة، وثمانية، إيداناً بأنّ السبعة عدد تامّ، وأنّ ما بعدها عددٌ مستأنف، وقد استدللّ المثبتون لها بآيات كريمة.

وتفسير حجّتهم - على ما يورد الدسوقي في نقله عن الدماميني - أنّ هذه لغة فصيحة لبعض العرب (يقصد واو الثمانية)، وفي توجيه تمام السبعة أنّ العدد إمّا فردٌ أو مركّب من فردين؛ وهو الزوج، أو من زوج وفرد، أو من زوجين، والثلاثة الأول من الثلاثة فإنّ في ضمنها الواحد والاثنين، والأخير من الأربعة ومجموع الثلاثة والأربعة سبعة، فتّمّت بها الأحوال، وما يأتي تكرر؛ فالثمانية زوج وزوج قد مضى، والتسعة زوج وفرد وهكذا. ويتابع شرح عبارة ابن هشام (أنّ ما بعدها عدد مستأنف)؛ أي فهذه تشبه واو الاستئناف من حيث إنّ ما بعدها مستأنف، لكن لما كانت لا تدخل إلا على لفظ ثمانية ويصحّ سقوطها لم يُجعل واو الاستئناف.⁽⁵⁾

(1) أبو القاسم عبد الواحد بن عليّ بن عمر بن إسحاق بن إبراهيم بن برهان ب (بفتح الباء) الأسديّ العكبريّ التّحويّ (ت: 456هـ). انظر: السيوطيّ، بغية الوعاة، ط1، 120/2-121

(2) انظر: أبو البركات الأنباريّ، الإنصاف، د.ط، 374/2-378. المسألة (64): (هل يجوز أن تجيء واو العطف زائدة؟)

(3) المبرّد، المقتضب، ط2، 77/2.

(4) السّابق، 77/2.

(5) انظر: الدسوقيّ، الحاشية، ط2، 24/2-25.

ويسجّل الدّسوقيّ اعتراضاً -غير مصرّح به على أنّه اعتراض؛ على غير عاداته في عدم التصريح بلفظ الاعتراض- على قولهم إنّ السّبعة عدد تامّ في أنّه يقال كذلك غير السّبعة عدد تامّ؛ فلا خصوصيّة لها؛ أي إنّ الدّسوقيّ يتماشى مع من لا يقترّ بوجودها.

وقد خرّج ابن هشام الواو في الآيات التي استدللّ بها المثبتون لواو الثمانية على أنّها غير واو الثمانية، وهذه إشارة ثالثة في أنّه لا يقول بها.

أمّا الإشارة الرابعة: فهي أنّ ابن هشام يُنكر على أبي البقاء قوله إنّ الواو هي واو الثمانية في آية التّوبة: ﴿وَالنَّاهُوتِ عَنِ الْمُنْكَرِ﴾ (سورة التّوبة، جزء من الآية: 112)؛ فيورد ابن هشام إنكاره -صراحة- لرأي أبي البقاء؛ فكما ذكر أنّ أبا البقاء -على إمامته- قد ذهب في هذه الآية مذهب الضّعفاء، فقال إنّما دخلت الواو في الصّفة الثامنة إيداناً بأنّ السّبعة عندهم عدد تامّ.

والإشارة الخامسة: وصفه مذهب من أقرّ بها بمذهب الضّعفاء.

أمّا الإشارة السادسة: فهي قوله في آية: ﴿وَفُتِحَتْ أَبْوَابُهَا﴾ (سورة الزّمر، جزء من الآية: 73) أنّه لو كان لواو الثمانية حقيقة لم تكن الآية منها؛ فهو لا يرى لوجودها حقيقة.

وفي نفي ابن هشام قول الزاعمين إنّها واو الثمانية في الآية: ﴿سَبْعَةٌ وَثَامِنُهُمْ كَلْبُهُمْ﴾ (سورة الكهف، جزء من الآية: 22) يذكر أنّه قيل فيها إنّها عاطفة لجملة على جملة، والمعطوف عليه من كلام الله تعالى، ويوافق ابن هشام القول بعطفها، ويؤيّد رأيه بأنّها عاطفة بقول ابن عباس -رضي الله عنهما- أنّه حين جاءت الواو انقطعت العدة؛ أي لم تبق عدّة عادّ يلتفت إليها، ويقول ابن عباس -رضي الله عنهما- تكون: (هم سبعة وثامنهم كلبهم).

ثمّ يعرض ابن هشام رأياً آخر -لا يُسلم به- في أنّه قيل في واو الآية؛ أي: ﴿سَبْعَةٌ وَثَامِنُهُمْ كَلْبُهُمْ﴾ إنّها واو الحال، وعلى هذا فيُقدّر المبتدأ اسم إشارة أي هؤلاء سبعة؛ ليكون في الكلام ما يعمل في الحال؛ وعلى هذا فتقدير اسم الإشارة: (هؤلاء)؛ لأنّ فيه معنى الفعل؛ وهو (أشير)، والحال يكفي في

العمل فيها رائحة الفعل، ويردّ ابن هشام حجّتهم بأنّ حذف عامل الحال إذا كان معنويًا ممتنع، وهنا يعرض أنّهم ردّوا على المبرّد قوله في بيت الفرزدق:

فَأَصْبَحُوا قَدْ أَعَادَ اللَّهُ نِعْمَتَهُمْ إِذْ هُمْ قُرَيْشٌ، وَإِذْ مَا مِثْلُهُمْ بَشَرٌ⁽¹⁾

إذ يرى المبرّد جواز حذف عامل الحال إذا كان معنويًا، وينكر ابن هشام عليه ذلك؛ إذ يرى أنّ عامل الحال إذا كان معنويًا فحذفه ممتنع، فابن هشام يورد رأي المبرّد في موضع كلمة (مثلهم) على أنّها حالٌ ناصبها خبر محذوف؛ أي وإذ ما في الوجود بشر مماثلًا لهم.

وقد سبق لابن هشام أن ذكر بيت الفرزدق في موطن سابق⁽²⁾، ثمّ يكرّره في موطنين آخرين بعد هذا الموطن.⁽³⁾

ويشير الدسوقيّ إلى أنّه قد يُقال –أي في ردّ ابن هشام حجّتهم، فيقال من جهتهم– إنّنا نقدّره اسم إشارة، ولكن نجعل العامل غير معنويّ، بل اسم مفعول، والأصل: هؤلاء معدودون، والحال أنّ ثامنهم كلّهم ولا منع ولا شيء. ولكنّ الدسوقيّ يستدرك على هذا الافتراض في ردّهم فيتابع تماثيه مع ابن هشام فيردّ بأنّ هذا وإن كان جائزًا إلاّ أنّه بعيد من الكلام، كما أنّ تقدير اسم الإشارة بعيد كذلك.

ويشير الباحث إلى المنطق التّحويّ السّليم عند الدسوقيّ، ومهارته في تخريج الرّأي وتوجيهه، والافتراض المحمود من جانبه، وإقامة الحجّة، والاستدراك المقنع، ويرى تمكّنه في ذلك كلّه، وعدم اكتفائه بالتّقل عن سابقه؛ كالشّمنيّ والدّمامينيّ وشيخه الدردير.

لم يعترض ابن هشام على قول المبرّد صراحةً، ولا هو من ساق وجه الاعتراض أصلًا؛ فهو يقول: (ردّوا)؛ وفيه إشارة إلى أنّ ردّ رأي المبرّد قد رُدّ من غيره، إلاّ أنّ السّياق دلّ على أنّ ابن هشام يوافق من

(1) انظر: الفرزدق، ديوان الفرزدق، ط1، 167. في مدح عمر بن عبد العزيز.

– وانظر: خليل بن كيكليّ، الفصول المفيدة في الواو المزيدة، ط1، 251.

(2) انظر: ابن هشام، مغني اللبيب، ط4، 114/1.

(3) السّابق، ط2، 671/2، 783/2.

ردّوا على المبرّد ذلك؛ إذ يمنع ابن هشام أن يعمل العامل في الحال محذوفًا إن كان معنويًا؛ أي ما فيه معنى الفعل دون حروف؛ كاسم الإشارة، والجارّ والمجرور، وليت ولعلّ وكأنّ؛ لأنّ فيها معنى الفعل دون حروفه. وتقدير المبرّد يعني أنّ: (إذ ما في الوجود: خبر مقدّم)، و(بشر: مبتدأ مؤخّر)، و(مماثلًا لهم: حال منصوبة).

ولم يرد عند سيبويه الإشارة إلى واو الثمانية، وعدم ذكره لها هو دليل على عدم القول بها عنده، وكذلك فإنّ الآية في الزمّر وردت عنده في سياق سؤال سيبويه للخليل عن جواب إذا. (1)

يقول المبرّد في بيت الفرزدق: "فالرفع الوجه، وقد نصبه بعض التحوّيين، وذهب إلى أنّه خبر مقدّم، وهذا خطأ فاحش، وغلط بيّن. ولكن نصبه يجوز على أن تجعله نعتًا مقدّمًا، وتضمّر الخبر، فتنصبه على الحال. مثل قولك: (فيها قائمًا رجل)؛ وذلك أنّ النعت لا يكون قبل المنعوت، والحال مفعول فيها، والمفعول يكون مقدّمًا ومؤخّرًا، وقد فسّرنا الحال بالعامل إذا كان فعلًا، وإذا كان على معنى الفعل بما يستغنى عن إعادة القول فيه". (2)

فالأقوال في الواو في آية الزمّر كما وردت في كتاب موصل الطّلاب:

- واو زائدة، وتسمّى في القرآن صلة، وإلى هذا الرّأي يميل المصنّف.
 - عاطفة، ونسب هذا الرّأي إلى التّخشيبيّ والبيضاويّ.
 - واو الحال، ونسب هذا الرّأي إلى البغويّ.
 - واو الثمانية، ونسب هذا الرّأي إلى الحريريّ، وابن خالويه، والثعلبيّ.
- ويناقد تلك الأقوال، ويُنكر واو الثمانية. (3) وهناك دراسات حديثة بحثت في موضوع واو الثمانية. (4)

(1) انظر: سيبويه، الكتاب، ط3، 3/103.

(2) المبرّد، المقتضب، ط2، 4/190-191.

(3) انظر: الأزهرّي، موصل الطّلاب، ط1، 145-147.

(4) انظر: العبيد، واو الثمانية بين اللّغة والتفسير، مجلّة الدرعيّة، ع 45، ص 401-493.

35- (الواو في قوله تعالى: ﴿حَتَّىٰ إِذَا جَاءُوهَا وَفُتِحَتْ أَبْوَابُهَا﴾) (سورة الزمر، جزء من الآية: 73) واو الحال: (1)

يذكر ابن هشام أنّ قول المبرّد والفارسيّ وجماعة في أنّ هذه الواو هي واو الحال؛ أي: جاؤوها مفتحةً أبوابها، كما صرّح بـ(مفتحةً) حالاً في قوله تعالى: ﴿جَنَّتِ عَدْنٍ مُّفْتَحَةً لَهُمُ الْأَبْوَابُ﴾ (سورة ص، الآية: 50)، وقيل: إنّما فتحت لهم قبل مجيئهم إكراماً لهم عن أن يقفوا حتى تُفتح لهم.

يرى الباحث أنّ ابن هشام -وإن لم يصرّح باعتراضه على المبرّد والفارسيّ وجماعة- يعارضهم في قولهم إنّها واو الحال؛ ولا يوافقهم؛ وذلك من أوجه:

أولها: أنّه يورد -قبل حديثه عن قولهم- أنّ الواو مقحمة عند قوم، وعاطفة عند آخرين، وفي ذلك التّقديم تلميح على أنّ ابن هشام إنّما أحرّ ذكر رأيهم؛ لأنّه قدّم ما تراءى له من صحّة؛ إلّا أنّ ذلك ليس بمنزلة الدليل الفيصل.

ثانيها: أنّه وإن لم ينف -هنا- قول القائلين بإقحامها، إلّا أنّه يرى أنّها عاطفة؛ فقد مرّ -في المسألة السابقة- أنّ الواو إنّما هي عاطفة بتأييده قول ابن عباس -رضي الله عنهما- في ذلك.

ثالثها: أنّه يقول في نفيه لأن تكون واو الثمانية، إنّ الآية ليس فيها ذكر عدد ألبتة، وإنّما فيها ذكر الأبواب، وهي جمع لا يدلّ على عدد خاصّ، والواو ليست داخله عليه؛ (أي على العدد)، بل إنّ الواو داخله على جملة هو فيها؛ أي فإنّ الواو عنده دخلت على الجملة، وهذا إنّما يكون في العاطفة.

ويقول ابن هشام يقول الباحث؛ ذلك أنّه ما من داعٍ يقتضي التّأويل لأن تكون واو الحال.

(1) انظر: ابن هشام، مغني اللبيب، ط4، 476/1.

36- (يجوز أن تكون جملة: (زيدٌ قام) فعلية): (1)

يورد ابن هشام في الباب الثاني (ما يجب على المسؤول في المسؤول عنه أن يفصل فيه) لاحتماله الاسمية والفعلية؛ لاختلاف التقدير، أو لاختلاف النحويين، مثل: (زيدٌ قام)، ويرى أنّ الجملة اسمية لا غير؛ لعدم ما يطلب الفعل، ويشير ابن هشام إلى أنّ ذلك قول الجمهور.

والمقصود بالجمهور -هنا- عند ابن هشام البصريون، وأنّ الرأى في هذا إنّما هو رأيهم؛ فهو يرى أنّ جملة (زيدٌ قام) جملة اسمية، وفي قوله: "لا غير" أي إنّ القول إنّها فعلية، أو جواز فعليتها واسميتها قول مردود قبل أن يتابع إيراده المسألة، عارضاً لرأى المبرّد والكوفيّين؛ أي إنّ المبرّد قد خالف البصريّين؛ إذ يقول عكس ما قالوه.

ثمّ يورد ابن هشام إجازة المبرّد وابن العريف (ت: 390هـ)⁽²⁾ وابن مالك فعليتها على الإضمار والتفسير، ثمّ يذكر رأى الكوفيّين على التقديم والتأخير، ولم يورد ابن هشام تعليلاً على رأى من قال بجواز فعليتها.

يصنّف الباحث هذا الرأى من اعتراضات ابن هشام على المبرّد؛ وذلك من وجوه:

أولها: أنّ ابن هشام قطع بقوله إنّها اسمية لا غير؛ فانتفى أخذه برأى المجوزين لفعليتها، بغض النظر عن تقديرهم للإضمار والتفسير، أو التقديم والتأخير.

ثانيها: أنّ ابن هشام أورد سابقاً -في حديثه عن ما الكافة- استحسانه نقل ابن السّيد في توجّهه مع البصريّين الذين لا يجيزون تقديم الفاعل في شعرٍ ولا نثرٍ⁽¹⁾، وهنا لن يستقيم من ابن هشام أن يتوجّه مع الكوفيّين في تخریجهم الجملة على أنّها من التقديم والتأخير؛ لكيلا يكون متناقضاً.

(1) انظر: ابن هشام، مغني اللبيب، ط4، 496/2.

(2) أبو القاسم الحسين بن الوليد بن نصر التحوي (ت: 390هـ). انظر: السيوطي، بغية الوعاة، ط1، 542/1-543. وأخوه ابن

العريف أيضاً: أبو بكر الحسن بن الوليد بن نصر القرطي (ت: 367هـ). انظر: السيوطي، بغية الوعاة، ط1، 527/1.

ثالثها: أنّ ابن هشام كان قد ردّ قول من يرى أنّ الفاعل ونائبه يتقدّمان على عاملهم وهذا الوجه الثالث قد تحدّث به ابن هشام في حديثه عن خبر (كلّ)؛ إذ كان قد قال: "والصّواب أنّ الضمير لا يعود إليها من خبرها إلّا مفردًا مذكّرًا على لفظها ... ومن ذلك قوله تعالى: ﴿إِنَّ السَّمْعَ وَالْبَصَرَ وَالْفُؤَادَ كُلُّ أُولَئِكَ كَانَ عَنْهُ مَسْئُولًا﴾ (سورة الإسراء، جزء من الآية: 36) وفي هذه الآية حذف مضاف وإضمار لما دلّ عليه المعنى لا اللفظ؛ أي إنّ كلّ هذه الجوارح كان المكلّف مسؤولًا عنه. وإتّما قدرنا المضاف؛ لأنّ السّؤال عن أفعال الحواس، لا عن أنفسها، وإتّما لم يُقدّر ضمير كان راجعًا لـ(كلّ)؛ لأنّا يخلو (مسؤولًا) عن ضمير فيكون حينئذٍ مُسنَدًا إلى (عنه)، كما توهم بعضهم، ويردّه أنّ الفاعل ونائبه لا يتقدّمان على عاملهما".⁽²⁾

يقول الدّسوقيّ في تفسير كلام ابن هشام: "لأنّنا لو جعلنا ضمير (كان) عائداً على (كلّ) للزم عليه أنّ ضمير مسؤولاً كذلك؛ فيفسد المعنى؛ لأنّه يفيد أنّ الأفعال مسؤولة، وإذا فسد المعنى تعيّن خلو (مسؤولًا) عن ضمير، وإذا خلا عن ضمير تعيّن أنّ (عنه) نائب فاعل، وهو غير صحيح؛ لأنّ نائب الفاعل لا يتقدّم، فقله: (لأنّ يلزم خلو إلخ) فيه حذف؛ أي لأنّ يلزم على رجوع ضمير (مسؤولًا) فساد، فتعيّن الخلوّ عن الضمير؛ فيتعيّن أنّ نائب الفاعل عنه وهو فاسد؛ لأنّه يرده أنّ نائب الفاعل لا يتقدّم، فإن قلت إنّ مذهب الكوفيّين يُجوّز تقدّمه. قلت: لا يجوز أن يُجرّج عليه القرآن لأنّه ضعيف... فإن قلت إنّ ضمير (كان) عائد على كلّ، ويُجعل ضمير (مسؤولًا) عائداً على المكلّف المفهوم من المعنى، قلت: لو كان الأمر كذلك لوجب الإبراز، فإن قلت: إنّه ماش مع المذهب الكوفيّ. قلت: إنّه مذهب ضعيف".⁽³⁾

وسيبيويه يقول إنّ الإضمار عن (كلّ) بالمفرد، ويمثّل على ذلك بـ: "كلُّ ذاهب، وبعضٌ ذاهبٌ".⁽⁴⁾

(1) انظر: ابن هشام، مغني اللبيب، ط4، 403/1-404. - وانظر: المسألة 29 من هذا الفصل.

(2) السابق، 263/1-264.

(3) الدّسوقيّ، الحاشية، ط2، 212/1.

(4) سيبويه، الكتاب، ط3، 252/3.

يجوز بعض الكوفيّين تقديم التّمييز إذا كان العامل فعلاً متصرفاً، ووافقهم من البصريّين المازبيّ والمبرد، أمّا البصريّون فلا يجوز ذلك عندهم، ولم يوافق ابن جيّ ما ذهب إليه الكوفيّون، وقال: فكما لا يجوز تقديم الفاعل على الفعل فكذلك لا يجوز تقديم المميّز إذا كان هو الفاعل في المعنى على الفعل.⁽¹⁾ ويذكر السيوطي أنّ الصّحيح ما عليه البصريّون في وجوب تأخير الفاعل عن عامله، وينقل عن الكوفيّين جواز تقديمه.⁽²⁾

ويوجب الأشمويّ - في شرحه للألفيّة - تأخير الفاعل عن رافعه، فإن وجد ما ظاهره تقدّم الفاعل وجب تقدير الفاعل ضميراً مستتراً، وكون المقدم إمّا مبتدأً نحو: (زيد قام)، وإمّا فاعلاً محذوف الفعل، ويذكر إجازة الكوفيّين تقدّم الفاعل مع بقاء فاعليّته.⁽³⁾

كما يذكر الدّكتور فاضل السّامرائيّ أنّ الجمهور يذهبون إلى وجوب تأخير الفاعل عن فعله، وأنّه لا يصحّ تقديمه عليه، ويجوز الكوفيّون تقديم الفاعل على الفعل، ويشير إلى تجويز بعض المحدثين تقديم الفاعل على فعله، ويشير إلى إجازة الدّكتور مهدي المخزوميّ تقديم الفاعل على فعله؛ لأنّ المبتدأ لا يتميّز عن الفاعل بمكانه، وإمّا يتميّز بأنّه يتّصف بالمسند اتّصافاً ثابتاً، ثمّ يُنكر السّامرائيّ عليه ذلك؛ مثبتاً أنّ المبتدأ لم يتّصف بالمسند اتّصافاً ثابتاً، واصفاً ما قاله المخزوميّ من أنّ قاعدة المبتدأ والخبر عنده قد انخرمت.⁽⁴⁾

وما نُسب إلى الدّكتور المخزوميّ ثابتٌ عنه، ويمثّل لذلك بجملتي: (طلع البدر، والبدرُ طلع)؛ فإنّ الجملة الأولى - على حدّ قوله - لا خلاف فيها مع القدماء، أمّا الثانية فاسميّة في نظر القدماء، وفعليّة في

(1) انظر: أبو البركات الأنباريّ، الإنصاف، د.ط، 683/2. المسألة (120): (القول في تقديم التّمييز إذا كان العامل فعلاً متصرفاً). والنقل عن ابن جيّ في هامش التّحقيق. - وانظر: ابن جيّ، الخصائص، ط4، 386/2.

(2) انظر: السيوطي، مع الهوامع، ط1، 511/1.

(3) انظر: الأشمويّ، شرح الأشمويّ، ط1، 388/1.

(4) انظر: السّامرائيّ، تحقيقات نحويّة، ط1، 95.

نظره؛ لأنّه لم يطرأ عليها جديد إلاّ تقديم المسند إليه، وتقديم المسند إليه لا يغيّر من طبيعة الجملة؛ لأنّه إنّما قُدّم للاهتمام به.⁽¹⁾

يتّوجه الباحث إلى القول بعدم تقديم الفاعل على فعله؛ لما اتّضح من اجتماع فاعلين على فعل في نحو القول بعبارة: (جاء المحمّدان)، وفيه شدوذ عن الكثرة ممّا ورد من صحيح اللّغة، ولما ظهر خرق للإسناد في حديث الدّكتور السّامرائيّ في ردّه على الدّكتور المخزوميّ، كذلك لما هو عليه الجمهور من النّحاة.

37- دخول الهمزة على (لا) لا يغيّر حكمها قبل دخول الهمزة؛ فتبقى (لا) نافية للجنس تطلب اسماً وخبراً⁽²⁾:

فعلى قول المبرّد بعنوان المسألة يبني أنّ (مستطاع) خبر ل (لا) أو صفة، و(رجوعه) نائب فاعل لمستطاع في قوله:

ألا عمّر وليّ مُستطاع رجوعه فَيَرأب ما أثأّت يدُ العَفلاتِ⁽³⁾

(1) المخزوميّ، في النّحو العربيّ، ط2، 42-46.

(2) انظر: ابن هشام، مغني اللّبيب، ط4، 499/2.

(3) البيت بلا نسبة في المراجع التي عاها الباحث جميعها. -انظر: ابن الصّائغ، اللّمحة، ط1، 498/1. يذكر صدره، ويكمّله المحقّق، ويذكر أنّ مذهب سيّويه والخليل والجرميّ أنّ (ألا) هذه ملاحظ فيها معنى الفعل والحرف؛ فهي بمنزلة (أتمّي) فلا خبر لها، وبمنزلة (ليت) فلا يجوز مراعاة محلّها مع اسمها، ولا إلغائها إذا تكرّرت، ويشير إلى مخالفة الماضيّ فجعلها كالمجرّدة من همزة الاستفهام. ولم يذكر مخالفة المبرّد لهم. - وانظر: ابن قيمّ الجوزيّة، إرشاد السّالك، ط1، 266/1. - وانظر: السيّوطيّ، عقود الرّبجد، د.ط، 107/3. - وانظر: الأشمويّ، شرح الأشمويّ، ط1، 344/1. - وانظر: البيهقيّ، أدوات الإعراب، ط1، 23. - وانظر: عيد، النّحو المصقّى، د.ط، 314. - وانظر: قباوة، إعراب الجُمّل وأشباه الجُمّل، ط5، 27-28. - وانظر: دكتور، القواعد التطبيقية في اللّغة العربيّة، ط2، 218.

(ألا) عند ابن هشام للتمني، ويقدر أنّ (رجوعه) مبتدأ، و(مستطاع) خبره، والجملة في محلّ نصب على أنّها صفة، لا في محلّ رفع على أنّها خبر؛ لأنّ (ألا) التي للتمني لا خبر لها عند سيبويه لفظاً ولا تقديرًا. فابن هشام -هنا- يرجح قول سيبويه في المسألة، وإن لم يقل ذلك صراحةً.

ويمتنع عند ابن هشام أن يكون تقدير (مستطاع) صفة على المحلّ، أو تقدير (مستطاع رجوعه) جملة في موضع رفع على أنّها صفة على المحلّ إجراء ل (ألا) مجرى (ليت) في امتناع محلّ اسمها، والجملة عنده في محلّ نصب على أنّها صفة، لا في محلّ رفع على أنّها خبر (ألا)؛ لأنّ (ألا) التي للتمني لا خبر لها عند سيبويه، ثمّ يذكر أنّ المازنيّ والمبرد قد خالفاه في ذلك.

يقول الدسوقيّ في التنبية الذي عقده ابن هشام بعد حديث ابن هشام عن "انقسام الجملة إلى صغرى وكبرى": "إنّما أتى بهذا التنبية عقب ما قبله لتوهم أنّ قوله ألا عمّر وليّ إلخ جملة كبرى؛ لأنّ (عمّر) في الأصل مبتدأ، وقوله: (مستطاع رجوعه) خبر، فحينئذٍ يكون (مستطاع رجوعه) جملة صغرى، وقوله: ألا عمّر إلخ جملة كبرى؛ فدفع المصنّف هذا التوهم بأنّها ليست جملة كبرى أصلاً".⁽¹⁾

ثمّ يأتي الدسوقيّ إلى شرح عبارات ابن هشام في بيت الشعر؛ فيقول: "قوله: (ألا عمّر إلخ): الهمزة للاستفهام، و(لا) أصلها لا النافية للجنس، ثمّ دخلت عليها همزة الاستفهام صارت للتمني، فحينئذٍ يكون لها اسم، وليس لها خبر، وعمّر اسمها مبنيّ معها على الفتح. وقوله: (مستطاع رجوعه): جملة في محلّ نصب صفة لعمّر؛ نظرًا للفظ في الحالة العارضة، لا صفة على المحلّ، وإلا كانت في محلّ رفع، قوله: والجملة في محلّ نصب: أي والأصل: أتمّي عمراً موصوفاً بكونه رجوعه مستطاع. قوله: لا في محلّ رفع: أي حتى تكون الجملة كبرى. قوله: فاعلاً: الأولى نائب فاعل؛ لأنّ مستطاع اسم مفعول. قوله: (صفة على المحلّ): أي ورجوعه نائب فاعل. قوله (جملة): أي من مبتدأ؛ وهو رجوعه، وخبر؛ وهو مستطاع".⁽²⁾

(1) الدسوقيّ، الحاشية، ط2، 40/2.

(2) الدسوقيّ، الحاشية، ط2، 40/2.

ثمّ يذكر ابن هشام مخالفة المازنيّ والمبرد لرأي سيبويه من باب إنكاره رأيهما، وإن لم يصرح ابن هشام بذلك الإنكار عليهما.

يقول سيبويه: "واعلم أنّ (لا) إذا كانت مع ألف الاستفهام ودخل فيها معنى التّميّ عملت فيما بعدها فنصبته، ولا يحسن لها أن تعمل في هذا الموضع إلّا فيما تعمل فيه في الخبر، وتسقط النّون والتّنين في التّميّ كما سقطا في الخبر. فمن ذلك: ألا غلام لي وألا ماء باردًا. ومن قال: لا ماء بارد قال: ألا ماء بارد" (1).

يذكر المبرد مذهب سيبويه ومذهب المازنيّ؛ فيتحدّث المبرد في باب ((لا) إذا دخلها ألف الاستفهام أو معنى التّميّ) أنّه إن دخلها (أي: لا) معنى التّميّ فالنّصب لا غير في قول سيبويه والخليل وغيرهما، إلّا المازنيّ وحده، وحجّتهم: أنّه لما دخله معنى التّميّ زال عنه معنى الابتداء، وموضعه نصب، ثمّ يذكر عن المازنيّ أنّه كان يُجري هذا مع التّميّ مجراه قبل؛ فيكون اللفظ على ما كان عليه وإن دخله خلاف معناه، ولم يتّضح ترجيح المبرد أحد الرّأيين. (2)

يقول أبو حيّان الأندلسيّ: "وقال سيبويه: ومن قال: لا غلام أفضل منك لم يقل في: ألا غلام أفضل منك إلّا بالنّصب؛ لأنّه دخل فيه معنى التّميّ وصار مستغنيًا عن الخبر. وزعم المازنيّ والمبرد: أنّ حكماها وهي للتّميّ كحكماها مجرّدة من الهمزة لمحض التّقي، فيكون لها خبر في اللفظ، أو في التّقدير،

(1) سيبويه، الكتاب، ط3، 307/2.

(2) انظر: المبرد، المقتضب، ط2، 382/4-386. ويشير المحقّق إلى عدم ترجيح المبرد رأيًا على آخر، ويذكر نقد المبرد لسيبويه في قول سيبويه إنّ الرفع لا يكون إذا لحقت (لا) ألف الاستفهام لمعنى التّميّ؛ فالمبرد يقول بجواز الرفع والنّصب، كما كان قبل دخول ألف الاستفهام عليه. فقول سيبويه إنّ: (لا غلام أفضل منك) فغلام لا يكون إلّا بالنّصب؛ لأنّه دخل فيه معنى التّميّ، مردود عند المبرد؛ فيقول المبرد إنّّه ليس كما قال؛ فحكمه قبل أن يدخل ألف الاستفهام. ثمّ يورد المحقّق ردّ ابن ولاد على المبرد بأنّ قول المبرد خطأ؛ لأنّ موضع التّميّ ليس بموضع ابتداء، ولا يحتاج فيه إلى الخبر.

ويتبع اسمها على اللفظ، وعلى الموضع، ويجوز أن تعمل عمل ليس، وأن تلغى، والفرق بين المذهبين أنّ في مذهب سيبويه يكون التّمّي واقعًا على الاسم، وفي مذهب المازنيّ على الخبر".⁽¹⁾

يقول الأشمونيّ: "فعند الخليل وسيبويه أنّ (ألا) هذه بمنزلة (أتمنى) فلا خبر لها، وبمنزلة "ليت" فلا يجوز مراعاة محلّها مع اسمها، ولا إلغاؤها إذا تكرّرت، وخالفهما المازنيّ والمبرد، ولا حجة لهما في البيت؛ إذ لا يتعين كون (مستطاع) خبر أو صفة، و(رجوعه) فاعلاً، بل يجوز كون (مستطاع) خبر مقدّمًا، و(رجوعه) مبتدأ مؤخرًا، والجملة صفة ثانية، ولا خبر هناك".⁽²⁾

وكان ابن هشام قد ذكر البيت قبل هذا الموضع؛ فذكره في حديثه عن (ألا) بالفتح والتّخفيف، ومثّل به على أنّه وجه من وجوه (ألا) تأتي فيه للتّمّي، فيقول فيه إنّ (يرأب) على التّصب؛ لأنّه جواب تمنّ مقرون بالفاء.⁽³⁾

ويذكر النّجار البيت الشّاهد، ويتحدّث عن أنّ الشّاهد مجيء (ألا) بمعنى أتمنى؛ والدليل على ذلك نصب المضارع بعد الفاء في جوابها، وذلك كثير في كلام العرب، ويذكر مخالفة المازنيّ والمبرد في أنّهما جعلها (أي ألا) كالمجرّدة من همزة الاستفهام، واستدلّ بالبيت السّابق؛ فجعل (مستطاع): إما خبرًا للا، أو صفة لاسمها، مراعاة لمحلّها قبل دخول (لا)، والخبر محذوف؛ أي: راجع، و(رجوعه)، نائب فاعل مستطاع، وفي هذا مخالفة لمذهب سيبويه والخليل.⁽⁴⁾

ويّتجه الباحث إلى القول بما جاء عند الخليل وسيبويه في أنّ (ألا) للتّمّي، وأنّها لا تتطلّب خبرًا؛ إذ إنّ دخول همزة غير في تركيب (لا)؛ فجعلها للتّمّي، ثمّ إنّ الأولى أن يكون (رجوعه) مبتدأ، وخبره (مستطاع) على التّقديم والتّأخير لا غير.

(1) أبو حيّان الأندلسي، ارتشاف الضّرب، ط1، 1318/3.

(2) الأشمونيّ، شرح الأشمونيّ، ط1، 344/1.

(3) انظر: ابن هشام، مغني اللّبيب، ط4، 97/1.

(4) النّجار، ضياء السّالك إلى أوضّح المسالك، ط1، 355/1.

38- (المضارع المرفوع في جواب الشرط الداخل على الماضي مرتبط بفاء مقدرة، والجملة اسمية لا مستأنفة):⁽¹⁾

يعرض ابن هشام الجُمْل التي لا محلّ لها من الإعراب، وفي تنبيه عقده بعنوان: (من الجُمْل ما جرى فيه خلاف، أمستأنف أم لا؟) فيذكر في هذا التنبيه مثال: (إن قام زيدٌ أقومُ)، والخلاف فيه على (أقومُ)؛ فحاصل الخلاف هو في كلّ تركيب وقع الفعل المضارع فيه جوابًا مرفوعًا بعد شرط، فهل هو على الاستئناف أم لا؟ فيذكر ابن هشام أنّ المبرّد يرى أنّ المضارع على إضمار الفاء، ثمّ يأتي ابن هشام لقول سيبويه؛ في أنّ المضارع مؤخّر من تقديم، وأنّ الأصل: أقومُ إن قام زيدٌ، وأنّ جواب الشرط محذوف.

ورأي المبرّد هو أنّ الفاء مضمرة في (أقومُ)، وفيه أيضًا إضمار مبتدأ؛ فالتقدير: (فأنا أقومُ)؛ فالجملة اسمية فتُربط بالفاء، وليست مستأنفة؛ لأنّها جواب الشرط، وسيبويه يرى أنّه فعل مضارع مرفوع، وهو دليل الجواب؛ لأنّ حقّه التّقديم، والجواب محذوف؛ أي (أقم) دلّ عليه (أقومُ) المذكور؛ فالجملة على هذا مستأنفة.⁽²⁾

ووجه تصنيف الباحث هذا الرّأي ضمن الآراء التي اعترض فيها ابن هشام على المبرّد، أنّ ابن هشام يؤيّد سيبويه صراحةً؛ ويذكر تأييده له بالتزامهم في مثل ذلك؛ كون الشرط ماضيًا.

ومّا يؤكّد توجّه ابن هشام مع رأي سيبويه أنّ ابن هشام قد أورد في موضع آخر من المغني، في الجُمْل التي لها محلّ من الإعراب (الجملة الواقعة بعد الفاء أو إذا جوابًا لشرط جازم)؛ وذكر أنّ الفاء الموجودة كالمقدّرة، ثمّ يذكر أنّ منه عند المبرّد نحو: (إن قمت أقومُ)⁽³⁾؛ فأيراد ابن هشام رأي المبرّد لم يكن على التّسليم منه بما جاء عن المبرّد، بل لمجرد إيراد الرّأي فقط، لا على التّسليم به. وستأتي هذه المخالفة

(1) انظر: ابن هشام، مغني اللبيب، ط4، 505/2.

(2) انظر: الدسوقي، الحاشية، ط2، 44/2.

(3) انظر: ابن هشام، مغني اللبيب، ط4، 552/2.

من ابن هشام لرأي المبرّد في هذا الفصل.

وقد أورد الدسوقي قولاً للرّضيّ جاء فيه: "قال الرّضيّ لا نحتاج لأحد هذين المذهبين أصلاً، بل نجعل نفس (يقوم) جواباً لأن، ولا تقديم ولا تأخير ولا حذف، وإتما رفع الجزاء لضعف أداة الشرط بحيلولة فعل الشرط غير معمول لفظاً بينها وبين الجواب، فلما لم تعمل في الشرط لفظاً مع أنّه بلسقها، لم تعمل في الجزاء أصلاً؛ لبعده عنها؛ فالأداة لم تعمل إلا في فعل الشرط محلاً".⁽¹⁾

ويرى الباحث أنّ الأصل عند الدسوقيّ أن يقول: (أقوم) بدلاً من (يقوم)، وكذلك أن يقول: جواباً لأن، لا جواباً لأنّ. ولعلّه خطأ طباعيّ؛ إذ لا يخفى على الدسوقيّ أنّ (أنّ) لا جواب لها.

وقد بنى ابن هشام مسألتين بعد هذا الخلاف مباشرةً بالاعتماد على تأييده رأي سيوييه؛ وكأنّ حديثه عن المسألتين الآتيتين فيه انتصار مسبق لسيوييه على المبرّد وإن لم يصرّح بذلك في أثناء عرضهما، وستأتي المسألتان تباعاً لهذه المسألة.

يشرح الدسوقيّ عبارة ابن هشام: (وينبني على هذا مسألتان) أي في الخلاف من كون (أقوم) جواب الشرط، وأنّه ليس بمستأنف، أو أنّه ليس جواب الشرط، بل دليل الجواب، وأنّه - كذلك - مؤخّر من تقديم؛ فهو مستأنف.

يقول سيوييه: "وقد تقول: إن أتيتني آتيك، أي آتيك إن أتيتني ... وقد يقال: إن أتيتني آتيك".⁽²⁾

(1) الدسوقيّ، الحاشية، ط2، 44/2.

(2) سيوييه، الكتاب، ط3، 68/3-69.

يشير الدكتور شوقي ضيف إلى أنّ سيبويه يقدر جواب الشرط محذوفًا في مثل: (إن قام زيد أقوم)، والمضارع مؤخر في هذا المثال من تقديم، والأصل: (أقوم إن قام زيد)، وحذف الجواب لدلالة (أقوم) عليه. (1)

ويذكر الأزهري الاختلاف في المذاهب الثلاثة في محلّ (أقوم) في جملة (إن قام زيد أقوم)؛ وهي:

أولًا: ليس هو الجواب، وإنما هو دليل الجواب أي لا عينه، وهو مؤخر من تقديم، والجواب محذوف، والأصل (أقوم إن قام زيد)، ويشير إلى أنّه مذهب سيبويه.

ثانيًا: نفس الجواب على إضمار الفاء والمبتدأ، والتقدير (فأنا أقوم)، يشير إلى أنّه مذهب الكوفيّين، ولم يذكر أنّ هذا مذهب المبرّد.

ثالثًا: هو الجواب، وليس على إضمار الفاء، ولا على نيّة التقديم، وإنما لم يجزم لفظه؛ لأنّ الأداة لما لم تعمل في لفظ الشرط؛ لكونه ماضيًا مع قربه، فلا تعمل في الجواب مع بعده.

فعلى القول الأوّل؛ وهو أنّه دليل الجواب لا محل له؛ لأنّه مستأنف، ولفظه مرفوع؛ لتجرّده عن الناصب والجازم. وعلى القول الثاني؛ وهو أن يكون على إضمار الفاء محلّه مع المبتدأ الجزم، ويظهر أثر ذلك الاختلاف في التابع فتقول: (إن قام زيد أقوم ويقعد أخواك) بالرفع، وعلى الثاني (ويقعد أخواك) بالجزم. (2)

إلا أنّ الباحث يسجّل بعض المآخذ على قول الأزهريّ السابق؛ وهي:

أولًا: أنّه لم يوضّح النتيجة حين الأخذ بالقول الثالث. ثمّ إنّ يذكر نتيجتين متناقضتين في الأخذ بالقول الثاني؛ وذلك أنّه قال إن التابع (أي الفعل المعطوف على الفعل المرفوع (أقوم)) يكون بالرفع (وهذا مقبول)، ثمّ يذكر الفعل (يقعد) أنّه مجزوم! وهذا لا يجوز على القول الثاني، كذلك إن كان يقصد بكلمة (الثاني) الثانية في قوله: وعلى الثاني (ويقعد أخواك بالجزم) أنّه المذهب الثالث فلا يستقيم مطلقًا؛ لأنّ

(1) ضيف، المدارس النحويّة، ط2، 75.

(2) انظر: الأزهريّ، موصل الطّالاب، ط1، 44-45.

القول الثالث لا يقول بالجزم في الجواب؛ فهي لم تعمل في فعل الشرط وهو أقرب، فكيف تعمل في الثاني وهو أبعد؟

ثانيًا: عدم إشارته أنّ القول الثاني هو قول المبرّد، واكتفى بذكر الكوفيّين.

ثالثًا: كان الأحرى بالأزهريّ أن يشير إلى أصحاب الرّأي الثالث؛ كونه قد أشار إلى أصحاب الرّأي القائلين بالمذهبين: الأوّل والثّاني.

ويرى العلامة عبّاس حسن - بعد ذكره رأي سيبويه ورأي الكوفيّين والمبرّد ونعته لمذهب سيبويه بالمتكلّف والمرهق، وأنّ رأي الكوفيّين والمبرّد أقرب إلى القبول، وذكره للرّأي الثالث - أنّ هذا الرّأي الثالث أقرب إلى السّداد، إلّا أنّ التّعليل فيه واضح الفساد في كون أداة الشرط لم يظهر لها تأثير في لفظه؛ لأنّها عجزت عن التأثير في لفظ فعل الشرط الماضي؛ فضعفت عن الوصول إلى المضارع لتؤثّر في لفظه أيضًا! ويتساءل عن السّبب في عجزها هنا، وعدم عجزها حين تجزم المضارع مع فعل الشرط الماضي، مع أنّ فعل الشرط ماضٍ في الحالتين؟ ويورد أنّ الأصل أن يكون المضارع في الجواب مجزومًا، لكن يصحّ جزمه ورفعه إن كان فعل الشرط ماضيًا لفظًا ومعنى، أو معنى فقط؛ فكلا الضّبطين حسن، ولكن الجزم أحسن، ويقول في إعراب المضارع في جملة الجواب عند وقوعه مرفوعًا في الشّعر وليس له معمول متقدّم على الأداة: إنّ جواب الشرط، مرفوع للضرورة أو على لغة ضعيفة. وعند وقوعه في النثر: إنّ مرفوع، محاكاة لتلك اللّغة الضّعيفة، ولا داعي للتأويل المرهق.⁽¹⁾

وبرأي الباحث أنّ أقرب الآراء في تخريج المضارع المرفوع في: (إن قام زيد أقوم) هو الأخذ بالرّأي القائِل إنّ جواب الشرط مرفوع للضرورة قياسًا على لغة ضعيفة؛ فبذلك يتمّ الخروج من معضلة التّقديم والتّأخير، ومسألة الحذف والتّقدير، كما أنّ الباحث يرى فيه قُربًا من وظيفة النّحو التّطبيقيّ، ولا سيّما لتعلّم النّحو.

(1) انظر: حسن، النّحو الوافي، ط15، 417/4-476. وتفصيل المسألة تحت عنوان: (أحكام عامّة تختصّ بجملي الشرط والجواب معًا).

39- (لا يعمل فعل الجزاء فيما تقدّم على الشرط):⁽¹⁾

وهذه المسألة مبنية على المسألة السابقة التي أيد فيها ابن هشام سيبويه، ولم يأخذ برأي المبرّد فيها، وهنا يعرض ابن هشام سؤالاً في جواز نصب (زيدًا) في: (زيدًا إن أتاني أكرّمه)؛ فسيبويه يُجيز: (زيدًا إن أتاني أكرّمه)، كما يُجيز (زيدًا أكرّمه إن أتاني)، أما المبرّد فيمنعه؛ لأنّه في سياق أداة الشرط؛ فلا يعمل فيما تقدّم على الشرط، فلا يفسّر عاملاً فيه.

وسبب الإجازة عند سيبويه -على ما يذكر الدسوقي- أنّ محلّه التّقديم؛ فهو منصوب بفعل محذوف يفسّره المذكور. ولم يتكلّم الدسوقي على شرح عبارات ابن هشام في رأي المبرّد.⁽²⁾

ويرى الباحث أنّ ابن هشام يؤيد سيبويه هنا -مع عدم تصريحه أو تلميحه- من ثلاثة وجوه:

أولها: أنّ ابن هشام تماشى مع مذهبه في المسألة السابقة؛ وهي أنّ (أقوم) في: (إن قام زيد أقوم)؛ فأقوم ليست جوابًا وليست خبرًا ل(أنا) المحذوفة مع الفاء المضمرة؛ فترجيحه رأي سيبويه أن تكون قد تأخّرت من مقدّم، إنّما هو دليل على قوله برأي سيبويه في مسألة (زيدًا إن أتاني أكرّمه).

ثانيها: أنّ ابن هشام يذكر في موضع آخر من المغني رأي سيبويه ورأي المبرّد في: (زيدًا إن أتاني أكرّمه) حينما عرض ابن هشام الجُمْل التي لها محلّ من الإعراب؛ وهي الجملة الواقعة بعد الفاء أو إذا جوابًا لشرط جازم، ويذكر ابن هشام أنّ المضارع المرفوع في جواب الشرط وجه من الوجوه عند سيبويه، وأنّ الوجه الآخر أنّه على التّقديم والتّأخير؛ فيكون دليل الجواب لا عينه، ثمّ يذكر ابن هشام رأي المبرّد في أنّ المبرّد منع التّقديم والتّأخير محتجًا (أي المبرّد) أنّ الشّيء إذا حلّ في موضعه لا ينوى به غيره.⁽³⁾

(1) انظر: ابن هشام، مغني اللبيب، ط4، 505/2.

(2) انظر: الدسوقي، الحاشية، ط2، 44/2.

(3) انظر: ابن هشام، مغني اللبيب، ط4، 552/2.

ثالثها: أن ابن هشام حينما تحدّث عن جواب الشرط في الجهات التي يدخل الاعتراض على المعرب من جهتها؛ يذكر في الجهة الثانية منها: (أن يراعي المعرب معنى صحيحًا، ولا ينظر في صحته في الصناعة)؛ يورد اعتراضًا على قول الزمخشريّ في من رفع (يُدرِك) في قوله تعالى: ﴿أَيْنَمَا تَكُونُوا يُدْرِككُمُ الْمَوْتُ﴾ (سورة النساء، جزء من الآية: 78) أنه يجوز؛ كون الشرط متّصلًا بما قبله؛ أي (ولا تظلمون فتيلًا أينما تكونوا)، فيكون الجواب محذوفًا مدلولًا عليه بما قبله، ثمّ يتدّى: ﴿يُدْرِككُمُ الْمَوْتُ وَلَوْ كُنْتُمْ فِي بُرُوجٍ مُّشِيدَةٍ﴾ (سورة النساء، جزء من الآية: 78).⁽¹⁾

أما وجه الاعتراض هو أنه لا يُحذف جواب الشرط إلّا وفعل الشرط ماضٍ، وهذا الاعتراض من ابن هشام بتصريحه إنّما هو كلام سيبويه وغيره من الأئمة؛ فقد نصّوا على أنه لا يُحذف الجواب إلّا وفعل الشرط ماضٍ، وابن هشام يميز ذلك في الشعر؛ فيقال: (أنت ظالم إن فعلت)، ولا يقال: (أنت ظالم إن تفعل) إلّا في الشعر، ويخطئ ابن هشام الكوفيين الذين يجوزون: (آتيك إن تأتني)، على أن المتقدّم هو الجواب، لا على الحذف عندهم؛ وذلك لأنّ الشرط له الصّدر.

يقول سيبويه: "وقبح في الكلام أن تعمل إن أو شيء من حروف الجزاء في الأفعال حتّى تجزّمه في اللفظ، ثمّ لا يكون لها جواب ينجزم بما قبله. ألا ترى أنّك تقول: آتيك إن آتيتني، ولا تقول: آتيك إن تأتني، إلّا في شعر، لأنّك أخرت (إن) وما عملت فيه ولم تجعل لأنّ جوابًا ينجزم بما قبله".⁽²⁾

والقول في تقديم المفعول على حرف الشرط مسألة خلافية بين نحاة البصرة والكوفة؛ إذ يذهب البصريّون إلى عدم جواز أن ينصب المتقدّم بالشرط ولا بالجزاء، ويذهب الكوفيّون إلى جواز تقديم المفعول بالجزاء على حرف الشرط، نحو: (زيدًا إن تضرب أضرب). واختلفوا في جواز نصبه بالشرط؛ فأجازه الكسائيّ، ولم يجزه الفراء. واحتجّ الكوفيّون بأن قالوا: إنّما قلنا إنّّه يجوز تقديم المنصوب بالجزاء على حرف الشرط؛ لأنّ الأصل في الجزاء أن يكون مقدّمًا على (إن) كقولك: (أضرب إن تضرب)، وكان ينبغي أن يكون مرفوعًا، إلّا أنّه لما أُخّر انجزم بالجوار، وإن كان من حقّه أن يكون مرفوعًا. وأما حجّة البصريّين فهي أنّه لا يجوز تقديم معمول الشرط والجزاء على حرف الشرط؛ لأنّ الشرط بمنزلة

(1) انظر: ابن هشام، مغني اللبيب، ط4، 705/2-706.

(2) سيبويه، الكتاب، ط3، 66/3.

الاستفهام، والاستفهام له صدر الكلام، فكما لا يجوز أن يعمل ما بعد الاستفهام فيما قبله فكذلك الحال في الشرط، فلا يجوز أن يقال: (زيدًا أَضْرَبْتُ)؟ فكذلك لا يجوز أن يقال: (زيدًا إن تضرب أَضْرَبُ).⁽¹⁾

وجاء عند العلامة عبّاس حسن أنّ أكثر النّحاة يميل إلى رفع المضارع إن كان له معمول متقدّم على الأداة، وفي هذه الصّورة يكون المضارع دليل الجواب وليس جوابًا حقيقيًّا؛ نحو: (طعامنا إن نزرنا تأكل)، طعام - بالتّصّب - مفعول مقدّم للمضارع (تأكل) الذي يعدّ دليل الجواب المحذوف، ولا يصحّ أن يكون جوابًا حقيقيًّا؛ لأنّ الجواب الحقيقي لا يتقدّم هو ولا شيء من معمولاته على الجملة الشرطيّة، ولا على الأداة.⁽²⁾

وقد مرّ - أيضًا - عند العلامة عبّاس حسن أنّه لا يجوز تقديم جملة جواب الشرط، ولا تقديم شيء من أجزائها ومعمولاتها على أداة الشرط، ولا على الجملة الشرطيّة إلاّ أن يكون الجواب جملة مضارعيّة، مضارعها مرفوع، أو أن يكون المعمول هو (إذا) الشرطيّة عند من يعربها ظرفًا لجوابها وكذا غيرها من الأسماء الشرطيّة الأخرى التي لا تكون معمولة لفعل الشرط حين يكون فعلاً ناسخًا.⁽³⁾

يشير الباحث هنا إلى أنّه ليس مقصد سيبويه أنّ جواب الشرط عمل في المنصوب قبل حرف الشرط؛ لأنّ ذلك لا يصحّ؛ فحرف الشرط له حقّ الصّدارة في الجملة عند البصريّين، وإنّ المقصود أنّ الجواب مفسّر وليس عاملاً.

(1) انظر: أبو البركات الأنباري، الإنصاف، د.ط، 514/2-517. المسألة (87): (القول في تقديم المفعول بالجزاء على حرف الشرط).

(2) انظر: حسن، التحو الوافي، ط15، 476/4.

(3) السابق، 450/4.

40- (المضارع المعطوف على الجواب المرفوع في الشرط الدّاخل على الماضي يجوز فيه الرّفْع والجزم):⁽¹⁾

وهذه المسألة الثّانية الّتي بناها ابن هشام على المسألة قبل السّابقة، وحاصل القول فيها إنّ الخلاف بين سيبويه والمبرّد على حكم المضارع المعطوف إذا جيء به بعد المضارع المرفوع في جملة: (إنّ قامَ زيدٌ أقومُ)؛ أي لو كان هناك فعل مضارع بعد المضارع (أقومُ)، فابن هشام يصرّح أنّه على قول سيبويه فيه أنّه لا يجوز الجزم. وأمّا على قول المبرّد فإنّه ينبغي أن يجوز الرّفْع بالعطف على لفظ الفعل، ويجوز الجزم بالعطف على محلّ الفاء المقدّرة وما بعدها.

أمّا رأي سيبويه في أنّه لا يجوز الجزم؛ فذلك لأنّ الفعل مؤخّر من مقدّم، ومحلّه التّقديم فهو مرفوع، وليس محلّه التّأخير على أنّه جواب الشرط حتّى يكون محلّه الجزم؛ وعلى هذا فلا عامل للجزم فيه. أمّا على قول المبرّد إنّ الرّفْع جائز؛ فذلك لأنّه ارتفع بالعطف على لفظ الفعل (أقومُ)، وأجاز فيه الجزم على محلّ الفاء المقدّرة وما بعدها؛ أي الفاء الواقعة في جواب الشرط وما بعدها المقدّر.

وفي تفسير عبارة ابن هشام عن المبرّد في قول المبرّد بجواز الجزم يقول الدّسوقي: "وفيه تسمّح؛ حيث جعل المحلّ للجملة والفاء، وأدخل الفاء في المحلّ، مع أنّ المحلّ إنّما هو للجملة الّتي بعدها فقط، كما يدخلون حرف الجرّ مع المجرور، مع أنّ المحلّ للمجرور فقط".⁽²⁾

ورأي الباحث أنّ ابن هشام توجه مع سيبويه هنا؛ وذلك:

أولاً: لأنّه حكم له قبل عرض المسألة هذه، والمسألة الّتي قبلها؛ في تأييده لرأي سيبويه في التزامهم (أي العرب) في حذف جواب الشرط كون فعل الشرط ماضيًا.
ثانيًا: أنّ الباحث يرى أنّ هذا التفسير فيه دليل واضح على أنّ ابن هشام تبع سيبويه في رأيه، كما فيه إعراض عن رأي المبرّد.

(1) انظر: ابن هشام، مغني اللبيب، ط4، 505/2.

(2) الدّسوقي، الحاشية، ط2، 44/2.

ثالثًا: أنّ ابن هشام كان قد ردّ رأي المبرّد مسبقًا في أنّ المبرّد يرى امتناع حذف الفاء الرّابطة للجواب حتّى في الضّرورة، وقد رأى ابن هشام أنّ الفاء قد تُحذف للضّرورة.

رابعًا: أنّ ابن هشام قد أورد رأي المبرّد في جعله: (إنّ قمتَ أقوم) على تقدير الفاء، وإيراد ابن هشام رأي المبرّد إنّما كان على سبيل الدّكر فقط، لا على التّسليم كما مرّ.

يرى سيبويه أنّ الرّفْع (أي في المضارع المعطوف على المرفوع في الجزاء) وجه الكلام، وهو الجيّد؛ لأنّ الكلام الّذي بعد الفاء جرى مجراه في غير الجزاء؛ فجرى الفعل هنا كما كان يجري في غير الجزاء. (1)

وينكر المبرّد على سيبويه قوله بالتّقديم والتّأخير، ويرى المبرّد أنّ يكون الكلام إذا لم يجز في موضع الجواب مبتدأ على معنى ما يقع بعد الفاء، فكأنّك قدّرتَه وأنت تريد الفاء، ويذكر المحقّق ما نقله ابن هشام في المغني عن المبرّد من أنّ المعطوف على المرفوع ينبغي فيه أن يجوز الرّفْع بالعطف على لفظ الفعل، والجزم بالعطف على محلّ الفاء وما بعدها؛ فالتّقدير فأنا أقوم. (2)

يرى الباحث أنّ المضارع المعطوف في هذه الحالة يكون مرفوعًا؛ ولكن ليس للعلّة الّتي يراها المبرّد في الجواب، بل لأنّ المعطوف تبع حركة الجواب المرفوع أصلًا.

41- (كان الناقصة لا مصدر لها): (3)

يفرد ابن هشام حديثًا عن الجُمْل الّتي لا محلّ لها من الإعراب؛ ومنها: (الواقعة صلةٌ لاسم أو حرف)؛ فالوصول الاسميّ له موضع، والصّلة لا محلّ لها، ثمّ يعرض الجملة الواقعة صلة لحرف؛ نحو: (أعجبي أنّ قمتَ، أو ما قمتَ)، وهنا يُقال: الموصول وصلته في موضع كذا؛ لأنّ الموصول حرف فلا إعراب له لا لفظًا ولا محلًّا، ثمّ يأتي ابن هشام إلى قول أبي البقاء (وهو العكبريّ) في: ﴿بِمَا كَانُوا يَكْذِبُونَ﴾ (سورة البقرة، جزء من الآية: 10)، إنّ (ما) مصدرية وصلتها (يكذبون)، وأنّ (يكذبون) في

(1) انظر: سيبويه، الكتاب، ط3، 90/3.

(2) انظر: المبرّد، المقتضب، ط2، 67/2.

(3) انظر: ابن هشام، مغني اللبيب، ط4، 536/2.

موضع نصب خبراً لكان فظاهره متناقض؛ (أي لأن مقتضى كون (يكذبون) صلة أنه لا محل لها؛ فينافي أنّها في محلّ نصب خبر كان)⁽¹⁾، فيرى ابن هشام في رأي أبي البقاء أنّ لعلّ مراده أنّ المصدر إنّما ينسب من (ما ويكذبون)، لا منها ومن كان، بناء على قول أبي العباس وأبي بكر وأبي عليّ وأبي الفتح وآخرين في أنّ كان الناقصة لا مصدر لها.⁽²⁾

يقول أبو البقاء العكبري: "وما هنا مصدرية، وصلتها يكذبون، وليست كان صلتها؛ لأنّها الناقصة، ولا تُستعمل منها مصدر، ويكذبون في موضع نصب خبر كان، وما المصدرية حرف عند سيوييه، واسم عند الأخفش، وعلى كلا القولين لا يعود عليها من صلتها شيء"⁽³⁾. ويرى أنّ كان الناقصة وأحواتها أفعال لا تدلّ على الحدث، وأنّ أصلها التمام، ولكنهم جعلوا دلالتها على الحدث، وبقيت دلالتها على الزمان.⁽⁴⁾

فابن هشام يسوّغ قول أبي البقاء في أنّ مراده ليس في جعل (يكذبون) وحدها في موضع نصب، وإنّما قصده من ذلك في المصدر المنسب من ما المصدرية ويكذبون؛ وعلى هذا لا تناقض. إلّا أنّ ابن هشام لا يسلم بما قيل -حتى وإن سوّغ له ذلك- لأنّ ابن هشام يرى أنّ (كان الناقصة) لها مصدر، ومن هنا جاء تصنيف هذا الرأى في الاعتراضات على المبرّد؛ لأنّ المبرّد ممّن يقولون أنّه لا مصدر لها.

فالباحث يرى -وإن لم يفند ابن هشام أو يؤيد صراحة رأى القائلين بأنّ (كان الناقصة) لا مصدر لها- أنّ ابن هشام يقول إنّ لها مصدرًا؛ أي كان الناقصة؛ وذلك من وجوه: أوّلًا: أنّ ابن هشام لو كان يتبع هذا الرأى؛ لساق تسويغ كلام أبي البقاء بصورة توضّح أنّ أبا البقاء كان على صواب في القول؛ في أنّه لا مصدر لكان الناقصة. ثانيًا: أنّ ابن هشام لم ينسب نفسه إلى القائلين إنّّه لا مصدر لها؛ فلربّما لو كان يقول بهذا الرأى لكان قد أشار بعبارات صريحة توضّح أنّه ممّن يقول بهذا؛ فقال وآخرين.

(1) انظر: الدسوقي، الحاشية، ط2، 65/2.

(2) وهم: المبرّد، وابن السراج، والفارسي، وابن جني.

(3) العكبري، التبيان، د.ط، 27/1.

(4) انظر: العكبري، مسائل خلافة في النحو، ط1، 69-70.

ثالثًا: أنّ ابن هشام لو كان من القائلين بهذا لقال بترجيح رأي القائلين به، ولما تركه دون تعليق؛ كأن يقول: وبقولهم أقول، أو وهو صواب، أو آية عبارة موحية بذلك. وقد يُقال إنّ عدم ترجيح ابن هشام لا يعني تفنيده، وفي ذلك يقول الباحث:

رابعًا: إنّ ابن هشام قد تبع سيبويه في كثير من آرائه في المغني، ولا سيّما تلك الآراء الواردة بين سيبويه والمبرد؛ فكانت الغلبة لترجيح آراء سيبويه على المبرد؛ فابن هشام يذكر آراء سيبويه في مئة واثنين وستين موضعًا؛ منها ثلاثة مواضع يذكر فيها كتابه الكتاب، وفي هذه الآراء - كما جاء عند الباحث هنا في دراسة سابقة له - كان ابن هشام قد رجّح رأي سيبويه في سبعين نقلًا مصحوبًا بالترجيح، وما يقارب عشرة نُقول اتّجه فيها إلى تضعيفه، أمّا بقية النقول فبقيت معلّقة بالحكم لا ترجيحًا ولا تفنيديًا.⁽¹⁾

خامسًا: إنّ أسلوب ابن هشام الإكثار من إغفال الترجيح أو التّفنيد صراحة في الآراء؛ فيكون - على الأغلب - الرّأي المبتدئ به هو الأقوى لديه، وذكره للرّأي الثاني إنّما يكون من باب إنكاره له.

يقول سيبويه: "وتقول: كُنّاهم، كما تقول ضربناهم وتقول: إذا لم نكنهم فمن ذا يكوئهم، كما تقول إذا لم نضربهم فمن يضربهم... فهو كائن ومكون، كما تقول ضارب ومضروب".⁽²⁾

ولم يرد عند المبرد القول إنّ (كان) الناقصة لا مصدر لها في مصنفاته، وأنّ ما اطّلع عليه الباحث كان حول قول الفارسيّ بهذا، وبعض ممّن اتبع قول الفارسيّ، كما أنّ ابن مالك ينسب إلى المبرد أنّ الظاهر في كلامه أنّ كان وأخواتها دالة على مصادرها.⁽³⁾ وتعبير ابن مالك أدقّ من تعبير ابن هشام؛ إذ إنّ ابن مالك يقول: (والظاهر)؛ وهذا استنتاج غير مؤكّد، أمّا ابن هشام فينسب إلى المبرد ذلك؛ وكأنّ المبرد يصرّح بهذا.

وجاء عند ابن عقيل ذكر الخلاف في وجود مصدر من (كان) الناقصة من عدمه، وقد صرّح بأنّ الصّحيح أنّ لها مصدرًا، ذاكراً شاهداً على ذلك في قوله: (وكونك إياه) فاستعمل مصدر كان الناقصة وأجراه مجراها في رفع الاسم ونصب الخبر.⁽⁴⁾

(1) انظر: بوريني، آراء ابن هشام التّحويّة بين البصرة والكوفة في كتاب مغني اللّبيب، رسالة ماجستير، ص 9.

(2) سيبويه، الكتاب، ط 3، 46/1.

(3) انظر: ابن مالك، تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد، د. ط، 340.

(4) انظر: ابن عقيل، شرح ابن عقيل، ط 20، 270/1.

ويذهب أبو حيان إلى أنّ كان الناقصة يجيء منها المصدر، وقد أنكر مذهب الفارسيّ الذي يذهب إلى أنّ كان الناقصة لا مصدر لها، ولم يتحدّث أبو حيان عن رأي المبرّد فيها⁽¹⁾، ويشير أبو حيان إلى أنّ الفارسيّ يزعم أنّ كان الناقصة سُلبت الدلالة على الحدث، وتجرّدت إلى اللّزمان.⁽²⁾

ويشير أبو حيان إلى أنّ قول سيبويه في أنّ (مكون) إنّما هو مفعول من كين، أنّ سيبويه لم يتبيّن ما الذي يقام مقام المحذوف، وأنّ كلام سيبويه أشكل على الناس، وينقل أنّه حكى عنه أيضًا إنّما قصد أن يبيّن أنّ هذا الفعل متصرّف، ف(مكون) لم يمتنع من حيث عدم التّصرّف، بل إنّما امتنع لأمر آخر من خارج. ثمّ يذكر أنّ السّيرافيّ ذهب إلى أنّه إذا بنيت للمفعول حذف اسمها، وانحذف بحذفه خبرها؛ إذ محال وجود مسند يغير مسند إليه، وأقيم ضمير مصدرها مقام المحذوف. وينقل أنّ ابن عصفور ردّ هذا المذهب بأنّ الصّحيح أنّه ليس لها مصدر؛ لأنّه لم يسمع قط كلامهم: (كان زيدًا قائمًا كونًا)، ثمّ يذكر اختيار ابن خروف مذهب السّيرافيّ، وقال: يحذفان، ويقام مصدرها مقام الفاعل، واستدلّ على أنّها ذات مصدر بقولهم: كن قائمًا، ومحال أن يؤمر بالزّمان، وإنّما يؤمر بالحدث، وبقولهم: عجت من كونك قائمًا، ثمّ ينقل أبو حيان عن بعضهم (دون ذكر أعلام) أنّهم قالوا: ولا ننكر أنّ (كان) لها مصدر بمعنى أنّها مأخوذة منه؛ لأنّ كلّ فعل إنّما يكون أبدًا مأخوذًا من الحدث، ف (كن قائمًا) إنّما هو أمر بالكون، وإنّما نعني بقولنا لا مصدر لها: ما زعم الفارسيّ من أنّ الخبر قد قام لها وقام الحدث، فلا يقال: كان زيد قائمًا كونًا، ولا ينطبق لها به أصلًا، وما ذهب إليه ابن عصفور ذهب إليه ابن السّراج، ويرجح أبو حيان أنّ الذي يُختار من هذه المذاهب هو مذهب الفارسيّ، وهو أنّه لا يجوز أن تبنى كان وأخواتها للمفعول، ولم يسمع شيء من ذلك عن العرب، والقياس يأباه، فوجب إطراره.⁽³⁾

(1) انظر: أبو حيان الأندلسيّ، البحر المحيط، د.ط، 98/1. يقول: "ومن زعم أنّ كان الناقصة لا مصدر لها، فمذهبه مردود، وهو مذهب أبي عليّ الفارسيّ. وقد كثّر في كتاب سيبويه الجيء بمصدر كان الناقصة، والأصحّ أنّه لا يلفظ به معها، فلا يقال: كان زيدًا قائمًا كونًا". - وانظر: عُضيمة، دراسات لأسلوب القرآن الكريم، د.ط، 58/3. - وانظر: الحارثيّ، اللّغات العربيّة في تفسير البحر المحيط، رسالة ماجستير، ص78. - وانظر: الزّهرانيّ، مواقف أبي حيان التّحوية من متقدّمي النّحاة، رسالة دكتوراه، ص1137.

(2) انظر: أبو حيان الأندلسيّ، البحر المحيط، د.ط، 151/3.

(3) انظر: أبو حيان الأندلسيّ، التّذييل والتّكميل، ط1، 259-255/6.

ويقول أبو حيان: "وفي كان الناقصة خلاف: ذهب بعضهم إلى أنّ المفعول معه لا يكون بعدها؛ لأنّها ليس فيها معنى حدث يعدى بالواو، ولا تعمل إلّا في اسمها وخبرها لا غير، وتأول ما ورد من ذلك بعد كان... وذهب الجمهور إلى جواز ذلك في (كان) الناقصة؛ لأنّ الصّحيح أنّها مشتقة، وأنّها تدلّ على معنى سوى الزّمان، فعلى هذا تعمل في الظرف، ويتعلّق بها الجارّ، وتنصب المفعول معه كسائر الأفعال".⁽¹⁾

ويقول أبو حيان في ارتشاف الضّرب في (باب المفعول الذي لم يسم فاعله) إنّ رسمه كرم الفاعل، إلّا أنّه بيدل به بمنه، ويشير إلى اصطلاح ابن مالك على أنّه سمى هذا الباب باب التائب عن الفاعل، ويجري مجرى الفاعل في تنزله منزلة الجزء في نحو: ضربت، وفي امتناع الحذف، وفي وجوب تأخّره عن العامل، ولا يكون عامله إلّا الفعل المصوغ له، واسم المفعول، ويشير إلى أنّ الذي يقوم مقام الفاعل أشياء متّفق عليها، ومختلف فيها، ويذكر أنّ المتّفق عليه أربعة:

أحدها: المفعول به؛ نحو: ضرب زيد، ثمّ الفعل إمّا أن يكون تامًّا أو ناقصًا، إن كان ناقصًا من باب أفعال المقاربة، فلا نعلم أحدًا أجاز بناءه للمفعول إلّا الكسائيّ والفراء أجازا جعل يفعل في جعل زيد يفعل، والخلاف فيه كالخلاف الآتي في: كين يقام، وإن كان من غيره جامدًا، فكذلك، أو متصرفًا نحو: (كان) فذهب سيوييه، والسّيرافي، والكوفيّون، والكسائيّ، والفراء، وهشام إلى جواز ذلك، وذهب الفارسيّ إلى المنع، وهو الذي اختاره أبو حيان. ويشير إلى قول سيوييه في كتابه: (فهو كائن ومكون)، ولم يبين ما الذي يقوم مقام المحذوف، وتأول الفارسيّ، والأعلم قول سيوييه: مكّون إنّه من كان التامة. ويذكر قول ابن طاهر، وابن خروف، مكّون من كان الناقصة لا يتكلّم به، وإمّا قصد سيوييه أنّها فعل متصرف ويستعمل منه ما لا يستعمل من الأفعال إلّا إن منع مانع. ويشير إلى أنّ الصّيمريّ (ت: 390هـ)⁽²⁾ قد نصّ على أنّ مذهب البصريّين المنع من بناء كان الناقصة للمفعول، وإجازة ذلك تُنسب للكوفيّين. ويشير إلى قول السّيرافيّ: يحذف اسم كان، وينحذف الخبر لحذفه، ويقام ضمير مصدرها مقام

(1) أبو حيان الأندلسي، التّذييل والتكميل، ط 1، 101/8-102.

(2) أبو محمد عبد الله بن عليّ بن إسحاق الصّيمريّ النّحويّ (ت: 390هـ). انظر: السيوطي، بغية الوعاة، ط 1، 49/2. ولم يذكر وفاته. — وانظر: العتيبيّ، اختبارات الصّيمريّ في كتاب التّبصرة والتذكّرة، رسالة ماجستير، ص 19. يذكر اختلافات في تاريخ وفاته، وينقل عن دارسين إنّها أقلّ بمئة وخمسين عامًا ممّا ذكر كارل بروكلمان؛ ويُرجّح أنّ وفاته تقريبًا في (ت: 390هـ).

المحذوف، واختاره ابن خروف، وقال ابن عصفور: يحذف الاسم والخبر، ويقام ظرف، أو مجرور معمول لها، وينقل قول الكسائي فكان يقول في: (كان زيد يقوم): كان يقام، فيجعل في كان مجهولاً، ويردّ يفعل إلى يُفعل، ويجعل فيه مجهولاً آخر، ويذكر قول الفراء في (كان زيد يقوم): كين يقام، وفي (كان زيد قام): كين قيم، وكلّ من الفعلين فارغ لا شيء فيه. وأمّا هشام (ت: 209هـ)⁽¹⁾ فقال: كين يقام، وكان يقام إن شئت ألزمت الأوّل ما ألزمت الثّاني، وتجعل منهما جميعاً مجهولاً، وليس واحد من المجاهيل يرجع إلى صاحبه، وإن شئت تركت الأوّل على حاله، ولا يجوز عند البصريّين في (كان زيد يقوم أو قام، ولا في كان زيد قائماً) أن يبنى للمفعول؛ لتحمل الخبر الضّمير، فلا يكون ثمّ ما يعود عليه، وأجاز الكوفيّون: كين قائم، إلّا أنّ الفراء قال: إن نويت بقائم أن يكون اسماً بمنزلة زيد، ورجل جاز أن تقول: كين قائم. وقال النّحاس: والبصريّون يجيزون: (كين قائم) على أن تريد (كين رجل قائم)، فإن قلت: كان زيد قائماً أبوه، لم يردّ إلى المفعول على مذهب البصريّين، وجاز ذلك على مذهب الكوفيّين، وكذا: كان زيد حسناً وجهه، فإن قلت: يحسن وجهه، لم يجز على كلّ قول: وفرّق الكوفيّون بين هذا وبين: كان زيد يقوم، وكذا لا يجوز في: كان زيد وجهه حسن، ولا في: كان زيد أبوه منطلق، ولا في: كان زيد قائم، على أن تضمّر في كان ضمير الأمر. وإن كان تاماً لازماً لم يتعدّ ظاهراً إلّا إلى مصدر لا زمان، ولا مكان نحو: جلس وقعد، فذهب أكثر النّحاة من البصريّين والكوفيّين إلى أنّه لا يجوز.⁽²⁾

وفي الفعل التّام والناقص يقول المراديّ في إنّ التّام من الأفعال ما اكتفى بالمرفوع، ولم يفتقر إلى منصوب، وما سواه ناقص؛ وهو الذي لا يكتفي بالمرفوع؛ ولهذا سمّيت هذه الأفعال ناقصة؛ لا لأنّها سلبت الدّلالة على المصدر، خلافاً لجمهور البصريّين لوجود مصدرها عاملاً عملها.⁽³⁾ والجمهور على أن كان الناقصة تنصب المفعول معه؛ لأنّ الأصحّ فيها أنّها مشتقة، وأنّها تدلّ على الحدث؛ فعلى هذا فإنّها تعمل في الظرف ويتعلّق بها الجارّ وتنصب المفعول معه كسائر الأفعال، ومن سلبها الدّلالة على الحدث منع أن تعمل في الثّلاثة المذكورة.⁽⁴⁾ وكان الناقصة أصلها التّمام، ولها

(1) أبو عبد الله هشام بن معاوية الضّرير النّحويّ الكوفيّ (ت: 209هـ). انظر: السيوطي، بغية الوعاة، ط1، 328/2.

(2) انظر: أبو حيّان الأندلسيّ، ارتشاف الضّرب، ط1، 1325/3-1327.

(3) انظر: المراديّ، توضيح المقاصد، ط1، 498/1.

(4) انظر: ناظر الجيش، تمهيد القواعد، ط1، 2045/4.

مصدر؛ مثل: قد كان الأمر، أي حدث، ولكنهم جعلوا دلالتها على الحدث وبقيت دلالتها على الزمان، وهذا أمر عارض لا تنقض به الحدود العامة.⁽¹⁾

ينسب الدكتور تمام حسّان لمذهب البصريين أنّ كان الناقصة لا مصدر لها، ومع ذلك يعتبرونها مشتقة⁽²⁾، ويرى الباحث أنّ هذا كلام ليس بدقيق؛ فبناء على مرّ سابقاً فليس هذا بالإجماع في مذهبهم.

وجاء أنّهم ذكروا مصدر ظلّ (ظلولاً)⁽³⁾، ومصدر بات (بيتوتة)، ومصدر كاد (كيداً)، وأنكر على من زعم أنّ كان وأخواتها مشتقة من أحداث لم يُنطق بها⁽⁴⁾.

كما ذكروا عن أبي زيد أنّ مصدر (فتى) مستعمل، وقصدوا أنّه من (أفتأ فتأ)، و(أفتأ فتأ) (إفتاء)، و(أفتأ فتأ).⁽⁵⁾

42- (الأفعال الناقصة لا تدلّ على الحدث؛ فلا تتعلّق شبه الجملة به):⁽⁶⁾

يرى ابن هشام أنّ الأفعال الناقصة كلّها إلّا (ليس) تدلّ على الحدث، مخالفاً بذلك - كما يذكر - من يزعم أنّ الفعل الناقص لا يدلّ على الحدث؛ وهم: المبرد، والفارسي، وابن جني، والجرجاني

(1) انظر: كوكب، الأفعال الناقصة، ط1، 70-71.

(2) حسّان، اللّغة العربيّة معناها ومبناها، ط5، 167.

(3) انظر: ابن المرزبان، تصحيح الفصيح وشرحه، د.ط، 499. - وانظر: ابن الحداد، كتاب الأفعال، د.ط، 579/3. - وانظر:

العكبري، شرح ديوان المتنبي، د.ط، 75/3. - وانظر: العيني، عمدة القاري شرح صحيح البخاري، د.ط، 300/10.

(4) انظر: أبو حيان الأندلسي، التذييل والتكميل، ط1، 135/4.

(5) انظر: ناظر الجيش، تمهيد القواعد، ط1، 1086/3.

(6) انظر: ابن هشام، مغني اللبيب، ط4، 570/2.

(ت: 471هـ)⁽¹⁾، وابن برهان، والشَّلوين.

لم ينكر ابن هشام صراحةً ما رأوه من عدم التعلُّق، إلا أنه يثبتُ تعلُّق شبه الجملة من الجارّ والمجرور والظرف به؛ وهكذا ثبت إنكاره لما قالوا من أنّها لا تدلّ على الحدث؛ لأنّ القول بعدم دلالتها على الحدث هو قول بعدم تعلُّقها.

وبإثباته التعلُّق تقرّر إنكاره لما قالوه في عدم تعلُّقه؛ فيستدلّ ابن هشام لمثبتي التعلُّق بقوله تعالى: ﴿أَكَانَ لِلنَّاسِ عَجَبًا أَنْ أَوْحَيْنَا﴾ (سورة يونس، جزء من الآية: 2) فاللام لا تتعلّق بعجبًا؛ لأنّه مصدر مؤخّر، ولا بأوحينا؛ لفساد المعنى، ولأنّه صلة لأنّ، ويجوز أيضًا أن تكون متعلّقة بمحذوف هو حال من (عجبًا).

وحاصله أنّ من يقول بعدم دلالتها على الحدث، يرى أنّ فيها دلالة زمنيّة فقط مأخوذة من صيغة الفعل، والأفعال يجب أن تكون فيها دلالة زمنيّة، ودلالة على الحدث؛ وهي مأخوذة من لفظ الفعل. ولما أن جرّدت هذه الأفعال من الحدث لم تتوفّر فيها دلالة الأفعال الحقيقيّة؛ فقالوا إنّها أفعال غير حقيقيّة، وهم يرون ضرورة مجيء الخبر مع هذه الأفعال التي يقولون إنّها غير حقيقيّة؛ وذلك لأنّ الخبر عوض من الحدث الذي تدلّ عليه الأفعال مع الزّمن.

وقد مرّ في المسألة السّابقة من هذا الفصل؛ وهي (كان التّاقصة لا مصدر لها) أنّه لم يرد عند المبرّد في مصنّفاته الموجودة أنّه قال بعدم وجود مصدر لكان التّاقصة، وكذا الحال في عدم ذكره أنّ كان وأخواتها لا حدث فيها، كما أنّه لم يتحدّث عن التعلُّق أو عدمه لأشباه الجمل فيها.

يرى أبو البركات الأنباريّ أنّ الأفعال التّاقصة (وهي في اصطلاحه أفعال العبارة) تدلّ على الزّمان المجرّد عن الحدث.⁽²⁾ ويتّجه اتّجاه أكثر النّحاة إلى أنّ (كان وأخواتها) أفعالاً وليست حروفًا، ويردّ

(1) أبو بكر عبد القاهر بن عبد الرّحمن الجرجانيّ التّحويّ (ت: 471هـ). انظر: السّيبوطيّ، بغية الوعاة، ط1، 106/2.

(2) انظر: أبو البركات الأنباريّ، منشور الفوائد، ط1، 30. المسألة (14).

على من يرى حرفيتها بحجتهم أنّها لا تدلّ على المصدر بقوله إنّها أفعال غير حقيقية؛ ولهذا المعنى تُسمى أفعال العبارة. (1)

ويورد السيوطي أنّه اختُلف في تعلق الجارّ والمجرور والظرف بالفعل الناقص، على قولين؛ وهما مبنيان على الخلاف في مدلولها على الحدث أم لا؛ فمن قال إنّ الأفعال الناقصة لا تدلّ على الحدث منع ذلك؛ وهم المذكورون عند ابن هشام بالترتيب نفسه، ومن قال تدلّ عليه (أي على الحدث) جوزه (أي جوزه التعلّق). (2) ولعلّ حديث سيويه في (الفعل الذي يتعدّى اسم الفاعل إلى اسم المفعول واسم الفاعل والمفعول فيه لشيء واحد) قد أشكل على الفريقين؛ إذ يستدلّ كلّ فريق بنصّ كلام سيويه نفسه؛ ممّا يدلّ على أنّ مقصد كلامه لم يتّضح؛ إذ يقول سيويه: "تقول: كان عبدُ الله أخاك، فإنّما أردت أن تُخبر عن الأخوة" (3)، ولم يتحدّث عن مصطلح النقص أو ما في معناه، ولم يتكلّم على أنّها للزمان من غير حدث.

يرى ابن السّراج (4)، والفارسي (5) أنّ (كان وأخواتها) لا تدلّ على الحدث، أمّا ابن مالك فيؤيّد دلالة كان وأخواتها باستثناء (ليس) على الحدث والزّمن، ويرى أنّ تسميتها بنواقص يعود إلى عدم اكتفائها بمرفوع، لا لأنّها تدلّ على زمن دون حدث، فالأصحّ -عنده- دلالتها عليهما إلّا (ليس)، ويردّ دعوى من زعم -ولم يذكر المبرّد منهم- أنّ كان وأخواتها تدلّ على زمن وقوع الحدث ولا تدلّ على حدث بعشرة أوجه، ثمّ يستدلّ بكلام سيويه؛ فيرى أنّ حدثها مقصود إسناده إلى النسبة التي بين معموليها. (6)

(1) انظر: أبو البركات الأنباري، أسرار العربية، ط1، 112-113.

(2) انظر: السيوطي، الأشباه والتّظائر في النّحو، د.ط، 378/2.

(3) سيويه، الكتاب، ط3، 45/1.

(4) انظر: ابن السّراج، الأصول في النّحو، ط3، 82/1.

(5) انظر: الفارسي، المسائل المشكّلة، ط1، 23-25.

(6) انظر: ابن مالك، تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد، د.ط، 333-340.

ولما أن ثبت حذف خبر كان وأخواتها إن دلّ عليه دليل لفظي أو معنوي فيما ذكر سيبويه، دلّ ذلك على أنّ (كان وأخواتها) تحمل حدثاً وزمناً؛ لأنّ المدّعين عدم دلالتها على الحدث استندوا إلى ضرورة وجود الخبر صراحةً، وأنّه لا يُستغنى عنه؛ وعليه فإنّ الباحث يرى صحّة ما جوزه سيبويه، وبناءً على ما سبق فإنّ الباحث يتوجّه بتوجّه المثبتين لحمل (كان وأخواتها) حدثاً.

43- (الجمع بين الفاعل الظاهر والتميز جائز):⁽¹⁾

يتكلّم ابن هشام على ما افترق فيه الحال والتميز وما اجتمعا فيه، ومن الأمور التي افترقا فيها أنّ الحال تكون مؤكّدة لعاملها، ولا يقع التمييز كذلك. ثمّ يأتي ابن هشام إلى ذكر إجازة المبرّد ومن وافقه لـ: (نعم الرجل رجلاً زيداً)، ويقول ابن هشام إنّها مردودة، ثمّ يعرض رأيه في:

تَزَوَّدَ مِثْلَ زَادِ أَبِيكَ فِينَا فَنَعَمَ الرَّادُ زَادُ أَبِيكَ زَادًا⁽²⁾

فيرى الصّحيح أنّ (زاداً) معمول لـ (تزوّد): إمّا مفعول مطلق إن أريد به التزوّد، أو مفعول به إن أريد به الشيء الذي يتزوّده من أفعال البرّ، وعليهما فإنّ (مثل) نعت له تقدّم فصار حالاً.

ويذكر السيوطي أنّ هذين الوجهين قد ذكرهما ابن يسعون (ت: 540هـ)⁽³⁾.⁽⁴⁾

(1) انظر: ابن هشام، مغني اللبيب، ط4، 604/2.

(2) البيت لجرير بن عطية. - انظر: جرير، ديوان جرير، د.ط، 107. من قصيدة في مدح عمر بن عبد العزيز. ويقول محققا المغني في 604/2: "ويقصد بقوله (أبيك) عمر بن الخطاب -رضي الله عنه- إذ المعروف أنّ ابن عبد العزيز من نسله.

(3) يوسف بن يعقوب بن يوسف بن يسعون التّجيبّ الباجليّ ويعرف أيضا بالشّنشيّ (ت: 540هـ). انظر: السيوطي، بغية الوعاة، ط1، 363/2.

(4) انظر: السيوطي، شرح شواهد المغني، د.ط، 59/1.

أما مقصد ابن هشام فهو أنه لا يجوز أن تأتي بـ (رجلاً) في مثال: (نعم الرجل رجلاً زيداً)؛ وذلك لأن ذكر (الرجل) الأول أغنت عن ذكر الثانية؛ فلا داعي يستوجب ذكرها من ناحية المعنى، ومن ناحية العمل للفعل (نعم). وقول ابن هشام في أن الصحيح أن (زاداً) كذا وكذا دلّ على أن هناك كلاماً قيل فيها، وأن ابن هشام قد عارضه، وهو هنا إنما يقصد قول المبرد كما سيأتي تفصيل الكلام فيه.

فابن هشام - وإن لم يصرح - يقول بالمنع كما قال به جماعة من النحاة؛ فقد نصّ سيبويه على المنع في (باب ما لا يعمل في المعروف إلا مضمراً)، فالمعنى واحد (أي بذكر رجلاً)، والذي تقدّم من الإضمار لازم له التفسير حتى يبيّنه، ولا يكون في موضع الإضمار في هذا الباب مظهر. وقولهم: (نعم الرجل عبد الله)، فهو بمنزلة: ذهب أخوه عبد الله، وقد عمل (نعم) في الرجل ولم يعمل في (عبد الله)؛ ف(نعم) تكون مرّة عاملة في مضمّر يفسّره ما بعده، فتكون هي وهو بمنزلة (ويحيه ومثله)، ثمّ يعملان في الذي فسّر المضمّر عمل (مثله ويحيه) إذا قلت: لي مثله عبداً. وتكون مرّة أخرى تعمل في مظهر لا تجاوزه. (1)

أما المبرد فيجوز وجود الفاعل ظاهراً مع التّمييز؛ وذلك على سبيل التّوكيد؛ وليس المقصود بالتّوكيد هنا المصطلح الإعرابيّ المعلوم، وإنما معنى التّوكيد. يقول المبرد إن (رجلاً) توكيد في: (نعم الرجل رجلاً زيداً)؛ لأنّه مُستغنى عنه بذكر الرجل أولاً. وهو بمنزلة: (عندي من الدّراهم عشرون درهماً). إنّما ذكرت الدّرهّم توكيداً، ولو لم تذكره لم تحتج إليه، ثمّ يحمل المبرد قول الشّاعر منه؛ أي قول جرير. (2)

ومن النّحاة من يجوز ما يراه المبرد - وهم الجماعة الذين ذكر ابن هشام موافقتهم للمبرد، ولم يُسمّهم - في إجازة الجمع بين الفاعل الظّاهر والتّمييز؛ وهم: ابن السّراج، والفارسيّ، والرّحشريّ، وابن مالك، وابن النّاظم، وأبو الفداء (ت: 732هـ) (3)، وابن عقيل.

(1) انظر: سيبويه، الكتاب، ط3، 175/2-179.

(2) انظر: المبرد، المقتضب، ط2، 148/2.

(3) إسماعيل بن عليّ بن محمود بن محمّد ابن عمر بن شاهنشاه بن أيوب: الملك المؤيّد، صاحب حماة (ت: 732هـ). انظر:

الرّزكليّ، الأعلام، ط15، 319/1.

رأي ابن السراج:

يقول: "وإذا قلت: نعم الرجل رجلاً زيد، فقولك: (رجلاً) تأكيد؛ لأنه مستغنى عنه بذكر الرجل أولاً، وهو بمنزلة قولك: (عندي من الدراهم عشرون درهماً)".⁽¹⁾

رأي الفارسي:

يقول: "قال بعض البصريين: (رجلاً) في: (نعم رجلاً زيد) ينتصب على الحال والاسم مضمرة في (نعم) لا يظهر، وتفسيره (زيد)، والضمير يلزمه التفسير إذا تقدم فكأنه إذا قال: (نعم رجلاً زيد)، فقد قال: (نعم الرجل رجلاً زيد) كقولك: (جاء راكباً زيد). قال: واعلم أنّ العرب تجعل ما أضيف إلى ما ليس فيه ألف ولا ميم بمنزلة ما فيه الألف واللام فترفعه كما ترفع ذلك، فتقول: (نعم أخو قوم زيد)".⁽²⁾ ويقول الفارسي في مصنف آخر: "وتقول: نعم الرجل رجلاً زيد. فإن لم تذكر (رجلاً) جاز، وإن ذكرته فتأكيد".⁽³⁾ ثم يذكر بيت جرير. ولك أن تنظر كلام الفارسي في شرح بيت جرير.⁽⁴⁾

رأي الرّمحشري:

يذكر في (مميز نعم وبئس): "وقد يجمع بين الفاعل الظاهر وبين المميز تأكيداً، فيقال: نعم الرجل رجلاً زيد"⁽⁵⁾، ثم يذكر بيت جرير المذكور على سبيل الاستشهاد لصحة ما يقول.

رأي ابن مالك:

يقول: "ومنع سيبويه الجمع بين التمييز وإظهار الفاعل، وأجاز ذلك أبو العباس، وقوله في هذا هو الصحيح، وحامل سيبويه على المنع كون التمييز في الأصل مسوقاً لرفع الإبهام، والإبهام إذا ظهر

(1) ابن السراج، الأصول في النحو، ط3، 117/1.

(2) الفارسي، المسائل البصريّات، ط1، 640/1.

(3) الفارسي، الإيضاح، ط1، 88.

(4) انظر: القيسي، إيضاح شواهد الإيضاح، ط1، 135-132/1.

(5) الرّمحشري، المفصل، ط1، 362.

الفاعل زال فلا حاجة إلى التّمييز، وهذا الاعتبار يلزم منه منع التّمييز في كلّ ما لا إبهام فيه؛ كقولك: (له من الدّراهم عشرون درهماً)، ومثل هذا جائز بلا خلاف... وجعل سبب الجواز التّوكيد لا رفع الإبهام، فكذلك يفعل في نحو: نعم الرّجل رجلاً، ولا يمنع؛ لأنّ تخصيصه بالمنع تحكّم بلا دليل. هذا لو لم تستعمله العرب، فكيف وقد استعملته العرب؟⁽¹⁾. ثمّ يستدلّ ابن مالك ببيت جرير وغيره ممّا جاء في الشعر.

رأي ابن النّاطم:

يرجّح قول المبرّد بصريح اللفظ، فيقول: "وما ذهب إليه المبرّد هو الأصحّ؛ فإنّ التّمييز كما يجيء لرفع الإبهام، كذلك قد يجيء للتّوكيد".⁽²⁾

رأي أبي الفداء:

يقول: "ما يعود إليه الضّمير في نعم وبابه، نحو: (نعم رجلاً زيداً)، ففي (نعم) ضمير يعود إلى معهود ذهني ذي حقائق مختلفة، واسم الجنس يدلّ على حقيقة الذات، فأتي به لتميز الجنس المقصود - أعني المضمر في نعم - فقالوا: (نعم رجلاً، ونعم ضارباً زيداً)، أي: نعم الرّجل رجلاً زيداً، ولهذا لو قلت: (نعم زيد) لم يجز".⁽³⁾ ويقول أيضاً: "واعلم أنّه يجوز الجمع بين الفاعل الظّاهر وبين النّكرة المميّزة تأكيداً للفاعل الظّاهر فتقول: (نعم الرّجل رجلاً زيداً)، وهو جمع بين المفسّر والمفسّر، لكنّ جُوز لتأكيد الظّاهر، وللتّنبه على أنّ هذا هو الأصل".⁽⁴⁾

(1) ابن مالك، شرح التّسهيل، ط1، 14/3-16.

(2) ابن النّاطم، شرح ابن النّاطم، ط1، 336.

(3) أبو الفداء، الكُنّاش، د.ط، 241/1.

(4) السّابق، 54/2.

رأي ابن عقيل:

يقول: "وقد يرد -أي التمييز- بعد الفاعل الظاهر موكدًا نحو: (نعم الرجل رجلاً زيدًا)".⁽¹⁾

ويشير أبو حيان الأندلسي إلى قول العرب: (نعم رجلاً زيدًا)، ثم يذكر أن سيويوه ومعظم البصريين ذهبوا إلى أن في (نعم) ضميراً مستكنًا هو فاعل ب(نعم)، و (رجلاً) تمييز لذلك الضمير، وذهب الكسائي، والفرّاء أنه لا ضمير، والفاعل بنعم هو زيد، والمنصوب عند الكسائي حال... وعند الفرّاء تمييز من قبيل المنقول، والأصل: رجل نعم الرجل زيد، حذف رجل، وقامت صفته مقامه، ثم نقل الفعل إلى اسم الممدوح فقيل: (نعم رجلاً زيدًا)، ويقبح عنده تأخيره، ويجوز عند الكسائي تأخير المنصوب فتقول: (نعم زيد رجلاً)، ويمتنع تقديمه عندهما على نعم... والقائلون إنّ في (نعم) ضميراً، والمنصوب بعده تمييزًا اختلفوا فمن قال: (أل) في نعم الرجل جنس اختلفوا هنا فقال بعضهم: الضمير هنا شخص، كأنتك قلت: زيد نعم هو رجلاً وقيل هو جنس، ومن قال بأنّ (الرجل) أل فيه عهدية شخصية قال الضمير هنا شخص.⁽²⁾

ويقول المؤيد بالله العلويّ (ت: 745هـ)⁽³⁾: "وفي مثل: نعم رجلاً زيدًا؛ لأنّ التقدير فيه: نعم الرجل رجلاً زيدًا، وإمّا جاز حذفه، لمكان ما ذكر من التفسير بقولنا: رجلاً، ولا يجوز الإقدام على حذفه إلاّ مع قرينة تدلّ عليه دلالة ترشد إليه، والأقرب أن يقال في نعم وبئس، وضمير الشان، إنّه مضمّر وليس محذوفًا؛ لأنّ ما يقتضي الإضمار حاصل وهو الفعل؛ فلهذا كان جعله مضمراً أحق".⁽⁴⁾

وجاء عند المراديّ رأي في (زادًا) في بيت جرير، وأبيات أخرى احتجّ بها على رأي آخر غير ما أوردوا، يقول المراديّ: "يقول الشيخ أثير الدين⁽⁵⁾: وعندي تأويل غير ما ذكره، وهو أقرب؛ وذلك أن

(1) ابن عقيل، المساعد، ط1، 130/2.

(2) انظر: أبو حيان الأندلسي، ارتشاف الضرب، ط1، 2048/4-2049.

(3) المؤيد بالله يحيى بن حمزة بن عليّ الحسيني العلويّ الطالبيّ (ت: 745هـ). انظر: الزركلي، الأعلام، ط15، 143/8-144.

(4) المؤيد بالله، الطراز، ط1، 166/3.

(5) يقصد أبو حيان الأندلسي.

ندعي أنّ في نعم وبئس ضميراً، وفحلاً وفتاةً وزاداً تمييزاً لذلك الضمير، وتأخر عن المخصوص على جهة الندور، والفحل والفتاة والزاد هي المخصوصة، وفحلهم وهند وزاد أبيك أبدالاً من المرفوع قبلها".⁽¹⁾

ويقول ابن عقيل: "اختلف النحويون في جواز الجمع بين التمييز والفاعل الظاهر في نعم وأخواتها؛ فقال قوم لا يجوز ذلك، وهو المنقول عن سيبويه فلا تقول: نعم الرجل رجلاً زيد، وذهب قوم إلى الجواز".⁽²⁾ ثم ذكر بيت جرير، ويقول كذلك: "وفصل بعضهم فقال إن أفاد التمييز فائدة زائدة على الفاعل جاز الجمع بينهما نحو: نعم الرجل فارساً زيداً، وإلا فلا، نحو: نعم الرجل رجلاً زيداً. فإن كان الفاعل مضمراً جاز الجمع بينه وبين التمييز اتفاقاً نحو: نعم رجلاً زيداً".⁽³⁾

وذكر بيت جرير في المقاصد النحوية في الشاهد الحادي والتسعين بعد السبعمئة، وفيه: "قوله: (زاداً) في نصبه ثلاثة أوجه:

الأول: أن يكون تمييزاً لمثل في قوله: (زاد أبيك) أي: مثل زاد أبيك زاداً، فيكون نحو قولهم: ما رأيت مثلهم رجلاً، أي: من الرجال، وقد اجتمع فيه التمييز والمميز على جهة التأكيد، وهو مذهب أبي عليّ وشيخه أبي بكر بن السراج، وقيل: هذا من ضرورة الشعر وإنه لا يحسن في النثر.

والثاني: أن يكون مفعولاً لقوله تزود.

والثالث: أن يكون منصوباً على المصدر المحذوف الزيادة، والتقدير: تزود مثل زاد أبيك فينا تزوداً، وذلك مبني على أن يكون الزاد مصدرًا كما قاله الفراء. والاستشهاد فيه: في قوله: (فنعم الزاد إلى آخره) حيث جمع فيه بين الفاعل الظاهر والنكرة المفسرة تأكيداً".⁽⁴⁾

(1) المرادي، شرح التسهيل، ط1، 630.

(2) ابن عقيل، شرح ابن عقيل، ط20، 163/3.

(3) السابق، 165/3.

(4) العيني، المقاصد النحوية، ط1، 1528/4.

وجاء في هامش تحقيق كتاب المقاصد في حديثه عن شاهد آخر: "اختلف التحوّيون في حكم الجمع بين فاعل نعم الظاهر والتّمييز على ثلاثة مذاهب:
الأوّل: منع سيبويه والسّيرافيّ الجمع بينهما مطلقاً، واختار هذا الرّأي ابن جني وابن يعيش.
الثّاني: أجاز المبرّد والفارسيّ الجمع بينهما مستدلّين بالسماع، ومنه ذلك المذكور.
والثّالث: أجاز ابن عصفور الجمع بينهما بشرط أن يفيد التّمييز معنى لا يفيد الفاعل الظّاهر".⁽¹⁾ وقد وردت إجازة ابن عصفور لذلك في شرح المقرّب.⁽²⁾

وقد بسط ابن الورّاق ذكر العلة في الخلاف بين منع سيبويه لاجتماع التّمييز مع الفاعل الظّاهر، وإجازة المبرّد له، فجاء عنده أنّ نصب النّكرة بعد (نعم وبئس) على التّشبيه بالمفعول به؛ وذلك لأنّ فيهما إضمار الفاعل، أمّا إجازة إظهار ذلك الفاعل مع بقاء المنصوب فسيبويه يمنع، والمبرّد يجيزه ويختاره، وهو: نعم الرّجل رجلاً زيداً. فأما امتناع جوازه؛ فلأنّ أحد الرّجلين يكفي عن الآخر؛ لأنّ كلّ واحد منهما اسم للجنس؛ فلا وجه للجمع بينهما، وأبو العباس أجازه على طريق التّوكيد. وعن علة تخصيص جواز الإضمار قبل الذّكر؛ فلأنّ المضمّر قبل الذّكر على شريطة التّفسير فيه شبهة من النّكرة؛ إذ كان لا يفهم إلى من يرجع حتّى تفسّره، وأن (نعم وبئس) لا يجوز أن يليهما معرفة محضة، فصار الضّمير على شريطة التّفسير لما فيه الألف واللام من أسماء الجنس. ويوجب ابن الورّاق عن الفائدة في هذا الإضمار، بأنّها تخفيف اللفظ؛ وذلك أنّهم إذا أضمروا فيها احتاجوا إلى مُفسّر نكرة منصوبة؛ وهي أخفّ من معرفة فيها الألف واللام، فلمّا كان المضمّر لا يظهر، وكان ما يفسره خفيفاً أضمروا فيها؛ ليخفّ اللفظ عليهم، ولو اقتصرنا على إضمار الفاعل، لكان ذلك شائعاً. ثمّ يجيب ابن الورّاق عن: فهلاًّ ثنوا الضّمير وجمعه، كما يثنون الاسم الظّاهر؛ نحو: نعم الرّجلان الزّيدان؟ فيقول: إنّهم إنّما أضمروا على شريطة التّفسير؛ ليخفّ اللفظ، فلمّا كان المفسّر يثنى ويجمع، وفيه دلالة على أنّ المضمّر يجري مجراه، استغنوا

(1) العينيّ، المقاصد التّحوّية، ط1، 1508/4.

(2) فاخر، شرح المقرّب، ط1، 388/1-389.

عن تثنية الضمير بما أظهروا من تثنية المفسر وجمعه، فلو ثنوا الضمير وجمعه، لَوَيْ (نعم وبئس) اسمان ليس في لفظهما دلالة على الجنس؛ فلهذا لم يثنَّ ويجمع المضمر فيهما.⁽¹⁾

وينحو الرّازي في تفسيره نحو سيبويه في منع ظهور الفاعل مع التّمييز.⁽²⁾ كذلك ينهج ابن يعيش⁽³⁾.

إلا أنّ الباحث يجد ثمة نقول متعارضة عن ابن السّراج؛ مع أنّ كلام ابن السّراج واضح في الإجازة كما يأتي:

أورد الباحث فيا سبق ما نُسب إلى ابن السّراج من إجازة الجمع بين التّمييز والفاعل الظّاهر؛ إلا أنّ ابن يعيش ينسب إليه أنّه قد منع ذلك؛ إذ يشير ابن يعيش إلى أنّ صاحب الكتاب (يقصد الرّخشيّ) يقول بإجازة الجمع، ثم يفصّل ذكر الخلاف في أنّ سيبويه يمنع أن يقال: (نعم الرجل رجلاً زيداً)، ويقول ابن يعيش أنّ المنع -بالإضافة إلى سيبويه- جاء عند السّيرافيّ، وأبو بكر بن السّراج، ثم يذكر إجازة المبرّد لذلك ومعه الفارسيّ، وابن يعيش يوافق سيبويه، ويمنع إجازة المبرّد لبيت جرير فإنّه رفع (الرّاد) المعرّف بالألف واللام بأنّه فاعلٌ (نعم)، و(زاد أبيك) هو المخصوص بالمدح، و(زاداً) تمييزٌ وتفسيرٌ. والقول عليه عنده: إنّ لا نُسلّم أنّ (زاداً) منصوب ب(نعم)، وإمّا هو مفعول به ل(تزوّد)، والتّقدير: تزوّد زاداً مثل زاد أبيك فينا. فلما قدّم صفته عليه، نصبها على الحال. ويجوز أن يكون مصدرًا مؤكّداً محذوف الزوائد، والمراد: تزوّد تزوّدًا، وهو قول الفراء. ويجوز أن يكون (الرّاد) تمييزًا لقوله: (مثل زاد أبيك فينا)، كما يُقال: (لي مثله رجلاً). وعلى تقدير أن يكون العامل فيه (نعم)، فإنّ ذلك من ضرورة الشّعْر، هكذا قال أبو بكر بن السّراج، وما ثبت للضرورة يتقدّر بقدر الضرورة، ولا يجعل قياسًا.⁽⁴⁾

(1) انظر: ابن الوّاق، علل التّحو، ط1، 293-295.

(2) انظر: الرّازي، مفاتيح الغيب، ط3، 600/3.

(3) انظر: ابن يعيش، شرح المفصّل، ط1، 207/1.

(4) السّابق، 397/4.

كما أنّ البغداديّ ينقل في الخزانة عن ابن يعيش تفصيله في المنع والإجازة عن التّحاة، ولم يعلّق البغداديّ على إضافة ابن يعيش لابن السّراج في تصنيفه إيّاه على أنّه من القائلين بالمنع، وكذلك ينقل البغداديّ في الخزانة ما أورده المراديّ في شرح التّسهيل.⁽¹⁾

يتماشى الباحث مع ما يراه المبرّد وجماعة التّحويّين القائلين بالجواز؛ وذلك أنّ علّة التّوكيد أظهر؛ فليس فيها ما يعارض ذكرها ثانية من باب التّأكيد، ولو كان الثّاني الأوّل نفسه في المعنى، فالتّوكيد (ويُقصد به هنا المصطلح الإعرابيّ) مقبول نحوياً مع أنّ فيه المؤكّد الثّاني -وهو مذکور- للمؤكّد الأوّل ذاته، ومن جانب آخر في ترجيح الباحث هو أنّ الشّواهد الثّبوتية والشّعريّة قد وردت عن العرب، وهي تعضد ما يتوجّه إليه الباحث، أضف إلى أنّ كلام ابن مالك مقنع في جواز ظهور التّمييز مع الفاعل الظّاهر ولو إن لم يرد عن العرب، فكيف وهو وارد عنهم؟

44- (يمنتع العطف على معمولي عاملين مختلفين إذا كان الجارّ مُقدّمًا):⁽²⁾

يتحدّث ابن هشام عن العطف على معمولي عاملين؛ فينقل قبل ذلك الإجماع في جواز العطف على معمولي عامل واحد؛ نحو: (إنّ زيدًا ذاهبٌ وعمروا جالسٌ)، وكذلك -أي إجماع الجواز- في العطف على معمولات عامل، ثمّ ينتقل إلى الحديث عن منع العطف على معمولي أكثر من عاملين، ثمّ يأتي للحديث عن معمولي عاملين، وفيه شقان:

أما الأوّل: إن لم يكن أحدهما جارًّا فينقل ابن هشام عن ابن مالك أنّه ممتنع إجماعًا نحو: (كان أكلاً طعامك عمرو وتمرّك بكرّ)، ويردّه ابن هشام بأنّ ذلك ليس ممتنعًا بالإجماع؛ إذ نقل الفارسيّ الجواز مطلقًا عن جماعة منهم الأخفش.

(1) انظر: البغداديّ، خزنة الأدب، ط4، 394/9-398.

(2) انظر: ابن هشام، مغني اللبيب، ط4، 632/2.

ولم يُبين ابن هشام في هذا الردّ منه لابن مالك عن موقفه إن كان يتّجه مع ابن مالك في القول بالمنع إجماعاً، أم يتجه مع من جوّز الأمر على إطلاقه؛ فقد كان ردّ ابن هشام لابن مالك في فكرة الإجماع، لا في مضمون المنع.

وأما الثّاني: إن كان أحدهما -أي المعمولين- جازاً؛ ففيه أمران:

الأوّل: إن كان الجارّ مؤخّراً؛ نحو: (زيدٌ في الدار والحجرة عمرو، أو وعمرو الحجرة) فينقل عن المهدويّ (ت: 412هـ)⁽¹⁾ أنّه ممتنع إجماعاً، ويردّه ابن هشام بأنّه جائز عند الأخفش والفرسيّ.

إلا أنّ ردّ ابن هشام له كان في موضع الإجماع على المنع، ولم يبيّن ابن هشام موقفه في القول بالمنع أم الإجازة، وموقف ابن هشام هنا مثل موقفه حين نقل المنع إجماعاً عن ابن مالك إن لم يكن أحدهما جازاً في الرّأي السّابق.

الثّاني (وهو موضوع المسألة عند الباحث): إن كان الجارّ مقدّماً؛ نحو: (في الدار زيدٌ والحجرة عمرو)، فيذكر ابن هشام إلى أنّ المشهور عند سيبويه المنع، وبه -أي بالمنع- يقول المبرد وابن السّراج وهشام، وينقل الإجازة عن الأخفش، وبه -أي بالإجازة- يقول الكسائيّ والفرّاء والرّجاج، ثمّ ينقل ابن هشام أنّ قوماً فصلّوا -وقد ذكر منهم الأعمى فقط- فقالوا: إن وليّ المخفوض العاطف كالمثال؛ أي (في الدار زيدٌ والحجرة عمرو) جاز؛ لأنّه كذا سُمع، ولأنّ فيه تعادل المتعاطفات، وإلا امتنع نحو:

(في الدار زيدٌ وعمرو الحجرة). وقد اعتمد ابن هشام إجازة المثال -فهو يسلم بما جاء عند الأعمى- كما سيأتي.

يورد سيبويه منع العطف على معمول عاملين مختلفين، ويرى إضمار الجارّ.⁽²⁾ وموطن هذا المنع جاء ذاته عند المبرد، ويصرّح المبرد بالقول إنّ العطف بحرف واحد على عاملين غير جائز، ويذكر إجازة

(1) أبو عبد الله محمد بن جعفر القرّاز التّميميّ النّحويّ (ت: 412هـ). انظر: السّيوطي، بغية الوعاة، ط1، 71/1.

(2) انظر: سيبويه، الكتاب، ط3، 61/1-66.

الأخفش للعطف في هذه الحالة.⁽¹⁾ وفي الكامل لا يقبل المبرّد مجيء هذا العطف حتى في الشعر، وينعته بالعيب، وأنّ فيه قبحاً، كما أنّه لم يُسلّم بقراءات قرآنيّة متواترة.⁽²⁾

أما الأعلام فيرى أنّ مذهب سيبويه ومذهب من اتّبعه فاسد مختلّ، وجوّز الأعلام ما نقله عنه ابن هشام في المثال: (في الدار زيد والحجرة عمرو).⁽³⁾

وقد ردّ ابن هشام بمجيء مواضع يدلّ ظاهرهما على خلاف مذهب سيبويه؛ كقوله تعالى: ﴿إِنَّ فِي السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ لَآيَاتٍ لِّلْمُؤْمِنِينَ﴾^٣ وَفِي خَلْقِكُمْ وَمَا يَبُتُّ مِنْ دَابَّةٍ آيَاتٌ لِّقَوْمٍ يُوقِنُونَ ﴿٤﴾ وَأَخْتَلَفَ اللَّيْلُ وَالنَّهَارُ وَمَا أَنْزَلَ اللَّهُ مِنَ السَّمَاءِ مِنْ رِزْقٍ فَأَحْيَا بِهِ الْأَرْضَ بَعْدَ مَوْتِهَا وَتَضَرِّيفُ الرِّيحِ آيَاتٌ لِّقَوْمٍ يَعْقِلُونَ ﴿٥﴾ (سورة الجاثية، الآيات: 3-5) فإنّ (آيات) الأولى منصوبة إجماعاً؛ لأنّها اسم إنّ، والثانية والثالثة قرأهما الأخوان⁽⁴⁾ بالتّصّب، والباقون بالرفع، وقد استدلّ بالقراءتين في (آيات) الثالثة على المسألة، أمّا الرفع فعلى نيابة الواو مناب الابتداء وفي، وأمّا التّصّب فعلى نيابتها مناب إنّ وفي.

(1) انظر: المبرّد، المقتضب، ط2، 194/4-195. - وانظر: ابن ولاد، الانتصار لسيبويه على المبرّد، ط1، 126. مسألة (48).

(2) المبرّد، الكامل في اللغة والأدب، ط3، 229/1. يقول: "وقد قرأ بعض القراء وليس بجائز عندنا: ﴿إِنَّ فِي خَلْقِ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ وَأَخْتَلَفِ اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ وَالْفُلْكِ الَّتِي تَجْرِي فِي الْبَحْرِ يَمَّا يَنْفَعُ النَّاسَ وَمَا أَنْزَلَ اللَّهُ مِنَ السَّمَاءِ مِنْ مَاءٍ فَأَحْيَا بِهِ الْأَرْضَ بَعْدَ مَوْتِهَا وَبَثَّ فِيهَا مِنْ كُلِّ دَابَّةٍ وَتَضَرِّيفِ الرِّيحِ وَالسَّحَابِ الْمُسَخَّرِ بَيْنَ السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ لَآيَاتٍ لِّقَوْمٍ يَعْقِلُونَ﴾ (سورة البقرة، الآية: 164) فجعل "آيات" في موضع نصب وخفضها لتاء الجميع فحملها على "إنّ" وعطفها بالواو، وعطف (اختلافاً) على "في" ولا أرى ذا في القرآن جائزاً؛ لأنّه ليس بموضع ضرورة". - وانظر: المبرّد، الكامل في اللغة والأدب، ط3، 74/3-75. يكثر المبرّد فيها منعه العطف على عاملين، وينعته بالمعيب.

(3) انظر: الأعلام، التّكت، ط1، 93-94.

(4) وهما: حمزة والكسائي. أمّا حمزة فهو: حمزة بن حبيب بن عمارة بن إسماعيل التّيميّ الرّياتي (ت: 116هـ). انظر: الزّركلي، الأعلام، ط15، 277/2. وقد مرّت ترجمة الكسائيّ.

وأجيب عند ابن هشام بثلاثة أوجه:

أحدهما: أنّ (في) مقدّرة، فالعمل لها، ويؤيّدُه أنّ في حرف عبد الله (أي قراءة عبد الله بن مسعود) التصريح بفي، وعلى هذا الواو نائبة مناب عامل واحد، وهو الابتداء أو إنّ. الثاني: أنّ انتصاب (آيات) على التوكيد للأولى، ورفعها على تقدير مبتدأ، أي: هي آيات، وعليهما فليست (في) مقدّرة.

الثالث: يخصّ قراءة النّصب، وهو أنّه على إضمار إنّ وفي، ويذكر ابن هشام أنّ الشّاطبيّ (ت: 590هـ)⁽¹⁾ وغيره قد ذكره، وإضمار إنّ بعيد.

كما يردّ ابن هشام قول سيبويه بما ورد في الشّعر، وأنّه قد أشكل على سيبويه، ثمّ يذكر منع الرّمخشيّ للعطف المذكور⁽²⁾. وبعد ذلك يصرّح ابن هشام بإجازته للمثال: (في الدّار زيدٌ والحجرة عمرو).⁽³⁾

يقف الباحث مع ما قاله ابن هشام في الإجازة، وإنكار المنع عند المبرّد؛ لوروده في القراءات القرآنيّة، ولأنّ المنطق اللّغويّ يعضده من ناحية العطف على معمولي عاملين مختلفين؛ إذ ليس المقصود - كما في المثال - أن يعطف على معمولي عاملين؛ وذلك لأنّ الأوّل (زيدٌ) ارتفع على الابتداء، و(الدّار) جُزّت بالحرف، ولا يجوز عطف (الحجرة) على زيد، بل على ما هو قريب منها؛ وهو الدّار، كما أنّ المعنى لا يستقيم إن عطفت (الحجرة) على زيد، أمّا عمرو فيعطف على زيد وإن كان بعيداً؛ لأنّ المعنى يحتمله.

وكذلك يرى أحد الباحثين هذا الرّأي، وأنّ الحجّة في أنّهم جعلوا حرف العطف نائباً مناب العامل غير صحيح، كما يُبطل قول من جعل حرف العطف نائباً مناب العامل، والقول بأنّ تجويز

(1) القاسم بن فيرة بن أبي القاسم خلف بن أحمد الرّعيّ الشّاطبيّ المقرئ التّحويّ الصّريّ (ت: 590هـ). انظر: السيوطي، بغية الوعاة، ط1، 260/2.

(2) انظر: الرّمخشيّ، الكشّاف، ط3، 284/4-285. أيّد سيبويه في تخريج الآيات.

(3) انظر: ابن هشام، مغني اللّبيب، ط4، 634/2.

العطف على عاملين يؤدي إلى تجويز العطف على أكثر فمردود، وأنّ جوابهم عن آية الجاثية وبعض الأبيات بتقدير الجارّ ضعيف؛ لأنّ العطف على عاملين لا تقدير فيه، وحمل الكلام على ما لا تقدير فيه أولى من حمله على التقدير، وجعلهم (آيات) توكيداً، ففيه بعد عن المؤكّد. وأمّا التّصّب على الاختصاص فخلافاً لأصل؛ لأنّ الأصل في الاختصاص أن يكون للمتكلّم، ووقوع الاختصاص بعد ضمير المخاطب قليل، وأمّا تلحين المبرّد للقراءة الثابتة فلا يجوز، ولا سيّما قراءة إمامين بها. فظهر له أنّ مذهب المجيزين للعطف على معمولي عاملين مختلفين أصحّ؛ لما ذكروا من المسموع الصّحيح من القرآن الكريم، والشّعْر، وكلام العرب، وأنّ حجج المانعين وإجاباتهم لا تسلم من اعتراض⁽¹⁾.

45- انتصاب (فاه) في: (كَلَّمْتُهُ فَاهُ إِلَى فِيّ) على نزع الخافض مردود؛ لأنّ الإنسان يتكلّم من فيّ نفسه لا من فيّ غيره⁽²⁾.

يتحدّث ابن هشام في الباب الخامس من المغني؛ وهو: (في ذكر الجهات التي يدخل الاعتراض على المعرب من جهتها) عن خمس جهات، وفي الجهة الأولى: (أن يراعي ما يقتضيه ظاهر الصّناعة ولا يراعي المعنى)، ويذكر في هذه الجهة اثنين وعشرين من الأمثلة وقع للمعربين فيها وهمّ.

وفي المثال الأخير منها يذكر ابن هشام قول أبي الحسن الأخفش في: (كَلَّمْتُهُ فَاهُ إِلَى فِيّ) إنّ انتصاب (فاه) على إسقاط الخافض، أي: من فيه، ثمّ يورد ابن هشام ردّ المبرّد لقول الأخفش؛ وردّ المبرّد على الأخفش: إمّا يتكلّم الإنسان من فيّ نفسه لا من فيّ غيره، ثمّ يسوّغ ابن هشام للأخفش قوله؛ بأنّ الأخفش إمّا قال ذلك في: (كَلَّمْنِي فَاهُ إِلَى فِيّ)، أو قاله في: (كَلَّمْتُهُ فَاهُ إِلَى فِيّ)، وحمله على القلب؛ لفهم المعنى، فلا يرد عليه سؤال أبي العباس.

(1) انظر: المطرّب، آراء الكسائيّ التحوّية في كتاب مغني اللّيب، رسالة ماجستير، ص 175-176.

(2) انظر: ابن هشام، مغني اللّيب، ط 4، 697/2.

يرى الباحث أنّ أمورًا تتوضّح عن ابن هشام في هذا؛ وهي:

أولاً: أنّه يُسَلَّم بصحّة المثال، وأنّ (فاه) منصوبة.

ثانياً: أنّه ينكر تخريج الأخفش في انتصاب (فاه) على إسقاط الخافض.

ثالثاً: أنّه يرى علّة أخرى لانتصاب (فاه)، ولم يبيّنها.

رابعاً: أنّه يتفق مع المبرّد في إنكار نصب (فاه) على علّة إسقاط الخافض.

خامساً: أنّه لا يُسَلَّم برّد المبرّد - وإن كان يتفق مع المبرّد على عدم انتصاب (فاه) بإسقاط الخافض - على الأخفش.

سادساً: يعلّل ابن هشام للأخفش في أنّ مقصده إمّا محمول على أنّ الأخفش قال ذلك في: (كلمني فاه إلى فيّ)، أو أنّ الأخفش قال ذلك في: (كلمته فاه إلى فيّ) وحمله على القلب لفهم المعنى؛ أي إنّ الأصل: كلمته من فيّ إلى فيه، ثمّ صارت: كلمته من فيه إلى فيّ، تمّ إسقاط الجارّ وانتصبت (فاه)؛ لتصبح: كلمته فاه إلى فيّ.

سابعاً: في تسويغه وتأويله للأخفش، يُستدلّ أنّ الكلام غير ثابت عن الأخفش.

إلا أنّ الباحث لم يجد ما نسبه ابن هشام من قول المبرّد في تعليقه على ما يراه الأخفش.

وقد اتفق النحاة على أنّ: (كلمته فاه إلى فيّ) صحيح، إلا أنّهم اختلفوا في الناصب لكلمة

(فاه)؛ فمنهم من قال إنّ الناصب هو (كلمته)؛ أي الفعل، وأنّها على الحال؛ وهم: سيبويه، والمبرّد،

والسّيرافيّ، والعكبريّ، وابن يعيش، وابن الحاجب، وابن مالك، وابن النّاطم، ومنهم من يذهب إلى أنّ

الناصب هو (جاعلاً) محذوفة؛ وهم الكوفيّون، وابن جيّ، وابن الشّجريّ؛ وإن كانا متذبذبين في اعتماد

رأي فصل. وسيأتي الباحث إلى التّفصيل في ذلك.

فالتخريج عند سيبويه أنّها على الحال، ولم يتحدث عن الناصب صراحةً، إلا أنه لما صنف الباب ذكر (لأنه مفعول به)؛ أي إنه يرى أنّ الناصب إنّما يكون الفعل؛ وهو (كلمته) ههنا، يقول في (باب ما ينتصب من الأسماء التي ليست بصفة ولا مصادر لأنه حال يقع فيه الأمر فينتصب لأنه مفعول به): "لا يجوز أن تقول: كلمته فاه حتى تقول إلى فيّ، لأنك إنّما تريد مشافهةً، والمشافهة لا تكون إلا من اثنين، فإنّما يصحّ المعنى إذا قلت إلى فيّ".⁽¹⁾

وعند المبرّد أنّها على الحال كذلك؛ فهو يقرّ بقول سيبويه فيها؛ فيقول في الكامل: "تقول: كلمته فاه إلى فيّ، أي مشافهةً، وبايعته يدًا بيدٍ، أي نقدًا، ويجوز أن تقول: فوه إلى فيّ: أي وهذه حاله، ومن نصب فمعناه في هذه الحال.⁽²⁾ ويقول في المقتضب في باب الأسماء التي توضع موضع المصادر التي تكون حالًا: "وذلك قولك: كلمته فاه إلى فيّ، وبايعته يدًا بيدٍ فإنّما انتصب؛ لأنه أراد: كلمته مشافهةً، وبايعته نقدًا".⁽³⁾

يذكر السّيرافي الاختلاف في ناصب (فاه)، فالبصريّون (ويقول عنهم أصحابنا) يقولون إنّ الناصب (كلمته) وأنّه لا إضمار فيه، وجعلوه نائبًا عن مشافهةً التي معناها مشافهةً، وجعلوه من الشاذ المحمول على غيره؛ لأنه معرفة، وأنّه اسم غير صفة. وينقل عن الكوفيّين أنّهم يقولون بانتصابه على إضمار (جاعلاً) كأنّه قال: كلمته جاعلاً فاه إلى فيّ. ويقف السّيرافيّ مع البصريّين؛ فيذكر أنّه ولو كان على ما قالوا - أي الكوفيّون - من إضمار (جاعل) ما كان فيه شذوذ، ولجاز أن يقال: كلمته وجهه إلى وجهي، وعينه إلى عيني، ولم يقل هذا أحد فدّل على أنّه شاذّ، كما قال أصحابنا (أي البصريّون)؛ فلذلك لم يُقس عليه.⁽⁴⁾

(1) سيبويه، الكتاب، ط3، 392/1.

(2) المبرّد، الكامل في اللّغة والأدب، ط3، 226/1.

(3) المبرّد، المقتضب، ط2، 236/3.

(4) انظر: السّيرافيّ، شرح كتاب سيبويه، ط1، 282/2 و 285/2.

ويرى العُكْبَرِيُّ أَنَّ المعنى (مشافهًا).⁽¹⁾ ويختار ابن يعيش مذهب سيويه، متأثرًا بما قاله السِّيرَافِيُّ.⁽²⁾ وكذا ابن الحاجب.⁽³⁾ وهو موقف ابن مالك، ويرجح على أن يكون أصله (جاعلاً)، ولا يقاس عليه.⁽⁴⁾ واختاره ابن الناظم.⁽⁵⁾ وأبو حيان في ارتشاف الضرب⁽⁶⁾، وفي التذليل.⁽⁷⁾

أما من قدّر (جاعلاً) فهم الكوفيون، وتذبذب ابن جني وابن الشجري في اعتماد رأي فصل؛ أما ابن جني فيقول في الخصائص: "وعلى ذلك صار قوله: "فاه إلى في" من قوله: "كلمته فاه إلى في" ضامناً للضمير الذي كان في "جاعلاً" لما عاقبه".⁽⁸⁾ أما قول ابن جني في المحتسب فلم يكشف عن رأي صريح، وموقف فاصل؛ إذ يذكر ما يقول به البصريون والكوفيون من دون ترجيح؛ فيقول: "قولهم: كلمته فاه إلى في منصوب على الحال؛ لأنه ناب عن: جاعلاً فاه إلى في، أو لأنه وقع موقع مشافهة التي هي نائبة عن مشافهًا له".⁽⁹⁾

وكما لم يحدد ابن جني موقفه، فكذا صنع ابن الشجري؛ فإنه مرة يقول بقول الكوفيين في أن (فاه) منتصب ب (جاعلاً) محذوفة، ومرة يورد رأي البصريين إن التقدير مشافهًا؛ فيقول: "فالجواب أن (فاه) عند التحويين منتصب بمحذوف مقدر، وذلك المحذوف كان هو الحال في الحقيقة، وهذا المنصوب

-
- (1) انظر: العُكْبَرِيُّ، التبيين عن مذاهب التحويين البصريين والكوفيين، ط1، 297. - وانظر: العكبري، اللباب، ط1، 287. - وانظر: العُكْبَرِيُّ، شرح ديوان المتنبي، د.ط، 37/4.
- (2) انظر: ابن يعيش، شرح المفصل، ط1، 15/2-16.
- (3) انظر: ابن الحاجب، أمالي ابن الحاجب، د.ط، 469/1.
- (4) انظر: ابن مالك، تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد، د.ط، 108. - وانظر: ابن مالك (ت: 672هـ)، شرح التسهيل، ط1، 322/2. 325-324/2.
- (5) انظر: ابن الناظم، شرح ابن الناظم، ط1، 229.
- (6) انظر: أبو حيان الأندلسي، ارتشاف الضرب، ط1، 1557/3.
- (7) انظر: أبو حيان الأندلسي، التذليل والتكميل، ط1، 14/9-15. ويشير في 21/9: أن مذهب الكسائي والفراء وهشام أن (كلمني) أو (كلمت) قد دل على جاعل.
- (8) ابن جني، الخصائص، ط4، 383/2.
- (9) ابن جني، المحتسب، د.ط، 251/1.

المعرفة قائم مقامه، وتقديره: (جاعلاً فاه) إلى في⁽¹⁾. ويقول في (كلمته فاه إلى في): "والمعنى: كلمته مشافهاً، ويجوز: كلمته فوه إلى في، أي كلمته وهذه حاله".⁽²⁾

ومن المحدثين من ينحو نحو رأي البصريين⁽³⁾، ومنهم من يقول إنَّ القياس -أي على المثال- لا يجوز إلا عند بعض الكوفيّين؛ فيرى أنّ رأي الكوفيّين أنسب، وأنَّ حجة المانعين جدليّة لا تثبت عند الفحص.⁽⁴⁾

يُعد الباحث رأي الأَخفش في إسقاط الخافض وانتصاب (فاه) على نزعه؛ وذلك لاحتياجه إلى التّقدير، كما يُعد قوله بالقلب، وأصل معناه؛ وذلك لغلوّه في التّأويل، وتحميل المثال ما قد لا يحتمل، كما أنّ الباحث يتماشى مع عدم القياس على المثال، والوقوف مع البصريّين القائلين إنّه بمعنى مشافهاً أو مشافهةً، وأنّ العامل فيه الفعل لا تقدير (جاعلاً)؛ وذلك لأنّ ما قاله البصريّون أظهر وأتمّ، وأنّ حجة الكوفيّين فيها تقدير، والظاهر أولى من المقدّر.

46- (حركة الرّاء في الأذان: (الله أكبر) فتحة):⁽⁵⁾

يذكر ابن هشام في الباب الخامس من المغني: (في ذكر الجهات التي يدخل الاعتراض على المعرب من جهتها)؛ عدّة جهات؛ ومنها الجهة الرّابعة: (أن يخرج على الأمور البعيدة والأوجه الضّعيفة، ويترك الوجه القريب والقويّ)، وفي المثال العاشر منها يأتي إلى ذكر رأي للمبرّد.

(1) ابن الشّجريّ، أمالي ابن الشّجريّ، ط1، 1/236.

(2) السابق، 3/19.

(3) انظر: الغلابيّ، جامع الدروس العربيّة، ط28، 3/84. - وانظر: عُكاشة، الرّبط في اللفظ والمعنى، ط1، 1/183.

(4) انظر: حسن، النّحو الوافي، ط15، 2/369.

(5) انظر: ابن هشام، مغني اللّبيب، ط4، 2/719.

يورد ابن هشام قول جماعة - لم يذكر أعلامهم - ومنهم المبرّد -مذكورًا- إنّ حركة راء (أكبر) من قول المؤدّن: (الله أكبر، الله أكبر) فتحة، وأنّه وصل بنيّة الوقف، ثمّ اختلفوا؛ فقيل: هي حركة الساكنين، وإنما لم يكسروا؛ حفظًا لتفخيم اللّام كما في: ﴿الْقَوْلِ لِلَّهِ﴾ (سورة آل عمران، الآية: 1، وجزء من الآية: 2)، ويورد أنّه قيل: هي حركة الهمزة نقلت، ويرى ابن هشام أنّ كلّ هذا خروج عن الظاهر من غير داعٍ، ويردّ ابن هشام رأيهم بأنّ حركة الرّاء ضمّة إعرابيّة، وأنّه ليس لهمزة الوصل ثبوت في الدّرج فتقلّ حركتها إلّا في ندور.

يفسّر الدّسوقي أكثر ما جاء من كلام ابن هشام السّابق في هذه المسألة، إلّا أنّه لم يتحدّث عن كلام الجماعة والمبرّد الوارد نقلًا عن ابن هشام؛ فيشرح عن حركة الساكنين؛ وقصده (الرّاء في (أكبر)، واللّام في لفظ الجلالة (الله) حين الوصل)، أمّا الساكن الأوّل؛ وهو الرّاء في (أكبر) وهي ساكنة؛ لأنّ ألفاظ الأذان جزم، وكلّ جملة آخرها ساكن؛ فالرّاء من (أكبر) ساكنة، ولم يوقف عليها بل وصلها بلفظ الجلالة؛ فالتقى ساكنان فحرّكت الرّاء للتّخلص من الساكنين، وابن هشام يقول إنّهم إنّما لم يكسروا؛ أي مع أنّ الأصل في التّخلص من الساكنين يكون بالكسر؛ حفظًا لتفخيم اللّام؛ أي مع خفة الفتح وإلّا فالتّفخيم يحصل أيضًا مع الضّمّ، وكلّ من الضّمّ والفتح ليس أصلًا في التّخلص. وتفخيم اللّام في لفظ الجلالة متأتّ؛ لأنّ اللّام إذا كان ما قبلها فتحة فحمت، أمّا إن كان ما قبلها كسرة فهي ترّقق حينئذ. وفي حديث ابن هشام عن نقل حركة الهمزة فحاصله أنّ حركة الهمزة انتقلت للساكن قبلها؛ وهو الرّاء، ثمّ وصلت بما بعدها بنيّة الوقف. ويسجّل الدّسوقي اعتراضًا -من دون أن يذكر تصريحًا أو تلميحًا عن وجود اعتراض- نقله عن الدّمامينيّ في ردّ ابن هشام للقائلين بفتحة الرّاء، والاعتراض على قول ابن هشام أنّ كلّ هذا خروج عن الظاهر لغير داعٍ؛ ويرى الدّمامينيّ أنّ فيه داعيًا في الأذان؛ وذلك لأنّ الأذان لم يسمع إلّا موقوفًا؛ ففي نقل الحركة إيذان بأنّه وقف حكمًا، ولولا ذلك لما نقل، وإنما فعل ذلك حرصًا على عدم الخروج بالكلية من السنّة في الأذان من إيراد كلماته موقوفًا على أواخرها؛ فهو إن لم يقف حسنًا ووقف حكمًا من جهة أنّه اعتبر آخر كلمة ساكنًا؛ لأجل الوقف، ثمّ نقل إليها حركة الهمزة،

ووصل مع نية الوقف، ولو حرّك الرّاء بالضّمّة الإعرابيّة كما استصوبه المصنّف كان لم يقف حسّاً ولا حكماً؛ فخرج عن سنّة الأذان بالكلية.⁽¹⁾

يرجح الباحث أنّ نقل الدّسوقي عن الدّماميني استحسان لمخالفة ما يرى ابن هشام؛ وذلك لأنّ إيراد الاعتراض دون ردّ الدّسوقي له إشارة إلى قبوله من جهة، ومن جهة أخرى أنّ الدّسوقي لم يوجّه كلام ابن هشام إلى ما فيه إيجاء بقبوله والله أعلم.

ينقل ابن علان (ت: 1057هـ)⁽²⁾ أنّه يستحبّ وقوف المؤدّن على آخر الكلمات، وينقل عن شيخه نقلاً عن الهرويّ إنّ عوامّ الناس يقولون (الله أكبر) بضمّ الرّاء، ثمّ يقول إنّ المبرّد كان يفتح الرّاء من (أكبر) الأولى، ويسكّن الثانية؛ لأنّ الإتيان روي موقوفاً كقوله: (حيّ على الصّلاة)، فكان الأصل سكون الرّاء، ثمّ حوّلت فتحة الألف من اسم الله في اللفظة الثانية إلى الرّاء قبلها ففتحت. ثمّ يذكر ابن علان أنّ ابن حجر (ت: 852هـ)⁽³⁾ قد بيّن هذا المقام وأطنب فيه، وقام المصنّف بنقله، وفيه يرى ابن حجر أنّ لقول المبرّد وجهًا وجيهاً، ثمّ وافقه -أي وافق المبرّد- ابن الأنباري⁽⁴⁾ وجماعة، ثمّ يأتي إلى ذكر كلام ابن هشام عن المبرّد أنّ حركة الرّاء فتحة، وأنّه وصل بنية الوقف، ثمّ قيل هي حركة الساكنين بأنّ تعليل المبرّد ممنوع؛ إذ ليس الوقف على أكبر الأولى، وما قاله المبرّد خطأ عند البصريين، وينقل أنّ المبرّد نوزع في ذلك؛ وذلك أنّه يُسنّ الوقف على (أكبر) الأولى أيضاً؛ لأنّ طلب الوقف على (أكبر) الأولى سيّره كالساكن أصالة، فحرّك بالفتح لالتقاء الساكنين؛ ويصرّح ابن حجر بدفع تخطئة ابن هشام وغيره للمبرّد. كما يذكر ابن حجر أنّه رأى بعض المحقّقين من المتكلّمين على المغني صرّح بما ذكره، فقال

(1) انظر: الدّسوقي، الحاشية، ط2، 188/2.

(2) محمّد عليّ محمّد علان بن إبراهيم البكريّ الصّدّيقيّ الشّافعيّ (ت: 1057هـ). انظر: الزّركليّ، الأعلام، ط15، 293/6.

(3) أبو الفضل شهاب الدّين أحمد بن عليّ بن محمّد الكناينيّ العسقلانيّ (ت: 852هـ). انظر: الزّركليّ، الأعلام، ط15، 179-178/1.

(4) أبو بكر محمّد بن القاسم بن محمّد بن بشّار بن الحسين بن بيان ابن سمّاعة بن فرّوة بن قطن بن دعامة بن الأنباريّ التّحويّ اللّغويّ (ت: 328هـ). انظر: السيوطيّ، بغية الوعاة، ط1، 214-212/1.

-أي بعض المحققين للمغني - ردًا على ابن هشام، بل هو خروج عن الظاهر لداعٍ صحيح.⁽¹⁾

كما ينقل ابنُ عابدين (ت: 1252هـ)⁽²⁾ في حاشيته على الدرِّ المختار قولَ ابن الأنباري إنَّ عوام النَّاس يضمُّون الرَّاءَ في (أكبر)، وكان المبرِّد يقول: الأذان سمع موقوفًا في مقاطيعه، والأصل في أكبر تسكين الرَّاء، فحوّلت حركة ألف اسم الله إلى الرَّاء، ويقول في مطلب في الكلام على حديث أنَّ الأذان جزم: إنَّ التَّكْبِيرَةَ الثَّانِيَةَ ساكنة الرَّاء للوقف، ورفعها خطأ، وأمَّا التَّكْبِيرَةُ الأولى من كلِّ تكبيرتين منه وجميع تكبيرات الإقامة فقليل الرَّاء محرَّكة بالفتحة على نيّة الوقف، وقليل بالضَّمة إعرابًا، وقليل ساكنة. ويظهر له الإعراب. ويورد سؤال السَّيوطيَّ عن حديث الجزم في الأذان فقال إنَّه غير ثابت، وقال فيه ذلك ابن حجر، وجمع ابن عابدين كلامًا في حديث الجزم، وفي نقول في ذكر حركة الرَّاء.⁽³⁾ ونُقل عن بعضهم أنَّ من حرَّك الرَّاء بالضَّمِّ لم تصحَّ صلاته، وأنَّ ابن حجر قد ردَّ هذا القول، واستُحسن رأي ابن حجر.⁽⁴⁾ وتواتر أنَّ المأثور سكون أواخر الكلمات في الأذان، ونُقل عن المبرِّد قوله بفتح راء (أكبر) الأولى، إلَّا أنَّ الرِّواية لا تساعد.⁽⁵⁾ ولم يعثر الباحث على رواية واحدة مأثورة لفتح راء (أكبر)، كما أنَّ الباحث لم يعثر على قول المبرِّد في هذه المسألة سوى أنَّ المبرِّد قد قال إنَّ معنى (الله أكبر) في الأذان: كبير⁽⁶⁾، ولم ترد (أكبر) مضبوطة في النسخة المحقَّقة للمقتضب.

يرجِّح الباحث رأي دار الإفتاء المصريَّة؛ وهي فتوى سماحة المفتي عطية صقر لعام 1997؛ وهي: أنَّه يجوز الوقف على آخر عبارة (الله أكبر) بإسكان الرَّاء، فإذا وُصِلت بـ(الله أكبر) فيجوز إسكان الرَّاء؛ لأنَّ الأصل الوقف، ويكون بالإسكان. ويجوز أن تحرَّك الرَّاء بالضَّمِّ على الإعراب؛ لأنَّ (أكبر) خبر لمبتدأ، وهو مرفوع، ويجوز أن تحرَّك الرَّاء بالفتح، إمَّا بنقل حركة الحرف الذي بعدها، وإمَّا للتخلُّص من

(1) انظر: ابن علان، الفتوحات الرَبَّانِيَّة، د.ط، 85/2-87.

(2) محمد أمين بن عمر بن عبد العزيز عابدين الدمشقيَّ الحنفيَّ (ت: 1252هـ). انظر: الرِّكَلِي، الأعلام، ط15، 42/6-43.

(3) انظر: ابن عابدين، ردِّ المختار على الدرِّ المختار، ط2، 386/1.

(4) انظر: الدَّوعِي، غاية المنى، ط1، 274.

(5) انظر: الكشميري، العرف الشَّذِي، ط1، 209/1.

(6) انظر: المبرِّد، المقتضب، ط2، 245/3.

النقاء السّاكنين، وإن كان الأصل فيه أن يكون بالكسر، لكن اختير الفتح بدل الكسر للتّفخيم.

ويصرّح سماحة المفتي أنّ هذا رأي الإمام الرّاعب في كتابه (بغية الرّاعب ودفينة الطّالب) في الصّفحة الخامسة⁽¹⁾.

وقد عاد الباحث إلى كتاب الإمام الرّاعب (1176هـ)⁽²⁾، فوجد أنّ عنوانه هو: (سفينة الرّاعب ودفينة الطّالب)، وهو مخطوط بخطّ جميل، والصّفحة الرّابعة - مع أنّ المخطوط غير مرقوم، إلّا أنّ سياق الكلام دلّ على وجودها - فيها كلام مهمّ، إلّا أنّها مفقودة، أمّا الصّفحة الخامسة ففيها قوله: "ثمّ يفتحون للسّاكنين أو ينقلون فتحة الهمزة إليه، والأوّل أصوب كما في معني اللّيب"⁽³⁾.

47- ((كان) ناقصة في: (إنّ من أفضلهم كان زيداً)):⁽⁴⁾

يعترض ابن هشام على رأي للمبرّد حينما ذكر ابن هشام النّوع الحادي عشر: (إجازتهم في بعض أخبار النّواسخ أن يتّصل بالنّاسخ نحو: (كان قائماً زيد) ومنع ذلك في البعض نحو: "إنّ زيداً قائم")، من الجهة السّادسة؛ وهي: (ألا يراعي الشّروط المختلفة بحسب الأبواب، فإنّ العرب يشترطون في بابٍ شيئاً ويشترطون في آخر نقيض ذلك الشّيء على ما اقتضه حكمة لغتهم وصحيح أقيستهم؛ فإذا لم يتأمّل المعرب اختلطت عليه الأبواب والشّرائط)، في الباب الخامس: (في ذكر الجهات التي يدخل الاعتراض على المعرب من جهتها)، وفي هذا النّوع يقول ابن هشام: "ومن الوهم في هذا قول المبرّد في قولهم: (إنّ من أفضلهم كان زيداً) إنّّه لا يجب أن يحمل على زيادة (كان) كما قال سيبويه، بل يجوز أن

(1) دار الإفتاء المصريّة، فتاوى دار الإفتاء المصريّة، د.ط، 83/9.

(2) محمّد راعب باشا (1110-1176هـ/1698-1763م). انظر: الرّكلي، الأعلام، ط5، 123/6. يترجم له، ثمّ يذكر أنّ له مؤلّفًا هو: (سفينة الرّاعب ودفينة الطّالب)، مجموعة أدب وأبحاث بالعربيّة، يقال لها: (سفينة العلوم).

(3) الإمام الرّاعب، سفينة الرّاعب ودفينة الطّالب، د.ط، 5.

(4) انظر: ابن هشام، معني اللّيب، ط4، 766/2.

تقدّر كان ناقصة، واسمها ضمير زيد؛ لأنه متقدّم رتبة؛ إذ هو اسم إنّ، ومن أفضلهم: خبر كان، وكان معمولاً خبر (إنّ)، فلزمه تقديم خبر (إن) على اسمها، مع أنّه ليس ظرفاً ولا مجروراً، وهذا لا يجيزه أحد".⁽¹⁾

وحاصل المسألة أنّ ابن هشام يتحدّث عن أنّ العرب أجازوا في خبر النّواسخ أن يتقدّم خبرها على اسمها؛ والمقصود هنا (كان وأخواتها) تحديداً، وليس مقصده كلّ النّواسخ؛ لأنّ (إنّ وأخواتها) تخرج من هذا الحكم في أن يتّصل خبرها بها؛ أي يمتنع أن يتقدّم خبرها على اسمها؛ نحو المثال الذي ذكره: (كان قائماً زيداً)، وفي هذا يخرج أيضاً الخبر إن كان شبه جملة أو جاراً ومجروراً؛ لأنّه يجوز أن يتقدّم على الاسم، وأنّ العرب منعوا تقديم الخبر على الاسم مع (إنّ وأخواتها)؛ فقد اشترط العرب شيئاً في باب، واشترطوا في باب آخر نقيض ذلك.

فابن هشام يرى أنّ رأي المبرّد من الوهم؛ وذلك أنّ المبرّد يقول إنّ (كان) ليست زائدة في قولهم: (إنّ من أفضلهم كان زيداً)، وفي هذا مخالفة من المبرّد لسببويه؛ فالمبرّد يقدر أنّ (كان) ناقصة؛ فيلزمها اسم وخبر؛ وبناءً على ذلك فيكون (اسم كان) ضمير زيد؛ ويرى الباحث أنّ القصد من عبارة: (ضمير زيد)؛ أي بمعنى أنّ المقدّر هو زيد؛ وليس ضميراً مقدّراً بالمضمّر أو الضمير (هو)؛ لأنّ الضمير لا يعود على متأخّر، أو لربّما كان يقصد إنّ المقدّر محذوف تقديره (هو)؛ وذلك لأنّ أصل (زيداً) مقدّم رتبة؛ أي في المعنى، لا في الموقع الذي قيل فيه، ولم يقل المبرّد إنّ (زيداً) في الجملة هو اسم كان؛ لأنّ المعلوم أنّ اسم كان مرفوع بلا خلاف، أمّا (زيداً) عند المبرّد فهي (اسم إنّ)، وعلى هذا يكون (من أفضلهم): خبر كان، وكان معمولاً لها: الاسم والخبر، يكونان في موقع رفع خبر إنّ، وعلى هذا يرى ابن هشام أنّ المبرّد في القول بما مضى من تقديم خبر إنّ على اسمها، مع أنّه ليس ظرفاً ولا مجروراً، قال بما لا يجيزه أحد.

(1) ابن هشام، معني اللّيب، ط4، 766/2.

ويرى الباحث أنّ ترتيب الجملة عند المبرّد يحتمل وجهين:

أولهما: (إنّ كان من أفضلهم زيدًا)؛ فجعل جملة كان (وهي ليست ظرفًا أو جارًّا ومجرورًا) خبر إنّ، واسمها (زيدًا) مؤخرًا؛ فتقديم الخبر على هذه الصّورة لم يجزه أحد. كما أنّ فيه اسم كان ضمير يقدر بـ (هو) فيعود على متأخر وهو (زيدًا)؛ لذا فهو وجه بعيد.

ثانيهما: (إنّ زيدًا كان من أفضلهم) وعلى هذا لا تقديم ولا تأخير في هذا، سوى تقدير التّرتيب، إلا أنّهم لما قالوا إنّ (إنّ من أفضلهم كان زيدًا) مسموع عن العرب، وهو وجه قريب.

وعليه فيترجّح أنّ القول بزيادتها أقوى وأسلم من التّقدير في التّرتيب، كما أنّ القول بزيادتها يعضد المعنى في أنّ مجيء (كان) للتّوكيد لا غير.

يقول ابن يعيش: "فمن مواضع زيادتها قولهم: (إنّ من أفضلهم كان زيدًا)، والمراد: إنّ من أفضلهم زيدًا. و(كان) مزيدة لضربٍ من التّأكيد؛ إذ المعنى أنّه في الحال أفضلهم، وليس المراد: أنّه كان فيما مضى، إذ لا مدح في ذلك؛ ولأنّك لو جعلت لها اسمًا وخبرًا، لكان التّقدير: (إنّ زيدًا كان من أفضلهم)، وكنت قد قدّمت الخبر على الاسم، وليس بظرف، وذلك لا يجوز، لأنّ زيدًا يكون اسم (إنّ)، و(كان) وما تعلق بها الخبر؛ فلذلك قيل: إنّ (كان) هنا زائدة".⁽¹⁾

أما موطن تقديم خبر إنّ في كلام ابن يعيش -على ما يراه الباحث- فليس في هذا التّقدير! إذ ليس هناك ما يمنع هذا التّقدير؛ لأنّه لا تقديم لخبر إنّ على اسمها على هذا التّقدير؛ لأنّ الجملة الفعلية من (كان، والضمير (هو) العائد على متقدّم وهو زيد، وشبه جملة الجارّ والمجرور) في محلّ رفع خبر إنّ، وموطن الخبر قد تأخر عن الاسم (زيدًا)، إلا أنّ موطن التّقديم في خبر (إنّ) على اسمها هو في المثال المسموع لا في التّقدير.

(1) انظر: ابن يعيش، شرح المفصل، ط1، 4 / 347-348.

وجاء عند سيبويه عن الخليل القول بإلغاء (كان).⁽¹⁾

وممن قال بقول سيبويه - قبل ابن هشام - بزيادة (كان): ابن السراج⁽²⁾، والسيرافي⁽³⁾،
والزّمخشري⁽⁴⁾، وابن الأثير⁽⁵⁾، وابن مالك⁽⁶⁾، وابن يعيش⁽⁷⁾، والطّبيّ (ت: 743هـ)⁽⁸⁾، وأبو حيّان
الأندلسيّ، مضيّفًا الرّمانيّ إلى المبرّد في اتّباع الرّأي، وقد ردّ زعمهما، واصفًا إيّاه بالخطأ المحض؛ لجعل
خبر (إنّ) جملة مفصّلاً بها بينها، وبين اسمها، قائلاً إنّ هذا لا يبيّنه أحد.⁽⁹⁾

وممن جاء بعد ابن هشام وتبع رأي سيبويه: السيوطيّ⁽¹⁰⁾، والبغداديّ.⁽¹¹⁾

(1) انظر: سيبويه، الكتاب، ط3، 153/2: يقول: "وقال الخليل: إنّ من أفضلهم كان زيداً، على إلغاء كان، وشبهه بقول الشعراء؛ وهو الفرزدق:

فكيف إذا رأيت ديار قومٍ وجيران لنا كانوا كرام

وقال: إنّ من أفضلهم كان رجلاً يقبح؛ لأنك لو قلت: إنّ من خيارهم رجلاً، ثمّ سكتّ كان قبيحاً حتّى تعرّفه بشيء، أو تقول: رجلاً من أمره كذا وكذا".

(2) انظر: ابن السراج، الأصول في النحو، ط3، 251/1.

(3) انظر: السيرافيّ، شرح كتاب سيبويه، ط1، 479/2. يقول: "قال الخليل: إنّ من أفضلهم كان زيداً على إلغاء كان "كأنّه قال: إنّ من أفضلهم زيداً كان؛ أي كان ذلك، وإمّا قيل زائدة أنّها ليس لها اسم ولا خبر في الكلام المذكور".

(4) انظر: الزّمخشريّ، المفصّل، ط1، 351.

(5) انظر: ابن الأثير، البديع، ط1، 463/1.

(6) انظر: ابن مالك، شرح الكافية الشافية، ط1، 412/1. يقول: "وحكم سيبويه بزيادتها ... وردّ ذلك عليه؛ لكونها رافعة للضمير. وليس ذلك مانعاً من زيادتها، كما لم يمنع من إلغاء "ظن" عند توسّطها، أو تأخرها إسنادها إلى فاعل".

(7) انظر: ابن يعيش، شرح المفصّل، ط1، 347-348.

(8) الحسن بن محمّد بن عبد الله (ت: 743هـ). انظر: السيوطيّ، بغية الوعاة، ط1، 523-524. - انظر: الطّبيّ، الكاشف عن حقائق السنن أو شرح المشكاة، ط1، 1601/5.

(9) انظر: أبو حيّان، ارتشاف الضرب، ط1، 1185/3، يذكر فيه المبرّد والرّمانيّ. - وانظر: أبو حيّان، التذليل والتكميل، ط1، 213/4. يذكر رأي القائلين بنقصان كان؛ وهم: المبرّد والرّمانيّ وبعض المتأخّرين من دون ذكر أعلامهم.

(10) انظر: السيوطيّ، عقود الزّبرجد، د.ط، 38/2.

(11) البغداديّ، خزنة الأدب، ط4، 208/9.

لم يورد المبرّد المثال المسموع أو ما شابهه في التّركيب فيما وصل إلينا من مصتفاتة، ولربما كان قد قالها، ثمّ أُثر عنه ذلك فيما وصل إلينا من أقوال النّحاة المتقدّمين على ابن هشام.

أمّا توجّه الباحث فهو القول بزيادتها؛ وذلك لما قاله سيبويه والنّحاة بعده؛ كما أنّ تقدّم خبر (إنّ) على اسمها في حال أنّ الخبر ليس بشبه جملة لا يستقيم، إضافةً إلى أنّ زيادتها لمعنى التّوكيد أظهر من القول بنقصانها، وكذلك فإنّ القول بنقصانها يؤدّي إلى التّأويل والتّقدير غير الصّرويين للمثال، كما أنّ ثبوت المثال مسموعاً عن العرب يفضي إلى عدم الخروج عن الظّاهر من غير داعٍ.

48- (لا يُفصل بين المضاف والمضاف إليه بالأجنبيّ؛ وفي تكرار المضاف يُحذف المضاف إليه من الأوّل لا من الثاني، وفي العطف على المضاف يحذف المضاف إليه من الأوّل):⁽¹⁾

يذكر ابن هشام تحت عنوان: (إذا دار بين كون المحذوف أوّلاً أو ثانيّاً، فكونه ثانيّاً أولى) سبعة مسائل، وفي المسألة السادسة منها يورد شطرين مختلفين، من دون الحديث عنهما؛ إلّا تصريحه أنّ هذا هو الصّحيح، مخالفاً صراحة المبرّد؛ أمّا الشّطر الأوّل فهو قوله:

يا زيدَ زيدَ اليعمّلات الدُّبَلِ⁽²⁾

(1) انظر: ابن هشام، مغني اللّيب، ط4، 809/2.

(2) السّابق، 596/2. وقد تقدّم في هذا الموضوع بضبط (زيد) الأوّل بالصّم، وخرّج المحقّقان الرّجز لعبد الله بن رواحة -رضي الله عنه- يخاطب زيد بن أرقم. وبعبارة: "تطاول اللّيل هُديت فأنزل" من دون ضبط عندهما. وذكرنا أنّ اليعملة: النّاقة العاملة القويّة، وقد أضاف (زيد) إلى اليعمّلات؛ لأنّه يحدو بها فيضبطها. الدُّبَل: جمع ذابل وهو الصّامر. - وانظر: عبد الله بن رواحة، ديوان عبد الله بن رواحة، ط1، 152. وجاء فيه:

يا زيدُ زيدَ اليعمّلات الدُّبَلِ

وزيدَ داريّ الفلاة المجهلِ

- وانظر: سيبويه، الكتاب، ط3، 205/2-206. ينسبه إلى بعض ولد جرير. - وانظر: ابن هشام، السيرة النبويّة، ط2، 377/2. ينسبه إلى عبد الله بن رواحة. - وانظر: الرّجّاجي، الألامات، ط2، 102. - وانظر: ابن السّيرانيّ، شرح أبيات سيبويه،

ويكرّر ابن هشام حديثه في الرّجز السّابق متماشياً مع سيبويه في القول إنّ في الرّجز حذفاً من الثاني. (1)

أمّا الشّطر الثّاني الذي يذكره ابن هشام فهو قوله:

بين ذراعِي وجبهةِ الأسدِ (2)

د.ط، 42/2-43. يقول: " الشّاهد فيه أنّه أقحم (زيداً) الثّاني بين (زيد) الأوّل وبين ما أضافه إليه، وزيد الأوّل مضاف إلى اليعملات". - وانظر: ابن عبد البر، الاستيعاب في معرفة الأصحاب، ط1، 536/2. - وانظر: الأسود الغندجاني، فرحة الأديب، د.ط، 134. يقول: "لم يكن ابن السّيرافيّ ممّن أتقن علم الرّجز واستقراه؛ وذلك أنّه لم يأت بهذه الأبيات متوالية على قلّتها. وهو زيد بن الأرقم الأنصاريّ، قاله في توجه جيش المسلمين إلى مؤتة". - وانظر: الرّخشريّ، أساس البلاغة، ط1، 619/1، و679/1. - وانظر: ابن منظور، مختصر تاريخ دمشق لابن عساكر، ط1، 260/12. - وانظر: ابن سيّد التّاس، عيون الأثر، ط1، 198/2 و201/2. وغيرها.

(1) انظر: ابن هشام، مغني اللّبيب، ط4، 809/2. - وانظر: سيبويه، الكتاب، ط3، 205/2-206.

(2) انظر: الفرزدق، شرح ديوان الفرزدق، ط1، 215/1. وصدوره:

يا من رأى عارضاً أسرّ به

ذراعاً الأسد وجبهته: من منازل القمر، العارض: السّحاب المعترض. وليس في ديوانه بتحقيق: الحاوي، وتحقيق: البستانيّ، وتحقيق:

فاعور. - وانظر: سيبويه، الكتاب، ط3، 180/1. ينسب البيت إلى الفرزدق:

يا من رأى عارضاً أسرّ به بيّن ذراعِي وجبهةِ الأسدِ

- وانظر: الفراء، معاني القرآن، ط1، 322/2. بدون نسبة، وفي رواية الشّطر الأوّل:

يا من يرى عارضاً أكفكفُهُ

- وانظر: أبو بكر الأنباريّ، المذكّر والمؤنّث، د.ط، 190/2. يقول: "أراد: بين ذراعِي الأسد وجبهة الأسد، فاكتفى بإضافة الثّاني

من إضافة الأوّل، ومن أجاز هذا لم يُجز: بين ذراعِي الأسد وجبهته؛ لأنّه إذا كان المعنى: بين ذراعيه وجبهته لم يحسن حذفُ الهاء". -

وانظر: الأزهريّ، تهذيب اللّغة، ط1، 481/15. - وانظر: الباقلانيّ، التّقريب والإرشاد (الصّغير)، ط2، 313/3. يقول: "يريد

بين ذراعِي الأسد وبين جبهته". - وانظر: ابن سيده، المحكم والمحيط الأعظم، ط1، 33/2. - وانظر: الباقوليّ، إعراب القرآن،

ط4، 681/2. وفيه: "أي: بين ذراعِي الأسد وجبهته". وورد البيت في غيرها.

لم يوضح ابن هشام مقصده في المسألة، ومن دون ذكر لموطن خلافه مع المبرّد، إلا أنّ حاصل المسألة واضح؛ وهو الخلاف مع المبرّد، وأنّ هذا الخلاف ليس في موضوع الحذف، وإنما في مكان الحذف؛ ويفهم -من عنوان ابن هشام- أنّ الخلاف في أنّ المبرّد يرى مكان الحذف الأوّل لا الثاني.

والمقصود من الخلاف أنّ الأصل كما توجه ابن هشام: (يا زيدَ اليعملاتِ يا زيدَ اليعملاتِ)، و(بين ذراعي الأسدِ وجبهة الأسدِ)، ثمّ حذف من الثاني، ووسط زيد وجبهة بين المضاف والمضاف إليه؛ وعلى هذا الإعراب يكون (زيد الأوّل) مضافاً، و(اليعملات) مضافاً إليه، و(زيد الثاني) فصل بينهما، وهو مضاف محذوف، والمبرّد -كما يورد الدسوقي- يقول إنّ حذف من الأوّل، لدلالة الثاني؛ لئلا يلزم الفصل بين المضاف والمضاف إليه بالأجنبيّ، ويرى الدسوقي أنّ ما ذهب إليه المبرّد وجية، ولكنّ الأوّل أرجح.⁽¹⁾

أما المبرّد فيورد الشطر الأوّل الذي نقله عنه ابن هشام، لكنّ المبرّد يذكر الشطرين، وجاء عنده في الكامل⁽²⁾، ويورد الشاهدين المنقولين عنه من ابن هشام في المقتضب في: (هذا باب الاسمين اللذين لفظهما واحد والآخر منهما مضاف)، والحق أنّ المبرّد لم يكن له هذا الرأى وحسب، بل يرى الوجه الآخر أيضاً، وهو ما ذكره صراحة في أنّك أفحمت الثاني تأكيداً للأوّل، وعلّق الشيخ عزيمة في أنّ المبرّد يرى ما يراه سيبويه، إلا أنّ المبرّد يرى أنّ الأجود أن يكون الحذف من الأوّل.⁽³⁾

وفي موضع زيد الأوّل والثاني يقول ابن مالك في تكرار اسم مضاف في النداء إنّ لا بدّ من نصب الثاني. أمّا الأوّل ففيه وجهان: الضّم، والفتح. فالضّم؛ لأنّه منادى مفرد معرفة، ونصب الثاني حينئذٍ؛ لأنّه منادى مضاف، أو توكيد، أو عطف بيان، أو بدل، أو منصوب بإضمار (أعني). وإن فتح الأوّل فهو على مذهب سيبويه: منادى مضاف إلى ما بعد الثاني، والثاني مقحم بين المضاف والمضاف

(1) انظر: الدسوقي، الحاشية، ط2، 252/2.

(2) انظر: المبرّد، الكامل في اللغة والأدب، ط3، 3/160. يقول: "(يا زيدُ زيدَ اليعملاتِ الدُّبَلُ تطاول الليل عليك فانزل) فإن لم ترد التوكيد والتكرير لم يجز إلا رفع الأوّل". ونسبه لعمر بن لجا.

(3) انظر: المبرّد، المقتضب، ط2، 227/4-229. ولم ينسب قوله: (يا زيد زيد)، ونسب الآخر للفرزدق.

إليه، ويذكر ابن مالك أنّ مذهب المبرّد أنّ الأوّل منادى مضاف إلى محذوف دلّ عليه الآخر، والثّاني مضاف إلى الآخر، ونصبه من خمسة أوجه المذكورة. ثمّ يذكر أنّ من النّحويّين من جعل الاسمين عند فتح الأوّل مركّبين تركيب (خمسة عشر)، ويقول المحقّق في هذا المذهب الثّالث أنّ ابن مالك يقصد بذلك السّيرافيّ؛ فقد قال عند شرحه لقول سيبويه: (هذا باب يكرّر فيه الاسم في حال الإضافة، ويكون الأوّل بمنزلة الآخر...).⁽¹⁾

ويذكر أبو حيّان شطر الرّجز، ويقول إنّّه جاز في المنادى الضّمّ على أنّه منادى مفرد، وهو الوجه الأكثر، وتنصب الثّاني على أنّه منادى ثانٍ مضاف، أو مفعولاً بإضمار (أعني)، أو عطف بيان، أو توكيداً، ويشير إلى ذكره عند ابن مالك؛ أي التّوكيد، ويقول إنّّه لم يذكره أصحابنا يعني التّوكيد، وقد أبطله في الشّرح، وينقل عن السّيرافيّ إجازته نصبها نعتاً، وأنّ السّيرافيّ قد تأوّل فيه الاشتقاق.⁽²⁾

وقد سبق لابن هشام أن تحدّث في مصتّفه (أوضح المسالك) عن تكرار المضاف، وذكر فيه أربعة آراء، وهذا ما لم يفعله في المغني؛ إذ يورد أنّ الثّاني واجب النّصب، والنّصب والرّفْع في الأوّل، فإنّ ضمّمته فالثّاني بيان، أو بدل أو بإضمار (يا) أو (أعني)، ثمّ يورد قول سيبويه في حال فتحه؛ فقال سيبويه: مضاف لما بعد الثّاني، والثّاني مقحم بينهما، ثمّ يورد قول المبرّد: مضاف لمحذوف مماثل لما أضيف إلى الثّاني، ثمّ يورد قول الفراء: الاسمان مضافان للمذكور، وبعدها يذكر قول بعضهم من دون أن يسميهم: الاسمان مركبان تركيب خمسة عشر ثمّ أضيفا.⁽³⁾

لكن لم يورد ابن هشام في المغني مخالفته الصّريجة للمبرّد تحديداً؟ وقد أورد ابن هشام في (أوضح المسالك) ثلاثة آراء - إذا استثنى رأي سيبويه الموافق عليه من ابن هشام - غيرها، والإجابة - كما يراها الباحث - أنّه لربّما دلّ هذا على أنّ المبرّد يشكّل أهميّة كبيرة في هذا الضّرب من جانب، ومن جانب آخر أنّ هناك حظوةً برأي البصريّين - إن جاز أن يعدّ المبرّد منهم - عند ابن هشام، ولعلّ ابن هشام سار

(1) انظر: ابن مالك، شرح الكافية الشّافية، ط1، 1320/3-1322. ولم ينسب الرّجز.

(2) أبو حيّان، ارتشاف الضّرب، ط1، 2204/4.

(3) انظر: ابن هشام، أوضح المسالك، د.ط، 19/4.

على ما سار عليه السابِقون في محاولة إنصاف سيويه من المبرّد في محاولة المبرّد تعقّب كثير من آراء سيويه وتخطّته فيها.

أمّا توجّه الباحث فهو ترجيح رأي المبرّد على رأي سيويه وابن هشام مع عدم تخطّئة رأييهما؛ فهو يبقى رأيًا قائمًا، إلّا أنّ رأي المبرّد ومن قال قوله أظهر؛ وذلك من وجوه:

أولها: أنّه أظهر؛ فلا تكلف فيه، مع أنّ فيه تأويلًا في حذف المضاف إليه الأوّل، إلّا أنّه أقرب إلى تركيب الكلام، إذ لا حاجة فيه إلى التقدير والتأويل وحذف الضمير.

ثانيها: أنّ السماع والقياس يعضدان هذا التوجّه.

ثالثها: عدم الفصل بين المتضايين.

رابعها: مجيء أمثلة كثيرة تعضد هذا المثال.

خامسها: أنّ مجمع اللّغة العربيّة في القاهرة قد أجاز هذا التّركيب في الاستعمال، فرأت اللّجنة (ألا حرج من هذا الاستعمال).⁽¹⁾

ولا يرى الباحث أنّ الأمثلة تقتصر على بعض المسموع من الفصيح، وضرائر الشّعْر؛ إذ من

الممكن القياس عليها؛ فلا تتعارض معه.

(1) انظر: أبو الهيجاء، مظاهر التّجديد التّحويّ لدى مجمع اللّغة العربيّة في القاهرة حتّى عام 1984، ط1، 44. والمسألة:

(الفصل بين المتضايين بالعطف)، في الصّفحات: 44-46.

الختامة:

في نهاية هذه الدراسة يورد الباحث أهمّ النتائج التي خلصت إليها؛ وهي:

- من خلال حجم الآراء الواردة للمبرّد في كتاب (مغني اللبيب عن كتب الأعراب) فإنّه يُلاحظ العدد الكبير للآراء الواردة للمبرّد فيه؛ وهذا يدلّ على أنّ المبرّد ممّن يُهتمّ بقيمة آرائه النحويّة عند المتقدّمين، بل وحتىّ عند المتأخّرين من النّحاة، كما إنّ ابن هشام يورد رأي المبرّد مع قوله: (جماعة منهم المبرّد)؛ وذلك دلالة على اهتمامه برأي المبرّد.

- بمقارنة حجم الآراء: الموافق عليها، والمعلّقة، والمعتّرض عليها عند ابن هشام فإنّه يمكن القول إنّ الآراء المعلّقة كان أقلّها عددًا؛ إذ بلغت ستّة آراء، تلاها الآراء الموافق عليها؛ فبلغت ثمانية آراء، ثمّ الآراء المعتّرض عليها؛ إذ بلغت ثمانية وأربعين رأيًا.

- يُستنتج من خلال الآراء المعتّرض عليها أنّ ابن هشام اعترض على المبرّد في أكثر آرائه، وجلّ هذه الآراء قد خالف فيها المبرّد البصريين، وتفردّه هذا لا يعني بالضرورة اشتقاق آراء متفردّة، وإنّما يكون المبرّد قد تماشى فيها مع الكوفيّين، أو بعض نخاة البصرة.

- ولعلّ استنتاجات أخرى تستخلص من حجم الآراء المعتّرض عليها للمبرّد عند ابن هشام؛ إذ فيها دليل على أنّ ابن هشام تماشى مع البصريين أكثر ممّا تماشى مع مذهب المبرّد، وذلك لا ينفي أن يكون ابن هشام قد شدّ عن مذهب البصريين شاقًا لنفسه آراء خاصّة، أو تبع مذهب الكوفيّين.

- اعتدّ ابن هشام بالأصول النحويّة المشهورة كلّها في مصنّفه، وأكثر أصل ورد عند ابن هشام في ردوده واعتراضاته على المبرّد كان السّماع، كما يستشهد ابن هشام بالقراءات القرآنيّة، على عكس المبرّد الذي ردّ بعضها، وتجرأ عليها.

- إنّ ألفاظ ابن هشام وتعبيراته في ردّ آراء المبرّد كانت تقوم على ألفاظ وعبارات موحية باللّطف وعدم الحدّة؛ من مثل: (زعم، ويرده، وليس كما قال...) إذا ما قورنت بالتّعبيرات التي استخدمها ابن هشام مع نخاة ومفسّرين آخرين كابن حيّان، ومعلوم أنّ علاقة ابن هشام لم تكن جيّدة بأيّ حيّان.

- لا تفيد كلمة (الرّعم) عند ابن هشام في المغني معنى التّفني المطلق، بل على العكس من ذلك أحيانًا؛ كما أورد عن الكوفيّين زعمهم بالقول في فعل الأمر إنّّه بلام محذوفة حذفًا مستمرًا، وقال معقّبًا على ذلك: "وقولهم أقول".

- لا يقول ابن هشام بزيادة الحروف في القرآن الكريم.

- وجد الباحث أنّ بعضاً ممّا اشتهر على أنّه للمبرّد ونُسب إليه، لم يقل به المبرّد فيما وصل إلينا من آثاره؛ ولربما كان قد عدلّ عنه لاحقاً، أو نُسب إليه من قبيل الخطأ، أو نُسب إليه من باب الضغينة.

- لاحظ الباحث اضطراباً في بعض النقول عن المبرّد؛ كما نُسب إليه أنّه يقول بمنع حذف فاء الجواب في الشّعر، وبعضهم ينقل عنه إجازته ذلك، وغيرها؛ فقد عدلّ المبرّد عن بعض آرائه التي وجهها نقداً لسيبويه.

- هناك اختلافات طفيفة غير كثيرة بين متن المغني الملحق في حاشية الدسوقي، والنسخة التي اعتمدها الباحث بتحقيق الدكتور مازن المبارك ومحمد عليّ حمد الله ومراجعة سعيد الأفغانيّ.

- قد يُغفل ابن هشام ذكره المصدر المنقول عنه، بل إنّّه قد يُغفل نَسب الرّأي إلى صاحبه، أو المدرسة التي اشتهرت بالقول في هذا الرّأي؛ وكان كثيراً ما ينسب آراء إلى جماعة من النّحاة من دون ذكر أسمائهم، ولقد لاحظ الباحث أنّ إغفاله ذلك الدّكر كان في الرّأي عن المدارس النّحويّة، أمّا حينما يكون الرّأي لعلم منفرد فإنّه كثيراً ما يشير إليه؛ فهناك إشارات في أكثر من موطن إلى رأي نحويّ مُصريحاً فيها باسم النّحويّ، بل وباسم كتابه الذي أورد رأيه فيه؛ كالزّمخشريّ في ذكره للأنموذج، والمفصل، وابن مالك في ذكره للتسهيل... وغيرها من النّحاة.

- إنّ كتاب مغني اللّبيب كتاب نحويّ يستحقّ شهرته الكبيرة التي حظي بها؛ إذ يمثّل قيمة علميّة كبيرة جداً.

- ابن هشام ليس تابعاً أو مقلّداً لمدرسة نحويّة بذاتها؛ فقد جمع من بين المدرستين: البصريّة، والكوفيّة، وخرج بآراء تفرّد بها عمّا جاء عند نحاتها؛ فكان ذا شخصيّة مستقلّة في التّفرد بآراء من نتاجه.

- إنّ المصطلحات النّحويّة المستخدمة عند ابن هشام مصطلحات بصرية وكوفيّة، إلّا أنّ المصطلحات البصريّة كانت أكثر استعمالاً عنده.

- لابن هشام ترتيبٌ فريد في مصنّفه؛ ولهذا التّرتيب دور عظيم في التأثير فيمن جاء بعده، وكانت تقسيماته للجملة شيء فريد؛ وهذا ما دعا أحد الباحثين أن سجّل ملاحظةً في ذلك؛ وهي أنّ مفهوم الجملة بقسميها: المفيد وغير المفيد، ظلّ مصطلحاً متداولاً إلى أن جاء ابن هشام فأفرد لها بحوثاً مستقلّة

بيّن من خلالها أقسام الجملة المختلفة.⁽¹⁾

- إنّ كلام ابن هشام يصعب فهمه بسرعة؛ إذ يحتاج إلى قراءة متأنية متبصرة؛ للكشف عن مراده، وكذلك فإنّ كثيراً من عبارات المغني توقع في الوهم وخصوصاً في نسبة الرّأي لصاحبه.

- إنّ الحديث النبويّ الشريف من مصادر الاحتجاج عند ابن هشام، ومعلوم موقف النّحاة واختلافهم في هذا الأمر.

- يورد ابن هشام الشّعْر، أمّا غرضه من هذا الإيراد فللاستشهاد والاحتجاج، وكذلك للتمثيل لا للاستشهاد خصوصاً إن كان الشّاعر خارج عصور الاحتجاج المعتمدة، وكذلك يورد الشّعْر لغرض

استحسانه وليس للاحتجاج؛ مثلما ذكر قصيدة القرطاجنيّ في وصفه حادثة سيبويه والكسائيّ.

- لم تكن مدرستا البصرة والكوفة المدرستين الوحيدتين المنقول عنهما؛ فلقد أورد ابن هشام آراء لمختلف النّحاة، ولمختلف المذاهب والمدارس النّحويّة؛ كالأندلسيّة والمغربيّة والبغداديّة، لكن أقلّ ممّا نقل عن نّحاة البصرة والكوفة، ثمّ إنه استحسّن بعضها، وردّ بعضها.

- خالف ابن هشام بعض ما قعده وارتضاه في الرّأي والاصطلاح؛ ففي حديثه عن حربيّ السّين وسوف فإنّه استحسّن اصطلاح الرّمّحشريّ بأثمّما حرف استقبال، واستخدمه، لكنّه عاد فاستخدم مصطلح التّنيفيس في موطن آخر من المغني؛ وفي ذلك دلالة على مدى تشبّعه بالمصطلح.

- قد يظنّ القارئ في بعض عبارات ابن هشام أنّ الرّأي له غير مسبوق إليه؛ كما في قوله: (والذي يظهر لي)، أو (وأقول) وما في حكمهما، وليس الأمر كذلك في الغالب؛ لأنّه كان قد أخذ هذا الرّأي عن علماء قبله، ولما استحسّنه ورأى فيه الجودّة والإحكام نسبّه إلى نفسه. وهذا ممّا يُشكّل على القارئ.

- لا يخفى على المطّلع أنّ هناك توسّعاً من ابن هشام في الكثير من مواضع المغني، لكنّه توسّع ذو فائدة مرجوة.

- يكرّر ابن هشام بعض الآراء؛ ومن هذا التّكرار ما يكون في حديثه عن لفظه، أو موقع إعرابيّ، أو عن عامل، ويعرض تكراره في المسألة في قضية مغايرة، إلّا أنّ بعض التّكرار كان نفسه.

(1) انظر: مقابلة، بناء الجملة في ديوان الخطيئة دراسة تركيبية دلالية، رسالة ماجستير، ص 179.

- قد لا يتّضح موقف ابن هشام من مسألة أو رأي معيّن في مكانه الأوّل؛ فيتضح في موطن لاحق، وقد يورد رأيه في المكان الأوّل، ثمّ يعرض الرّأي في موضع ثانٍ ولا يفصح عن موقفه، وقد يعرض رأيه في المواطنين.

- قد يذكر ابن هشام عددًا محدّدًا لأقوال في مسألة؛ لكنّ عدد الأقوال يكون أكثر ممّا صرّح به، وليس ذلك بسهو منه، وإمّا يكون بسبب إهماله لبعض الآراء.

وفي المقترحات والتوصيات يذكر الباحث بعضًا منها؛ فلعلّها تفيد الباحثين مستقبلاً:

- إنّ كتاب (مغني اللبيب عن كتب الأعراب) بحاجة إلى شرحٍ ميسّرة تقرب إلى الدّارسين المحدثين لغة المصنّف، وأهمّ ما يُشار إليه أن يُعمد إلى فصل وبيان كلام ابن هشام عن كلام المنقول عنهم، علاوة على إضافة هوامش الشّرح والتبسيط.

- كثيرًا ما اعتمد الدّسوقيّ على شرح الرّضيّ في توجيه الرّأي أو الاستدلال في تدعيم رأيه، أو رأي من ينقل عنهم.

- لاحظ الباحث أنّه بالإمكان دراسة موقف ابن هشام من أحد المفسّرين في المغني، وتبيان العلاقة القائمة بينهما في النّحو؛ إذ يصلح هذا لأن يصاغ منه موضوعًا للدراسة والبحث.

- وبالإمكان الاستفادة من الموضوعات في المغني؛ لبحث علاقات موازنة في النّظر في المسائل الخلافية بين النّحويين من المذهب نفسه؛ فيؤخذ مثلاً (سيبويه والمبرّد) ليكونا موضوعًا للدراسة مستقبلاً، أو ينظر في تلك المسائل التي كانت بين (الكسائيّ والفراء).

- يمكن دراسة تطوّر الآراء النّحوية عند المبرّد، ودراسة الآراء المشهور أنّها آراء المبرّد، وتتبع صحّة نسبتها عنده، وبيان إن كان المبرّد قد عدلّ عنها أم بقي ثابتًا عليها.

اللهم اجعله عملاً متقبلاً خالصاً لوجهك الكريم، اللهم اجبر الضّعف، واغفر الزّلة؛ فإن كان فيه

توفيق فمن الله - سبحانه وتعالى - وحده، وإن كان فيه تقصير فمن الباحث.

فهرس الآيات القرآنية

الآية	رقم الآية	الصفحة/الصفحات
سورة الفاتحة		
﴿وَلَا الضَّالِّينَ﴾	جزء من الآية: 7	153
سورة البقرة		
﴿أَنْ تَبْرُوا وَتَتَّقُوا وَتُصَلِّحُوا بَيْنَ النَّاسِ﴾	جزء من الآية: 224	67
﴿ذَهَبَ اللَّهُ بِنُورِهِمْ﴾	جزء من الآية: 17	118، 117
﴿وَلَوْ شَاءَ اللَّهُ لَذَهَبَ بِسَمْعِهِمْ وَأَبْصَرِهِمْ﴾	جزء من الآية: 20	117
﴿يَمَا كَانُوا يَكْذِبُونَ﴾	جزء من الآية: 10	233
﴿إِنَّ فِي خَلْقِ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ وَاخْتِلَافِ اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ وَالْفُلْكِ الَّتِي تَجْرِي فِي الْبَحْرِ يَمَا يَفْعُ النَّاسَ وَمَا أَنْزَلَ اللَّهُ مِنَ السَّمَاءِ مِنْ مَّاءٍ فَأَحْيَا بِهِ الْأَرْضَ بَعْدَ مَوْتِهَا وَبَثَّ فِيهَا مِنْ كُلِّ دَابَّةٍ وَتَصْرِيفِ الرِّيْحِ وَالسَّحَابِ الْمُسَخَّرِ بَيْنَ السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ لآيَاتٍ لِقَوْمٍ يَعْقِلُونَ﴾	الآية: 164	252
سورة آل عمران		
﴿مَتَعِ الْحَيَاةَ الدُّنْيَا﴾	جزء من الآية: 14	82
﴿وَمَا الْحَيَاةُ الدُّنْيَا إِلَّا مَتَعُ الْغُرُورِ﴾	جزء من الآية: 185	82
﴿الْعَرَّةِ﴾	الآية: 1، وجزء من الآية: 2	259
سورة النساء		

116، 43	جزء من الآية: 77	﴿إِذَا فَرِيقٌ مِّنْهُمْ يَخْشَوْنَ النَّاسَ كَخَشْيَةِ اللَّهِ﴾
59	جزء من الآية: 90	﴿أَوْ جَاءُوكُمْ حَصِرَتْ صُدُورُهُمْ﴾
70، 68	جزء من الآية: 176	﴿يَبَيِّنُ اللَّهُ لَكُمْ أَنْ تَضِلُّوا﴾
230	جزء من الآية: 78	﴿أَيُّنَمَا تَكُونُوا يُدْرِكُكُمُ الْمَوْتُ وَلَوْ كُنْتُمْ فِي بُرُوجٍ مُّشِيدَةٍ﴾
سورة الأنعام		
56	الآية: 80	﴿وَحَاجَّهُ قَوْمُهُ قَالَ أَتُحَاجُّونِي فِي اللَّهِ وَقَدْ هَدَانِ وَلَا أَخَافُ مَا تُشْرِكُونَ بِهِ إِلَّا أَنْ يَشَاءَ رَبِّي شَيْئًا وَسِعَ رَبِّي كُلَّ شَيْءٍ عِلْمًا أَفَلَا تَتَذَكَّرُونَ﴾
سورة الأعراف		
68	جزء من الآية: 43	﴿وَنُودُوا أَنْ تَتَّخِذُوا الْآيَةَ﴾
سورة التوبة		
195	جزء من الآية: 108	﴿مِنَ أَوَّلِ يَوْمٍ﴾
214	جزء من الآية: 112	﴿وَالنَّاهُونَ عَنِ الْمُنْكَرِ﴾
سورة يونس		
34	جزء من الآية: 21	﴿إِذَا لَهُمْ مَكْرٌ﴾
240	جزء من الآية: 2	﴿أَكَانَ لِلنَّاسِ عَجَبًا أَنْ أَوْحَيْنَا﴾
سورة يوسف		
81	جزء من الآية: 109	﴿وَلَدَارُ الْآخِرَةِ خَيْرٌ﴾
123	جزء من الآية: 31	﴿حَسَّ لِلَّهِ﴾

سورة إبراهيم		
163، 157	الآية: 31	﴿قُلْ لِعِبَادِيَ الَّذِينَ ءَامَنُوا يُقِيمُوا الصَّلَاةَ وَيُنْفِقُوا مِمَّا رَزَقْنَاهُمْ سِرًّا وَعَلَانِيَةً مِّن قَبْلِ أَن يَأْتِيَ يَوْمٌ لَا بَيْعُ فِيهِ وَلَا خِلَالٌ ﴿٣١﴾﴾
سورة النحل		
81	جزء من الآية: 30	﴿وَلَدَارُ الْآخِرَةِ خَيْرٌ﴾
سورة الإسراء		
163	جزء من الآية: 53	﴿وَقُلْ لِعِبَادِيَ يَقُولُوا الَّتِي هِيَ أَحْسَنُ ﴿٥٣﴾﴾
195	جزء من الآية: 1	﴿مِّنَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ﴾
219	جزء من الآية: 36	﴿إِنَّ السَّمْعَ وَالْبَصَرَ وَالْفُؤَادَ كُلُّ أُولَئِكَ كَانَ عَنْهُ مَسْئُولًا ﴿٣٦﴾﴾
سورة الكهف		
214	جزء من الآية: 22	﴿سَبْعَةٌ وَثَامِنُهُمْ كُتُبُهُمْ ﴿٢٢﴾﴾
سورة طه		
34	جزء من الآية: 20	﴿فَإِذَا هِيَ حَيَّةٌ تَسْعَى﴾
74	جزء من الآية: 63	﴿قَالُوا إِن هَٰذَانِ لَسَاحِرَانِ﴾
سورة الأنبياء		
37	جزء من الآية: 97	﴿فَإِذَا هِيَ شَاخِصَةٌ ﴿٩٧﴾﴾
107	الآية: 22	﴿لَوْ كَانَ فِيهِمَا ءَالِهَةٌ إِلَّا اللَّهُ لَفَسَدَتَا فَسُبْحَانَ اللَّهِ رَبِّ الْعَرْشِ عَمَّا يَصِفُونَ ﴿٢٢﴾﴾
148	الآية: 1	﴿أَقْتَرَبَ لِلنَّاسِ حِسَابُهُمْ وَهُمْ فِي غَفْلَةٍ﴾

		مُعْرِضُونَ ﴿١﴾
سورة الحج		
186	جزء من الآية: 73	﴿لَنْ يَخْلُقُوا ذُبَابًا﴾
سورة المؤمنون		
143	الآيتان: 99-100	﴿حَتَّىٰ إِذَا جَاءَ أَحَدَهُمُ الْمَوْتُ قَالَ رَبِّ ارْجِعُونِ ﴿٩٩﴾ لَعَلِّي أَعْمَلُ صَالِحًا فِيمَا تَرَكْتُ كَلَّا إِنَّهَا كَلِمَةٌ هُوَ قَائِلُهَا وَمِن وَرَائِهِم بَرْزَخٌ إِلَىٰ يَوْمِ يُبْعَثُونَ ﴿١٠٠﴾﴾
سورة الفرقان		
166	جزء من الآية: 20	﴿إِلَّا أَنَّهُمْ لِيَأْكُلُونَ الطَّعَامَ﴾
سورة الشعراء		
69	الآية: 82	﴿وَالَّذِي أَطْمَعُ أَن يَغْفِرَ لِي خِطِيئَتِي يَوْمَ الَّذِينَ﴾
143	الآيتان: 61-62	﴿قَالَمْ# تَرَآ الْجَمْعَانَ قَالَ أَصْحَابُ مُوسَىٰ إِنَّا لَمُدْرِكُونَ ﴿٦١﴾ قَالَ كَلَّا إِنَّ مَعِيَ رَبِّي سَيَهْدِينِ ﴿٦٢﴾﴾
سورة التمل		
147، 148	الآية: 72 وجزء منها في: 148	﴿قُلْ عَسَىٰ أَن يَكُونَ رَدِفَ لَكُمْ بَعْضُ الَّذِي تَسْتَعْجِلُونَ ﴿٧٢﴾﴾
195	جزء من الآية: 30	﴿إِنَّهُ مِن سُلَيْمَانَ﴾
سورة الروم		

39	جزء من الآية: 36	﴿وَأَن تُصِيبَهُمْ سَيِّئَةٌ يَمَا قَدَّمَتْ أَيْدِيهِمْ إِذَا هُمْ يَقْنَطُونَ﴾
سورة لقمان		
53	جزء من الآية: 27	﴿وَلَوْ أَنَّمَا فِي الْأَرْضِ مِنْ شَجَرَةٍ أَقْلَمٌ﴾
سورة الأحزاب		
53	جزء من الآية: 20	﴿يُودُوا لَوْ أَنَّهُمْ بَادُونَ فِي الْأَعْرَابِ﴾
سورة سبأ		
174	جزء من الآية: 31	﴿وَلَوْلَا أَنْتُمْ لَكُنَّا مُؤْمِنِينَ﴾
سورة يس		
37	جزء من الآية: 29	﴿فَإِذَا هُمْ خَامِدُونَ﴾
سورة ص		
217	الآية: 50	﴿جَاءَتْ عَدْنٍ مَّفْتَحَةً لَّهُمُ الْأَبْوَابُ﴾
سورة الزمر		
56	الآية: 64	﴿قُلْ أَفَعَبَّرَ اللَّهُ تَأْمُرُونَني أَعْبُدُ أَيُّهَا الْجَاهِلُونَ﴾
217، 214، 212	جزء من الآية: 73	﴿حَتَّى إِذَا جَاءَهَا وَفُتِحَتْ أَبْوَابُهَا﴾
سورة الجاثية		
252	الآيات: 3-5	﴿إِنَّ فِي السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ لَآيَاتٍ لِّلْمُؤْمِنِينَ ﴿٣﴾ وَفِي خَلْقِكُمْ وَمَا يَبُتُّ مِنْ دَابَّةٍ آيَاتٌ لِّقَوْمٍ يُوقِنُونَ ﴿٤﴾ وَإِخْتِلَافِ اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ وَمَا أَنْزَلَ اللَّهُ مِنَ السَّمَاءِ مِنْ رِزْقٍ فَأَحْيَا بِهِ الْأَرْضَ بَعْدَ مَوْتِهَا وَتَصْرِيْفِ الرِّيحِ آيَاتٌ لِّقَوْمٍ يَعْقِلُونَ ﴿٥﴾﴾

سورة الواقعة		
82	الآية: 95	﴿إِنَّ هَذَا لَهُوَ حَقُّ الْيَقِينِ﴾
سورة المجادلة		
208	جزء من الآية: 1	﴿قَدْ سَمِعَ اللَّهُ قَوْلَ الَّتِي تُجَادِلُكَ﴾
سورة المدثر		
142	جزء من الآية: 31، والآية: 32	﴿وَمَا هِيَ إِلَّا ذِكْرٌ لِلْبَشْرِ ﴿٣١﴾ كَلَّا وَالْقَمَرِ ﴿٣٢﴾﴾
143	الآية: 32	﴿كَلَّا وَالْقَمَرِ ﴿٣٢﴾﴾
145 ، 144	الآية: 30	﴿عَلَيْهَا تِسْعَةَ عَشَرَ ﴿٣٠﴾﴾
145	جزء من الآية: 31	﴿وَيَزِدَادَ الَّذِينَ ءَامَنُوا إِيمَانًا﴾
سورة القيامة		
142	الآيتان: 19-20	﴿ثُمَّ إِنَّ عَلَيْنَا بَيَانَهُ ﴿١٩﴾ كَلَّا بَلْ تُحِبُّونَ الْعَاجِلَةَ ﴿٢٠﴾﴾
145	الآية: 34	﴿أَوَّلَىٰ لَكَ فَأَوْلَىٰ ﴿٣٤﴾﴾
سورة الإنسان		
204	جزء من الآية: 1	﴿هَلْ أَتَىٰ عَلَى الْإِنْسَانِ حِينٌ مِّنَ الدَّهْرِ﴾
205	جزء من الآية: 2	﴿إِنَّا خَلَقْنَا الْإِنْسَانَ مِن نُّطْفَةٍ﴾
سورة النازعات		
37	جزء من الآية: 14	﴿فَإِذَا هُمْ بِالسَّاهِرَةِ﴾
سورة الانفطار		
142	الآيتان: 8-9	﴿فِي أَيِّ صُورَةٍ مَّا شَاءَ رَبُّكَ ﴿٨﴾ كَلَّا بَلْ تُكذِّبُونَ بِالذِّينِ ﴿٩﴾﴾
سورة المطففين		

142	الآيتان: 6-7	﴿يَوْمَ يَقُومُ النَّاسُ لِرَبِّ الْعَالَمِينَ ﴿٦﴾ كَلَّا إِنَّ كِتَابَ الْفُجَارِ لَفِي سِجِّينِ ﴿٧﴾﴾
144	الآية: 15	﴿كَلَّا إِنَّهُمْ عَنْ رَبِّهِمْ يَوْمِذٍ لَمَّحْجُوبُونَ ﴿١٥﴾﴾
144	الآية: 18	﴿كَلَّا إِنَّ كِتَابَ الْأَبْرَارِ لَفِي عَلِيَيْنِ ﴿١٨﴾﴾
سورة الفجر		
118	جزء من الآية: 22	﴿وَجَاءَ رَبُّكَ﴾
206	الآية: 5	﴿هَلْ فِي ذَلِكَ قَسَمٌ لِّذِي حَجْرِ ﴿٥﴾﴾
سورة العلق		
142	الآية: 6	﴿كَلَّا إِنَّ الْإِنْسَانَ لِرَبِّهِ لَكَنَّاظٍ ﴿٦﴾﴾

فهرس الأبيات الشعريّة

الصفحة	البحر العروضي	القائل	الشعر
قافية الباء			
196	الطويل	التابغة الذبيانيّ	تُحَيِّرَنَ مِنْ أزمانِ يَوْمِ حَلِيمَةٍ إِلَى اليَوْمِ قَدْ جُرِّبَنَ كُلَّ التَّجَارِبِ
151	الطويل	مجهول	فلا تَسْتَطِلْ مِنِّي بَقَائِي وَمُدَّتِي وَلَكِنْ يَكُنْ لِلخَيْرِ مِنْكَ نَصِيبُ
قافية التاء			
221	الطويل	مجهول	ألا عُمَرَ وَلِيَّ مَسْتَطاعٌ رَجوعُهُ فَيَرأبُ ما أَثأْتُ يَدَ العَفْلاتِ
166، 165	الرجز	رؤبة	أُمُّ الحَلِيسِ لِعَجوزِ شَهْرِيَّةِ تَرْضَى مِنَ اللّحْمِ بَعْضَ الرّقْبَةِ
قافية الحاء			
188	مجزوء الكامل	سعد بن مالك القيسيّ	مَنْ فَرَّ عَنِ نِيرانِها فَأنا ابْنُ قَيْسٍ لا بَرأحُ
قافية الدال			
242	الوافر	جرير	تَزوَدُ مِثْلَ زادِ أبيكَ فِينا فَنَعَمَ الرّادُ زادُ أبيكَ زادًا
267	المنسرح	الفرزدق	يا مِنْ رَأى عارِضًا أسرَّ بِهِ بَيْنَ ذِراعِي وَجِهةَ الأسدِ
167	الطويل	مجهول	يَلومونِي فِي حُبِّ لَيْلى عَواذِلِي وَلَكِنِّي مِنْ حُبِّها لَعَميدُ
قافية الراء			
95	الكامل	ثابت قطنه	إِنْ يَقْتُلوكَ فَإِنَّ قَتْلَكَ لَمْ يَكُنْ عارًا عَلِيكَ، وَرَبِّ قَتْلٍ عارِ
96	الكامل	مجهول	وَلَقَدْ جَنَيْتَكَ أَكْمومًا وَعَساقِلًا وَلَقَدْ نَهَيْتَكَ عَنِ بَناتِ الأوبرِ
215	البيسط	الفرزدق	فَأَصَبَحُوا قَدْ أعادَ اللهُ نِعَمَتَهُمْ إِذْ هُمْ فُرَيْشٌ، وَإِذْ ما مِثْلَهُمْ بَشَرُ
67	البيسط	جرير	نَرْضَى عَنِ اللهِ أَنَّ النَّاسَ قَدْ عَلِمُوا أَنْ لا يَدانينا مِنْ حَلْقِهِ بَشَرُ

قافية السين			
96	البيسط	جرير	وابنُ اللبون إذا ما لَزَّ في قَرْنٍ لم يَسْتَطع صَوْلَةُ البُرلِ القناعيس
قافية العين			
188	الطويل	الضَّحَّاك بن هَنَام	وأنتَ امرؤٌ مِنَّا حُلِقْتَ لغيرِنَا حياثُك لا نفعٌ وموئُك فاجِعٌ
قافية الكاف			
156، 154	الطويل	متمم بن نويرة	على مِثْلِ أصحابِ البعوضةِ فاحمُشي لَكَ الويلُ حُرَّ الوجهِ أو ييلُكَ مِن بَكَي
176، 131	الرجز	رؤبة أو العجاج	يا أبنا علكَ أو عساكا
قافية اللام			
49	الطويل	امرؤ القيس	كأنَّ قلوبَ الطَّيرِ رطبًا ويابسًا لدى وكراتها العُنابُ والحشفِ البالي
156، 152	الوافر	حسان بن ثابت	محمدٌ تغدِ نَفْسَكَ كلُّ نفسٍ إذا ما خِفتَ مِن شَيءٍ تَبالا
268، 266	الرجز	عبد الله بن رواحة	يا زيدَ زيدَ اليعملاتِ الدُّبَلِ
209	الطويل	امرؤ القيس	وليلِ كَموجِ البحرِ أرخى سُدولَهُ عَلَيَّ بِأنواعِ الهُمومِ لِيبتلي
132	الطويل	امرؤ القيس	فمِثلكِ حبلِي قد طَرَقْتُ وَمُرَضِعٍ فَألهَيْتُهَا عن ذي تَمائمٍ مُحْمولِ
قافية الميم			
265	الوافر	الفرزدق	فكيف إذا رأيتَ ديارَ قومٍ وجيرانَ لنا كانوا كرام
45	الكامل	الجُميح الأَسديّ	حاشا أبا ثوبانَ؛ إنَّ به ضنًّا على الملحاةِ والشتمِ
104	المتقارب	التمر بن تولب	سَقَتُهُ الرِّوَاعِدُ من صَيِّفٍ وإنَّ من حَرِيفٍ فَلَئِن يَعَدَمَا
92	الطويل	الفرزدق	أَتَغَضَّبُ إنَّ أذنا فُتَيِّبَةَ حُرَّتَا جِهَارًا، ولم تَغَضَّبْ لِقَتْلِ ابْنِ حَارِمٍ؟
204	البيسط	زيد الخيل	سائلُ فوارسَ يَرْبُوعٍ بِشدَّتِنَا أهلُ رَأونا بِسَفْحِ القَاعِ ذِي الأَكَمِ
190،	الطويل	المَرَّار الفقعسيّ	صَدَدتِ فَأطولتِ الصُّدُودَ وَقَلَمًا وَصَالَ عَلَي طُولِ الصُّدُودِ يَدُومُ

،191 ،192 ،194			
قافية التّون			
،135 137، 136	البسيط	عبد الرّحمن بن حسان بن ثابت	مَنْ يَفْعَلِ الحَسَنَاتِ اللهُ يَشْكُرُهَا وَالشَّرَّ بِالشَّرِّ عِنْدَ اللهُ مِثْلَانِ
68	الوافر	عمرو بن كلثوم	نَزَلْتُمْ مَنَزِلَ الأَضْيَافِ مِنَّا فَعَجَّلْنَا القَرَى أَنْ تَشْتِمُونَا
قافية الهاء			
57	الطّويل	عامر بن جوين الطّائيّ	أرَدْتُ بِهَا فَتَنًا فَلَمْ أَرْتَمِضْ لَهُ وَهَمَّهْتُ نَفْسِي بَعْدَ مَا كِدْتُ أَفْعَلُهُ
188	الطّويل	مجهول	بَكَتْ جَزَعًا وَاسْتَرَجَعَتْ ثُمَّ أذْنَتْ رَكَابُهَا أَنْ لَا إِلَيْنَا رَجوعُهَا
130	الطّويل	صخر بن جعد	فَقَلْتُ عَسَاها نَارُ كَأْسٍ وَعَلَّها تَشْكِي فَأَتَى نَحْوَهَا فَأَعوَدُها

قائمة المصادر والمراجع

القرآن الكريم.

1. أباغي، عبد العزيز بن عبد المحسن، دراسة الشواهد القرآنية في كتاب أوضح المسالك، رسالة ماجستير، كلية اللغة العربية، (السعودية: جامعة محمد بن سعود الإسلامية، 1403هـ).
2. الآبي، أبو سعد منصور بن الحسين الرازي، نشر الدرّ في المحاضرات، تحقيق: خالد عبد الغني محفوظ، ط1، (لبنان: دار الكتب العلمية، 1424هـ/2004م).
3. ابن الأثير، أبو السّعادات مجد الدين المبارك بن محمد بن محمد بن عبد الكريم الشيبانيّ الجزريّ، البديع في علم العربية، تحقيق: د. فتحي أحمد عليّ الدين، ط1، (السعودية: جامعة أمّ القرى، 1420هـ).
4. ابن الأثير، أبو الحسن عليّ بن أبي الكرم محمد بن محمد بن عبد الكريم بن عبد الواحد، أُسد الغابة في معرفة الصحابة، تحقيق: عليّ محمد معوض، وعادل أحمد عبد الموجود، ط1، (لبنان: دار الكتب العلمية، 1415هـ/1994م).
5. الأخفش، أبو الحسن المجاشعيّ بالولاء البلخيّ البصريّ، معاني القرآن، تحقيق: د. هدى محمود قراة، ط1، (مصر: مكتبة الخانجيّ، 1411هـ/1990م).
6. الأزهرّيّ، أبو منصور محمد بن أحمد الهرويّ، تهذيب اللغة، تحقيق: محمد عوض مرعب، ط1، (لبنان: دار إحياء التراث العربيّ، 2001م).
7. الأزهرّيّ، زين الدين خالد بن عبد الله بن أبي بكر بن محمد الجرجاويّ المصريّ، ويُعرف بالوقاد، موصل الطلاب إلى قواعد الإعراب، تحقيق: عبد الكريم مجاهد، ط1، (لبنان: مؤسّسة الرّسالة، 1415هـ/1996م).
8. الأزهرّيّ، زين الدين خالد بن عبد الله بن أبي بكر بن محمد الجرجاويّ المصريّ، ويُعرف بالوقاد، شرح التصريح على التّوضيح أو التّصريح بمضمون التّوضيح في النّحو، ط1، (لبنان: دار الكتب العلميّة، 1421هـ/2000م).

9. الأسود الغندجاني، أبو محمد الحسن بن أحمد بن محمد الأعرابي، فرحة الأديب في الردّ على ابن السّيرافي في شرح أبيات سيبويه، تحقيق: د. محمد علي سلطاني، د.ط، (سوريا: دار النّبراس، د.ت).
10. الأشموني، أبو الحسن نور الدّين عليّ بن محمد بن عيسى الشّافعي، شرح الأشموني على ألفيّة ابن مالك المسمّى (منهج السّالك إلى ألفيّة ابن مالك)، تحقيق: محمد محيي الدّين عبد الحميد، ط2، (مصر: مطبعة مصطفى البابي الحلبي، 1358هـ/1939م).
11. الأشموني، أبو الحسن نور الدّين عليّ بن محمد بن عيسى الشّافعي، شرح الأشموني على ألفيّة ابن مالك، تحقيق: حسن حمد، ط1، (لبنان: دار الكتب العلميّة، 1419هـ/1998م).
12. الأصبهاني، الميرزا محمد باقر الموسويّ الخوانساري، روضات الجنّات في أحوال العلماء والسّادات، ط1، (لبنان: الدّار الإسلاميّة، 1411هـ/1991م).
13. الأعلام، أبو الحجّاج يوسف بن سليمان بن عيسى الشّنتمريّ، التّكت في تفسير كتاب سيبويه وتبيين الخفيّ من لفظه وشرح أبياته وغريبه، تحقيق: يحيى مراد، ط1، (لبنان: دار الكتب العلميّة، 1425هـ/2005م).
14. الألويسيّ، شهاب الدّين محمود بن عبد الله الحسينيّ، روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسّبع المثاني، تحقيق: عليّ عبد الباري عطية، ط1، (لبنان: دار الكتب العلميّة، 1415هـ).
15. الألويسيّ، محمود شكري، الضّرائر وما يسوغ للشّاعر دون النّاثر، شرح محمد بهجة الأزديّ البغداديّ، د.ط، (العراق: المكتبة العربيّة، مصر: المطبعة السّلفيّة، 1341هـ).
16. امرؤ القيس بن حجر بن الحارث الكنديّ، ديوان امرئ القيس، اعتنى به: عبد الرّحمن المصطاويّ، ط2، (لبنان: دار المعرفة، 1425هـ/2004م).
17. امرؤ القيس بن حجر، حنّدج، ديوان امرئ القيس، ضبطه وصحّحه: مصطفى عبد الشّافي، ط5، (لبنان: دار الكتب العلميّة، 1425هـ/2004م).
18. الأمير الكبير، محمد بن محمد بن أحمد الأزهريّ، حاشية الأمير على مغني اللّبيب، د.ط، (مصر: مطبعة عيسى البابي الحلبيّ، د.ت).
19. أمين، حنان قادر، الفاء دراسة نحويّة دلاليّة، مجلّة ديالى، العدد السّادس والخمسون، 2012م.

20. الباقلائي، القاضي أبو بكر محمد بن الطيب بن محمد بن جعفر بن القاسم المالكي، التقريب والإرشاد (الصغير)، تحقيق: د. عبد الحميد بن عليّ أبو زنيد، ط2، (لبنان: مؤسسة الرسالة، 1418هـ/1998م).
21. الباقولي، أبو الحسن نور الدين جامع العلوم عليّ بن الحسين بن عليّ الأصفهاني، إعراب القرآن، تحقيق: إبراهيم الإياري، ط4، (مصر: دار الكتاب المصري، لبنان: دار الكتب اللبنانيّة، 1420هـ).
22. بدا، عبد الجليل، أبو العباس المبرّد: حياته وآثاره ومذهبه النحوي، رسالة ماجستير، كليّة الآداب، (سوريا: جامعة دمشق، 1404هـ/1984م).
23. البراهيم، أشواق سليمان عبد الرحمن، اعتراضات الشاطبي على آراء أبي العباس المبرد التحوّية والصرفيّة في كتاب "المقاصد الشافية في شرح خلاصة الكافية"، رسالة ماجستير، كليّة اللّغة العربيّة، (السعوديّة: جامعة أمّ القرى، 1436هـ).
24. أبو البركات الأنباري، كمال الدين عبد الرحمن بن محمد بن عبيد الله الأنصاري، البيان في غريب إعراب القرآن، تحقيق: الدكتور طه عبد الحميد طه، د.ط، (مصر: الهيئة المصريّة العامّة للتأليف والنشر، 1400هـ/1980م).
25. أبو البركات الأنباري، كمال الدين عبد الرحمن بن محمد بن عبيد الله الأنصاري، نزهة الألباء في طبقات الأدباء، تحقيق: إبراهيم السّامرائي، ط3، (الأردن: مكتبة المنار، 1405هـ/1985م).
26. أبو البركات الأنباري، كمال الدين عبد الرحمن بن محمد بن عبيد الله الأنصاري، منشور الفوائد، ط1، تحقيق: حاتم الضّامن، ط1، (لبنان: دار الرّائد العربي، 1410هـ/1990م).
27. أبو البركات الأنباري، كمال الدين عبد الرحمن بن محمد بن عبيد الله الأنصاري، أسرار العربيّة، تحقيق: بركات يوسف هبّود، ط1، (لبنان: دار الأرقم بن أبي الأرقم، 1420هـ/1999م).
28. أبو البركات الأنباري، كمال الدين عبد الرحمن بن محمد بن عبيد الله الأنصاري، الإنصاف في مسائل الخلاف بين النّحويّين: البصريّين والكوفيّين، ومعه كتاب الانتصاف من الإنصاف لمحمد محيي

الدّين عبد الحميد، تحقيق: محمّد محيي الدّين عبد الحميد، د.ط، (لبنان: المكتبة العصريّة، 1428هـ/2007م).

29. برهوم، عبد الهادي عبد الكريم، آراء النّحاة في (حاشا)، مجلّة الجامعة الإسلاميّة، المجلّد السّادس عشر، العدد الأوّل، يناير، 2008م.

30. البطلوسيّ، أبو محمّد عبد الله بن محمّد بن السيّد، الاقتضاب في شرح أدب الكتاب، تحقيق: الأستاذ مصطفى السّقا، والدكتور حامد عبد المجيد، د.ط، (مصر: مطبعة دار الكتب المصريّة، 1996م).

31. البغداديّ، إسماعيل باشا بن محمّد أمين البابانيّ، هديّة العارفين أسماء المؤلفين وآثار المصنّفين، د.ط، (تركيا: وكالة المعارف، 1951م، وأعيدت طباعته في لبنان: دار إحياء التّراث العربيّ، د.ت).

32. البغداديّ، عبد القادر بن عمر، خزانة الأدب ولبّ لسان العرب، تحقيق وشرح: عبد السّلام محمّد هارون، ط4، (مصر: مكتبة الخانجيّ، 1418هـ/1997م).

33. البغويّ، أبو محمّد محيي السنّة الحسين بن مسعود بن محمّد بن الفراء الشّافعيّ، معالم التّنزيل في تفسير القرآن، تحقيق: عبد الرّزاق المهديّ، ط1، (لبنان: دار إحياء التّراث العربيّ، 1420هـ).

34. البكجريّ، أبو عبد الله علاء الدّين مغلطاي بن قليج بن عبد الله المصريّ الحكريّ الحنفيّ، إكمال تهذيب الكمال في أسماء الرّجال، تحقيق: أبو عبد الرّحمن عادل بن محمّد، وأبو محمّد أسامة بن إبراهيم، ط1، (مصر: الفاروق الحديثة للطباعة والنّشر، 1422هـ/2001م).

35. أبو بكر الأنباريّ، محمّد بن القاسم بن محمّد بن بشّار، المذكّر والمؤنّث، تحقيق: محمّد عبد الخالق عضيمة، د.ط، (مصر: وزارة الأوقاف، المجلس الأعلى للشؤون الإسلاميّة - لجنة إحياء التّراث، 1401هـ/1981م).

36. البوّاب، د. عليّ حسين، تخرّيج القراءات القرآنيّة والأحاديث الشّريفة في كتاب أوضح المسالك لابن هشام، ط1، (الأردن: دار الفرقان، 1402هـ/1983م).

37. بورينيّ، أهيف عبد العزيز، آراء ابن هشام النّحوية بين البصرة والكوفة في كتاب مغني اللّبيب، رسالة ماجستير، كليّة العلوم والآداب، (الأردن: الجامعة الهاشمية، 2004م).

38. البياتي، فاطمة عبد الصّاحب مهديّ، الدّرس الصّوتيّ عند المبرّد، رسالة ماجستير، كليّة التّربية، (العراق: الجامعة المستنصريّة، 1996م).
39. البياتيّ، ظاهر شوكت، أدوات الإعراب، ط1، (لبنان: مجد المؤسّسة الجامعية للدراسات والنّشر والتّوزيع، 1425هـ/2005م).
40. البيتوشيّ، عبد الله الكرديّ الشّافعيّ (ت: 1211هـ)، كفاية المعاني في حروف المعاني، تحقيق: شفيق برهانيّ، ط1، (سوريا: دار اقرأ للنّشر والتّوزيع، 1426هـ/2005م).
41. التّبريزيّ، أبو زكريا يحيى بن عليّ بن محمّد الشّيبانيّ، شرح القوائد العشر، (مصر: إدارة الطّباعة المنيريّة، 1352هـ).
42. ابن تغري برديّ، أبو المحاسن جمال الدّين يوسف بن عبد الله الظّاهريّ الحنفيّ، المنهل الصّافي والمستوفى بعد الوافي، تحقيق: دكتور محمّد أمين، د.ط، (مصر: الهيئة المصريّة العامّة للكتاب، د.ت).
43. ابن تغري برديّ، أبو المحاسن جمال الدّين يوسف بن عبد الله الظّاهريّ الحنفيّ، النّجوم الزّاهرة في ملوك مصر والقاهرة، د.ط، (مصر: وزارة الثّقافة والإرشاد القوميّ، ودار الكتب المصريّة، 1949م).
44. تقّي، زمزم عليّ أحمد، توجيه الشّاهد القرآنيّ في مغني اللّيب تأصيل وتطبيق ومنهج، رسالة دكتوراه، كليّة اللّغة العربيّة، (السّعوديّة: جامعة أمّ القرى، 1432هـ/2011م).
45. التّميميّ، كريم أحمد جواد، البحث الصّوتيّ في الكتب النّحويّة كتاب المقتضب للمبرّد (ت 285هـ) أمّودجًا، العدد 23، مجلّة الفتح، 2005م.
46. التّهانويّ، محمّد عليّ، موسوعة كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم، تحقيق: د. عليّ دحروج، ط1، (لبنان: مكتبة لبنان ناشرون، 1996م).
47. توفيق، أميرة عليّ، الجملة الاسميّة عند ابن هشام الأنصاريّ، د.ط، (مصر: مطبعة البرلمان، 1391هـ/1971م).

48. الثعلبي، أبو منصور عبد الملك بن محمد بن إسماعيل، **لطائف المعارف**، د.ط، (د.م: د.ن، د.ت).
49. الثعلبي، أبو منصور عبد الملك بن محمد بن إسماعيل، **ثمار القلوب في المضاف والمنسوب**، د.ط، (مصر: دار المعارف، د.ت).
50. الثعلبي، أبو إسحاق أحمد بن محمد بن إبراهيم، **الكشف والبيان عن تفسير القرآن**، تحقيق: أبو محمد بن عاشور، ط1، (لبنان: دار إحياء التراث العربي، 1422هـ/2002م).
51. الجرجاني، الزين الشريف علي بن محمد بن علي، **كتاب التعريفات**، حققه وضبطه وصححه جماعة من العلماء بإشراف الناشر، ط1، (لبنان: دار الكتب العلميّة، 1403هـ/1983م).
52. جرير بن عطية الخطفي التميمي، تحقيق: كرم البستاني، د.ط، (لبنان: دار بيروت للطباعة والنشر، 1406هـ/1986م).
53. ابن الجزري، شمس الدين أبو الخير محمد بن محمد بن يوسف، **النشر في القراءات العشر**، تحقيق: علي محمد الضبّاع، د.ط، (مصر: المطبعة التجاريّة الكبرى، د.ت).
54. جعفر، عبد النبي محمد مصطفى هبّية، **اختلاف النّحاة ثماره وآثاره في الدرس النّحوي**، رسالة ماجستير، كلية اللّغة العربيّة، (السّودان: جامعة أم درمان الإسلاميّة، 1431هـ/2010م).
55. ابن جيّي، أبو الفتح عثمان الموصلي، **الخصائص**، ط4، (مصر: الهيئة المصريّة العامّة للكتاب، د.ت).
56. ابن جيّي، أبو الفتح عثمان الموصلي، **المنصف**، تحقيق: إبراهيم مصطفى، وعبد الله أمين، ط1، (د.م: دار إحياء التراث القديم، 1373هـ/1954م).
57. ابن جيّي، أبو الفتح عثمان الموصلي، **اللمع في العربيّة**، تحقيق: فائز فارس، د.ط، (الكويت: دار الكتب الثّقافيّة، 1972م).
58. ابن جيّي، أبو الفتح عثمان الموصلي، **المحتسب في تبين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها**، د.ط، (مصر: وزارة الأوقاف، المجلس الأعلى للشؤون الإسلاميّة، 1420هـ/1999م).

59. ابن جيّ، أبو الفتح عثمان الموصليّ، سرّ صناعة الإعراب، تحقيق: محمّد حسن إسماعيل، وأحمد رشدي عامر، ط1، (لبنان: دار الكتب العلميّة، 1421هـ-2000م).
60. الجوجريّ، شمس الدّين محمّد بن عبد المنعم بن محمّد القاهريّ الشّافعيّ، شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب، تحقيق: نواف بن جزاء الحارثيّ، ط1، (السّعوديّة: عمادة البحث العلميّ بالجامعة الإسلاميّة، 1423هـ/2004م).
61. ابن الجوزي، أبو الفرج جمال الدّين عبد الرّحمن، المنتظم في تاريخ الملوك والأمم، تحقيق: محمّد عبد القادر عطا، مصطفى عبد القادر عطا، ط1، (لبنان: دار الكتب العلميّة، 1412هـ/1992م).
62. ابن أبي حاتم الرّازيّ، أبو محمد عبد الرّحمن بن محمّد بن إدريس بن المنذر التّميميّ الحنظليّ، تفسير القرآن العظيم، تحقيق: أسعد محمّد الطيّب، ط3، (السّعوديّة: مكتبة نزار مصطفى الباز، 1419هـ).
63. ابن الحاجب، أبو عمرو جمال الدّين عثمان بن عمر بن أبي بكر بن يونس الكرديّ المالكيّ، أمالي ابن الحاجب، تحقيق: د. فخر صالح سليمان قدّارة، د.ط، (الأردنّ: دار عمّار، لبنان: دار الجيل، 1409هـ/1989م).
64. ابن الحاجب، أبو عمرو جمال الدّين عثمان بن عمر بن أبي بكر بن يونس الكرديّ المالكيّ، مجموعة الشّافية في علميّ التصريف والخطّ، تحقيق: محمّد عبد السّلام شاهين، ط1، (لبنان: دار الكتب العلميّة، 1435هـ/2014م).
65. حاجي خليفة، مصطفى بن عبد الله، كشف الظّنون عن أسامي الكتب والفنون، د.ط، (العراق، مكتبة المثنى، 1941م).
66. حاجي خليفة، مصطفى بن عبد الله، كشف الظّنون عن أسامي الكتب والفنون، والمشهور أيضًا (بكاتب جلبي)، تحقيق: محمّد شرف الدّين يالتقايا، ورفعت بيلكة الكليسي، د.ط، (لبنان: دار إحياء التّراث العربيّ، د.ت).
67. حاجي خليفة، مصطفى بن عبد الله، كشف الظّنون عن أسامي الكتب والفنون، د.ط، (العراق، مكتبة المثنى، 1941م).

68. الحارثي، دينا محمد حمود، اللغات العربية في تفسير البحر المحيط، رسالة ماجستير، كلية اللغة العربية وآدابها، (السعودية: جامعة أم القرى، 1416/1995م).
69. الحافظ العلمي، خالد بن محمد، المنح الإلهية في جمع القراءات السبع من طريق الشاطبية، ط1، (السعودية: دار الزمان، 1419هـ/1998م).
70. ابن حجر العسقلاني، أبو الفضل شهاب الدين أحمد بن علي بن محمد بن أحمد، نزهة الألباب في الألقاب، تحقيق: عبد العزيز بن محمد السديري، ط1، (السعودية: مكتبة الرشد، 1409هـ/1989م).
71. ابن حجر العسقلاني، أبو الفضل شهاب الدين أبو الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد، الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة، د.ط، (باكستان: دائرة المعارف العثمانية، حيدر آباد، 1349هـ).
72. ابن حجر العسقلاني، أبو الفضل شهاب الدين أحمد بن علي بن محمد بن أحمد، لسان الميزان، تحقيق: عبد الفتاح أبو غدة، ط1، (لبنان: دار البشائر الإسلامية، 2002م).
73. ابن الحداد، أبو عثمان سعيد بن محمد المعافري القرطبي السرقسطي، كتاب الأفعال، تحقيق: حسين محمد محمد شرف، د.ط، (مصر: مؤسسة دار الشعب، 1395هـ/1975م).
74. الحديثي، خديجة، المبرد سيرته ومؤلفاته، ط1، (العراق: دار الشؤون الثقافية العامة (آفاق عربية)، 1990م).
75. الحديثي، خديجة، المدارس النحوية، ط3، (الأردن: دار الأمل، 1422هـ/2001م).
76. الحريري، أبو محمد القاسم بن علي بن محمد بن عثمان البصري، درة الغواص في أوهام الخواص، تحقيق: عرفات مطرجي، ط1، (لبنان: مؤسسة الكتب الثقافية، 1418هـ/1998م).
77. ابن حزم الأندلسي، أبو محمد علي بن أحمد بن سعيد القرطبي الظاهري، جمهرة أنساب العرب، تحقيق: عبد السلام ل، ط5، (مصر: دار المعارف، د.ت).
78. حسان، تمام، اللغة العربية معناها ومبناها، ط5، (د.م: عالم الكتب، 1427هـ/2006م).

79. حسن، عبّاس، التّحو الوافي مع ربطه بالأساليب الرّفيعة والحياة اللّغوية المتجدّدة، ط15، (مصر: دار المعارف، د.ت).
80. حسين، سلام، "التّقد التّحويّ عند ابن هشام في أوضح المسالك"، <http://www.alqaseda.net/vb/showthread.php?t=15091>. استُعرض بتاريخ: 2016/03/15.
81. الحلوانيّ، محمّد خير، أصول النّحو العربيّ، د.ط، (المغرب: الناشر الأطلسيّ، 1978م).
82. حمّود، خضر موسى محمّد، النّحو والنّحاة المدارس والخصائص، ط1، (لبنان: عالم الكتب، 1423هـ/2003م).
83. الحموز، عبد الفتاح، الكوفيّون في النّحو والصّرف والمنهج الوصفيّ المعاصر، ط1، (الأردن: دار عمّار، 1418هـ/1997م).
84. الحميّريّ، نشوان بن سعيد اليميّ، شمس العلوم ودواء كلام العرب من الكلوم، تحقيق: د. حسين بن عبد الله العمريّ، ومطهر بن عليّ الإريائيّ، ود. يوسف محمّد عبد الله، ط1، (لبنان: دار الفكر المعاصر، سوريا: دار الفكر، 1420هـ/1999م).
85. أبو حيّان الأندلسيّ، أثير الدّين محمّد بن يوسف بن عليّ بن يوسف، ارتشاف الضّرب من لسان العرب، تحقيق وشرح ودراسة: رجب عثمان محمّد، ط1، (مصر: مكتبة الخانجيّ، 1418هـ/1998م).
86. أبو حيّان الأندلسيّ، أثير الدّين محمّد بن يوسف بن عليّ بن يوسف، البحر المحيط في التّفسير، تحقيق: صدقي محمّد جميل، د.ط، (لبنان: دار الفكر، 1420هـ).
87. أبو حيّان الأندلسيّ، التّذيل والتّكميل في شرح كتاب التّسهيل، تحقيق: د. حسن هنداوويّ، ط1، (سوريا: دار القلم، ودار كنوز إشبيليا، د.ت).
88. الخالدي، كريم حسين ناصح، و زنكنة، شيماء رشيد محمّد، الخلاف في الزّمن في ضوء السّياق والحال وأسباب النّزول، مجلّة كليّة التّربية الأساسيّة، العدد الخامس والسّبعون، 2012م.

89. الخريصي، منيرة أحمد عبد الرحمن، اعتراضات البغدادي علي ابن هشام في شرح أبيات مغني اللبيب جمعاً ودراسة، رسالة ماجستير، كلية اللغة العربية وآدابها، (السعودية: جامعة أم القرى، 1431هـ).
90. خطّاب، فتحي حسن علي، "دلالة الفاء في العربية"، <http://majles.alukah.net/t61513>، استعرض بتاريخ: 2016/07/28م.
91. الخطيب البغدادي، أبو بكر أحمد بن علي بن ثابت بن أحمد بن مهدي، تاريخ بغداد، ط1، تحقيق: الدكتور بشّار عواد معروف، (لبنان: دار الغرب الإسلامي، 1422هـ/2002م).
92. ابن خلدون، أبو زيد ولي الدين عبد الرحمن بن محمد بن محمد الحضرمي الإشبيلي، تاريخ ابن خلدون المسمّى ديوان المبتدأ والخبر في تاريخ العرب والبربر ومن عاصرهم من ذوي الشأن الأكبر، ضبط المتن والحواشي والفهارس: خليل شحادة، مراجعة: د. سهيل زكار، د.ط، (لبنان: دار الفكر، 1431هـ/2001م).
93. ابن خلّكان، أبو العباس شمس الدين أحمد بن محمد بن إبراهيم بن أبي بكر البرمكيّ الإربليّ، وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان، تحقيق: إحسان عباس، ط1، (لبنان: دار صادر، 1971م).
94. خليل بن كيكليديّ، أبو سعيد صلاح الدين الدمشقيّ العلائيّ، الفصول المفيدة في الواو المزبودة، تحقيق: حسن موسى الشّاعر، ط1، (الأردن: دار البشير، 1410هـ/1990م).
95. خنفور، رشدي عبد الله عليّ، آراء المبرد النحوية في نظر ابن مالك، رسالة ماجستير، كلية اللغة العربية، (السعودية: جامعة أم القرى، 1422هـ).
96. الخوانساريّ، الميرزا محمد باقر الموسويّ الأصبهانيّ، روضات الجنّات في أحوال العلماء والسّادات، ط1، (لبنان: الدار الإسلاميّة، 1411هـ/1991م).
97. ابن خير الإشبيليّ، أبو بكر محمد بن خير بن عمر بن خليفة الأمويّ، فهرسة ابن خير الإشبيليّ، ط1، وضع حواشيه محمد فؤاد منصور، (لبنان: دار الكتب العلميّة، 1419هـ/1998م).
98. أبو الخيور، هويدا حسين عبد الرحمن، اعتراضات أبي عليّ الفارسيّ علي آراء المبرد النحويّة، رسالة ماجستير، كلية اللغة العربية، (السعودية: جامعة أم القرى، 1435هـ).

99. الدّاخل، عبد العزيز، "الوقف على كلّا ويلي والابتداء بهما"،
<http://jamharah.net/showthread.php?t=22615#.V7U0DPI97IU>، استُعرض بتاريخ: 18-
 08-2016م.
100. دار الإفتاء المصريّة، فتاوى دار الإفتاء المصريّة، د.ط، (د.م، د.ت).
101. ابن دريد، أبو بكر محمّد بن الحسن الأزديّ، جمهرة اللّغة، تحقيق: رمزي بعلبكي، ط1، (لبنان: دار العلم للملايين، 1987م).
102. الدّسوقيّ، محمّد عرفة، حاشية الدّسوقيّ وبهامشه متن مغني اللّبيب، ط2، (إيران: منشورات الرّضويّ، ومنشورات زاهديّ، مطبعة أمير قم، د.ت).
103. دعكور، نديم حسين، القواعد التّطبيقية في اللّغة العربيّة، ط2، (لبنان: مؤسّسة بحسون للنّشر والتّوزيع، القواعد التّطبيقية في اللّغة العربيّة، 1998م).
104. الدّقر، عبد الغنيّ، معجم النّحو، ط3، إشراف: أحمد عبيد، (لبنان: مؤسّسة الرّسالة، 1407هـ/1986م).
105. الدّوعنيّ، محمّد بن عليّ بن محمّد باعطيّة، غاية المنى شرح سفينة النّجا، ط1، (اليمن: مكتبة تريم، 1429هـ/2008م).
106. الدّهبيّ، شمس الدّين أبو عبد الله محمّد بن أحمد بن عثمان بن قايّماز، سير أعلام النّبلاء، تحقيق: مجموعة من المحققين بإشراف شعيب الأرناؤوط، ط3، (لبنان: مؤسّسة الرّسالة، 1405هـ/1985م).
107. الدّهبيّ، شمس الدّين أبو عبد الله محمّد بن أحمد بن عثمان بن قايّماز، تذكرة الحفّاظ، (لبنان: دار الكتب العلميّة، ط1، 1419هـ/1998م).
108. الرّاجحيّ، عبده، دروس في المذاهب النّحويّة، د.ط، (لبنان: دار التّهضة العربيّة، 1980م).
109. الرّاجحيّ، عبده، التّطبيق النّحويّ، ط1، (د.م: مكتبة المعارف للنّشر والتّوزيع، 1420هـ/1999م).

110. الرّازي، فخر الدّين أبو عبد الله محمّد بن عمر بن الحسن بن الحسين التّيميّ (ت: 606هـ)،
مفاتيح الغيب (أو التفسير الكبير)، ط3، (لبنان: دار إحياء التّراث العربيّ، 1420هـ).
111. الإمام الرّاعب، محمّد باشا (ت: 1176هـ)، سفينة الرّاعب ودفينة الطّالب، (ألمانيا: مخطوط
في جامعة لايبزغ، د.ت)، ونسخة في المتحف البريطانيّ في لندن - بريطانيا، وفي جامعة برنستون -
نيوجيرسي - أمريكا، وفي مكتبة فلوجل - فينا - النمسا، ونسخة مصوّرة في الأردنّ.
112. ربّاع، محمّد عليّ يونس، السّماع وأهمّيّته في التّقعيد النّحويّ عند سيبويه، رسالة ماجستير،
كلّيّة الآداب، (الأردنّ: جامعة اليرموك، 1992م).
113. الرّشيديّ، عبد العزيز منور، الشّاهد النّحويّ عند المراديّ في كتابه توضيح المقاصد
والمسالك، وابن هشام في كتابه أوضح المسالك، رسالة ماجستير، كلّيّة الآداب، (الأردنّ: جامعة
مؤتة، 2011م).
114. رضيّ الدّين الأستراباديّ، محمّد بن الحسن النّحويّ، شرح الرّضيّ على الكافية لابن الحاجب،
تحقيق: أ. د. يوسف حسن عمر، د.ط، (ليبيا: جامعة قار يونس، 1395هـ/1975م).
115. الرّكابيّ، مائدة رحيم غضيب، المبرّد صرفيّاً، رسالة ماجستير، كلّيّة اللّغة العربيّة وآدابها، (العراق:
جامعة بغداد، كلّيّة التّربية، 1999م).
116. الرّثمانيّ، أبو الحسن عليّ بن عيسى، معاني الحروف، مزيلاً بالإعجاز اللّغويّ لحروف القرآن
المجيد، تحقيق: عرفان بن سليم حسّونة، ط1، (لبنان: المكتبة العصريّة، 1426هـ/2005م).
117. الرّهبينيّ، سهير عبد الله، الأصول النّحويّة في اعتراضات ابن هشام على الأخفش في كتاب
"مغني اللّبيب عن كتب الأعراب"، رسالة ماجستير، كلّيّة الآداب والعلوم الإنسانيّة، (السّعودية:
جامعة الملك عبد العزيز، 1434هـ/2013م).
118. زاده، طاش كبرى (أحمد بن مصطفى)، مفتاح السّعادة ومصباح السّيادة في موضوعات
العلوم، ط1، (لبنان: دار الكتب العلميّة، 1405هـ/1985م).
119. الرّبيديّ، أبو بكر محمّد بن الحسن بن عبيد الله بن مذحج الأندلسيّ الإشبيليّ، طبقات
التّحويين واللّغويين، تحقيق: محمّد أبو الفضل إبراهيم، ط2، (د.م: دار المعارف، د.ت).

120. الزّجاج، أبو إسحاق إبراهيم بن السّريّ بن سهل، معاني القرآن وإعرابه، تحقيق: عبد الجليل عبده شليبي، ط1، (لبنان: عالم الكتب 1408هـ/1988م).
121. الزّجاجي، أبو القاسم عبد الرّحمن بن إسحاق البغداديّ النّهاونديّ، مجالس العلماء، تحقيق: عبد السّلام محمّد هارون، ط2، (مصر: مكتبة الخانجي، السّعوديّة: دار الرّفاعي، 1403هـ/1983م).
122. الزّجاجي، أبو القاسم عبد الرّحمن بن إسحاق البغداديّ النّهاونديّ، حروف المعاني والصفّات، تحقيق: عليّ توفيق الحمد، ط1، (لبنان: مؤسّسة الرّسالة، 1984م).
123. الزّجاجي، أبو القاسم عبد الرّحمن بن إسحاق البغداديّ النّهاونديّ، اللّامات، تحقيق: مازن المبارك، ط2، (سوريا: دار الفكر، 1405هـ/1985م).
124. الزّركشي، أبو عبد الله بدر الدّين محمّد بن عبد الله بن بهادر، البرهان في علوم القرآن، تحقيق: محمّد أبو الفضل إبراهيم، ط1، (مصر: دار إحياء الكتب العربيّة عيسى البابي الحلبيّ وشركائه، لبنان: تصوير دار المعرفة، 1376هـ/1957م).
125. الزّركلي، خير الدّين بن محمود بن محمّد بن عليّ بن فارس الدّمشقيّ، الأعلام، ط15، (د.م: دار العلم للملايين، 2002م).
126. زرنده، كرم محمّد، أحرف الجرّ الزّائدة في العربيّة واستعمالاتها في القرآن الكريم، مجلّة الجامعة الإسلاميّة، المجلّد الثّامن عشر، العدد الثّاني، يونيو 2009م.
127. الزّروق، محمّد خليل، فنّ الاستشهاد بالقرآن الكريم، مقال منشور على الشّبكة العنكبوتيّة الإنترنت، موقع الألوكة، <http://majles.alukah.net/t46608>، استعرض بتاريخ: 2016/03/15.
128. زروقيّ، جمعة، الاستشهاد في كتاب المقتضب للمبرّد دراسة لغويّة، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، كليّة الآداب والعلوم الإنسانيّة، ماجستير، 2009م).
129. الزّعبلاويّ، صلاح الدّين، دراسات في النّحو، د.ط، (سوريا: اتّحاد الكتّاب العرب، د.ت).
130. الزّبخشريّ، أبو القاسم جار الله محمود بن عمرو بن أحمد، الكشّاف عن حقائق غوامض التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التّأويل، تحقيق: عادل أحمد، وعليّ معوّض، وفتحي حجازي، ط3، (لبنان: دار الكتاب العربيّ، 1407هـ).

131. الزّخشيّ، أبو القاسم جار الله محمود بن عمرو بن أحمد، المفصّل في صنعة الإعراب، تحقيق: د. علي بو ملحّم، ط1، (لبنان: مكتبة الهلال، 1993م).
132. الزّخشيّ، أبو القاسم جار الله محمود بن عمرو بن أحمد، أساس البلاغة، تحقيق: محمّد باسل عيون السّود، ط1، (لبنان: دار الكتب العلميّة، 1419هـ/1998م).
133. الزّخشيّ، أبو القاسم جار الله محمود بن عمرو بن أحمد، الأنموذج في النّحو، اعتنى به: سامي بن حمد المنصور، ط1، (د.م: د.ن، 1420هـ/1999م).
134. زهران، عواطف محمّد، اعتراضات ابن هشام على النّحاة في كتابه مغني اللّيب عن كتب الأعراب جمعًا ودراسةً وتأصيلًا، رسالة دكتوراه، كليّة اللّغة العربيّة، (مصر: جامعة الأزهر، 1999م).
135. الزّهرانيّ، عليّ محمّد سعيد، مواقف أبي حيان النّحويّة من متقدّمي النّحاة حتّى أوائل القرن الرابع الهجريّ من خلال تفسيره البحر المحيط جمعًا ودراسة، رسالة دكتوراه، كليّة اللّغة العربيّة، (السّعوديّة: جامعة أمّ القرى، 1421هـ/2000م).
136. أبو زهرة، محمّد بن أحمد بن مصطفى بن أحمد، زهرة التّفاسير، د.ط، (د.م: دار الفكر العربيّ، د.ت).
137. زوبع، باسم رشيد، توجيه علل النّحو في كتاب المغني في النّحو لابن فلاح اليمانيّ (ت: 680هـ)، رسالة دكتوراه، كليّة الآداب، (العراق: الجامعة الإسلاميّة، 1429هـ/2008م).
138. الزّوّزيّ، أبو عبد الله حسين بن أحمد بن حسين، شرح المعلقات السّبع، ط1، (د.م: دار إحياء التّراث العربيّ، 1423هـ/2002م).
139. سامي، محمّد، الشّواهد النّحويّة عند ابن هشام الأنصاريّ، دكتوراه، كلية التّربية (ابن رشد)، جامعة بغداد، 1998م.
140. زيد الخيل (أو زيد الخير)، بن مهلهل بن زَيْد بن مُنْهَب بن عبد رضا بن المُختلس بن ثُوب الطّائيّ التّبّهانيّ، شعر زيد الخيل الطّائيّ، جمع وتحقيق: د. أحمد مختار البزرة، ط1، (سوريا: دار المأمون للتّراث، 1804هـ/1988م).

141. أبو زيد القرشي، محمد بن أبي الخطاب، **جمهرة أشعار العرب**، تحقيق وضبط: عليّ محمد البجادي، د.ط، (مصر: نهضة مصر، د.ت).
142. السامرائي، فاضل صالح، **تحقيقات نحويّة**، ط1، (الأردن: دار الفكر، 1421هـ/2001م).
143. السبكي، تاج الدين عبد الوهاب بن تقيّ الدين، **طبقات الشافعيّة الكبرى**، تحقيق: د. محمود محمد الطناحي، ود. عبد الفتاح محمد الحلو، ط2، (دم: هجر للطباعة والنشر والتوزيع، 1413هـ).
144. السبكي، أبو حامد بهاء الدين أحمد بن عليّ بن عبد الكافي، **عروس الأفراح في شرح تلخيص المفتاح**، تحقيق: د. عبد الحميد هندراوي، ط1، (لبنان: المكتبة العصريّة للطباعة والنشر، 1423هـ/2003م).
145. ابن السراج، أبو بكر محمد بن السريّ بن سهل التّحوي، **الأصول في النّحو**، تحقيق: د. عبد الحسين الفتليّ، ط3، (لبنان: مؤسّسة الرّسالة، 1417هـ/1996).
146. سعيد الأفغانيّ، محمد بن أحمد، **من تاريخ النّحو العربيّ**، (دم: مكتبة الفلاح، د.ت).
147. سعيد الأفغانيّ، بن محمد بن أحمد، **الموجز في قواعد اللّغة العربيّة**، د.ط، (لبنان: دار الفكر، 1424هـ/2003م).
148. السّفاقيّ، التّحفة الوفيّة بمعاني حروف العربيّة، دراسة وتحقيقاً: صالح بن حسين العائد، مجلّة جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلاميّة، العدد التّاسع عشر، السّنة 1997م.
149. ابن سلّام الجُمحيّ، أبو عبد الله محمد بن سلّام بن عبيد الله، **طبقات فحول الشعراء**، تحقيق: محمود محمد شاكر، د.ط، (السّعوديّة: دار المدنيّ، د.ت).
150. ابن سلّام، أبو عبيد القاسم بن سلّام بن عبد الله الهرويّ البغداديّ، **الأمثال**، تحقيق: الدكتور عبد المجيد قطامش، ط1، (دم: دار المأمون للتّراث، 1400هـ/1980م).
151. سلمان، هناء فاضل، **أثر القرآن في آثار المبرّد**، رسالة ماجستير، كليّة الآداب، (العراق: الجامعة المستنصريّة، 1423هـ/2002م).
152. السّليم، فرحان، **مراحل التّأليف عند ابن هشام**، رسالة دكتوراه، كليّة الآداب، (سوريا: جامعة دمشق، 1983م).

153. السّمين الحلبيّ، أبو العبّاس شهاب الدّين أحمد بن يوسف بن عبد الدّائم، الدّرّ المصون في علوم الكتاب المكنون، تحقيق: الدّكتور أحمد محمّد الحزّاط، د.ط، (سوريا: دار القلم، د.ت).
154. السّمين الحلبيّ، أبو العبّاس شهاب الدّين أحمد بن يوسف بن عبد الدّائم، عمدة الحفّاظ في تفسير أشرف الألفاظ، تحقيق: محمّد باسل عيون السّود، ط1، (لبنان: دار الكتب العلميّة، 1417هـ/1996م).
155. السّهيليّ، أبو القاسم عبد الرّحمن بن عبد الله بن أحمد الخثعميّ، الرّوض الأثف في شرح السّيرة النبويّة، تحقيق: عبد الرّحمن الوكيل، ط1، (مصر: دار النّصر للطباعة، ودار الكتب الحديثة، 1387هـ).
156. سيبويه، أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر (ت: 180هـ)، الكتاب، تحقيق: عبد السّلام محمّد هارون، ط3، (مصر: مكتبة الخانجيّ، 1408هـ/1988م).
157. ابن سيّد النّاس، أبو الفتح فتح الدّين محمّد بن محمّد اليعمرّي الرّبعيّ، عيون الأثر في فنون المغازي والشّمائل والسير، تعليق: إبراهيم محمّد رمضان، ط1، (لبنان: دار القلم، 1414هـ/1993م).
158. السيّد، إيمان حسين، اعتراضات ابن هشام على معرّي القرآن، ط1، (الإمارات: دار البحوث للدراسات الإسلاميّة وإحياء التّراث، 1428هـ/2007م).
159. السيّد، عبد الرّحمن، مدرسة البصرة التّحويّة نشأتها وتطورها، ط1، (مصر: دار المعارف، د.ت).
160. ابن سيده، أبو الحسن عليّ بن إسماعيل المرسيّ، المحكم والمحيط الأعظم، تحقيق: عبد الحميد هندايّ، ط1، (لبنان: دار الكتب العلميّة، 1421هـ/2000م).
161. السّيرافيّ، أبو سعيد الحسن بن عبد الله بن المرزبان، أخبار التّحويّين البصريّين، تحقيق: طه محمّد الزّينيّ، ومحمّد عبد المنعم خفاجي، ط1، (مصر: مصطفى البايّ الحلبيّ، 1374هـ/1955م).
162. السّيرافيّ، أبو سعيد الحسن بن عبد الله بن المرزبان، شرح كتاب سيبويه، تحقيق: أحمد حسن مهديّ، عليّ سيّد عليّ، ط1، (لبنان: دار الكتب العلميّة، 2008م).

163. ابن السِّيرافيّ، أبو محمّد يوسف بن أبي سعيد الحسن بن عبد الله بن المرزبان، شرح أبيات سيبويه، تحقيق: الدكتور محمّد عليّ الرّيح هاشم، د.ط، (مصر: مكتبة الكليّات الأزهرية، ودار الفكر، 1394هـ/1974م).
164. السيوطيّ، أبو الفضل جلال الدّين عبد الرّحمن بن كمال الدّين أبي المناقب الحضريّ، الإِتقان في علوم القرآن، تحقيق: محمّد أبو الفضل إبراهيم، د.ط، (مصر: الهيئة المصريّة العامّة للكتاب، 1394هـ/1974م).
165. السيوطيّ، أبو الفضل جلال الدّين عبد الرّحمن بن كمال الدّين أبي المناقب الحضريّ، بُغية الوعاة في طبقات اللّغويين والنّحاة، تحقيق: محمّد أبو الفضل إبراهيم، ط1، (مصر: مطبعة عيسى البابي الحلبيّ، 1384هـ/1965م).
166. السيوطيّ، أبو الفضل جلال الدّين عبد الرّحمن بن كمال الدّين أبي المناقب الحضريّ، شرح شواهد المغني، تعليق: أحمد ظافر كوجان، ومحمّد الشنقيطيّ، د.ط، (د.م: لجنة التّراث العربيّ، 1386هـ/1966م).
167. السيوطيّ، أبو الفضل جلال الدّين عبد الرّحمن بن كمال الدّين أبي المناقب الحضريّ، حُسن المحاضرة في تاريخ مصر والقاهرة، تحقيق: محمّد أبو الفضل إبراهيم، ط1، (مصر: دار إحياء الكتب العربيّة، عيسى البابي الحلبيّ، 1387هـ/1967م).
168. السيوطيّ، أبو الفضل جلال الدّين عبد الرّحمن بن كمال الدّين أبي المناقب الحضريّ، الأشباه والنظائر في التّحو، تحقيق: عبد الإله نبهان، وغازي مختار طليمات، وإبراهيم محمّد عبد الله، وأحمد مختار الشّريف، د.ط، (سوريا: مجمع اللّغة العربيّة، 1407هـ/1987م).
169. السيوطيّ، أبو الفضل جلال الدّين عبد الرّحمن بن كمال الدّين أبي المناقب الحضريّ، عقود الزّبرجد في إعراب الحديث النّبويّ، تحقيق: د. سلمان القضاة، د.ط، (لبنان: دار الجليل، 1414هـ/1994م).

170. السيوطي، أبو الفضل جلال الدين عبد الرحمن بن كمال الدين أبي المناقب الحضري (ت: 911هـ/1505م)، همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، تحقيق: أحمد شمس الدين، ط1، (لبنان: دار الكتب العلميّة، 1418هـ/1998م).
171. السيوطي، أبو الفضل جلال الدين عبد الرحمن بن كمال الدين أبي المناقب الحضري، الاقتراح في أصول النحو، ضبط وتعليق: عبد الحكيم عطية، ط2، (سوريا: دار البروتّي، 1427هـ/2006م).
172. السيوطي، أبو الفضل جلال الدين عبد الرحمن بن كمال الدين أبي المناقب الحضري، الدرّ المنثور، د.ط، (لبنان: دار الفكر، د.ت).
173. الشّاعر، حسن موسى، تطوّر الآراء النّحويّة عند ابن هشام الأنصاري، ط1، (الأردن: دار البشير للنّشر والتّوزيع، 1415هـ/1994م).
174. الشّاعر، حسن موسى، من اعتراضات ابن هشام الأنصاريّ على أبي حيّان الأندلسي، مجلّة جامعة دمشق، مجلد22، العدد 1 و2، 2006م.
175. ابن الشّجري، أبو السّعادات ضياء الدين هبة الله بن عليّ بن حمزة، ما لم ينشر من الأمالي الشّجريّة، تحقيق: الدّكتور حاتم صالح الضّامن، ط1، (لبنان: مؤسّسة الرّسالة، 1405هـ/1984م).
176. ابن الشّجري، أبو السّعادات ضياء الدين هبة الله بن عليّ بن حمزة، أمالي ابن الشّجري، تحقيق: محمود محمّد الطّناحي، ط1، (مصر: مكتبة الخانجي، 1413هـ/1991م).
177. شرّاب، محمّد بن محمّد حسن، شرح الشّواهد الشّعريّة في أمّات الكتب النّحويّة، ط1، (لبنان: مؤسّسة الرّسالة، 1427هـ/2007م).
178. الشّرجي، عبد اللّطيف بن أبي بكر الزّيدي، إئتلاف النّصرة في اختلاف نحاة الكوفة والبصرة، تحقيق: د. طارق الجنابي، ط1، (لبنان: مكتبة النّهضة العربيّة، 1407هـ/1987م).
179. شعيب، عمران عبد السّلام، منهج ابن هشام من خلال كتابه، ط1، (ليبيا: الدّار الجماهيريّة للنّشر والتّوزيع والإعلان، 1986م).
180. شفيع، هبة الله، و د. الطّوجي، طلال يحيى إبراهيم، إذا الفجائيّة: إشكاليّة التّصنيف والتركيّب والعمل، مجلّة التّربية والعلم، المجلّد السابع عشر، العدد الأوّل، 2010م.

181. شلبي، عبد الفتاح إسماعيل، أبو عليّ الفارسيّ حياته ومكانته بين أئمة التفسير العربيّة وآثاره في القراءات والنحو، ط3، (السعوديّة: دار المطبوعات الحديثة، 1409هـ/1989م).
182. الشّمريّ، عليّ فاضل سيد عبّود، التفكير النّحويّ عند المبرّد، رسالة دكتوراه، كليّة الآداب، (العراق: جامعة الموصل، 1424هـ/2003م).
183. الشنقيطيّ، حنين عبد الله، الخلاف النّحويّ في الباب الثّاني من كتاب "مغني اللّيب" لابن هشام الأنصاريّ عرض وتحليل وترجيح، رسالة ماجستير، كليّة اللّغة العربيّة، (السعوديّة: جامعة أمّ القرى، 1430هـ).
184. الشوّا، أيمن عبد الرّازق، من أسرار الجمل الاستثنائيّة دراسة لغويّة قرآنيّة، ط1، (سوريا: دار الغوثانيّ، 2006م).
185. الشوكاتيّ، محمّد بن عليّ، البدر الطّالع بمحاسن من بعد القرن السّابع، د.ط، (مصر: دار الكتاب الإسلاميّ، 1348هـ).
186. ابن الصّائغ، أبو عبد الله شمس الدّين محمّد بن حسن بن سباع بن أبي بكر الجذاميّ، اللّمحة في شرح الملحة، تحقيق: إبراهيم بن سالم الصاعديّ، ط1، (السعوديّة: عمادة البحث العلميّ بالجامعة الإسلاميّة، 1424هـ/2004م).
187. صافي، محمود بن عبد الرّحيم، الجدول في إعراب القرآن الكريم، ط4، (سوريا: دار الرّشيد، لبنان: مؤسّسة الإيمان، 1418هـ).
188. الصّالح، جبران أحمد، المسائل النّحويّة في الآيات القرآنيّة بين الرّمخشريّ وابن هشام، رسالة ماجستير، كليّة اللّغة العربيّة، (السعوديّة: جامعة محمّد بن سعود الإسلاميّة، 1402هـ/1982م).
189. الصّبّان، أبو العرفان محمّد بن عليّ الشّافعيّ، حاشية الصّبّان شرح الأشمونيّ على ألفيّة ابن مالك ومعه شرح شواهد العينيّ، تحقيق: طه عبد الرّؤوف سعد، د.ط، (مصر: المكتبة التّوفيقيّة، د.ت).

190. الصّفديّ، صلاح الدّين خليل بن أيّك بن عبد الله، أعيان العصر وأعوان النّصر، تحقيق: د. عليّ أبو زيد، ود. نبيل أبو عشمّة، ود. محمّد موعّد، ود. محمود سالم محمّد، ط1، (لبنان: دار الفكر المعاصر، سوريا: دار الفكر، 1418هـ/1998م).
191. الصّفديّ، صلاح الدّين خليل بن أيّك بن عبد الله، الوافي بالوفيات، تحقيق: أحمد الأرناؤوط، وتركي مصطفى، ط1، (لبنان: دار إحياء الثّراث، 1420هـ/2000م).
192. الصّنعائيّ، عبد الرّازق بن همّام، تفسير القرآن، تحقيق: الدّكتور مصطفى مسلم محمّد، ط1، (السّعوديّة: مكتبة الرّشد، 1410هـ/1989م).
193. أبو صينيّ، صالح محمّد، القياس النّحويّ في كتاب سيبويه، رسالة ماجستير، كليّة الآداب، (الأردن: جامعة اليرموك، 1410هـ/1989م).
194. الضّبع، يوسف عبد الرّحمن، التّبيان في سرّ تحامل ابن هشام على أيّ حيّان، ط1، (مصر: دار الزّينيّ، 1970م).
195. الضّبع، يوسف عبد الرّحمن، ابن هشام وأثره في النّحو العربيّ، ط1، (مصر: دار الحديث، 1418هـ/1998م).
196. الضّبيّ، المفضّل بن محمّد بن يعلى بن سالم، أمثال العرب، تحقيق: إحسان عبّاس، ط1، (لبنان: دار الرّائد العربيّ، 1401هـ/1981م).
197. الضّبيّ، المفضّل بن محمّد بن يعلى بن سالم، المفضّليّات، تحقيق وشرح: أحمد محمّد شاكّر، وعبد السّلام محمّد هارون، ط6، (مصر: دار المعارف، د.ت).
198. ضمرة، توفيق إبراهيم، جلاء بصريّ في قراءة الحسن البصريّ بروايّتي شجاع البلخيّ والدّوريّ من طريق الأهوازيّ، ط1، (الأردن: دار عمّار، مصر: دار الصّحابة، 1431هـ/2010م).
199. ضيف، شوقي (أحمد شوقي عبد السّلام)، المدارس النّحويّة، (1426هـ)، ط7، (مصر: دار المعارف، 1968م).

200. ابن طباطبا، أبو الحسن محمد بن أحمد بن محمد بن أحمد بن إبراهيم الحسني العلوي، عيار الشعر، تحقيق: عبد العزيز بن ناصر المانع، د.ط، (مصر: مكتبة الخانجي، د.ت).
201. الطبري، أبو جعفر محمد بن جرير بن يزيد بن كثير بن غالب الأملي، جامع البيان في تأويل القرآن، تحقيق: أحمد محمد شاكر، ط1، (د.م: مؤسسة الرسالة، 1420هـ/2000م).
202. طلافحة، أمجد عيسى، وأبو دلو، أحمد محمد، الخلاف النحوي وحقيقة المدارس النحوية، البلقاء للبحوث والدراسات، قسم اللغة العربية، المجلد السادس عشر، العدد الثاني، 2013م.
203. الطنطاوي، محمد، نشأة النحو وتاريخ أشهر النحاة، تحقيق: أبي محمد عبد الرحمن بن محمد بن إسماعيل، ط1، (د.م: مكتبة إحياء التراث الإسلامي، 1426هـ/2005م).
204. الطويل، السيد رزق، الخلاف بين النحويين (دراسة وتحليل وتقويم)، ط1، (السعودية: الفيصلية، مكة المكرمة، 1405هـ/1984م).
205. الطويل، السيد رزق، مدخل في علوم القراءات، ط1، (السعودية: الفيصلية، مكة المكرمة، 1405هـ/1984م).
206. أبو الطيب اللغوي، عبد الواحد بن علي الحلبي، مراتب النحويين، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، د.ط، (مصر: مكتبة نهضة مصر ومطبعتها، 1375هـ/1955م).
207. الطيبي، الحسن بن محمد بن عبد الله، الكاشف عن حقائق السنن أو (شرح المشكاة)، تحقيق: د. عبد الحميد هندراوي، ط1، (السعودية: مكتبة نزار مصطفى الباز، 1417هـ/1997م).
208. ابن عابدين، محمد أمين بن عمر بن عبد العزيز الدمشقي الحنفي، رد المختار على الدر المختار، ط2، (لبنان: دار الفكر، 1412هـ/1992م).
209. ابن عادل، أبو حفص سراج الدين عمر بن علي الحنبلي الدمشقي النعماني، اللباب في علوم الكتاب، تحقيق: عادل أحمد عبد الموجود، وعلي محمد معوض، ط1، (لبنان: دار الكتب العلمية، 1419هـ/1998م).
210. عباس، بشاير علي عبد، النظرية التوليدية التحويلية وملاحظاتها في كتاب المقتضب للمبرد (ت 285هـ)، جامعة ديالى، العراق، رسالة ماجستير، كلية التربية للعلوم الإنسانية، 1433هـ/2012م).

211. ابن عبد البرّ، أبو عمر يوسف بن عبد الله بن محمّد التّمريّ القرطبيّ، الاستيعاب في معرفة الأصحاب، تحقيق: عليّ محمّد البجاويّ، ط1، (لبنان: دار الجيل، بيروت، 1412هـ/ 1992م).
212. عبد الله بن رواحة، بن ثعلبة الأنصاريّ، ديوان عبد الله بن رواحة ودراسة في سيرته وشعره، ط1، د. وليد قصّاب، (السّعوديّة: دار العلوم، 1402هـ/ 1982م).
213. عبد الله، مصطفى حسين آدم، تطوّر الفكر التّحويّ عند ابن هشام الأنصاريّ من قطر النّدى إلى مغني اللّيب دراسة وصفية تحليليّة، رسالة دكتوراه، كليّة اللغة العربيّة، (السّودان: جامعة أمّ درمان الإسلاميّة، 1430هـ/ 2009م).
214. ابن عبد ربّه، أبو عمر شهاب الدّين أحمد بن محمّد الأندلسيّ، العقد الفريد، ط1، دار الكتب العلميّة، (1404هـ).
215. العبيد، عبد العزيز بن صالح، واو الثّمانية بين اللّغة والتّفسير، مجلة الدّرعية، العدد الخامس والأربعون، مارس 2009م.
216. العتيبيّ، صالح محمّد قابل، اختيارات الصّيمريّ في كتاب التّبصرة والتذكرة، رسالة ماجستير، كليّة اللّغة العربيّة، (السّعوديّة: جامعة أمّ القرى، 1429هـ).
217. ابن عرفة، أبو عبد الله محمّد بن محمّد الورغميّ التّونسيّ المالكيّ، تفسير ابن عرفة، تحقيق: جلال الأسيوطيّ، ط1، (لبنان: دار الكتب العلميّة، 2008م).
218. العزّاويّ، وفاء عبد الغفور جبّار شهاب، مخالفة المبرّد (ت 285هـ) للبصريّين في المقتضب، رسالة ماجستير، كليّة الآداب، (العراق: الجامعة المستنصريّة، 1423هـ/ 2002م).
219. ابن عسّاكر، أبو القاسم عليّ بن الحسن بن هبة الله، تاريخ مدينة دمشق وذكر فضلها وتسمية من حلّها من الأماثل أو اجتاز بنواحيها من واردتها وأهلها، ، تحقيق: عمرو بن غرامة العمرويّ، د.، (د.م: دار الفكر، 1415هـ/ 1995م).
220. العسكريّ، أبو هلال الحسن بن عبد الله بن سهل بن سعيد بن يحيى بن مهران، الأوائل، ط1، (مصر: دار البشير، 1408هـ).

221. العسكريّ، أبو هلال الحسن بن عبد الله بن سهل بن سعيد بن يحيى بن مهران، الصّناعيتين، تحقيق: عليّ محمّد البجاويّ، ومحمّد أبو الفضل إبراهيم، د.ط، (لبنان: المكتبة العصريّة، 1419هـ).
222. العسكريّ، أبو هلال الحسن بن عبد الله بن سهل بن سعيد بن يحيى بن مهران، ديوان المعاني، د.ط، (لبنان: دار الجيل، د.ت).
223. العسكريّ، أبو هلال الحسن بن عبد الله بن سهل بن سعيد بن يحيى بن مهران (395هـ)، جمهرة الأمثال، د.ط، (لبنان: دار الفكر، د.ت).
224. ابن عصفور، أبو الحسن عليّ بن مؤمن بن محمّد بن عليّ الحضرميّ الإشبيليّ، شرح جُمَل الزّجاجيّ، قدّم له ووضع هوامشه وفهارسه: فوّاز الشّعار، ط1، (لبنان: دار الكتب العلميّة، 1419هـ/1998م).
225. ابن عصفور، أبو الحسن عليّ بن مؤمن بن محمّد بن عليّ الحضرميّ الإشبيليّ، ضرائر الشّعور، تحقيق: السيّد إبراهيم محمّد، ط1، (د.م: دار الأندلس، 1980م).
226. ابن عصفور، أبو الحسن عليّ بن مؤمن بن محمّد بن عليّ الحضرميّ الإشبيليّ، الممتع الكبير في التصريف، ط1، (لبنان: مكتبة لبنان، 1996م).
227. عزيمة، محمّد عبد الخالق، أبو العباس المبرّد وأثره في علوم العربيّة، ط1، (السعوديّة: مكتبة الرّشد، 1405هـ).
228. عُزيمة، محمّد عبد الخالق، دراسات لأسلوب القرآن الكريم، د.ط، (مصر: دار الحديث، د.ت).
229. عطّار، نجلاء محمّد نور عبد الغفور، إذا الفجائيّة دراسة نحويّة وصفيّة، مجلّة جامعة الشّارقة للعلوم الإنسانيّة والاجتماعيّة، المجلد التّاسع، العدد التّالث، 1433هـ/2012م.
230. ابن عطية، أبو محمّد عبد الحقّ بن غالب بن عبد الرّحمن بن تمام بن عطية الأندلسيّ الحاربيّ، المحرّر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، تحقيق: عبد السّلام عبد الشّافي محمّد، ط1، (لبنان: دار الكتب العلميّة، 1422هـ).

231. ابن عقيل، بهاء الدّين عبد الله بن عبد الرّحمن بن عبد الله القرشيّ الهاشميّ العقيليّ، شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، تحقيق: محمّد محيي الدّين عبد الحميد، ط20، (مصر: دار التّراث، ودار مصر للطّباعة، 1400هـ/1980م).
232. ابن عقيل، بهاء الدّين عبد الله بن عبد الرّحمن بن عبد الله القرشيّ الهاشميّ العقيليّ، المساعد على تسهيل الفوائد، تحقيق: محمد كامل بركات، ط1، (سوريا: دار الفكر، 1402هـ/1982م).
233. عكاشة، محمود، الرّبط في اللفظ والمعنى، تأصيل وتطبيق في ضوء علم اللّغة النّصّيّ، ط1، (مصر: الأكاديميّة الحديثة للكتاب الجامعيّ، 2010م).
234. العُكْبَرِيّ، أبو البقاء محبّ الدّين عبد الله بن الحسين بن عبد الله البغداديّ، إعراب ما يشكل من ألفاظ الحديث النّبويّ، تحقيق: د. عبد الحميد هندراويّ، ط1، (مصر: مؤسّسة المختار، 1420هـ/1999م).
235. العُكْبَرِيّ، أبو البقاء محبّ الدّين عبد الله بن الحسين بن عبد الله البغداديّ، التّبيان في إعراب القرآن، تحقيق: محمّد عليّ البجاويّ، د.ط، (مصر: مطبعة عيسى البابي الحلبيّ وشركاه، د.ت).
236. العُكْبَرِيّ، أبو البقاء محبّ الدّين عبد الله بن الحسين بن عبد الله البغداديّ، التّبيين عن مذاهب النّحويّين البصريّين والكوفيّين، تحقيق: د. عبد الرحمن بن سليمان العثيمين، ط1، (لبنان: دار الغرب الإسلاميّ، 1406هـ/1986م).
237. العُكْبَرِيّ، أبو البقاء محبّ الدّين عبد الله بن الحسين بن عبد الله البغداديّ، اللّباب في علل البناء والإعراب، تحقيق: د. عبد الإله التّبهان، ط1، (سوريا: دار الفكر، 1416هـ/1995م).
238. العُكْبَرِيّ، أبو البقاء محبّ الدّين عبد الله بن الحسين بن عبد الله البغداديّ، مسائل خلاقيّة في النّحو، تحقيق: محمد خير الحلوانيّ، ط1، (لبنان: دار الشّرق العربيّ، 1412هـ/1992م).
239. العُكْبَرِيّ، أبو البقاء محبّ الدّين عبد الله بن الحسين بن عبد الله البغداديّ، شرح ديوان المتنبّي، تحقيق: مصطفى السّقا، وإبراهيم الأبياريّ، وعبد الحفيظ شليّ، د.ط، (لبنان: دار المعرفة، د.ت).
240. ابن علّان، محمّد عليّ البكريّ الصّدّيقيّ الشّافعيّ الأشعريّ المكيّ، الفتوحات الرّبانيّة على الأذكار النّواويّة، د.ط، (لبنان: دار إحياء التّراث العربيّ، د.ت).

241. عليويّ، محمّد سليمان، المسائل الخلافية في مغني اللبيب لابن هشام الأنصاريّ، رسالة ماجستير، كليّة الآداب، جامعة بغداد، 1996م.
242. ابن العماد، أبو الفلاح شهاب الدّين عبد الحيّ بن أحمد الحنبليّ الدّمشقيّ، شذرات الذهب في أخبار من ذهب، تحقيق: عبد القادر الأرناؤوط، ومحمود الأرناؤوط، ط1، (سوريا: دار ابن كثير، 1406هـ/1986م).
243. عمر بن أبي ربيعة المخزوميّ، شرح ديوان عمر بن أبي ربيعة، تحقيق: محمّد محيي الدّين عبد الحميد، ط3، (مصر: مطبعة السّعادة، 1380هـ/1960م).
244. أبو عمشة، خالد حسين، القياس النّحويّ، د.ط، (د.م: د.ن، 1436هـ/2015م).
245. عوض، سامي، ابن هشام النّحويّ (708-761هـ) عصره، بيئته، فكره، مؤلّفاته، منهجه ومكانته في النّحو، ط1، (سوريا: دار طلاس، 1987م).
246. عيد، محمّد، النّحو المصقّي، د.ط، (مصر: مكتبة الشّباب، 1975م).
247. العينيّ، أبو محمّد بدر الدّين محمود بن أحمد بن موسى بن أحمد بن حسين الغيتابيّ الحنفيّ، عمدة القاري شرح صحيح البخاري، د.ط، (لبنان: دار إحياء التراث العربيّ، د.ت).
248. العينيّ، أبو محمّد بدر الدّين محمود بن أحمد بن موسى بن أحمد بن حسين الغيتابيّ الحنفيّ، المقاصد النّحوية في شرح شواهد شروح الألفيّة المشهور ب(شرح الشواهد الكبرى)، تحقيق: أ.د. عليّ محمّد فاخر، و أ.د. أحمد محمّد توفيق السّودانيّ، ود. عبد العزيز محمّد فاخر، ط1، (مصر: دار السّلام، 1431هـ/2010م).
249. الغرسيّ، محمّد صالح أحمد، البهجة المرصّية مع حاشيته: التّحقيقات الوفيّة بما في البهجة المرصّية من النّكات والرّموز الخفيّة، ط1، (مصر: دار السّلام، 1421هـ/2000م).
- 250.
251. الغلابينيّ، مصطفى بن محمّد سليم، جامع الدّروس العربيّة، ط28، (لبنان: المكتبة العصريّة، 1414هـ/1993م).

252. فاخر، علي محمد، شرح المقرّب لابن عصفور الأندلسيّ الإشبيليّ، ط1، (د.م: د.ن، 1414هـ/1994م).
253. الفارسيّ، أبو عليّ الحسن بن أحمد بن عبد الغفّار، الحجّة للقراء السبعة، ط2، تحقيق: بدر الدّين قهوجيّ، وبشير جويجاويّ، (سوريا: دار المأمون للتراث، 1413هـ/1993م).
254. الفارسيّ، أبو عليّ الحسن بن أحمد بن عبد الغفّار، المسائل البصريّات، تحقيق: د.محمد الشّاطر أحمد، ط1، (مصر: مطبعة المدنيّ، 1405هـ/1985م).
255. الفارسيّ، أبو عليّ الحسن بن أحمد بن عبد الغفّار، المسائل المشكّلة، ط1، علّق عليه: يحيى مراد، (لبنان: دار الكتب العلميّة، 1424هـ/2003م).
256. الفارسيّ، أبو عليّ الحسن بن أحمد بن عبد الغفّار، كتاب الشّعْر أو شرح الأبيات المشكّلة الإعراب، ط1، تحقيق: الدّكتور محمود محمّد الطّناحيّ، (مصر: مكتبة الخانجيّ، 1408هـ/1988م).
257. الفارسيّ، أبو عليّ الحسن بن أحمد بن عبد الغفّار، التعلّيق على كتاب سيبويه، تحقيق: د. عوض بن حمد القوزي، ط1، (د.م: د.ن، 1410هـ/1990م).
258. الفارسيّ، أبو عليّ الحسن بن أحمد بن عبد الغفّار، الإيضاح العضديّ، تحقيق: حسن شاذلي فرهود، ط1، (د.م: د.ن، 1389هـ/1969م).
259. فاضل، عليّ عبّاس، التعليل التّحويّ عند المبرّد في كتابه المقتضب، جامعة بابل، كلية التّربية، ماجستير، 1427هـ/2006م).
260. فنّجال، أنس بن محمود، تحقيق (الكافي في شرح الهادي للزّنجانيّ 660هـ)، رسالة ماجستير، كلية اللّغات، (اليمن: جامعة صنعاء، 2005م).
261. أبو الفداء، عماد الدّين إسماعيل بن عليّ بن محمود بن محمّد بن عمر بن شاهنشاه بن أيوب الملك المؤيّد صاحب حماة، الكُنّاش في فنيّ النّحو والصّرف، تحقيق: الدّكتور رياض بن حسن الحوّام، د.ط، (لبنان: المكتبة العصريّة، 1425هـ/2004م).

262. الفراء، أبو زكريّا يحيى بن زياد بن عبد الله بن منظور الديلمي، معاني القرآن، تحقيق: أحمد يوسف النجّاتي، ومحمد عليّ النجار، وعبد الفتاح إسماعيل الشلبي، ط1، (مصر: دار المصريّة، د.ت).
263. الفرزدق، أبو فراس همام بن غالب بن صعصعة الدارميّ التميمي، شرح ديوان الفرزدق، ط1، تحقيق: عبد الله إسماعيل الصّاوي، (مصر: المكتبة التجاريّة الكبرى، ومطبعة الصّاوي، 1354هـ).
264. الفرزدق، أبو فراس همام بن غالب بن صعصعة الدارميّ التميمي، ديوان الفرزدق، د.ط، تحقيق: كرم البستاني، (لبنان: دار صادر، ودار بيروت، 1385هـ/1966م).
265. الفرزدق، همام بن غالب بن صعصعة الدارميّ التميمي، شرح ديوان الفرزدق، ضبط وشرح: إيليا الحاوي، ط1، (لبنان: دار الكتاب اللّبناني، 1983م).
266. الفرزدق، أبو فراس همام بن غالب بن صعصعة الدارميّ التميمي، ديوان الفرزدق، ط1، شرح وضبط وتقديم: عليّ فاعور، (لبنان: دار الكتب العلميّة، 1987/1407م).
267. فلاح، عبد المجيد، الفتح القريب على مغني اللّبيب للسيوطي (ت: 911 هـ) دراسة وتحقيق، رسالة دكتوراه، كليّة الآداب، (سوريا: جامعة دمشق، 1999م).
268. الفيروزآبادي، أبو طاهر مجد الدّين محمد بن يعقوب، البلغة في تراجم أئمة النّحو واللّغة، ط1، (د.م: دار سعد الدّين، 1421هـ/2000م).
269. الفيروزآبادي، أبو طاهر مجد الدّين محمد بن يعقوب، بصائر ذوي التّمييز في لطائف الكتاب العزيز، تحقيق: محمد عليّ النّجار، د.ط، (مصر: المجلس الأعلى للشؤون الإسلاميّة- لجنة إحياء التّراث الإسلامي، د.ت).
270. ابن قاضي شهبه، تقيّ الدّين أبو بكر بن أحمد بن محمد بن عمر الأسديّ الشّهيّ الدمشقي، طبقات الشّافعيّة، تحقيق: د. الحافظ عبد العليم خان، ط1، (لبنان: عالم الكتب، 1407هـ).
271. القاضي عياض، أبو الفضل بن موسى اليحصبي، ترتيب المدارك وتقريب المسالك، تحقيق: ابن تاويت الطنجي، وعبد القادر الصّحراوي، ومحمد بن شريفة، وسعيد أحمد أعراب، ط1، (المغرب: مطبعة فضالة، المغرب 1965-1983م).

272. قباوة، فخر الدّين، إعراب الجّمل وأشباه الجّمل، ط5، (سوريا: دار القلم العربيّ، 1409هـ/1989م).
273. ابن قتيبة الدّينوريّ، أبو محمّد عبد الله بن مسلم، أدب الكاتب/أدب الكتاب، تحقيق: محمّد الدّاليّ، د.ط، (لبنان: مؤسّسة الرّسالة، د.ت).
274. ابن قتيبة الدّينوريّ، أبو محمّد عبد الله بن مسلم، الشعر والشّعراء، (مصر: دار الحديث، 1423هـ).
275. القرشيّ، أحمد بن محمّد بن أحمد، مسائل إذن، مجلّة الجامعة الإسلاميّة، العدد مئة وتسعة عشر، 1423هـ).
276. القرشيّ، فايزة عديس، موقف ابن هشام في المغني من آراء ابن الشّجريّ النّحويّة، رسالة ماجستير، كليّة اللّغة العربيّة وآدابها، (السّعوديّة: جامعة أمّ القرى، 1430هـ).
277. القرطيّ، أبو عبد الله شمس الدّين محمّد بن أحمد بن أبي بكر بن فرح الأنصاريّ الخزرجيّ، الجامع لأحكام القرآن، تحقيق: أحمد البردونيّ، وإبراهيم أطفيش، ط2، (مصر: دار الكتب المصريّة، 1384هـ/1964م).
278. القزّاز، أبو عبد الله محمد بن جعفر التّميميّ القيروانيّ، ما يجوز للشّاعر في الضّرورة، تحقيق: الدّكتور رمضان عبد التّوّاب، والدّكتور صلاح الدّين الهادي، د.ط، (الكويت: دار العروبة، بإشراف دار الفصحى بمصر، د.ت).
279. القفطيّ، أبو الحسن جمال الدّين عليّ بن يوسف، إنباه الرّواة على أنباه النّحاة، تحقيق: محمّد أبو الفضل إبراهيم، ط1، (مصر: دار الفكر العربيّ، لبنان: مؤسّسة الكتب الثّقافيّة، 1406هـ/1982م).
280. ابن قنفذ، أبو العباس أحمد بن حسن بن الخطيب القسنطينيّ، الوفيات، تحقيق: عادل نويهض، ط4، (لبنان: دار الآفاق الجديدة، 1403هـ/1983م).
281. القيسيّ، أبو عليّ الحسن بن عبد الله (ت: القرن السّادس الهجريّ)، إيضاح شواهد الإيضاح، تحقيق: الدّكتور محمّد بن حمود الدّعجانيّ، ط1، (لبنان: دار الغرب الإسلاميّ، 1408هـ/1987م).

282. ابن قَيِّم الجوزيَّة، برهان الدِّين إبراهيم بن محمَّد بن أبي بكر بن أيُّوب، إرشاد السَّالك إلى حلِّ ألفيَّة ابن مالك، تحقيق: د. محمَّد بن عوض بن محمَّد السَّهليّ، ط1، (السَّعوديَّة: أضواء السَّلف، 1373هـ/1954م).
283. كحَّالة، عمر رضا محمَّد راغب عبد الغني الدَّمشقيّ، معجم المؤلِّفين، د.ط، (لبنان: مكتبة المثنى، ودار إحياء التَّراث العربيّ، 1376هـ/1957م).
284. الكشميريّ، محمَّد أنور شاه بن معظَّم شاه الهنديّ، العَرَف الشَّديّ شرح سنن التَّرمذيّ، تصحيح: محمود شاكر، ط1، (لبنان: دار التَّراث العربيّ، 1425هـ/2004م).
285. كعدان، محمَّد يحيى، "حرف الفاء"، http://www.arabiclanguageic.org/print_page.php?id=6507، استُعرض بتاريخ: 2016/07/28م.
286. الكنغراويّ، سيّد صدر الدِّين الإِسْتنبوليّ، الموفِّي في النِّحو الكوفيّ، شرح: محمَّد بهجة البيطار، د.ط، (سوريا: المجمع العلميّ العربيّ، د.ت).
287. كوكب، حمدي فرج المصريّ، الأفعال النَّاسخة، ط1، (مصر: أخبار سوهاج، 1429هـ/2008م).
288. المالقِيّ، أحمد بن عبد التَّور، رصف المباني في شرح حروف المعاني، تحقيق: أحمد محمَّد الخراط، ط3، (سوريا: دار القلم، 1423هـ/2002م).
289. ابن مالك، أبو عبد الله جمال الدِّين محمَّد بن عبد الله الطَّائيّ الجيانيّ، تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد، تحقيق: محمَّد كامل بركات، د.ط، (د.م: دار الكتاب العربيّ للطَّباعة والنَّشر، 1387هـ/1967م).
290. ابن مالك، أبو عبد الله جمال الدِّين محمَّد بن عبد الله الطَّائيّ الجيانيّ، شرح تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد، تحقيق: د. عبد الرّحمن السيّد، ود. محمَّد بدوي المختون، ط1، (د.م: هجر للطَّباعة والنَّشر والتَّوزيع والإعلان، 1410هـ/1990م).

291. ابن مالك، أبو عبد الله جمال الدين محمد بن عبد الله الطائي الجياني، شرح الكافية الشافية، تحقيق: عبد المنعم أحمد هريدي، ط1، (السعودية: جامعة أم القرى، د.ت).
292. الماوردي، أبو الحسن علي بن محمد بن محمد بن حبيب البصري البغدادي، التكت والعيون، تحقيق: السيد ابن عبد المقصود بن عبد الرحيم، د.ط، (لبنان: دار الكتب العلمية، د.ت).
293. المبارك، مازن، النحو العربي العلة النحوية نشأتها وتطورها بحث في نشأة النحو وتاريخ العلة النحوية ورصد لحركة التعليل وتطورها حتى القرن العاشر للهجرة، ط1، (سوريا: المكتبة الحديثة، 1965م).
294. المبرد، أبو العباس محمد بن يزيد، ما اتفق لفظه واختلف معناه من القرآن المجيد، تحقيق: د. أحمد محمد سليمان أبو رعد، ط1، (الكويت: وزارة الأوقاف والشؤون والمقدسات الإسلامية، 1409هـ/1989م).
295. المبرد، أبو العباس محمد بن يزيد، المقتضب، تحقيق: محمد عبد الخالق عضيمة، ط2، (مصر: المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، 1415هـ/1994م).
296. المبرد، أبو العباس محمد بن يزيد، الكامل في اللغة والأدب، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، ط3، (مصر: دار الفكر العربي، 1417هـ/1997م).
297. مكرم، عبد العال سالم، المدرسة النحوية في مصر والشام، ط2، (لبنان: مؤسسة الرسالة، 1410هـ/1990م).
298. المحلّي، جلال الدين محمد بن أحمد، والسيوطي، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر، تفسير الجلالين، ط1، (مصر: دار الحديث، د.ت).
299. محيسن، محمد محمد سالم، القراءات وأثرها في علوم العربية، ط1، (مصر: مكتبة الكليات الأزهرية، 1404هـ/1984م).
300. المخزومي، مهدي، مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللغة والنحو، ط2، (مصر: مطبعة مصطفى البابي الحلبي، 1377هـ/1958م).

301. المخزومي، مهدي، في النحو العربي نقد وتوجيه، ط2، (لبنان: دار الرائد العربي، 1406هـ/1986م).
302. المرادي، أبو محمد بدر الدين حسن بن قاسم بن عبد الله المصري المالكي، الجنى الداني في حروف المعاني، تحقيق: د. فخر الدين قباوة، والأستاذ محمد نديم فاضل، ط1، (لبنان: دار الكتب العلميّة، 1413هـ/1992م).
303. المرادي، أبو محمد بدر الدين حسن بن قاسم بن عبد الله المصري المالكي، شرح التسهيل، تحقيق: محمد عبد النبي محمد أحمد عبيد، ط1، (مصر: مكتبة الإيمان، 1427هـ/2006م).
304. المرادي، أبو محمد بدر الدين حسن بن قاسم بن عبد الله بن عليّ المصري المالكي، توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك، شرح وتحقيق: عبد الرحمن عليّ سليمان، ط1، (دار الفكر العربي، 1428هـ/2008م).
305. ابن المرزبان، أبو محمد عبد الله بن جعفر بن محمد بن دُرستويه، تصحيح الفصح وشرحه، تحقيق: د. محمد بدوي المختون، د.ط، (مصر: المجلس الأعلى للشؤون الإسلاميّة، 1419هـ/1998م).
306. مصطفىاوي، عمّار، مصادر وأهميّة الشاهد النحويّ، مجلّة عود النّدّ الثقافيّة، السّنة التاسعة، العدد السابع والتّسعون، تموز/7/يوليو 2014م). (لندن، مجلّة إلكترونيّة).
307. المطرفي، عبد العزيز بن سعدي، آراء الكسائيّ النّحويّة في كتاب مغني اللّبيب، رسالة ماجستير، كليّة اللّغة العربيّة، (السّعوديّة: جامعة أمّ القرى، 1431هـ/2010م).
308. معروف، محمّد، اختلاف الآراء النّحويّة بين مدرسة البصرة والكوفة (دراسة وصفيّة تحليليّة)، بحث تخرج للحصول على درجة (سرجانا س)1 (بكالوريوس)، كليّة العلوم الإنسانيّة والثّقافة، (إندونيسيا: جامعة مولانا مالك إبراهيم الإسلاميّة الحكوميّة، 2010م).
309. مغالسة، محمود حسني محمود، المدرسة البغدايّة في تاريخ النّحو العربيّ، ط1، (لبنان: مؤسّسة الرّسالة، الأردنّ: دار عمّار، 1407هـ/1986م).
310. مقابلة، محمد عليّ، بناء الجملة في ديوان الحطيئة دراسة تركيبية دلالية، رسالة ماجستير، كليّة الآداب، (الأردنّ: جامعة اليرموك، 1422هـ/2002م).

311. مكي، أبو محمد بن أبي طالب حموش بن محمد بن مختار القيسي القيرواني الأندلسي المالكي القرطبي، مشكل إعراب القرآن، تحقيق: الضامن، د. حاتم صالح، ط2، (لبنان: مؤسسة الرسالة، 1405هـ).
312. ابن منظور، أبو الفضل جمال الدين محمد بن مكرم بن علي الأنصاري الرويفعي الإفريقي، مختصر تاريخ دمشق لابن عساكر، تحقيق: روحية النحاس، ورياض عبد الحميد مراد، ومحمد مطيع، ط1، (سوريا: دار الفكر، 1402هـ/1984م).
313. ابن منظور، أبو الفضل جمال الدين محمد بن مكرم بن علي الأنصاري الرويفعي الإفريقي، لسان العرب، ط3، (لبنان: دار صادر، 1414هـ).
314. المؤيد بالله العلوي، يحيى بن حمزة بن علي بن إبراهيم الحسيني الطالبي، الطراز لأسرار البلاغة وعلوم حقائق الإعجاز، ط1، (لبنان: المكتبة العصرية، 1423هـ).
315. النابغة الذبياني، أبو أمامة زياد بن معاوية بن ضباب الغطفاني، ديوان النابغة الذبياني، شرح وتقديم: عباس عبد الساتر، ط3، (لبنان: دار الكتب العلمية، 1416هـ/1996م).
316. ناظر الجيش، محب الدين محمد بن يوسف بن أحمد الحلبي المصري، تهديد القواعد بشرح تسهيل الفوائد (شرح التسهيل)، دراسة وتحقيق: أ. د. علي محمد فاخر وآخرون، ط1، (مصر: دار السلام، 1428هـ).
317. ابن النائم، بدر الدين محمد ابن الإمام جمال الدين محمد بن مالك، شرح ابن النائم على ألفية ابن مالك، تحقيق: محمد باسل عيون السود، ط1، (لبنان: دار الكتب العلمية، 1420هـ/2000م).
318. النحاس، أبو جعفر أحمد بن محمد بن إسماعيل بن يونس المرادي النحوي، إعراب القرآن، وضع حواشيه وعلق عليه: عبد المنعم خليل إبراهيم، ط1، (لبنان: منشورات محمد علي بيضون، ودار الكتب العلمية، 1421هـ).

319. النَّحَّاس، أبو جعفر أحمد بن محمد بن إسماعيل بن يونس المراديّ النَّحويّ، عمدة الكتاب، تحقيق: بسام عبد الوهاب الجايّ، ط1، (د.م: دار ابن حزم- الجفان والجايّ للطباعة والنشر، 1425هـ/2004م).
320. النَّجَّار، عبير، مغني اللبيب دراسة لسانيّة حديثة في ضوء منهج التّوليد والتّحويل، رسالة ماجستير، كليّة الآداب، (الأردن: الجامعة الأردنيّة، 1995م).
321. النَّجَّار، محمد عبد العزيز، ضياء السالك إلى أوضح المسالك، ط1، (لبنان: مؤسّسة الرّسالة، 1422هـ/2001م).
322. ابن النّديم، أبو الفرج محمد بن إسحاق بن محمد الورّاق البغداديّ المعتزليّ الشّيوعيّ، الفهرست، تحقيق: إبراهيم رمضان، ط2، (لبنان: دار المعرفة، 1417هـ/1997م).
323. نصر، محمد موسى، والهلاليّ، سليم عيد، إتحاف الإلف بذكر الفوائد الألف والتّيف من سورة يوسف عليه السّلام، ط1، (السّعوديّة: الرّشد ناشرون، 1424هـ/2003م).
324. التّعيمات، عيد محمد، موقف ابن هشام من الغموض النَّحويّ من خلال كتابه مغني اللبيب، رسالة ماجستير، كليّة الآداب، جامعة مؤتة، 2008م.
325. التّعيميّ، ياسر إحسان رشيد، منهج المبرّد في تفسير القرآن الكريم في ضوء آرائه التّفسيّريّة في كتابه المقتضب، مجلّة مداد الآداب، العدد الرّابع، 1432هـ/2011م،
326. النّمر بن تولب، ديوان النّمر بن تولب العُكليّ، تحقيق: محمد نبيل طريقيّ، ط1، (لبنان: دار صادر، 2000م).
327. ابن نور الدّين، أبو عبد الله محمد بن عليّ بن عبد الله بن إبراهيم الخطيب الموزعيّ، مصابيح المغاني في حروف المعاني، تحقيق: د. عائض نافع العمريّ، ط1، (مصر: دار المنار، 1414هـ/1993م).
328. النّويريّ، شهاب الدّين أحمد بن عبد الوهاب بن محمد بن عبد الدّائم القرشيّ البكريّ، نهاية الأرب في فنون الأدب، ط1، (مصر: دار الكتب والوثائق القوميّة، 1423هـ).

329. التيسابوري، نظام الدين الحسن بن محمد بن حسين القمي، غرائب القرآن و رغائب الفرقان، تحقيق: زكريا عميرات، ط1، (لبنان: دار الكتب العلمية، 1416هـ).

330. نيل، علي فودة، ابن هشام الأنصاري: آثاره ومذهبه النحوي، ط1، (السعودية: مطابع المطوع، الدمام، وعمادة شؤون المكتبات، جامعة الملك سعود، الرياض، 1405هـ/1985م).

331. ابن هشام، أبو محمد جمال الدين عبد الملك بن هشام بن أيوب الحميري المعافري، السيرة النبوية، تحقيق: مصطفى السقا، وإبراهيم الأبياري، وعبد الحفيظ الشلبي، ط2، (مصر: مصطفى الباي الحلبي وأولاده، 1375هـ/1955م).

332. ابن هشام، أبو محمد جمال الدين عبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبد الله بن يوسف، شرح اللوحة البدرية في علم اللغة العربية، د.ط، (الأردن: دار اليازوري العلمية، د.ت).

333. ابن هشام، أبو محمد جمال الدين عبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبد الله بن يوسف، أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، تحقيق: يوسف الشيخ محمد البقاعي، (د.م: دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، د.ت).

334. ابن هشام، أبو محمد جمال الدين عبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبد الله بن يوسف، شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب، تحقيق: عبد الغني الدقر، د.ط، (سوريا: الشركة المتحدة للتوزيع، د.ت).

335. ابن هشام الأنصاري، عبد الله بن يوسف بن عبد الله بن يوسف بن هشام، مغني اللبيب عن كتب الأعراب، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، د.ط، (لبنان: المكتبة العصرية، د.ت).

336. ابن هشام، أبو محمد جمال الدين عبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبد الله بن يوسف، فوح الشذا في مسألة كذا، تحقيق: أحمد مطلوب، د.ط، (إيران: مركز تحقيقات كمبيوتر علوم إسلامي، 1382هـ/1963م).

337. ابن هشام، أبو محمد جمال الدين عبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبد الله بن يوسف، **مغني اللبيب عن كتب الأعراب**، تحقيق: مازن المبارك، ومحمد علي حمد الله، ط4، (إيران: مكتبة سيّد الشهداء، مطبعة أمير قم، 1972م).
338. همدانيّ، المبرّد الأزديّ وإسهامه في علوم البلاغة، (الباكستان: جامعة بنجاب، لاهور، د.ت).
339. الهيّتيّ، ليث فُهَيْرِ الحَيّانيّ، التّأويل النَّحويّ عند ابن هشام الأنصاريّ، رسالة دكتوراه، كليّة الآداب، (العراق: جامعة بغداد، 1424هـ/2004م).
340. أبو الهيجاء، ياسين، **مظاهر التّجديد النَّحويّ لدى مجمع اللّغة العربيّة في القاهرة حتّى عام 1984**، ط1، (الأردنّ: عالم الكتب الحديث، جدارا للكتاب العالميّ، 2008/1429م).
341. ودّانيّ، غريب ياسين رشيد، **اعتراضات الأزهريّ النَّحويّة على ابن هشام في التّصريح بمضمون التّوضيح**، رسالة ماجستير، كليّة اللّغة العربيّة وآدابها، (السّعوديّة: جامعة أمّ القرى، 1427هـ).
342. ابن الورّاق، أبو الحسن محمد بن عبد الله بن العباس، **علل النَّحو**، تحقيق: محمود جاسم محمد الدّرويش، ط1، (السّعوديّة: مكتبة الرّشد، 1420هـ/1999م).
343. ابن ولّاد، أبو العباس أحمد بن محمد التّميميّ، **الانتصار لسيبويه على المبرّد**، تحقيق: زهير عبد المحسن سلطان، ط1، (لبنان: مؤسّسة الرّسالة، 1416هـ/1996م).
344. اليافعيّ، أبو محمد عفيف الدّين عبد الله بن أسعد بن علي بن سليمان، **مرآة الجنان وعبرة اليقظان في معرفة ما يعتبر من حوادث الزّمان**، تحقيق: خليل المنصور، ط1، (لبنان: دار الكتب العلميّة، 1417هـ/1997م).
345. ياقوت الحمويّ، أبو عبد الله شهاب الدّين بن عبد الله الرّوميّ، **معجم الأدباء: إرشاد الأريب إلى معرفة الأديب**، تحقيق: إحسان عباس، ط1، (لبنان: دار الغرب الإسلاميّ، 1414هـ/1993م).
346. يعقوب، إميل بديع، **المعجم المفصّل في شواهد العربيّة**، ط1، (لبنان: دار الكتب العلميّة، 1417هـ/1996م).

347. ابن يعيش، أبو البقاء موفّق الدّين يعيش بن عليّ بن يعيش بن أبي السّرايا محمّد بن عليّ الأسديّ الموصليّ، ويُعرف أيضًا بابن الصّانع، شرح المفصل للزّمخشريّ، قدّم له: د. إميل بديع يعقوب، ط1، (لبنان: دار الكتب العلميّة، 1422هـ/2001م).

348. اليعموريّ، أبو المحاسن يوسف بن أحمد بن محمود، نور القبس المختصر من المقتبس في أخبار النّحاة والأدباء والشّعراء والعلماء لأبي عبيد الله المرزبانيّ (ت: 384هـ)، تحقيق: رودلف زهايم، د.ط، (ألمانيا: فرانتس شتاينر، 1384هـ/1964م).

349. اليمانيّ، عبد الباقي بن عبد المجيد، إشارة التّعيين وتراجم النّحاة واللّغويين، تحقيق: د. عبد المجيد دياب، ط1، (السّعوديّة، مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلاميّة، 1406هـ/1986م).

350. يوسف، عصام مصطفى، ردود ابن هشام الأنصاريّ على النّحاة، رسالة دكتوراه، كليّة الآداب، (العراق: جامعة المستنصريّة، 2001م).